سوسيولوجية
السياسة والديمقراطية

اعداد

د. حازم محمد ابراهيم مطر

٢٠١٩م

سوسيولوجية

السياسة والديمقراطية

اعداد

دكتور

د. حازم محمد ابراهيم مطر

قسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

مصر

Hazemmattr25@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ"

سورة (ص) آيه (٢٦)

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

قال نبي الله صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، وأيضا كما قال عليه الصلاة والسلام (من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه)، صدق رسول الله الكريم، أتقدم بخالص الشكر لمن صنعوا لي معروفاً داعياً مخلصاً راجياً من الله قبول دعائي لهم، وعجز قلمي أمام الشكر والتقدير لأنه حمل كبير علي عاتقي لن استطيع كاتباً أو قائلاً التعبير عن مشاعر صادقة لا يعلمها إلا الله، لكني حاولت في كتابة بعض الأبيات لعلها تعكس ما بداخلي:

حلم كبير بكت لأجله العيون — وربنا لا ينسي عباده المخلصين
تأخير يلو تأجيل يلو تعديل — موضوع وموضوع وتغيير عناوين
طباعة وتصوير وتكلفة تعليم — واه لو الرزق ما بيد رب العالمين
سيمنار ومناقشة واتفاق واختلاف — شهر والتاني والثالث والرابع منتظرين
لجنة وتعديل وتوقيع وتسجيل — الحمد لله وفجأة للإشراف محددين
يا بركة دعائك يا أمي — ما اسمي دعاء الوالدين
الشكر الأول والأخير — لله الرحمن الرحيم
وبفضل الدعاء ربنا رزقنا بعالمين — قمم في سماء العلم محلقين
أخلاق وعلم وأساس من الدين — يتقوا الله في كل الباحثين
محمد زكي أبو النصر — عالم ومدرسة وشيخ المخططين
ماجدة احمد عبد الوهاب — لا يختلف عليها احد من كل الاجتماعيين
علموني العلم وأدركوني الفضل — وفي عملهم كانوا لله مخلصين
سأظل تلميذا نجيبا لكما دوما — ويشهد الله إني في فضلكم من الغارقين
فما أعظم من نعمة الله عليك — بعالم لن يبخل لجعلك من العاليين
من علمني حرفا شكرت له دهرا — لكني عن شكركما من المقصرين
ظللت احلم وحلمي معلق — بصندوق مغلق وللمفتاح كنتم المالكين
واشهد الله علي نفسي للجميع — أنكم من كنتم للمساعدة مبادرين
وأمي وأبي فضلهم عليا كبير — يارب ارحمهما أنهم كانوا من الصابرين
ولؤلؤة أصيلة تشد بي — كلما يئست ذكرتني بالحنين
حبيبة قلبي وشريكة دربي — جمعنا الله بالخير إلي يوم الدين
وجنا ومحمد كونوا فريق — وأصبحوا اكبر الداعمين والمشجعين

فهرس

م	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة الدراسة	١
٢	**الباب الأول** **الإطار النظري للدراسة**	٣
٣	**الفصل الأول** **مدخل إلي الدراسة**	٤
٤	- مقدمة.	٥
٥	أولا: الاهتمامات المعرفية للدراسة.	٦
٦	ثانيا: الدراسات السابقة والحاجة إلي الدراسة الحالية.	١٣
٧	ثالثا: تحديد مشكلة الدراسة.	٢٢
٨	رابعا: المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة.	٢٣
٩	خامسا: أهداف الدراسة.	٢٣
١٠	- ملخص الفصل.	٢٤
١١	**الفصل الثاني** **المفهومات الأساسية للدراسة**	٢٥
١٢	- مقدمة.	٢٦
١٣	أولا: مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية (الطريق الثالث):	٢٨
١٤	أ- الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.	٢٨
١٥	ب- المعالجة الإجرائية للمفاهيم.	٤٠
١٦	ج- حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس.	٤٠
١٧	ثانيا : مفاهيم السياسة الاجتماعية:	٤١
١٨	أ- الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.	٤١
١٩	ب- المعالجة الإجرائية للمفاهيم.	٤٤
٢٠	ج- حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس.	٤٤
٢١	ثالثا: مفاهيم الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية:	٤٤
٢٢	أ- الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.	٤٤
٢٣	ب- المعالجة الإجرائية للمفاهيم.	٥٢
٢٤	ج- حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس.	٥٢
٢٥	- ملخص الفصل.	٥٣
٢٦	**الفصل الثالث** **الديمقراطية الاجتماعية : اتجاه عالمي جديد**	٥٥
٢٧	- مقدمة.	٥٦
٢٨	أولا: الطريق الثالث وترويض الرأسمالية المتوحشة:	٥٨
٢٩	أ- التأريخ للاتجاه الرأسمالي.	٥٨
٣٠	ب- نهاية الاشتراكية.	٦٣
٣١	ج- الرأسمالية الجديدة والأداء المتوحش.	٦٣
٣٢	ثانيا: الديمقراطية الاجتماعية وتحدياتها المعاصرة .. معالجة تاريخية.	٦٥
٣٣	أ- النشأة التاريخية للمبدأ الديمقراطي:	٦٥
٣٤	ب- مظاهر الأزمة.	٦٥
٣٥	ثالثا: البحث عن صيغ جديدة للديمقراطية الاجتماعية.	٦٦
٣٦	أ- الديمقراطية الاشتراكية في الفكر السياسي.	٦٦

م	الموضوع	الصفحة
٣٧	ب- ملامح الاشتراكية الديمقراطية في التجربة العربية.	٦٨
٣٨	رابعا: الطريق الثالث: طرح الألفية الجديدة.	٧١
٣٩	- ملخص الفصل.	٧٣
٤٠	**الفصل الرابع** **صنع السياسة الاجتماعية والمراجعات التاريخية**	٧٤
٤١	- مقدمة.	٧٥
٤٢	أولا: ما السياسة الاجتماعية؟	٧٦
٤٣	أ- السياسة العامة والسياسة الاجتماعية.	٧٦
٤٤	ب - أغراض السياسة الاجتماعية.	٧٨
٤٥	ج- أدوات السياسة الاجتماعية.	٧٨
٤٦	د- العمليات الأساسية للسياسة الاجتماعية.	٧٨
٤٧	ه- المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.	٧٩
٤٨	و- رسم السياسة الاجتماعية.	٨٠
٤٩	ثانيا: سياسات الرعاية الاجتماعية.	٨١
٥٠	١- محددات سياسات الرعاية الاجتماعية.	٨١
٥١	٢- مداخل سياسات الرعاية الاجتماعية.	٨٣
٥٢	٣- استراتيجيات سياسات الرعاية الاجتماعية.	٨٥
٥٣	٤- العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية.	٨٦
٥٤	٥- مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	٨٨
٥٥	٦- المهارات اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	٩٧
٥٦	٧- الأدوار المهنية اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	٩٨
٥٧	٨- نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	٩٩
٥٨	٩- مشكلات صياغة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	١٠٢
٥٩	- ملخص الفصل.	١٠٤
٦٠	**الباب الثاني** **الجانب التطبيقي للدراسة**	١٠٥
٦١	**الفصل الخامس** **التصميم المنهجي للدراسة**	١٠٦
٦٢	- مقدمة.	١٠٧
٦٣	أولا: التصميم المنهجي : الماهية والأهمية.	١٠٨
٦٤	ثانيا: الخطوات الإجرائية للتصميم المنهجي:	١٠٩
٦٥	(أ) نوع الدراسة.	١٠٩
٦٦	(ب) منهج الدراسة.	١٠٩
٦٧	(ج) فرضيات الدراسة.	١١٠
٦٨	(د) خطة المعاينة.	١١١
٦٩	(هـ) أدوات جمع بيانات الدراسة.	١١٢
٧٠	(و) صدق وثبات أدوات الدراسة.	١١٥
٧١	(ز) المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة.	١٢٦
٧٢	ثالثا: الصعوبات المتوقعة في المرحلة الميدانية والتخطيط لمواجهتها.	١٢٧
٧٣	- ملخص الفصل.	١٢٨

م	الموضوع	الصفحة
٧٤	**الفصل السادس** **نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها**	١٢٩
٧٥	- مقدمة	١٣٠
٧٦	أولا: النتائج المتعلقة بوصف مجتمع الدراسة.	١٣١
٧٧	ثانيا: نتائج الدراسة ومناقشتها.	١٣٢
٧٨	ثالثا: اختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها.	٢٣٠
٧٩	- ملخص الفصل.	٢٥٠
٨٠	**الفصل السابع** **أستخلاصات الدراسة وتصورها التخطيطي المقترح**	٢٥١
٨١	- مقدمة.	٢٥٢
٨٢	أولا: أستخلاصات الدراسة.	٢٥٣
٨٣	ثانيا: التصور التخطيطي المقترح.	٢٥٤
٨٤	ثالثا: قضايا مستقبلية.	٢٥٨
٨٥	رابعا: رؤية أستشرافية.	٢٥٩
٨٦	خامسا: خطة العمل المقترحة.	٢٧٠
٨٧	- ملخص الفصل.	٢٧٥
٨٨	مراجع الدراسة.	٢٧٦
٨٩	ملاحق الدراسة:	٢٨٩
٩٠	ملحق رقم (١) أداة الاستبيان	٢٩٠
٩١	ملحق رقم (٢) أداة المقابلة..	٢٩٥
٩٢	ملحق رقم (٣) أداة تحليل المحتوي.	٢٩٨
٩٣	ملحق رقم (٤) أسماء السادة محكمي أدوات الدراسة.	ĎċĒ
٩٤	ملخصا الدراسة:	Ďċē
٩٥	١- ملخص الدراسة باللغة العربية.	ĎċĔ
٩٦	٢- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.	٢

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	**يلخص مهارات صنع السياسة الاجتماعية طبقا لمراحلها المختلفة.**	٩٧
٢	**المهارات المختلفة التي يجب توافرها في مخططي سياسات الرعاية الاجتماعية.**	٩٩
٣	**نتائج الثبات لمتغير المساواة الاجتماعية في المجتمع.**	١١٥
٤	**نتائج الثبات لمتغير ضمان حقوق أفراد المجتمع.**	١١٥
٥	**نتائج الثبات لمتغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.**	١١٦
٦	**نتائج الثبات لمتغير تحسين نوعية الحياة.**	١١٦
٧	**نتائج الثبات لمتغير تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن.**	١١٧
٨	**نتائج الثبات لمتغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية**	١١٧
٩	**نتائج الثبات لمتغير القضايا التي يجب ن تركز عليها السياسة الاجتماعية.**	١١٧
١٠	**نتائج الثبات لمتغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.**	١١٨
١١	**نتائج الثبات لمتغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.**	١١٨

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١٢	نتائج الثبات لمتغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.	١١٨
١٣	نتائج الثبات لمتغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.	١١٩
١٤	نتائج الثبات لمتغير الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	١١٩
١٥	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع.	١٢٠
١٦	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع.	١٢١
١٧	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.	١٢١
١٨	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير تحسين نوعية الحياة.	١٢٢
١٩	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن.	١٢٢
٢٠	الاتساق الداخلي بين عبارات متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ككل.	١٢٣
٢١	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.	١٢٣
٢٢	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.	١٢٤
٢٣	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.	١٢٤
٢٤	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.	١٢٤
٢٥	الاتساق الداخلي بين عبارات متغير ضمانات السياسة الاجتماعية.	١٢٥
٢٦	الاتساق الداخلي بين عبارات متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	١٢٥
٢٧	وصف مجتمع الدراسة.	١٣١
٢٨	المساواة الاجتماعية في مصر.	١٣٢
٢٩	ضمان حقوق أفراد المجتمع.	١٣٥
٣٠	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.	١٣٨
٣١	تحسين نوعية الحياة.	١٤٠
٣٢	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.	١٤٣
٣٣	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	١٤٦
٣٤	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.	١٤٨
٣٥	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.	١٥٠
٣٦	الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.	١٥٢
٣٧	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.	١٥٤
٣٨	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.	١٥٦
٣٩	الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	١٥٨
٤٠	مفهوم الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين.	١٦١
٤١	مسؤولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين.	١٦٢
٤٢	نوع التشريع.	١٦٩
٤٣	شكل التشريع.	١٧٠
٤٤	الجوانب التشكيلية للدستور.	١٧٢
٤٥	شكل الدستور ككل.	١٧٣
٤٦	دور الدولة كما موضح بالدستور المصري ٢٠١٤.	١٩٣
٤٧	المساواة الاجتماعية في المجتمع.	١٩٩
٤٨	ضمانات حقوق أفراد المجتمع.	٢٠٢
٤٩	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.	٢٠٤
٥٠	تحسين نوعية الحياة.	٢٠٩
٥١	تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن.	٢١٢

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٥٢	متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ككل.	٢١٤
٥٣	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.	٢١٧
٥٤	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.	٢١٩
٥٥	الركائز التي يجب أن تستند عليها السياسة الاجتماعية.	٢٢١
٥٦	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.	٢٢٣
٥٧	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.	٢٢٥
٥٨	متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ككل.	٢٢٧
٥٩	مفهوم الديمقراطية الاجتماعية.	٢٣٠
٦٠	مسؤولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٢٣١
٦١	دلالة الفروق في صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.	٢٣٢
٦٢	متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في صنع السياسة الاجتماعية ككل.	٢٣٢
٦٣	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٢٣٣
٦٤	العلاقة بين المساواة الاجتماعية كمطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.	٢٣٥
٦٥	العلاقة بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٢٤٠
٦٦	العلاقة بين تحسين نوعية الحياة كمطلب ديمقراطي واحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٢٤٣
٦٧	العلاقة بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمطلب ديمقراطي واحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٢٤٤
٦٨	العلاقة بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٢٤٥
٦٩	التباين بين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية.	٢٤٧
٧٠	دلالة الفروق بين المسئولين والخبراء طبقا لمتغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٢٤٨
٧١	خطة العمل لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٢٧٣

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	القوي الاجتماعية المؤثرة في صنع السياسة.	٩٦
٢	عمليات ومراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	٩٦
٣	المتغيرات البيئية المؤثرة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	٩٨
٤	مؤشر التحول الديمقراطي في مصر.	١٦٠
٥	مؤشر الديمقراطية.	١٦٠
٦	محتويات الدستور.	١٧١
٧	السياسة الاجتماعية في الدستور.	١٧٢
٨	شكل الدستور.	١٨٤
٩	دور الدولة في الدستور.	١٩٤

مقدمة الدراسة:

مما لاشك فيه أن الإنسان لا يمكن أن يعيش منعزلا، بل لابد أن ينشأ مع الآخرين، غير أن الوجود مع الآخرين يستلزم وجود علاقات معهم، وعلى هذا فقد وضع الإنسان قواعد تحدد كيفية التعامل والتعايش وحدد الحقوق والواجبات بعبارة أخرى وضع نظاما يحدد هذه العلاقات ويبين طريقة استعمالها ويتمثل هذا النظام في الدولة، والدولة كالأسرة تحتاج إلى تنظيم وضبط وقواعد تحكمها، وسلطة تشرف على شؤونها حتى تستقر وتضمن استمرارها وتحافظ على مكانتها، وتصون كيانها ووجودها، لهذا أوجدت أنظمة حكم كثيرة لأجل تسيير وتنظيم الدولة تحت غطاء السلطة التي تعد الجهة الرسمية التي تمثل وجود الدولة وتثبت كيانها.

ويبقى النظام الديمقراطي أفضل الأنظمة السياسية والاجتماعية، وتعتبر فكرة الحرية الاجتماعية هي التي تمثل الصدارة في إيديولوجية الديمقراطية (لأن الديمقراطية تضمن الاستقرار، بما أنها تفتح المجال للتعددية السياسية والمشاركة المتنوعة لمختلف التشكيلات السياسية، ويكون فيها البقاء للأفضل، كما أنها تشعر المواطن أنه مسئول عن خياره في اختيار من يحكمه، ويقود زمام أموره بنفسه، وأيضا حرية تكوين الأحزاب والجمعيات وحرية التعبير والصحافة وليس هناك نظام أفضل من الديمقراطية في تحرير الشعوب من قيود الطغيان والديكتاتورية، فهي تمثل محيط واسع للحريات المتنوعة من حرية الرأي وحرية التعبير والصحافة، وحرية الاعتقاد والدين، فغياب الديمقراطية يعني قتل تلك المظاهر التي تقترن بمصير حياة الإنسان وفكره، الفكر الذي يبحث دائما عن فضاء الحرية المسئولة لممارسة نشاطه بكل إبداع بعيدا عن كل القيود والمضايقات، هذا بالنسبة للديمقراطية السياسية.

أما بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية باعتبارها وسيلة للقضاء على الاستغلال وتدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وهذا ما نادي به كارل ماركس وأنجلز فهي تنادي بإشباع الحاجات الأساسية ومقاومة الاستغلال وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتكريس العدالة الاجتماعية في ظل السياسة الاجتماعية، وأن كان لا يمكن للسياسة الاجتماعية أن تحقق أهدافها ما لم تقترن بتنمية اقتصاديه ناجحة، ولا يمكن لسياسات التنمية الاجتماعية أن تحقق أهدافها الإنسانية ما لم تقترن بالعدالة الاجتماعية، فهذه العدالة تتطلب توزيع الاستثمارات والخدمات دون تفرقه بحيث ينال كل مواطن وكل إقليم حقه العادل في ثمار التنمية، فالعدالة الاجتماعية مرتبطة بتوزيع ثمار العمل وتحقيق المساواة بما يكفل توزيع السلع والخدمات كل حسب حاجته وعدم ترسيخ التفرقة بين الطبقات الاجتماعية أو بين الذكور والإناث، أو بين منطقه جغرافية وآخري، ولا يمكن أن يتحقق هذا المفهوم إلا بمراعاة مبادئ الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، وتنميه قدرات الناس بدون تمييز، للاستفادة من فرص العمل والمشاركة في سائر مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكفالة المساواة بين الرجل والمرأة، وضمان تعاون القطاع الخاص وتفعيل دور منظمات المجتمع

المدني في تحقيق التنمية، ونشير في هذا الصدد أن هذا يتم تحت مظلة الديمقراطية الاجتماعية.

وما تقدمه الديمقراطية الاجتماعية هو حل وسط بين التدخل الكامل في الاقتصاد وعدم التدخل في الاقتصاد نهائيا، حيث تتدخل الدولة طبقا للديمقراطية الاجتماعية في الاقتصاد بشكل يضمن عدم طغيان المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وذلك من خلال تشجيع المبادرات الشخصية وحماية الملكية الخاصة، ويلاحظ أن الدولة لا تتدخل في كثير من الأحيان بشكل مباشر، ولكنها تساعد الشركات والأفراد على اتخاذ قرارات لها طابع الاستمرارية وعلى التفاوض بشأن المواقف التي يحدث فيها تضارب للمصالح بين الشركات وبعضها البعض أو بين الشركات والأفراد، وبشكل عام فإن الحكومات التي تسعى لتطبيق الديمقراطية الاجتماعية تهدف إلى تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي بدون الإضرار بالبيئة ومع الدفاع عن الحقوق الأساسية للعمال وفئات المجتمع الأضعف والمهمشة.

لذلك ترجع أهمية الديمقراطية وضرورتها إلى أنها الطريق الأفضل لتقدم الأمم ونهضتها، إذ نلمس الرقي بسببها في الميادين الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية والأخلاقية كافة، وتحديدا في الدول الديمقراطية، وتعتبر الديمقراطية فكر وسلوك، وثقافة وتنظيم سياسي واجتماعي تتطور تبعا لمفهوم الناس عنها وتبعا لسلوكهم الجماعي مع بعضهم البعض، الديمقراطية عملية متواصلة تحتاج إلى وعي من المواطنين للحفاظ والدفاع عنها وتطويرها، أول الطريق هو في تربية الأجيال الناشئة على القيم الديمقراطية والسلوك الديمقراطي.

وهذا ما جعل الباحث يفكر في كيفية إلقاء الضوء علي الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في السياسة الاجتماعية في مصر، لرصد ما لها وما عليها، وكيفية الاستفادة منها، فمعظم المصريين يحاولون بقدر استطاعتهم كل منهم في تخصصه أن يقدم شيء لمصر الغالية علينا جميعا، واشتملت الدراسة علي بابين رئيسيين، وكان الباب الأول بعنوان الإطار النظري للدراسة واحتوي علي أربعة فصول نظرية وهم مدخل إلي الدراسة والمفهومات الأساسية للدراسة والديمقراطية الاجتماعية اتجاه عالمي جديد وصنع السياسة الاجتماعية بين المراجعات التاريخية، وكان الباب الثاني بعنوان الجانب التطبيقي للدراسة واحتوي علي ثلاث فصول عملية وهم التصميم المنهجي للدراسة ونتائج الدراسة الميدانية واستخلاصات الدراسة وتصورها التخطيطي المقترح، بالإضافة إلي المستخلصات والمراجع وملاحق الدراسة.

المؤلف

Hazemmattr25@gmail.com

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : مدخل إلي الدراسة.

الفصل الثاني : المفهومات الأساسية للدراسة.

الفصل الثالث : الديمقراطية الاجتماعية: اتجاه عالمي جديد.

الفصل الرابع : صنع السياسة الاجتماعية والمراجعات التاريخية.

الفصل الأول

مدخل إلي الدراسة

- مقدمة.

أولا: الاهتمامات المعرفية للدراسة.

ثانيا: الدراسات السابقة والحاجة إلي الدراسة الحالية.

ثالثا: تحديد مشكلة الدراسة.

رابعا: المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة.

خامسا: أهداف الدراسة.

- ملخص الفصل.

- **مقدمة :**

يتناول الفصل الأول مدخل إلي الدراسة العلمية وهي الديمقراطية الاجتماعية كآتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، وسوف يتناول الباحث في هذا الفصل الاهتمامات المعرفية للدراسة، وقراءات تاريخية لتطور تلك التوجهات النظرية المختلفة حول الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، وأيضا يتناول الفصل الأول الدراسات السابقة والحاجة إلي الدراسة الحالية، وتم تقسيم الدراسات السابقة إلي محورين رئيسيين، المحور الأول يتناول الدراسات السابقة المتصلة بالديمقراطية الاجتماعية، والمحور الثاني يتناول الدراسات السابقة المرتبطة بصنع السياسة الاجتماعية في مصر، ثم نتناول بعد ذلك تحديد مشكلة الدراسة، ويتم تحديد مشكلة الدراسة في ضوء التوجهات النظرية المختلفة التي يتم استعراضها، وأيضا في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة، ثم نستعرض المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة، وفي نهاية هذا الفصل سوف نوضح أهداف الدراسة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نصل لتأريخ تأصيلي لتطور الأساسيات للأدبيات النظرية التي تحدد الأصول النظرية للدراسة، والدراسات السابقة التي تطرقت لمتغيرات الدراسة الحالية سواء كانت ترتبط بمتغيرات الديمقراطية الاجتماعية أو متغيرات صنع السياسة الاجتماعية، ومن خلال هذا الفصل أيضا سوف يحدد الباحث ويقوم بصياغة مشكلة الدراسة الحالية، ويبرر اختياره لتلك المشكلة البحثية في ضوء المبررات الموضوعية للدراسة، بالإضافة إلي تحديد الأهداف التي تسعي الدراسة لتحقيقها.

وسوف يتناول الباحث في الفصل التالي المفهومات الأساسية التي تتناولها متغيرات الدراسة، وفي الفصل الذي يليه سوف نستكمل تلك الأجزاء النظرية بتناول الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه عالمي جديد، هذا بالإضافة إلي الفصل الرابع الذي يتناول صنع السياسة الاجتماعية بين خصوصية المجتمعات وعالمية النماذج، وبهذا الفصل الحالي سنبدأ هذا الجزء النظري المتكامل باعتباره الإطار النظري للدراسة.

أولا: الاهتمامات المعرفية للدراسة:

لقد أدي سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية إلى صعود أيديولوجيات جديدة زعمت أن الرأسمالية قد انتصرت إلى الأبد، وأبرزها محاولة المفكر الأمريكي الياباني الأصل عن "نهاية التاريخ" غير أن هذه النظرية- بالرغم من كل الدور الفكري الذي أحدثته- ثبت ضعفها الفكري، تحت ضغط التحولات السياسية سريعة الإيقاع التي تحدث في البلاد الغربية الرأسمالية، وأبرزها بزوغ إيديولوجية سياسة جديدة هي "الطريق الثالث"، تحاول التأليف الخلاق بين إيجابيات بعض التوجهات الاشتراكية، وأبرزها اعتبارات عدالة التوزيع، وحركية بعض النزعات الرأسمالية وأهمها التركيز على الحافز الفردي كأساس للتقدم وبزوغ "الطريق الثالث" باعتبارها أيديولوجية جديدة صاحبة ظواهر تكاد أن تكون بالغة الحيرة في مجال صعود النظريات السياسية"، أما المنابع الفكرية الحقيقية التي ارتوت منها فكرة الطريق الثالث فهي مع تعديلات قليلة "الكينزية" الأولي في الثلاثينات "والكينزية الجديدة أو تراث دولة الرفاهية في الستينات، لكن أقرب هذه المنابع وأكثرها تأثيراً هي فلسفة "اقتصاد السوق الاجتماعي" التي ابتكرها "الألمان" غداة الحرب الثانية، وظل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني قابضاً على جمرتها طوال ما ينيف على أربعة عقود، وهي توليفة مكونة من قوي السوق الحرة، وتدخل الدولة الكبير لتحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوبة.[١]

ولكل دولة إيديولوجيتها ومعتقداتها الخاصة بها، وقد تشترك بعض الدول في اعتناق ذات الإيديولوجية، وتمثل الإيديولوجية المناخ الذي تولد فيه السياسة الاجتماعية، بل بالأولوية كافة السياسات التي تتبناها الدولة للخروج من مشكلاتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث تؤثر تلك الاتجاهات الإيديولوجية علي قيم ومعتقدات وأفكار المجتمع ومن ثم علي برامج وأنشطة الرعاية الاجتماعية، فمن خلال تلك الأفكار والاتجاهات الإيديولوجية، يتحدد ادوار كل من الإفراد والدولة والمجتمع ومؤسساته ومن ثم يتم تشكيل السياسات بكافة أنواعها[٢]، وفي التسعينات أثار عالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بل Daniel Bell "[٥] الأوساط الأكاديمية والدوائر السياسية بكتاباته عن نهاية الأيديولوجية، ومنذ ذلك الحين قامت مناظرات شتى حول الموضوع بين مؤيد ومعارض، وإن كان يمكن رد أصول الموضوع إلى المعركة الفكرية الكبرى التي كانت دائرة بين الشيوعية والرأسمالية إبان الحرب الباردة لقد كانت هذه المناظرة حول الأيديولوجية ونهايتها[٣]، وتتعدد المداخل الإيديولوجية بتعدد الحقب السياسية والقيادات ومنها:[٤]

١- الإيديولوجية المحافظة.

---

(١) محمد زكي أبو النصر: البحث عن هوية، علي الطريق الثالث، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٤، ص(١٩).

(٢) احمد عبد الفتاح ناجي :**سياسة الرعاية الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢، ص(٩٧).

● **دانيال بل**، عالم اجتماع أمريكي يهودي، وُلد في نيويورك، وفي عام ١٩٦٠ ظهرت نهاية الأيديولوجية وهو كتاب مجموعة من المقالات كتبها عبر عدة سنوات.

(٣) السيد يسين :الطريق الثالث - أيديولوجية سياسية جديدة ، جريدة الأهرام، متاح بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢م، الساعة ٤.٣٠، علي http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219340&eid=448

(٤) احمد عبد الفتاح ناجي :**مرجع سبق ذكره**، ص ص (١٠٠-١٠٢).

٢- الإيديولوجية الاشتراكية.
٣- الإيديولوجية الليبرالية.
٤- الإيديولوجية الليبرالية الجديدة.
٥- إيديولوجية المحافظين الجدد.
٦- إيديولوجية اليمين الجديد.
٧- إيديولوجية العمل الجديد.
٨- إيديولوجية الطريق الثالث.

ولقد شاهد ملايين البشر ندوة فكرية هامة على شاشة التليفزيون في بث مباشر أذاعته محطة "CNN" وكانت الندوة عن الطريق الثالث، شارك فيها الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون **Bill Clinton**"(•).

ورئيس الوزراء البريطاني " توني بلير **Tony Blair** "(••)، ومجموعة من رؤساء الوزارة في بعض الدول الأوروبية منها إيطاليا والبرتغال وغيرها، عقدت الندوة في كلية الحقوق بجامعة نيويورك، وقد تحدث كل من " كلينتون وبلير" عن الطريق الثالث باعتبارها أيديولوجية المستقبل، والتي تستحق أن تطبق على المستوى الكوني، وأضاف "السيد يسين" وهو من الاجتماعيين المصريين، أنه يعتبر المنظر الأول للطريق الثالث في بريطانيا هو عالم الاجتماع الإنجليزي الشهير "أنتوني غيدنز Antony gender"(•••)، والذي ألف كتابا عام ١٩٨٩ عنوانه الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، سرعان ما ترجم هذا الكتاب إلى عشرات اللغات، وفى نفس الوقت اصدر " توني بلير" كتابا موجزا عنوانه الطريق الثالث سياسات جديدة للقرن الجديد نشرته الجمعية الفابية عام ١٩٨٩.(١)

ويُعد الطريق الثالث وكأنه طريق النجاة إلى التنمية والخلاص من الفقر ومشكلاته، وأنه طريق يحتاج لمقدمات للتمهيد والتهيئة للسير في ركب التنمية وتحسين نوعية الحياة، وإن طريق الدولة لم يعد الأفضل دائما لتحسين نوعيه الحياة وتحقيق معدلات أكبر للتنمية المجتمعية وذلك من خلال مؤسسات القطاع العام، ولم تعد كذلك مؤسسات قطاع الأعمال بمفردها قادرة على الوفاء بالتنمية ومتطلباتها وخاصة التنمية الاجتماعية في الدول النامية لضعف رأس المال الوطني ومساهماته في التنمية وتحسين نوعية الحياة وأفرز الواقع العالمي من خلال المتغيرات

• **ويليام جيفرسون كلينتون** (١٩ أغسطس ١٩٤٦)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والأربعون، انتخب لفترتين رئاسيتين متتاليتين بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠١ ، يعد ثالث أصغر رئيس للولايات المتحدة بعد تيودور روزفلت وجون كينيدي، تولى الرئاسة بعد نهاية الحرب الباردة، وهو زوج وزيرة الخارجية السابقة الأمريكية والمرشحة السابقة لانتخابات الرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون.

•• **توني بلير (Tony Blair)** سياسي بريطاني ولد في إدنبرة، اسكتلندا (٦ مايو ١٩٥٣)، من حزب العمال عضو مجلس العموم (البرلمان)، و كان رئيس وزراء المملكة المتحدة ٣ مرات من ١٩٩٧ إلي ٢٠٠٧.

••• **أنتوني غيدنز أو البارون غيدنز** (ولد في لندن في ١٨ يناير ١٩٣٨) عالم اجتماع إنجليزي معاصر، اشتهر لوضعه نظرية الهيكلة (Theory of structuration) سنة ١٩٨٤، كما عرف بنظرته الكلانية، يعد غيدنز أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين، نشر ما لا يقل عن ٣٤ كتابًا، ترجمت إلى ما لا يقل عن ٢٩ لغة، من مؤلفاته "الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية".

(١) السيد يسين: الطريق الثالث - أيديولوجية سياسية جديدة، **مرجع سبق ذكره.**

العالمية الجديدة ومشكلات البطالة والبيئة، إن البشرية بحاجة لاجتهادات للبحث عن طريق صياغة أطر فكرية جديدة ملائمة تحدد نهج البشر في التعامل مع البيئة والثورة المعلوماتية[١]، ويمكن القول بأن فكر الطريق الثالث يبدأ بتناول ودراسة أفكار الديمقراطية الاشتراكية الجديدة، كما يأتي أيضا تعبيرا عن تطور سياسي مبنيا علي أفكار اليسار بحيث يميل أكثر للوسط أو تقربا لما عرف باليمين الجديد، ويركز الطريق الثالث علي القيم الاجتماعية كالمساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء علي التمييز.

والطريق الثالث ليس مجرد نظرية جديدة تحاول التأليف بين إيجابيات الاشتراكية وحسنات الرأسمالية، بل هي حركة سياسية نشطة، تقوم بالدور الفاعل فيها حكومات غربية عديدة، استطاعت أن تصل الأحزاب التي كونت وتبنت تلك الحركات إلي السلطة من خلال الانتخابات العامة، ومن ثم فالطريق الثالث ليس حركة فكرية بل حركة سياسية نشطة، وإذا تأملنا فلسفة الطريق الثالث لأدركنا أنها ليست فقط محاولة للتوفيق بين الأيديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية، ولكنها كانت أهم من ذلك، وأيديولوجية الطريق الثالث تقدم صورة بالغة الحداثة للمجتمع الإنساني الذي يراد تشكيله في القرن الحادي والعشرين، بناءً على صياغة مفاهيم جديدة، ونظريات مستحدثة، تعيد تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال تحقيق نوع من التوازن بين الحقوق والواجبات، واستكشاف الخريطة الفكرية، حيث أن الطريق الثالث هو من أهم الاتجاهات الفكرية والسياسية الحديثة التي بدأت تجتاح العالم لتعيد صياغة دور الدولة ومسئوليتها في إقامة مجتمع يسوده أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، ويسعي من أجل حياة أفضل للفئات العريضة فيه سواء المتوسطة أو الفقيرة.

وبني "غيدنز" أفكاره للطريق الثالث على عدد من المبادئ ومن أهمها:[٢]

١- التزام الحكومات بكفالة تكافؤ الفرص.

٢- تمكين الناس ليتصرفوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم.

٣- رفض سياسة النبذ والتمييز والاستبعاد.

٤- إعادة بناء النظام الدولي على أسس عادلة يسودها التعاون في العلاقات الدولية.

إلا أن جوهر هذا الطريق كان إضافة البعد الاجتماعي إلى الرأسمالية، بحيث تتخلى عن توحشها وتضيف إليها العدالة الاجتماعية التي كانت قد تخلت عنها الحكومات حين أطلقت العنان لآليات السوق لتفترس الفقراء والمهمشين، ولا يمكن إحداث التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة في غياب الديمقراطية باعتبارها أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية، ومثلت أفكار الطريق الثالث حالة عامة في الغرب في التسعينيات، حيث اعتنقها الرئيس الأمريكي "كلينتون" ورئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بلير"، وأدت إلى عودة الأحزاب الاشتراكية إلى الحكم في ١٥ دولة أوروبية بعد أن جمعت بين الاشتراكية وأفكار الطريق الثالث أي حرية السوق، وعودة

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: **الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ابريل، ٢٠٠٣.

(٢) **المرجع السابق.**

الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن رياح الطريق الثالث لم تصمد في الغرب عقب صعود المحافظين الجدد لحكم الولايات المتحدة لمدة ثمان سنوات، وعاد العالم أكثر يمينية عن ذي قبل.

وظهرت فكرة الطريق الثالث لأول مرة عام (١٩٣٦م) على يد الكاتب السويدي أركوس شايلد "Arquis Child" وكأنه طريق الوسط بين مفهوم الليبرالية الاقتصادية، والاشتراكية الماركسية، كأسلوب يوائم بين رأسمالية السوق الحر والمفهوم الكلاسيكي عن الأمن والتضامن الاجتماعي، وتتبع جاذبية هذا المفهوم من كونه لا يتبني السقف الأعلى أو الحد الأقصى لكل نظرية، أي أنه جسر بين الأيديولوجيات، وعلى الرغم من أن الاشتراكية الثورية لم تحظ بأي قبول داخل الولايات المتحدة، فإن القيم والمثل الاشتراكية خاصة قيمة "العدل الاجتماعي" تغلغلت بشكل قوي في توجهات "الديمقراطيين" و"الليبراليين" و"اليساريين" على حد سواء، كما لا يخفي على معظم المفكرين حقيقة إصابة المجتمعات الأوروبية، والمجتمع الأمريكي بخسائر جراء تطبيق الأفكار الليبرالية.(١)

وتعتمد الديمقراطية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ والتي تتمثل فيما يلي: (٢)

١- الحريات: وهذه غير مقتصرة على الحريات الفردية مثل النظام الليبرالي الكلاسيكي ولكن الحريات الجماعية مثل حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز، والتخلص من سطوة أصحاب وسائل الإنتاج، والنفوذ السياسي.

٢- المساواة والعدالة الاجتماعية: ولا يقتصر ذلك على المساواة أمام القانون، بل أيضا العدالة والمساواة في التنمية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتساوي في الفرص المتاحة أمام الجميع بدون تمييز.

٣- التضامن الاجتماعي: وهذا يعني الوحدة والإحساس والتعاطف مع ضحايا السياسات والممارسات غير العادلة ومحاولة تحقيق العدالة للجميع.

٤- الديمقراطية وحقوق الإنسان: تتضمن الديمقراطية حقوقا وواجبات ولكن أهم هدف لها هو ضمان الحقوق المتساوية لكل المواطنين من مختلف الأصول والأعراق والأفكار السياسية وتمتع المواطنين بحق الاختيار ما بين نظريات وبدائل مختلفة ومتعددة، ولقد ساعد النمو الديمقراطي في العالم على تحريك قضايا العدالة والمساواة، فالعمل السياسي يعرف على أنه ممارسة الفرد الراشد ذكراً أو أنثى لحقوقه وواجباته السياسية التي يحددها وينظم أساليبها ويرعى طرائق إنفاذها الدستور والقانون.(٣)

٥- السلام عنصر أساسي للعيش المشترك ويجب أن يكون مبنيا على نظام سياسي واقتصادي دولي يحترم سيادة الدول والتحرر ومنع التسلح، ويمكن الإطلاع على المزيد من هذه المبادئ في الإعلان العالمي للديمقراطية الاجتماعية ١٩٨٩، ومن الواضح أن الديمقراطية الاجتماعية تمثل بديلا أكثر جاذبية لتحقيق الليبرالية السياسية والعدالة الاجتماعية معا، والحرص على المصالح

---

(١) محمد زكي أبو النصر: **مرجع سبق ذكره**، ص (٢٠).

(٢) محمد احمد إسماعيل: **الديمقراطية ودور القوي النشطة في الساحات السياسية المختلفة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص ص(١٢١- ١٢٣).

(٣) إبراهيم أحمد النمكي: **المشاركة السياسية للمرأة المصرية (الواقع والمأمول) المنتدى الفكري الثاني (المرأة والمشاركة السياسية)**، القاهرة، يوليو ٢٠٠٠، ص(٨٢).

الوطنية كما أن هذا النظام يحتفظ بكل المبادئ العظيمة لحقوق الإنسان، وركزت نتائج دراسة رشا محمود السيد محمود ٢٠١١ علي أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلي ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي تمثل خطرا قوميا يهدد البشر علي اختلاف طبقاتهم وفئاتهم ويؤدي إلي تعدد المطالب والاحتياجات الفئوية والتي تعكس عدم تطبيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة فئات المجتمع.(١)

كما جاءت نظرية سبينوزا Spinoza وبعد عدة قرون ولت ومضت يأتي الفيلسوف الهولندي سبينوزا برتش Spinoza Baruch وهو أول من وضع نظرية علمية للديمقراطية الحديثة، واستطاع أن يلقي الضوء الكامل علي مبادئها الأساسية بتأكيد السيادة الشعبية والحرية التي تتضمنها، ووفقا لتلك النظرية تكون الديمقراطية النظام الأكثر تطابقا مع الطبيعة، الأقل ابتعادا عن الحرية التي تعترف بها الطبيعة لكل فرد، في هذه الحالة وفي الواقع لا احد يحول حقه الطبيعي إلي أخر، واعتبرت النظرية أن الحرية والمساواة موضوعان علي قدم المساواة في ذات الإطار ولا ينفكان عن بعضهما في النظرية الديمقراطية.

وتؤكد الشواهد أن الدول الأوروبية نجحت في تطوير وتأسيس «الليبرالية الاجتماعية» (أو ما يطلق عليها الديمقراطية الاجتماعية) التي تعنى بالعدالة الاجتماعية وتسعى للحد من الاستغلال والقهر والفقر، وهو نموذج يختلف تماماً عن نموذج الرأسمالية النيوليبرالية في أمريكا التي تطورت بعد فشل الاقتصاد المطلق غير المقيد، إذ تسبب في الثلاثينيات من القرن الماضي في تداعيات سلبية كثيرة كانتشار الفقر واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وتدني أوضاع الطبقة العمالية والبطالة، الأمر الذي أدى إلى الركود الاقتصادي الشهير في عام ١٩٢٩، ليطور الليبراليون بعد ذلك المفهوم الليبرالي الاقتصادي لإدراكهم أهمية الرقابة الحكومية الضابطة للاقتصاد في ضمان الحد الأدنى من الرفاه والمساواة والعدالة الاجتماعية، من خلال الدمج بين فلسفتي الرأسمالية والاشتراكية، الأمر الذي يجنب تطرف كلتا النظريتين اللتين طبقتا بشكل صرف فلم تحققا الأمن والعدل الاجتماعي ولم تخففا من المعاناة الإنسانية ذلك هو الطريق الوسط (الطريق الثالث) لفلسفة «الليبرالية الاجتماعية» التي تتبناها الدول الأوروبية والتي تسمى أيضاً بالديمقراطية الاجتماعية، التي يعاد الاعتبار لها اليوم في أمريكا بعد الأزمة المالية الشهيرة، وإذا كان من درس مستفاد من التجارب الاقتصادية التاريخية التي أثبتت سقوط الرأسمالية بشكلها المتوحش، كما أكدت انهيار الاشتراكية بشكلها الشمولي المستبد، أن «الليبرالية الاجتماعية» جاءت لتعالج اختلال النظريتين لتوازن بين تنافسية القطاع الخاص وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال قوانين الحد الأدنى من الأجور والتأمين الصحي والتعليمي والمساعدات الاجتماعية للعاطلين عن العمل ورعاية الطفولة وكبار السن والمحتاجين وغيرهم، وإن الليبرالية الاجتماعية فلسفة أخلاقية تتمحور حول الإنسان وحقوقه، ولها إرث تاريخي من النضال من أجل استقلال الإنسان وعتقه من الثقافات الشمولية وتحريره من الاستبداد والقهر والطغيان، فلا يمكن

---

(١) رشا محمود السيد محمود: **تحقيق التكامل بين تنمية الوعي المجتمعي والعدالة الاجتماعية من خلال تفعيل دور إعلانات التوعية**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس، ٢٠١١.

أن تستقيم الديمقراطية دون قيم التعددية والتسامح والحريات السياسية والمدنية وحرية الاعتقاد والتي لولا الفلاسفة الليبراليون لما تأسس على أثرها «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».[١]

ولذلك يجب التفرقة بين المنظورات الأخرى في السياسات الاجتماعية وخاصة في مجال الرعاية، وذلك بصرف النظر عن الطبقة والتقسيم الطبقي والمدخل الليبرالي الذي يقوم على نظام دولة الرعاية وخاصة في التأمين الاجتماعي، وتمثل الديمقراطية الاجتماعية والمداخل الأخرى كالدعم والعدالة لكافة المواطنين، ولذلك فان الطريق الثالث ليس بجديد واليمين الجديد يقدم السياسة الاجتماعية من منظورات هامة في الخدمة الاجتماعية ولكن يجب دعم العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، لأن كلاهما يخدم نفس الهدف، ولذلك يكون التركيز على زيادة وعى المجتمع.[٢]

والديمقراطية الاجتماعية أيديولوجية سياسية رسميا لديها هدف، وتسعي لإقامة الديمقراطية الاشتراكية من خلال الأساليب التدريجية والإصلاحية[٣]، وأن ما هو جديد في "الطريق الثالث" هي إدراك مجموعة مختلفة من المخاطر يجب أن تقوم الدولة بمساعدة الأفراد على حماية أنفسهم منها، كما أن الهدف منها أيضا كان هو حماية المواطنين وتأمينهم ضد مخاطر الطبيعة ودورة الحياة والمخاطر التي لا يمكن تجنبها وتتعرض لها الإنسانية ككل، والطريق الثالث ينظر للمخاطر التي تهدد المواطنين على أنها تنشأ من مصادر مختلفة حيث أن مهمة الدولة هي إغلاق الفجوة بين القدرات الإنسانية الكامنة للأفراد وبين الإنجازات الإنسانية، وبين ما هم عليه الآن وما يستطيعوا أن يكونوا عليه مستقبلاً، والنوع الثاني من المخاطر كما حددها "الطريق الثالث" هو المخاطر التي تنشأ من أفعال الأفراد الآخرين خاصة غير المسئولين منهم أو غير الاجتماعيين.

والسياسة الاجتماعية تعد مجالا من مجالات العمل للسياسات العامة للدولة تختص بالنظم الاجتماعية ووسائل أساليب تدعيمها وتطويرها بصورة متكاملة مع مجالات العمل السياسي الأخرى مثل (اقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية) لتأكيد الهوية الذاتية لنظام الحكم وتحقيق غاياته وإستراتيجيته العامة في إشباع الحاجات التي تتضمن استمرارية المجتمع وبقائه أو تطويره وتغييره.[٤]، وتعتمد السياسة الاجتماعية علي ركائز أساسية في صنعها تتحدد فيما يلي:[٥]

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: العدالة الاجتماعية شرط أم نتيجة، قراءة في ثلاثية السياسة الاجتماعية والليبرالية الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، ورقة عمل منشورة، **المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرون**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، الفيوم، ٢٠١٤.

(٢) طلعت مصطفي السروجي : **السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤.، ص:(٥٥).

(3) Busky, Donald F. **Democratic Socialism: A Global Survey**, Westport, Connecticut, USA: Greenwood Publishing Group, 2000, gnc., p. (8).

(٤) عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية** ، القاهرة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص:(٢٤٦).

(٥) طلعت مصطفي السروجي : **السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية الجديدة ،مرجع سبق ذكره،** ص:(٢١).

أ- الشرائع السماوية: وتعد الركيزة الأولي الأساسية، فالتراث الديني زاخر بالدعوة إلي الوحدة والديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية، والتكافل الاجتماعي، والحقوق والواجبات وغيرها من الموجهات والأهداف التي تسعي السياسة الاجتماعية لتحقيقها.

ب- مواثيق العمل الوطني: وتتعدد هذه المواثيق مثل الميثاق و وورقة أكتوبر، وبرامج الأحزاب وتعد منهجا أساسيا يساهم في صنع السياسة الاجتماعية وتعديلها بما تزخر به من أهداف، وأساليب العمل واستراتيجياته وتكتيكاته، توجه السياسة الاجتماعية لتحقيق الأهداف بأساليب عمل محددة.

ج- المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية : وتحدد الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية للأفراد مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة متضمنا العديد من المواد التي تركز علي حقوق الإنسان في الحرية والكرامة وعدم التميز والمساواة، وحرية التنقل، وحرية تكوين أسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، وحرية الرأي والتعبير والاشتراك في الجمعيات، والحق في التعليم، ومستوي من المعيشة كاف للمحافظة علي الصحة والرفاهية له ولأسرته، وإعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩ متضمنا في مواده حماية الطفل من الإهمال والقسوة، وحق التعليم الإجباري المجاني، والتمتع بمزايا الأمن الاجتماعي وميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية في مارس ١٩٧١ مرتكزا علي المساواة والعدالة ومشاركة المرأة والتكافل الاجتماعي والأسرة والقيم الروحية والاجتماعية .

د- التشريعات القوانين: وهي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شئون حياته وأساليب استمرارية المجتمع، وتساهم في تحقيق العدالة، وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعي ومواجهة الثغرات والمعوقات، وتحديد آليات التنفيذ وهي أكثر مرونة ويمكن تغيرها مع أي تغيرات تطرأ في المجتمع، وتشمل القوانين الرسمية والقرارات الوزارية، ورغم تدخل الدولة واضطلاعها بدور رئيسي في الرعاية الاجتماعية في مختلف المجتمعات إلا انه في ظل الاختلاف الإيديولوجي للمجتمعات الإنسانية ظهرت عدة اتجاهات أساسية للرعاية الاجتماعية هي:[١]

١- الاتجاه التفاعلي العلاجي Residual Approach :

ينظر للرعاية الاجتماعية في ظل هذا الاتجاه باعتبارها بناء مؤقت لمساعدة الأبنية الطبيعية (النظام الأسري والاقتصادي) إذا ما فشل هذين النظامين كمصدرين لتوفير وإشباع حاجات الفرد، وتتحدد خدمات المؤسسات الاجتماعية في ضوء هذا المفهوم كاستجابة لمشكلة معينة ومن هنا تركز الرعاية الاجتماعية علي بعض الفئات المحتاجه في المجتمع باعتبار الرعاية الاجتماعية بديلا مؤقتا لمساعدة هذه الفئات.

٢- الاتجاه المؤسسي التحليلي Institutional Approach :

(١) طلعت مصطفي السروجي، رياض حمزاوي : **سياسات الرعاية الاجتماعية و الحاجات الإنسانية**، دبي، دار القلم، ١٩٩٧، ص ص: (٤٧-٤٨).

ينظر للرعاية الاجتماعية علي أنها نظام اجتماعي لايقل أهمية عن غيره من الأنظمة ويعد نسق منظم للخدمات تعبر عنه مؤسسات اجتماعية في جميع المستويات لها ادوار طبيعية وشرعية يتضح من خلالها مسئولية الحكومة لمقابلة وإشباع حاجات أفراد المجتمع.

٣- الطريق الثالث The Third Way :

وهو اتجاه حديث يحاول الجمع بين مزايا النظام الرأسمالي، وتقليص الآثار الاجتماعية المترتبة علي هذا النظام من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ،وفي أطار ذلك فانه يضم عدة قيم أهمها: المساواة في الفرص وليس الناتج ، والحرية الشخصية والسياسية، المسئولية الفردية والمجتمعية حيث أن الالتزام بالحقوق الاجتماعية والتضامن الاجتماعي أساس العدالة، والديمقراطية، والتمكين، والإعانة في حالة الحاجة الحقيقية.(١)

ثانيا: الدراسات السابقة والحاجة إلي الدراسة الحالية:

سوف يتناول الباحث الدراسات العلمية العربية أو الأجنبية المرتبطة بالدراسة الحالية وبصفة خاصة الدراسات التي طبقت في الدول التي تهتم بالديمقراطية الاجتماعية في الواقع الفعلي وكجزء تأصيلي في صنع السياسة الاجتماعية، وقد يكون التركيز الغالب علي الدراسات العربية لتقارب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطبيعة وظروف المجتمع المصري.

وسوف يتناول الباحث الدراسات السابقة من خلال محورين أساسيين وهما المحور الأول الذي يتناول الدراسات المرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية، والمحور الثاني الذي يتناول الدراسات المرتبطة بصنع السياسة الاجتماعية وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

وتناول الباحث الدراسات السابقة في ضوء المحورين السابق ذكرهما وذلك لتغطية المتغيرات الرئيسية للدراسة، ومحاولة الإلمام وعرض الدراسات المرتبطة بالدراسة الحالية والتي يمكن الاستفادة منها في توجيه الدراسة الحالية.

وسوف يتم تناول الباحث للدراسات السابقة في المحورين الرئيسين للدراسات السابقة طبقا للتسلسل الزمني التصاعدي وفقا للحدود الزمنية لكل دراسة، حتي نتمكن من التركيز علي تطور تلك الدراسات في تناولها للمتغيرات الرئيسية للدراسة الحالية.

المحور الأول: الدراسات المرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية:.

- دراسة (عبد الودود مكروم، ٢٠٠٠)(٢):.

وتناولت الدراسة ثقافة الديمقراطية كمدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي، وتري الدراسة أن المجتمع العربي في حاجة إلي إعادة النظر في كثير من المفاهيم السائدة حول التنمية والثقافة وآليات المشاركة الجماهيرية، فلا ينبغي النظر إلي التنمية المعاصرة

---

(١) طلعت مصطفي السروجي : **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة** ، مرجع سبق ذكره، ص :(٥٩).

(٢) عبد الودود مكروم : ثقافة الديمقراطية : مدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي، بحث منشور، **مجلة كلية التربية جامعة المنصورة**، ع ٤٢، يناير ٢٠٠٠.

علـي أنهـا مجـرد أنشـطة التحـديث بالوسـائل الاقتصـادية التكنولوجيـة المألوفـة لتحقيـق رفاهيـة اقتصادية ومستوي معيشي أفضل للمواطنين، وذلك لان معايير قياس التنمية البشرية قد تجاوزت ذلك، ولم تعد اغني المجتمعات هي أكثرها تحقيقا للتنمية، ومن ثم فان الحاجة إلي تحقيق أهداف التنمية الشاملة تتطلب إحداث تغييرات هيكلية ضرورية في البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية لتوفير الضمانات اللازمة لتحقيق أفضل مساهمات ممكنة تعبر عن مشاركة المواطنين لانجاز عمل نهضوي شامل ومتميز في عالم يتغير بسرعة فائقة، ولا تتحقق هذه المشاركة الايجابية في النهضـة أو تنميـة المجتمـع إلا إذا تـوفرت سمات حيويـة لانسـاق القيم والاتجاهـات والمعتقدات السياسية التي تساعد علي تفاعل النظام السياسي مع مواطنيه ودفع المواطن ذاتيا للمشاركة في العملية التنموية بكافة أشكالها ومجالاتها.

- دراسة (أحمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم، ٢٠١١)[١]:.

وهـدفت الدراسـة إلـي التأصـيل التـاريخي والفلسـفي لفكـرة الديمقراطيـة، وقسـمت الدراسـة الموضـوع إلـى قسـمين: فـي القسـم الأول تناولـت الأصـل التـاريخي لفكـرة الديمقراطيـة فـي أثينـا باعتبارها مهد الديمقراطية، وتناولت الدراسة التأصيل الفلسفي لفكرة الديمقراطية وتناولت أيضا فلسفة الإغريق والعقد الاجتماعي بالإضافة إلى الوضع في الفكر السياسي الحديث، وفي القسم الثاني: تناولت الدراسة الوضع في مصر ومدى معرفة النظام الديمقراطي، والى أين وصل الأمر فيهـا، وأوضـحت الدراسـة أن الديمقراطيـة فـي مصـر تحظـي باهتمـام الكثيـرين، مـن أفـراد ودول ومنظمـات إقليميـة ودوليـة، حتـى أصـبح مـن العسـير تحديـد أي المفـاهيم والمبـادئ تـدعمها الديمقراطيـة وأيـا منهـا ترفضـها، فمـا مـن قـرار أو إجـراء اتخـذ إلا وأعلـن مسـؤولية إنـه تطبيـق للديمقراطية، لذلك وجب البحث عن الأساس التاريخي لهذه الفكرة التي طالما حلم بها الأفراد وسعوا لتحقيقها، وهذا ما كشفته الدراسة عن أهمية دراسة التأصيل التاريخي للديمقراطية في أثينا، حيث عكست الدراسة مدى تعاون أفراد المجتمع كافة من أجل تحقيق ما يؤمنون به من مبادئ.

- دراسة (مروة محمد عبد المنعم بكر، ٢٠١١)[٢]:.

اتجهت الدراسة إلى التعرف عن مدى فعالية منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني ودورها في دفع عجلة النمو الديمقراطي، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح بنية المجتمع المدني وإسهامات منظمات المجتمع المدني في تدشين عملية التحول الديمقراطي في مصر، وكذلك معرفة تأثير الإطار الدولي للمجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني في مصر وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي من ناحية، والأطر القانونية والتشريعية والأبعاد السياسية

---

(١) أحمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم: **التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية : دراسة تاريخية فلسفية مقارن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم تاريخ قانون، ٢٠١١.

(٢) مروة محمد عبد المنعم بكر : **دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١.

والاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على دور منظمات المجتمع المدني، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها: إن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فلا يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدوره إلا في ظل وجود نظام ديمقراطي، كما أن المجتمع المدني يشكل في الوقت نفسه ركيزة أساسية لترسيخ الديمقراطية، إلا أن المجتمع المدني كان له دور محدوداً في تعزيز عملية التحول الديمقراطي في مصر، واتضح ضعف دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على عملية التحول الديمقراطي، وتعتبر التعددية السياسية أهم عناصر التحول الديمقراطي وبدونها يظل النظام السياسي القائم غير ديمقراطي، وأثبتت الدراسة صحة الفرضية التي سعت إلى اختبارها حيث تبين أن هناك ارتباطاً بين فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، وقدرتها على التأثير على النظام من أجل خلق بيئة مواتية لإتمام عملية التحول الديمقراطي، وقد ثبت ذلك في دراسة الحالة المصرية، بل أن تطور الثورة المصرية ٢٥ يناير ٢٠١١، جاء نتيجة لحركات الرفض الاجتماعي والسياسي والتي ساعدها حالة الاحتقان الموجودة لدى غالبية الشعب المصري، ولم نجد دوراً فاعلاً في الثورة لمنظمات المجتمع المدني التقليدية كالأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والاتحادات وغير ذلك من مؤسسات كانت تعد هي قوى المجتمع المدني في مصر، وهذا من وجهة نظر دراسة مروة محمد ٢٠١١م.

- دراسة (محمد الشربيني جبر محمد داود، ٢٠١١)[١]:.

وهدفت الدراسة التعرف على دور ديمقراطية الصفوة المتمثلة في أعضاء المجلس الشعبي المحلي بمدينة المنصورة، في القيام بدورها لتحقيق أهداف التنمية والتحديث، مع التركيز على بعض القضايا المرتبطة بالتنمية والتحديث لدى ديمقراطية الصفوة، ودور الطبقات الاجتماعية في تطور ديمقراطية الصفوة، وكان منهج الدراسة وأدواتها: الأسلوب الوصفي، كما اعتمدت الدراسة علي عدة أدوات هي: (استمارة الاستبيان – المقابلة المتعمقة – الملاحظة – دراسة الحالة)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها زيادة الوعي السياسي بما يفيد عملية التنمية والتحديث، وفعالية دور المرأة في العمل السياسي والمشاركة وملائمة لكافة أنماط المشاركة السياسية، وأن النظام الانتخابي المتبع في انتخابات المجلس الشعبي المحلي الأخير المتمثل في نظام القوائم النسبية سمح بزيادة تمثيل المرأة وفرضها على الساحة السياسية في ظل ثقافة المجتمع الذكرى وحفاظاً على كرامة المرأة واحترامها، وضعف الخبرة نتيجة تدني مستوى ممارسة النشاط السياسي وبالتالي عدم وضوح رؤية المجتمع لمشاركة المرأة السياسية، وفعالية دور أعضاء المجلس الشعبي المحلي والجهود الملموسة لهم، وتتمثل في وجود الأحزاب السياسية والجهود التي تبذل في الخدمات الأساسية للمواطن.

---

(١) محمد الشربيني جبر محمد داود: **تحليل سوسيولوجي لدور ديمقراطية الصفوة في تحقيق أهداف التنمية والتحديث دراسة ميدانية على أعضاء المجلس الشعبي المحلي بمدينة المنصورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١١.

- دراسة (عمير يحيي الفرا، ٢٠١٢)[١]:.

تناولت الدراسة تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، حيث أوضحت الدراسة أهمية الديمقراطية كنظام للحكم والذي أثبت جدواه عالميا، كما أوضحت الدراسة أن من أهم مقومات الديمقراطية الحرية، كحرية الوطن وحرية المواطن، فلا يمكن لوطن أو لمواطن غير حر خاضع للاحتلال أن يؤسس نظاما ديمقراطيا حرا، فالاستعمار هو نقيض الحرية، بالتالي فهو نقيض الديمقراطية، وحاولت الدراسة تحديد العلاقة بين وجود الاحتلال في دولة ما وإمكانية الدولة المحتلة من تجربتها لبناء ديمقراطية، ومحاولتها لبناء نظام سياسي خاص بها، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة انه لا تستطيع الدولة المحتلة بناء الديمقراطية.

- دراسة (أسامة محمد محمد صالح، ٢٠١٢)[٢]:.

تناولت محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية من بين أكثر من أربعة عشر متغيرا مستقلا اختبرت الدراسة علاقتها بالديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل النماذج في تفسير تباين دول العالم الإسلامي في مدى تحقيقها للديمقراطية خلال خمس سنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) يتكون من متغيرين هما نصيب ما تسهم به صادرات المواد الأولية في الدخل القومي (علاقة عكسية)، ومدى استعداد الشعوب للتضحية من أجل الديمقراطية (علاقة طردية).

- دراسة (دانه على العنزي، ٢٠١٣)[٣]:.

وموضوعها عن أثر الديمقراطية على الأمن القومي دراسة حالة الكويت، تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الديمقراطية والأمن القومي في الكويت، بهدف استجلاء أثر الأولى على الثانية، وكان التساؤل الرئيسي للدراسة يدور حول ما هو أثر الديمقراطية على الأمن القومي في الكويت؟ ولقد اعتمدت الدراسة على نموذج المدخلات والمخرجات كمنهجية للبحث، وقد قسمت الدراسة إلي أربع فصول رئيسية، ولقد توصلت الدراسة إلي أن الديمقراطية يمتد أثرها إلى مختلف جوانب الأمن القومي بداية من الجانب العسكري ومرورا بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والدولي انتهاء بالجانب القيمي.

- دراسة (أبو المعاطى مصطفى أبو المعاطى، ٢٠١٣)[٤]:.

عالجت الدراسة موضوع الحماية الجنائية للديمقراطية من خلال فصل تمهيدي وقسمين تحدث في القسم الأول عن الأحكام العامة للحماية الجنائية للانتخابات في كل من مصر وفرنسا، وفي القسم الثاني تناولت الدراسة الحماية الجنائية لمرحلة إجراء الانتخابات في مصر وفرنسا، و قد استهدفت الدراسة التوصل إلى قانون عقوبات انتخابي ينظم جميع الانتخابات في

---

(١) عمير يحيي الفرا : **تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال دراسة الحالة الفلسطينية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

(٢) أسامة محمد محمد صالح : **محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

(٣) دانه علي العنزي: **أثر الديمقراطية علي الأمن القومي، الكويت دراسة حالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣.

(٤) أبو المعاطى مصطفي أبو المعاطى مصطفي: **الحماية الجنائية للديمقراطية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، ٢٠١٣.

مصر نظرا لتضارب الأحكام، وتعدد التشريعات التي تنظم الانتخابات، وتوصلت الدراسة الي قانون جنائي لحماية الديمقراطية بصفة عامة وقانون عقوبات انتخابي بصفة خاصة، ويري الباحث انه تم استصدار مجموعة من القوانين لتنظيم الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤م، والمقرر انعقاده في عام ٢٠١٥م، وهي شاملة لكل الإجراءات الانتخابية من بداية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات إلي إعلان النتيجة.

- دراسة (إيمان عليوة علام علي، ٢٠١٤)[١]:.

هدفت الدراسة إلي التعرف على حائزي القوة داخل التنظيم البيروقراطي، والوقوف على الخصائص المميزة لهم، والتعرف على أهم التوجهات القيمية والسياسية لأعضاء بناء القوة داخل التنظيم البيروقراطي والتعرف على الطرق التي يستخدمها أعضاء بناء القوة داخل التنظيم في ممارسة قوتهم وترجمتها إلى ضغوط فعلية لتحقيق أهدافهم من تلك الممارسة، ومحاولة التوصل إلى تقييم الممارسات، وكانت تساؤلات الدراسة ما أهم التوجهات القيمية والسياسية لأعضاء بناء القوة داخل التنظيم البيروقراطي؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية: ما هي درجة التوجه نحو الديمقراطية لدى أعضاء بناء القوة؟ وما درجة التوجه نحو العدالة لدى أعضاء بناء القوة؟ وما درجة التوجه نحو الثقة لدى أعضاء بناء القوة؟ وما هي أهم ممارسات أعضاء بناء القوة داخل التنظيم البيروقراطي؟ وحققت الدراسة أهدافها وأجابت علي تساؤلاتها، وتوصلت إلي أن هناك توجهات قيمية وسياسية لبناء القوة في التنظيمات البيروقراطية.

- دراسة (لطفي فاروق طه زعزع، ٢٠١٤)[٢]:.

عن قيم الديمقراطية في الكتابات الثقافية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، واستهدفت الدراسة استخراج قيم الديمقراطية المتضمنة في الكتابات الثقافية، والتي اقتصرت حدودها على المقالات الأسبوعية لخمسة من الكتاب المهتمين بالشأن المصري، الصادرة بعد ثورة ٢٥ يناير، وعلى امتداد عامي ٢٠١١و ٢٠١٢ م، مستخدمة أسلوب تحليل المحتوى، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة:

- كشف تحليل محتوى الكتابات الثقافية عن مجموعة من قيم الديمقراطية لم تكن مدرجة في أداة التحليل، وشملت هذه الفئة ثماني قيم : الديمقراطية – الاستقلال – التوافق – النقد – الوحدة الوطنية – الثقة – الرقابة – تحمل المسئولية.
- على مستوى الفئات الثلاثة، جاءت " قيم الديمقراطية السياسية في المركز الأول، بينما وردت " قيم الديمقراطية الاجتماعية " في المركز الثاني، في حين شغلت " قيم الديمقراطية العامة " المركز الثالث والأخير.

---

(١) إيمان عليوة علام علي : **التوجهات القيمية السياسية لبناء القوة في التنظيمات البيروقراطية وممارساتها:**دراسة ميدانية على عينة من تنظيمات الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٤.

(٢) لطفي فاروق طه زعزع : **قيم الديمقراطية في الكتابات الثقافية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠١٤.

- تحليل الدراسات التي تناولت الديمقراطية الاجتماعية:

- من خلال تحليل دراسة (**عبد الودود مكروم، ٢٠٠٠**) يري الباحث أن الدراسة تناولت ثقافة الديمقراطية كمدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي.

- من خلال تحليل دراسة (**أحمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم، ٢٠١١**) يري الباحث أن الدراسة هدفت إلي التوصل لمعرفة التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية، وذلك بغرض تحديد المفاهيم والمبادئ التي تقبلها الديمقراطية، وأيا منها ترفضها.

- من خلال تحليل دراسة (**مروة محمد عبد المنعم بكر، ٢٠١١**) يري الباحث أن الدراسة اتجهت إلى التعرف علي مدى فعالية منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني ودورها في دفع عجلة التحول الديمقراطي، وأن هناك علاقة تأثير وتأثر بينهما.

- من خلال تحليل دراسة (**محمد الشربيني جبر محمد داود، ٢٠١١**) يري الباحث أن الدراسة هدفت إلي التعرف على دور ديمقراطية الصفوة المتمثلة في أعضاء المجلس الشعبي المحلي بمدينة المنصور، في القيام بدورها لتحقيق أهداف التنمية والتحديث.

- من خلال تحليل دراسة (**عمير يحيي الفرا، ٢٠١٢**) يري الباحث أن الدراسة كانت عن تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، والتي أوضحت صعوبة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال.

- من خلال تحليل دراسة (**أسامة محمد محمد صالح، ٢٠١٢**) يري الباحث أن الدراسة تناولت محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية، والتي أشارت إلي أن هناك علاقة بين وجود الديمقراطية ومدي استعداد الشعوب للتضحية.

- من خلال تحليل دراسة (**دانه على العنزي، ٢٠١٣**) يري الباحث أن الدراسة ركزت علي أثر الديمقراطية على الأمن القومي، والتي أوضحت أن تأثيرها يستند علي جوانب الأمن القومي العسكري والاقتصادي والاجتماعي والدولي انتهاء بالجانب القومي.

- من خلال تحليل دراسة (**أبو المعاطى مصطفى أبو المعاطى مصطفي، ٢٠١٣**) يري الباحث أن الدراسة عالجت الحماية الجنائية للديمقراطية، حيث أكدت علي ضرورة استصدار العديد من التشريعات التي من شأنها تحقيق الديمقراطية.

- من خلال تحليل دراسة (**إيمان عليوة علام علي، ٢٠١٤**) يري الباحث أن الدراسة هدفت إلى التعرف على حائزي القوة داخل التنظيم البيروقراطي، وتحديد خصائصهم والطرق التي يستخدمونها لممارسة قوتهم وترجمتها إلي ضغوط فعلية لتحقيق أهدافهم.

- من خلال تحليل دراسة (**لطفي فاروق طه زعزع، ٢٠١٤**) يري الباحث أن الدراسة استعرضت قيم الديمقراطية في الكتابات الثقافية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث استعرضتها في قيم الديمقراطية، والوحدة الوطنية، وتحمل المسئولية، كما أوضحت أن قيم الديمقراطية السياسية جاءت في المركز الأول ثم قيم الديمقراطية الاجتماعية في المركز الثاني.

المحور الثاني: دراسات تناولت صنع السياسة الاجتماعية في مصر:.

- دراسة (بسيوني إبراهيم حمادة ، ١٩٩٥)[١]:.

هدفت الدراسة التعرف علي العلاقة بين استخدام الجمهور المصري لوسائل الإعلام والمشاركة السياسية، وأكدت نتائج الدراسة على غياب الدور وفقدان الفاعلية لوسائل الإعلام المصرية في علاقتها بالمشاركة السياسية، كما أنها توصلت إلى مؤشرات أكدت على أن للمكانة الاقتصادية الاجتماعية اثر في محدودية المشاركة السياسية في مصر، وهذا بطبعه يؤكد أهمية المكانة الاجتماعية وتأثيرها على المشاركة السياسية، وهذا يعنى انه إذا تم الارتقاء بالمكانة الاجتماعية، يتم الارتقاء بالمشاركة السياسية، وأكدت الدراسة أيضا علي غياب دور الإعلام في تحقيق المشاركة السياسية.

- دراسة (أماني قنديل،١٩٩٦م)[٢]:.

هدفت الدراسة التعرف على فاعلية دور نقابة الأطباء في صنع سياسات الرعاية الصحية في مصر في الفترة (١٩٨٤ – ١٩٩٥)، وقد توصلت إلى أن هناك دورا هاما للنقابة كأحد منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات الصحية وبخاصة قضايا التامين الصحي وخصخصة الخدمات الصحية والتعليم الطبي، وتوضح الدراسة أن النقابات لها دور هاما في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

- دراسة (طلعت مصطفى السروجي ،٢٠٠٤)[٣]:.

تناولت هذه الدراسة عدد من القضايا المرتبطة بسياسة رعاية كبار السن أهمها المتغيرات الحاسمة في صنع سياسة رعاية كبار السن والتي تتمثل في المشاركة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني في صنع سياسة رعاية كبار السن، وحقوق كبار السن والتي يجب تحديدها من خلال التزامات المجتمع تجاه كبير السن، والتشريعات المرتبطة برعاية كبار السن والمشكلات والقضايا المرتبطة بظروف وأوضاع كبير السن، ثم تناول ركائز صنع سياسة رعاية كبار السن وهى :- – الأديان السماوية – الدستور – القوانين والتشريعات – الأعراف و القيم المجتمعية – منظمات سياسية وتشريعية منتخبة – وزارات حكومية خاصة بتنفيذ السياسة – برامج ومشروعات خدمية مرتبطة بحاجات ومشكلات وقضايا كبار السن.

- دراسة (علاء الزغل ،٢٠٠٥م)[٤]:.

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحديد الوسائل التي تستخدمها اللجان الخدمية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحديد مجالات اهتمام سياسات الرعاية الاجتماعية باللجان الخدمية في

---

(١) بسيوني إبراهيم حمادة : **استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسة** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٥.

(٢) أماني قنديل : **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر** (دراسة حالة لنقابة الاطباء١٩٨٤ – ١٩٩٥) ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،١٩٩٦.

(٣) طلعت مصطفى السروجي : نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية رعاية المسنين نموذجا، بحث منشور، **للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم،٢٠٠٢.

(٤) علاء الزغل : **إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعه حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ،٢٠٠٥ .

مصر وأساليب تنفيذها، وتحديد إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في تحديد أولويات القضايا والمشكلات المجتمعية وإعادة صياغة أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية أو تعديلها، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تعدد وسائل إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، كما أثبتت وجود علاقة طردية بين تعدد وسائل إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ومتابعة تنفيذ هذه السياسات.

- دراسة (حسن مصطفى حسن ،٢٠٠٥)[١]:.

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد العوامل الايجابية والسلبية التي تؤثر على شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وقد توصلت تلك الدراسة إلى تعدد صور وأدوات شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، وتؤكد الدراسة على الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري، كما انه توجد عوامل تؤثر ايجابيا في شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

- دراسة (على محمود محمد، ٢٠٠٧م)[٢]:.

هدفت الدراسة إلي التعرف على دور الجمعيات الأهلية في عملية صنع السياسات البيئية وقد توصلت إلى انه كلما زاد التحول الديمقراطي تزايد دور الجمعيات الأهلية في صنع السياسات البيئية، وضرورة تعديل القوانين لمنح الفرصة لزيادة مشاركة تلك الجمعيات في صنع السياسات البيئية، وتناقش الدراسة دور جماعات المصالح والجمعيات الأهلية في عملية صنع السياسة، وتؤكد على أهمية توافر المناخ الديمقراطي لنجاح عملية صنع السياسات والتي من ضمنها سياسات الرعاية الاجتماعية وذلك لتحقيق الصالح العام للمجتمع.

- دراسة (حازم مطر، ٢٠١٢)[٣]:.

هدفت الدراسة إلي تحديد درجة التباين بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري، والتعرف علي رؤية الشباب الجامعي للديمقراطية وحرية الرأي، وتكافؤ القوي الاجتماعية والفرص المتاحة في المجتمع المصري، وكانت دراسة وصفية، ومنهجها المسح الاجتماعي بالعينة، وأداتها أداة قياس اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية، وكانت أهم نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية معنوية بين المتغيرات الديموغرافية للشباب الجامعي واتجاهاتهم نحو العدالة الاجتماعية، وتوجد فروق دالة إحصائيا عند مستويات الدلالة المتعارف عليها بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية طبقا لنوع الدراسة، وانه توجد فروق دالة معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها بين اتجاهات الشباب الجامعي

---

(١) حسن مصطفى حسن ، **منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعه حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٥.

(٢) على محمود محمد : **دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة في مصر "دراسة حالة السياسة البديلة"** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية سياسة واقتصاد ، ٢٠٠٧.

(٣) حازم مطر : **اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٢.

نحو العدالة الاجتماعية طبقا لمحل الإقامة (ريف – حضر)، وانه يوجد تباين دال إحصائيا بين مجموعات الشباب الجامعي(الأعلى دخلا– متوسط الدخل– الأقل دخلا) في اتجاههم نحو العدالة الاجتماعية، وانه توجد علاقة طردية معنوية بين العدالة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة في المجتمع المصري، وانه توجد علاقة طردية معنوية بين اتجاهات الشباب الجامعي و متغيرات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة في المجتمع المصري.

– تحليل الدراسات التي تناولت صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

– من خلال تحليل **دراسة (بسيوني إبراهيم حمادة ، ١٩٩٥)** تبين أن الدراسة سعت إلى معرفة العلاقة بين استخدام الجمهور المصري لوسائل الإعلام والمشاركة السياسية، وأكدت نتائج الدراسة على غياب الدور وضعف الفاعلية لوسائل الإعلام في علاقتها بالمشاركة السياسية.

– من خلال تحليل **دراسة (أماني قنديل،١٩٩٦م)** اتضح أن الدراسة هدفت إلى التعرف على فاعلية دور نقابة الأطباء في صنع سياسات الرعاية الصحية في مصر في الفترة (١٩٨٤ – ١٩٩٥)، وقد توصلت إلى أن هناك دور هام للنقابة في صنع السياسات الصحية وبخاصة قضايا التامين الصحي وخصخصة الخدمات الصحية والتعليم الطبي، وتوضح الدراسة أن النقابات لها دور هاما في صنع سياسات الرعاية.

– من خلال تحليل **دراسة (طلعت مصطفى السروجي ،٢٠٠٤)** اتضح أن الدراسة تناولت عدد من القضايا المرتبطة بسياسة رعاية كبار السن أهمها المتغيرات الحاسمة في صنع سياسة رعاية كبار السن، وأكدت الدراسة علي أن الأديان السماوية والدستور من أهم ركائز السياسة الاجتماعية.

– من خلال تحليل **دراسة (علاء الزغل ،٢٠٠٥م)** تبين أن الدراسة هدفت إلى تحديد إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحديد الوسائل التي تستخدمها اللجان الخدمية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد مساهمات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في تحديد أولويات القضايا والمشكلات المجتمعية وإعادة صياغة أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية أو تعديلها، وأشارت الدراسة إلي أن تعدد وسائل إسهامات اللجان الخدمية ومتابعة تنفيذ تلك السياسات يجعل لتلك اللجان إسهاما بدرجة كبيرة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

– من خلال تحليل **دراسة (حسن مصطفى حسن ،٢٠٠٥)** واتضح أن الدراسة هدفت إلى تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد العوامل الايجابية والسلبية التي تؤثر على شراكة المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، والتي أوضحت الدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

– من خلال تحليل **دراسة (على محمود محمد، ٢٠٠٧م)** تبين أن الدراسة هدفت إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في عملية صنع السياسات البيئية وقد توصلت إلى انه كلما زاد

التحول الديمقراطي تزايد دور الجمعيات الأهلية في صنع السياسات البيئية، وأشارت نتائج الدراسة إلي ضرورة توافر المناخ الديمقراطي لنجاح عملية صنع السياسات.

- من خلال تحليل **دراسة (حازم مطر، ٢٠١٢)** تبين أن الدراسة هدفت إلي تحديد درجة التباين بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري، وتحديد رؤية الشباب الجامعي نحو العدالة في توزيع الخدمات، والعدالة في توزيع الدخول، والمساواة في الحقوق والواجبات، والتعرف علي رؤية الشباب الجامعي للديمقراطية وحرية الرأي، وتكافؤ القوي الاجتماعية والفرص المتاحة في المجتمع المصري.

ثالثا: تحديد مشكلة الدراسة:

تشهد الساحة السياسية في مصر، منذ عدة سنوات وعلى مختلف الأوساط مناقشات وحوارات حول ماهية السبل التي من شأنها تعزيز الديمقراطية وتعميقها على نحو يجسد بصورة موضوعية وبعيدا عن شكلية مبدأ التعددية السياسية ويتيح في الوقت ذاته الفرصة الحقيقة لمختلف القوى الوطنية للقيام بدورها في المجتمع مع المؤسسات والأجهزة الحكومية.[١]

وتعتبر السياسة الاجتماعية هي الجانب التطبيقي لأيديولوجية المجتمع، كما أن التخطيط الاجتماعي ببرامجه ومشروعاته الجانب التنفيذي لسياسات الرعاية الاجتماعية، ولذا فمن الأهمية تحديد البناء الأيديولوجي للمجتمع الذي يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة للرعاية الاجتماعية وخدماتها، ويمثل البناء والإطار الأيديولوجي في المجتمع أفكار الأغلبية والتي تعتبر أسساً تقوم عليها العلاقات والتفاعلات والنظم المجتمعية، كما أن الأيديولوجية تدعم بالممارسة التي تعتبر انعكاسا للأيديولوجية، والأيديولوجية بذلك يجب أن يكون لها ممارساتها ومدلولاتها في الواقع الذي بدوره يحدد الأيديولوجية، ويحدد البناء الأيديولوجي للمجتمع عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة لكافة خطوط الرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في الأهداف الاجتماعية بعيدة المدى ومجالات العمل واتجاهاته باعتبارها إطاراً لحل المشكلات القائمة في المجتمع ومقابلة الحاجات، وتحسين نوعية الحياة والتي يحدد على أساسها اختيارات وبدائل التدخل في الواقع الاجتماعي[٢]، والديمقراطية الاجتماعية باعتبارها منهج سياسي للقضاء على الاستغلال، وتدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وهذا ما نادي به كارل ماركس وانجلز فهي تنادي بإشباع الحاجات الأساسية ومقاومة الاستغلال وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، فدراسة الديمقراطية الاجتماعية في ظل التحولات السياسية والديمقراطية التي يمر بها المجتمع المصري، من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية، من خلال تحليل السياسة الاجتماعية القائمة بالفعل، **ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:**- ما طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية؟ **وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:**-

- ما واقع الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟

---

(١) احمد الرشيدي : **الإصلاح الدستوري كأساس لإدارة شئون الدولة والمجتمع**، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١،ص (١٣).

(٢) طلعت مصطفي السروجي:**السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية**،مرجع سبق ذكره، ص(١٣٢).

– ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟
– ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية عند صنع السياسة الاجتماعية؟

رابعا: المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة:

١– أن إيديولوجية الطريق الثالث لا تنمو إلا في ظل الديمقراطية الاجتماعية، كما أكد علي ذلك أنتوني جيدنز(١)، ومن أهم مبادئ الديمقراطية الاجتماعية العدالة في المشاركة والتفاعلات، والدفاع عن الفقراء والضعفاء، وحل الصراعات الاجتماعية بطرق تفاوضية، والمساواة والمواطنة، التنمية المستدامة، وتفعيل دور المجتمع المدني وتعظيمه، وطرح واقتراح السياسات البديلة.

٢– تسعي الدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة لتحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعات المجتمع، ويتضمن ذلك صنع السياسة الاجتماعية التي توجه برامج وخطط التنمية إلى مسارها الهادف، وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية تحتاج إلي مناخ ديمقراطي سليم.

٣– نتيجة للظروف والتغييرات الحالية التي يمر به المجتمع المصري، فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في تقويم ما تتبناه الدولة من سياسات ومنها السياسة الاجتماعية، وصنع سياسات رعاية اجتماعية في ظل متغيرات الديمقراطية الاجتماعية.

٤– مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية في المقام الأول والأخير، اهتمامها الأساسي هو رعاية الإنسان رعاية كاملة، وتستمد المهنة شرعيتها من ركائز السياسة الاجتماعية التي تنص على احترام الإنسان واحترام حقوقه بما يتفق مع توجهات الديمقراطية الاجتماعية.

٥– التخطيط الاجتماعي يهتم بدراسة القضايا القومية ويرسم الاستراتيجيات ويساعد في صناعة الخطط القومية، ويسهم في صناعة السياسة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :–

١. تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني.
٢. تحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٣. الوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية.
٤. اقتراح تصور تخطيطي للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٥. التوصل لرؤية أستشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر.

---

(١) أنتوني جيدنز :**الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ، محمد محي الدين، مراجعة محمد الجوهري، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة العلوم الاجتماعية،٢٠١٠م.

- ملخص الفصل:

تناول الفصل الأول دراسة الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، الاهتمامات المعرفية للدراسة من خلال عرض إطار نظري حول الديمقراطية الاجتماعية والطريق الثالث وبداية ظهور المصطلح، ثم تناول الباحث الدراسات السابقة والحاجة إلي الدراسة الحالية، من خلال محورين رئيسيين، وكان المحور الأول يتناول الدراسات المرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية، والمحور الثاني كان يتناول الدراسات المتصلة بصنع السياسة الاجتماعية، وقام الباحث بتحليل تلك الدراسات واستنتاج دلالات مرتبطة بالدراسة الحالية واستخدام تلك الاستنتاجات في توجيه الدراسة الحالية، ثم تناول الباحث تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها وتم صياغة مشكلة الدراسة في هذا التساؤل الرئيسي وهو ما طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر؟ ثم تناول الباحث المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة، وتلك المبررات كانت مبررات مجتمعية ومبررات مهنية ومبررات تخصصية، وأخيرا تناول الباحث أهداف الدراسة، وكانت ثلاث أهداف رئيسية للدراسة وهي تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر، وتحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية، والوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية، وتم تحقيق أهداف الفصل الأول بشكل شبه كامل، وتغطية جميع النقاط الرئيسة والفرعية للفصل الأول، وسوف يستكمل الباحث ذلك في الفصول التالية التي تظهر الصورة كاملة أمام القارئ.

الفصل الثاني
المفهومات الأساسية للدراسة

- مقدمة.

أولا: مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية (الطريق الثالث):

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس.

ثانيا: مفاهيم السياسة الاجتماعية:

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس.

ثالثا: مفاهيم الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية:

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس.

- ملخص الفصل.

- **مقدمة:**

تمثل المفاهيم اللبنات الأساسية التي تتكون منها الحقول المعرفية والأطر النظرية لمختلف العلوم النظرية منها والبحتة؛ فالمفاهيم هي مجردات تنظّم عالم الأفكار؛ والمفاهيم جزء من المنهج وأداة له؛ تستبطن مقولاته وتعكس مضامينه وتعبر عن فلسفته في إدراك المعارف؛ وهي تتضمن رؤية فلسفية للإنسان والكون والحياة؛ ولا يمكن تصور أي تواصل لُغوي بين الناس إلا عن طريق المفاهيم، إذ هي جوهر اللغة الطبيعية العادية ولب اللغة العلمية وأداتها في التعبير عن مضامينها؛ وإن كانت اللغة ليست مجرد أداة رمزية للتواصل بين الناس؛ إنما هي جوهر التفاعل الحضاري، وبالمفاهيم يفرّق الإنسان بين مستويات الأفكار من حيث السطحية والعمق؛ ودرجات الأشياء من حيث القوة والضعف؛ وتداعيات المشكلات من حيث أسبابها ونتائجها؛ والمفاهيم لا تشتغل ولا تعمل في فراغ؛ بل إنها لا يمكن تفعيلها إلا في إطار أنساق معرفية؛ ذلك أن تحليل البنية المعرفية لمحتوى أية حضارة يرتكز على ثلاثة عناصر هي: المفاهيم، والعلاقات التي تؤلف من هذه المفاهيم حقلاً معرفيا، والعلاقات التي تشكل من هذه الحقول المعرفية نسقا أو إطارا نظريا.

لذا تأخذ المفاهيم موقع حجر الزاوية من البناء الفكري لأي نسق معرفي؛ لأن أهم وظائف المفاهيم هو بناء وتصنيف المعرفة العلمية وتنظيمها وتعليمها وتعلمها؛ وإدراك العلاقات بين الظواهر ومحاولة الخروج بتعميمات علمية تمكنا من استقراء المستقبل واستشرافه على نحو يسمح ببناء رؤى ذات مقدرة أكثر تفسيرية على إصلاح واقع الأمة، وللمفهوم مجالات يتحرك فيها؛ وشبكة فكرية ينسج علاقاتها، ومنظومة مفاهيمه يتم استدعائها، وخريطة إدراكية توضح تضاريسه؛ وتبادلات وتحولات يمكن أن نطلق عليها "حراك مفهومي"، تنتقل به المفاهيم في رؤيتنا المعرفية من المركز إلى الأطراف والعكس؛ ولا بد للتعامل مع المفاهيم من إدراك القيم والمسلمات الأساسية التي تنطلق منها؛ والفلسفة التي تنطوي عليها أو ما يمكن أن نطلق عليه: "أرضية المفهوم" ومن ثم يجب علينا معرفة على أي أرض نقف؛ وأي فلسفة نستبطن؛ وأي مفاهيم نستخدم؟ ومن المهم في التعامل مع المفاهيم تبيان قدرتها على تفسير الواقع الذي تتحرك فيه، وفي هذا الفصل سنتناول خريطة المفاهيم الأساسية للدراسة وسوف تعالج الفصول التالية تلك المفاهيم مرة أخري بالتفصيل.

- **أهمية تحديد مفاهيم الدراسة:**

يري الباحث أن تحديد مفاهيم الدراسة ضرورة بحثية وذلك للأسباب التالية:

- لأن مفاهيم الدراسة هي المصطلحات الأساسية المستخدمة في البحث والتي تحتاج إلى تعريف واضح ودقيق.
- وذلك لتحديد الاختلاف بين المفاهيم، وتبني الدراسة لمفاهيمها.
- وذلك لمواجهة ازدواجية استخدام بعض المفاهيم بمعاني مختلفة، وموقف الدراسة من هذه الاختلافات.
- وذلك لتحديد المعنى الذي يرمز إليه المفهوم.

- وذلك لان بعض المفاهيم تكمن صعوبتها في كونها مفاهيم مركبة.

- خطة الدراسة في تناول مفاهيم الدراسة:

قام الباحث بالخطوات التالية:

أ – البحث في الأدبيات السابقة عن كيفية تعريف الباحثين السابقين للمفاهيم قيد الدراسة الحالية.

ب – تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين التعريفات السابقة.

ج – تكوين تعريف للمفهوم أو المفاهيم يحتوي على المعنى المتفق عليه في أغلب التعريفات.

د – تحديد تعريف إجرائي للمفهوم، وهو تحديد المفهوم بما يقاس به.

وتناول الباحث مفاهيم الدراسة وتقسيمها إلي:

١- مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية.

٢- مفاهيم السياسة الاجتماعية.

٣- مفاهيم الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية.

وبعد تناول الباحث لمفاهيم الدراسة الرئيسية، سوف يقوم الباحث بتحليل احد المفاهيم التي ستتبناها الدراسة، وعرض مسبب لأهم العوامل التي دعت الدراسة الحالية لتبني هذه المفاهيم، بالإضافة إلي تناول الباحث لتعريف إجرائي لمفاهيم الدراسة الرئيسية.

أولا: مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية (الطريق الثالث):

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة:

١- مفهوم الايدولوجية Ideology :

الأيديولوجية Ideology لغة مصطلح يوناني مركب من كلمتين هما Idea ومعناها صورة ذهنية أو فكرة أو مثال (عند أفلاطون)، وتعني أيضاً المثل الأعلى والخطة والتصميم والمشروع، و logea ومعناها علم، وهي هنا أقرب في دلالتها إلى كلمة منطق Logic وترجمة هذا المصطلح الحرفية هي «علم الأفكار» أو منطق الفكر، ويعني منظومة المبادئ والأسس والقواعد التي تضمن اتساق الفكر مع نفسه ومع موضوعه، خلافاً للمنطق الصوري الذي يعنى باتساق الفكر مع ذاته فقط، والكلمة بمعناها السيئ (الايدولوجيا) تعني التحليل أو الجدل الأجوف حول الأفكار المجردة التي لا تناظرها أية وقائع حية.[١]

ويري (أندري لالند) في قاموسه الفلسفي أن (دستوت دوتراسي) هو واضع مصطلح الايدولوجيا، وذلك إبان فترة الثورة الفرنسية (١٧٨٩م)، ثم تناقلته أقلام الدارسين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر الميلادي. وفي كتابه" مذكرة حول ملكة التفكير "ذهب (دوتراسي) إلى أن الايدولوجيا هي "العلم الذي يدرس الأفكار بالمعنى الواسع لكلمة أفكار وخصائصها وعلاقتها بالوعي الاجتماعي"، وبما أن ظهور هذا المصطلح تزامن مع الثورة الفرنسية فقد كان يكتسي طابعا ثوريا، ولا يخفى على احد مدى قوة الأفكار التي نادت بها البرجوازية الصاعدة مثل العدالة والأخوة والحرية، وتأثيرها في الشعب الفرنسي الذي صنع الثورة، لقد كانت مدرسة دستوت دوتراسي تسعى في البداية لأن تكون علما للمعاني والأفكار المجردة.[٢]

والأيديولوجية بوجه عام، منظومة متسقة من الأفكار والتصورات والقيم تحدد رؤية الفرد إلى الطبيعة والمجتمع والإنسان، وتوجه سلوكه، بقدر ما تحدد رؤية الجماعة وموقفها وأساليب نشاطها، ويعتقد معتنقوها أنها الحق، وأيديولوجية عصر ما، كعصر النهضة مثلاً، هي التي كان يندرج تحت قواعدها العامة كل تقرير أو حكم صدر في ذلك العصر، وثمة أيديولوجية قومية تحدد الأفق الذي تتطلع إليه أمة معينة والأهداف التي تنشدها، وأيديولوجية طبقية أو فئوية تعبر عن مصالح فئة اجتماعية معينة وتحدد علاقاتها بغيرها من الفئات الاجتماعية، ولكل حزب سياسي أيديولوجية، قومية أو دينية أو ليبرالية أو اشتراكية، تهتم بالفئات الاجتماعية التي يمثلها هذا الحزب وبالأهداف التي يعمل من أجل تحقيقها.[٣]

وهي مجموعة من الأفكار التي عن طريقها يستطيع الناس تفسير وتبرير الغايات والأهداف أو هي الوسائل التي ترتبط بالفعل الاجتماعي المنظم بغض النظر عما إذا كان هذا الفعل سيكون موجهاً لهدم أو بناء النظام الاجتماعي، وتعرف الأيديولوجية أيضا بأنها نظام للمفاهيم

---

[١] صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **في الاشتراكية العربية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص(١٢٧).

[2] **André Lalande "*Vocabularies technique et critique de la philosophy*" . Ed. PUF . Paris 1976 ,**نقلا عن صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: في الاشتراكية العربية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص(١٢٧).

[٣] صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **مرجع سبق ذكره**، ص(١٢٩).

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتربوية والأخلاقية والفنية والفلسفية التي تتضمن معايير سلوكية وتقويمات مناسبة لتوجيه المجتمع وفقاً لوضع طبقاته ومصالح كل منها.[١]

٢- مفهوم الأيديولوجية الاشتراكية Socialism ideology :

النموذج الاشتراكي هو الذي يدعم تدخل الدولة لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والذي قد يحد من الحرية، والمبادرات الفردية، ويجعل سلطة اتخاذ القرارات في أيدي الصفوة الحاكمة[٢]، الاشتراكية هي الملكية الجماعية لرأس المال داخل إطار من الحكم الديمقراطي، بمعني أنها الإنتاج الموجه إلي إشباع الاحتياجات وتوزيع السلع بالمساواة، وليس إلي تحقيق الربح، دون تفاوت لا تبرره المصلحة العامة.[٣]

والاشتراكية نظام يشجع الكفاءات، ويدعم الحرية والمساواة، وتعمل علي النهوض بالمجتمع، ورفع شأنه وحمايته، ففي ظل نظام الاشتراكية تذوب الفروق الكبيرة بين الطبقات، وتنهار الهوة السحيقة بين الأغنياء والفقراء، وأهداف تلك الإيديولوجية تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة الطبقات.[٤]

٣- الاشتراكية كمذهب:[٥]

الاشتراكية كمذهب آمن به وطبقه أكثر من نصف سكان هذا الكوكب هي اشتراك المجتمع في ملكية عوامل الإنتاج في ظل الديمقراطية والكفاية والعدل.

ولابد أن يترتب على هذا التوجيه عوامل الإنتاج، ممثلة في الأرض ورأس المال والعمل والتنظيم- توجيهاً يغير من طبيعة الإنتاج فيحوله من إنتاج للربح إلى إنتاج للاستهلاك الجماعى ولخدمة المجتمع كما يترتب على سيادة المذهب الاشتراكي أن يوزع الإنتاج على أفراد المجتمع دون ثمة تباين واضح في هذا التوزيع، وإذا وجد اختلاف في نصيب فرد من المجتمع فيجب أن تبرره المصلحة العامة، وهذا المفهوم السابق للاشتراكية يلخص الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاشتراكي المثالي تلك الخصائص التي آمن بها رواد الفكر الاشتراكي المعاصر وهى:

(١) ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعية.

(٢) إدارة هذه الوسائل الإنتاجية واستخدامها ديمقراطيا.

(٣) توجيه الإنتاج توجيها يتفق وحاجات الجماعة.

(٤) توزيع الناتج القومي على الجميع مع مراعاة متطلبات العدالة الاجتماعية.

---

(١) أحمد سليمان أبو زيد: **علم الاجتماع السياسي** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦) ص(١٧٢).

(٢) طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **السياسة الاجتماعية** (القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان، ٢٠٠٤) ص٥٨.

(٣) صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **مرجع سبق ذكره**، ص(٦٣).

(٤) محمد صلاح الدين أمام: **اشتراكية بلا رجعية**، القاهرة، مطبعة خلف، ب ن ، ص (٢١).

(٥) صلاح الدين نامق وآخرون: **الاشتراكية العربية**، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٦٦، ص ص (٩٣-٩٤).

٤- مفهوم الطريق الثالث Third way:[١]

ما الذي نقصده بحديثنا عن الطريق الثالث؟ تساؤل طرحه (جيدنز) على نفسه حين أمعن التفكير في البحث عن رؤية سياسية جديدة ومتماسكة للديمقراطية الاجتماعية، ذلك أنه رأي في وجود ثنائية قطبيه للعالم مصدراً لتشكل الديمقراطية الاجتماعية في فترة ما بعد الحرب، أما والحال هذه وقد تحلل أحد القطبين وهو الاشتراكية، فما عسي يكون التوجه السياسي في عالم ليس ينازع الرأسمالية فيه اتجاه آخر؟

ففيما يبدو له: أن العبارة قد صيغت منذ بداية القرن، وشاع استخدامها في أوساط جماعات الجناح اليميني في العشرينات، وإن كانت أكثر استخداماً في الغالب من جانب الديمقراطيين الاجتماعيين والاشتراكيين، وفى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية مباشرة، قدر الديمقراطيون الاجتماعيون بوضوح تام أنهم قد اكتشفوا طريقاً متميزاً عن رأسمالية السوق الأمريكية وعن الشيوعية السوفيتية، وعند إعادة تأسيسها في عام ١٩٥١م تحدثت الدولة الاشتراكية بصراحة عن الطريق الثالث بهذا المعني.

وبعد نحو عشرين سنة من هذا التاريخ، استخدم الاقتصادي التشيكي أتواسيك Otasik وآخرون المصطلح للإشارة إلى اشتراكية السوق، وكان الاشتراكيون الديمقراطيون في "السويد" في العادة أكثر الجميع ميلا إلى استخدام مصطلح "الطريق الثالث" بأحدث معانيه، في أواخر الثمانينات بوصفه برنامجاً هاماً للتجديد"، و(جيدنز) لم يحاول وليس في نيته شي من هذا، التحقق من صدق هذا السياق التاريخ الذي أورده، فهو مهتم بتحديد معني للمصطلح من الموضع الذي يقف عنده الحوار حول مستقبل الديمقراطية الاجتماعية، وعليه فهو يستخدم "الطريق الثالث ليعني به: "الإشارة إلى الإطار المرجعي للتفكير وصناعة السياسات التي تهدف إلى مواءمة الديمقراطية الاجتماعية مع واقع عالم أصابه التغير الحاد خلال العقدين أو الثلاثة الماضيين على أقل تقدير، فهو- أي الطريق الثالث- محاولة لتجاوز الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية، والليبرالية الجديدة كليهما"، إلا أن الرؤية في هذا النوع من الأطر المرجعية للتفكير، ليست رهينة صياغة مستقبل سياسي لحزب حتى في حجم "حزب العمال" ولا تلتزم حدوداً مجتمعية بعينها.

وإذا أردنا الدقة أكثر يمكن القول أن هذه الواقعة البالغة الأهمية، ونعني بها انهيار الاتحاد السوفيتي وزواله من الخريطة السياسية، يقدم مؤشرات على صواب بعض أفكار (دانيال بل) عن نهاية الأيديولوجية التي أثارها هذا الاجتماعي الأمريكي في التسعينات، وليس على مجمل نظريته، فالأيديولوجية إذا عرَّفناها بأنها مجموعة القيم الخاصة بالتطور الاجتماعي التي تتبناها طبقة أو مجتمع أو قطاع سياسي في لحظة ما، لا تسقط وتختفي بهما فيما لو تعرضت لهزات وأزمات تلحق النظام السياسي الذي يعبر عنها، ولكنها قد تضعف أو تتواري أو قد تنزع إلى أن تتجدد وتخرج من أزمتها، ولكنها لا تختفي نهائياً من مجال صراع الأفكار وذلك لأنها تتعلق بالقيم في المقام الأول "فالماركسية" تنزع أساساً إلى الحرية الإنسانية والعدل الاجتماعي،

---

[١] محمد زكي أبو النصر: البحث عن هوية، **علي الطريق الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص ص (١٧-٢٦).

وهي قيم لا يمكن أن تسقط، ولكن يمكنها أن يسقط النظام الشمولي السوفيتي- على سبيل المثال- الذي حاول أن يعبر عنها في مرحلة تاريخية معينة.

لقد أدي سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية إلى صعود أيديولوجيات جديدة زعمت أن الرأسمالية قد انتصرت إلى الأبد، وأبرزها محاولة المفكر الأمريكي الياباني الأصل عن "نهاية التاريخ، غير أن هذه النظرية- بالرغم من كل الدوى الفكري الذي أحدثته- ثبت ضعفها الفكري، تحت ضغط تحولات سياسية سريعة الإيقاع التي تحدث في البلاد الغربية الرأسمالية، وأبرزها بزوغ إيديولوجية سياسة جديدة هي "الطريق الثالث"، تحاول التأليف الخلاق بين إيجابيات بعض التوجهات الاشتراكية، وأبرزها اعتبارات عدالة التوزيع، وحركية بعض النزعات الرأسمالية وأهمها التركيز على الحافز الفردي كأساس للتقدم وبزوغ "الطريق الثالث" باعتبارها أيديولوجية جديدة صاحبة ظواهر تكاد أن تكون بالغة الحيرة في مجال صعود النظريات السياسية".

أما المنابع الفكرية الحقيقية التي ارتوت منها فكرة الطريق الثالث فهي مع تعديلات قليلة "الكينزية" الأولي في الثلاثينات "والكينزية الجديدة أو تراث دولة الرفاهية في الستينات، وهو ما يتفق فيه (منصور- ٢٠٠٧م) مع (أمير ظاهري- ١٩٩٩م) في مفهومهما عن الطريق الثالث، لكن أقرب هذه المنابع وأكثرها تأثيراً هي فلسفة "اقتصاد السوق الاجتماعي" التي ابتكرها "الألمان" غداة الحرب الثانية، وظل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني قابضاً على جمرتها طوال ما ينيف على أربعة عقود، وهي في رأي (ظاهري) توليفة مكونة من قوي السوق الحرة، وتدخل الدولة الكبير لتحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوبة.

ويسعى المفهوم السابق إلى تحقيق غايات أساسية هي:[١]

١) وضع اقتصاد بعض الدول على المسار الصحيح، من حيث تغليب الصالح الاقتصادي الوطني بعيداً عن الارتباط بأيديولوجية بعينها، أي تحرير الاقتصاد من الايدولوجيا.
٢) تمكين بعض الدول الآخذة في النمو من الفرص التي يتيحها هذا الأسلوب، كأسلوب بديل في ظل الأحادية الموجودة والرأسمالية الطاغية.
٣) إتباع نهج اقتصادي واجتماعي يمكن من مواجهة التأثيرات السلبية للأحادية السياسية، والاقتصادية للحصول على حد أدني من المكاسب الديمقراطية في الواقع الاستبدادي.
٤) تعظيم درجة تخصيص الموارد وخاصة الناجمة عن الخصخصة لصالح البعد الاجتماعي من جهة، وأيضا تعظيم زيادة قاعدة التملك للطبقات العاملة ومحدودة الدخل في الوحدات التي تتم خصخصتها من جهة أخري.
٥) تبني المبادئ التي تنادي بأن دور الدولة يجب أن يوجه أساساً لخدمة الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية، أي وضع الدول أمام مسئوليتها في الرفاهية الواجبة تجاه مواطنيها.

لقد كان من الواضح أن قيام دولة الرفاهية (Welfare State) فيما بعد الحرب في المملكة المتحدة يتطلب الاتجاه نحو التفكير الأخلاقي الجماعي والمشار إليه في تقرير بيفردج (Beveridge, 1942) وبدءاً من تجربة الحرب العالمية الثانية والكفاح المشترك ضد

---

[١] **المرجع السابق**، ص ص (١٧- ٢٦).

الديكتاتورية فإن برنامج حكومة العمال الجديدة لعام (١٩٤٥) تقبل رؤية (بيفردج) لمؤسسات اجتماعية جديدة تهدف إلى حماية كل المواطنين من المجازفات المشتركة التي قد يتعرض لها المجتمع الصناعي– تمثل المعضلات الخمس (الفقر والعبث والمرض والجهل والفساد السياسي).

إن الخدمات الاجتماعية الأساسية سوف تستخدم الموارد التي تم جمعها من كل فرد من خلال الضرائب وهبات التأمين الاجتماعي لتوفير الحماية الأساسية لكل المواطنين ضد التكاليف المرتبطة بالاعتماد على الغير في الطفولة، والمرض، والعجز وكبر السن والوصول للجميع إلى المستويات المطلوبة من التعليم، والصحة، والإسكان والرعاية.

والفردية كتقليد أخلاقي تعتبر مميزة إلى حد ما عن الآراء الاقتصادية الضيقة لمن قاموا بنصح الحكومات المحافظة في الثمانينات، أنها لا تتطلب أن يكون كل فرد من المفترض أو من المطلوب منه أن يكون أنانياً متعقلاً ببحث عن أفضل الصفقات المتاحة في السوق العالمي أنها تعني أن لكل فرد أهمية لدرجة قد يصل إلى أنه (هام جداً).[١]

وحيث أن الحياة والحقوق الإنسانية لها قيمة خاصة وأن كل فرد يعد مميزاً وكل الأفراد يعدون ذوى قيمة متساوية، ولكن في المقابل فإن هذا يتضمن أن يكون كل فرد في ظل هذا النوع من التفكير الأخلاقي مسئولاً من الناحية الأخلاقية عن حياته وعواقب قراراته، فهذا يعني أن يكونوا مسئولين عن اختياراتهم ونتائجها، إن الفردية تحترم النظرة الذاتية للحياة الجيدة (Weale-1983) لنظرة الفرد لما يجعل حياته تستحق أن يعيشها، وأن هذه النظرة هي التي يجب أن يعيشها الأفراد في المجتمع المنظم بصورة جيدة وليس وفقاً لنظرة السياسيين أو البيروقراطيين.

والملاحظ أن هذه الأفكار الأخلاقية ليست مقصورة على مبادئ حزب المحافظين (لمارجريت تاتشر) حيث أنها كانت موجودة في فترة الإصلاح التي كانت موجودة في القرن (١٦، ١٧) وحتى فترة التنوير في القرن (١٨) وإلى حركات الإصلاح في القرن (١٩) بما في ذلك تحرير العبيد ومقاومة الفاشية Fascism والشيوعية Communism كما أنها تعد أيضا أساسية في مبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية فيما يتعلق بالسرية والخصوصية وتقرير المصير وحتى في قيم ضد الاضطهاد والاستبعاد الاجتماعي والتي ظهرت حديثاً ودخلت إلى الخدمة الاجتماعية في الثمانينات.

وأن ما هو جديد في "الطريق الثالث" هو إدراك مجموعة مختلفة من المخاطر يجب أن تقوم الدولة بمساعدة الأفراد على حماية أنفسهم منها، لقد كان قيم النظر لمخاطر المجتمع الصناعي في دول الرعاية لعام (١٩٤٥م) على أنها نتيجة صراع الطبقات وقوة رأس المال حيث تم تصميم المؤسسات الاجتماعية الجمعية الجديدة بحيث تخفف من الآثار الضارة لمثل هذه الصراعات وكذلك العملية الصناعية نفسها (Marshall, 1950) كما أن الهدف منها أيضا كان هو حماية المواطنين وتأمينهم ضد مخاطر الطبيعة ودورة الحياة والمخاطر التي لا يمكن تجنبها وتتعرض لها الإنسانية ككل.

إن "الطريق الثالث" ينظر للمخاطر التي تهدد المواطنين على أنها تنشأ من مصادر مختلفة حيث أن مهمة الدولة هي إغلاق الفجوة بين القدرات الإنسانية الكامنة للأفراد وبين

---

[١] **المرجع السابق**، ص ص (١٧-٢٦).

الإنجازات الإنسانية، بين ما هم عليه الآن وما يستطيعوا أن يكونوا عليه مستقبلاً، ومن الضروري أن تحدد العوامل التي تمنع الناس من ممارسة تحكمهم الذاتي بطريقة فعالة تمنعهم من استخدام طاقاتهم، أحدي هذه العوامل هو افتقاد المعلومات والمعرفة أن الناس يكونوا عرضة للانحراف عند قيامهم باختيارات تحكم وتدمر مناظرهم الخاصة وتبعدهم عن تحقيق أهدافهم ويمكن أن ينتج ذلك أيضا من ضعف الإرادة أو الدافع أو من عدم الخبرة أو من الضغوط الثقافية الضارة، وبهذا يجب على خدمات الدولة أن توجه الأفراد وترشدهم للقيام باتخاذ قرارات حكمية، مع وضع المشروعات والالتزامات الشخصية الخاصة بهم في الاعتبار.[١]

٥- مفهوم الديمقراطية النيابية Representative democracy:[٢]

الديمقراطية النيابية شكل من أشكال الديمقراطية والنظرية المدنية وفيها يختار الناخبون (على نحو حر وسري في انتخابات تعددية) ممثلين ينوب عنهم، ولكن ليسوا وكلاء لهم، أو بمعنى آخر ليس كما يتم توجيههم ولكن يمتلكون صلاحيات تكفي للإتيان بمبادرات في حال حدوث متغيرات، وتعد الديمقراطيات الليبرالية الحديثة نموذجاً مهماً للديمقراطية النيابية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما يكون هذا المصطلح مرادفاً لـ"الجمهورية".

أول من أسس حكومة ديمقراطية تمثيلية (النيابية) في القرن السادس عشر كان ديكانا ويدا (زعيم هندي أحمر) حينما أسس عصبة أمم آيروكواس الخمسة من خمس قبائل هندية في المنطقة التي تعرف الآن بولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- مفهوم الرأسمالية Capitalism:[٣]

الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، وتزداد أهمية مفهوم الملكية الفردية في الموارد النادرة، حيث يفتح السوق المنافسة بين الأفراد لاستغلالها بكفاءة، وبما إن الرأسمالية تعزز الملكية الفردية، فإنها تقلص الملكية العامة، ويوصف دور الحكومة فيه على انه دور رقابي فقط، بيد أن الاقتصادي البريطاني جون كينياس قد جاء بنظريته الاقتصادية في منتصف الثلاثينيات، اقترح فيها أن الاقتصاد الرأسمالي غير قادر على حل مشاكله بنفسه كما في النظرية الكلاسيكية، بل أن هناك أوقات كساد اقتصادي (كالكساد الاقتصادي في أمريكا في الثلاثينات والحالي) تحتم على الحكومة بأن تحفز الاقتصاد، والرأسمالية نظام اقتصادي يتم فيها الاستثمار

---

[١] **المرجع السابق**، ص ص (١٧-٢٦).

([2]) Guinier, Lani. The tyranny of the majority: Fundamental fairness in representative democracy. New York: Free Press, 1994, p.128.

([3]) Beddoe, Rachael, et al. "Overcoming systemic roadblocks to sustainability: The evolutionary redesign of worldviews, institutions, and technologies." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 106.8 (2009), p.p (2483-2489).

فـي ملكيـة وسـائل الإنتـاج، والتوزيـع، وتبـادل الثـروات والحفـاظ علـى رأسـها مـن قبـل الأفـراد أو الشركات.

والنظام الرأسمالي يؤدي إلي تقسيم أفراد المجتمع إلي طبقتين، أحداهما طبقة أصحاب رأس المال أو أدوات الإنتاج، والأخرى طبقة القوة العاملة.[١]

٧- مفهوم البيروقراطية Bureaucrat:[٢]

وكلمـة بيروقراطيـة ترجـع إلـي الأصـل الفرنسـي للكلمـة الفرنسـية bureau التـي أصـبحت تدل علي إدارة حكومية، وقد دلت في البداية علي الأعمال العامة، وتستخدم الكلمة في العلوم الاجتماعية للدلالة علي عالم الموظفين كتنظيم اجتماعي راسخ، وهي أيضا نوع من التنظيم الذي يراد به انجاز مهام أدارية واسعة النطاق عن طريق تنسيق العمل الذي يقوم به عدد كبير من الناس.[٣]

٨- مفهوم الامبريالية Imperialism:[٤]

الإمبرياليـة أو التسـلطية (بالإنجليزيـة: Imperialism) هـي سياسـة توسـيع السـيطرة أو السـلطة على الوجود الخارجي، بما يعني اكتساب وصيانة الإمبراطوريات، وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول أو بالسيطرة عن طريق السياسة أو الاقتصاد، ويطلق هذا التعبير على الدول التي تسيطر على دول تائهة، أو دول كانت موجودة ضمن إمبراطورية الدولة المسيطرة، وقد بدأت الامبريالية الجديدة بعد عام (١٨٦٠م) عندما قامت الدول الأوروبية الكبيرة باستعمار الدول الأخرى، أطلق هذا التعبير في الأصل على بريطانيا وفرنسا أثناء سيطرتهما على أفريقيا ويعتبر وجود الامبريالية مترابط مع الرأسمالية لأنها تستخدم الدول المستعمرة على أنها أسواق جديدة أو مصادر لمواد أولية.

٩- مفهوم الليبرالية Liberalism:

تبدو بلورة تعريف واضح ودقيق لمفهوم الليبرالية أمراً صعباً، وفي حال تحديد الليبرالية نجد أن هذا التحديد لا ينطبق على عدد من الفلاسفة والمفكرين الذين أطلق عليهم اسم الليبرالية، والليبرالية أو اللبرالية –من "līberālis" (لِيبِرَالِس) اللاتينية وتعني "حر"– هي عبارة عن فلسفة سياسية أو نظرة عالمية تقوم على قيمتي الحرية والمساواة، تختلف تفسيرات الليبراليين لهذين المفهومين وينعكس ذلك على توجهاتهم، ولكن عموم الليبراليين يدعون في المجمل إلى دستورية

---

(١) محمد صلاح الدين أمام: **اشتراكية بلا رجعية**، القاهرة، مطبعة خلف، ب ن ، ص (١٨).

(٢) صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **مرجع سبق ذكره**، ص(١٣١).

(٣) بيترم بلاو، ترجمة إسماعيل الناظر، ومعد كيالي: **البيروقراطية في المجتمع الحديث**، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٦١، ص (١٦).

(4) Bernbeck, Reinhard. "Imperialist Networks: Ancient Assyria and the United States." *Present Pasts* 2.1 (2010).

الدولة، والديمقراطية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحقوق الإنسان، وحرية الاعتقاد والسوق الحر والملكية الخاصة.[١]

١٠- مفهوم الليبرالية الاجتماعية Social liberalism:[٢]

الليبرالية الاجتماعية أو الليبرالية الاشتراكية أو الليبرالية اليسارية، تسمى أيضا ليبرالية العدالة الاجتماعية، أو الليبرالية الجديدة أو المعاصرة، أو الليبرالية الإصلاحية، أو ليبرالية دولة الرفاه، وهي الليبرالية بشكلها الذي يشمل العدالة الاجتماعية، وتختلف الليبرالية الاجتماعية بذلك عن الليبرالية الكلاسيكية، حيث ترى الليبرالية الاجتماعية أن من واجب الدولة الليبرالية توفير فرص العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، والحقوق المدنية، (يتم الخلط عادة بين هذا التوجه الليبرالي وبين النيوليبرالية حيث يطلق عليهما في العربية لفظ واحد هو الليبرالية الجديدة).

والليبرالية الاجتماعية هي تطور حديث في الفكر (الإيديولوجيات) الليبرالية نشأت في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتعبر عن فكر الأحزاب الليبرالية التقدمية لتمييزها عن الأحزاب الليبرالية الكلاسيكية، لذلك فإن هذا المصطلح يكافئ حاليًا التقدمية الاشتراكية، وتقترب الليبرالية الاجتماعية من الديمقراطية الاشتراكية إلى حد كبير بخصوص السياسة الاقتصادية، فكلاهما يحتل موقعًا وسطًا بين الرأسمالية.

١١- مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي Social Market Economy :[٣]

اقتصاد السوق الاجتماعي (بالألمانية Soziale Marktwirtschaft) هو نظام اقتصادي رأسمالي يتبنى اقتصاد السوق، لكنه يرفض الشكل الرأسمالي المطلق كما يرفض أيضا الاشتراكية الثورية، حيث يجمع القبول بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والشركات الخاصة مع ضوابط حكومية تحاول تحقيق منافسة عادلة، وتقليل التضخم، وخفض معدلات البطالة، ووضع معايير لظروف العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية، ويحترم اقتصاد السوق الاجتماعي السوق الحر ويعارض الاقتصاد المنظم حكوميا وسيطرة الحكومة على وسائل الإنتاج، كما يعارض الرأسمالية المطلقة التي لا تسمح للدولة التدخل في السوق والاقتصاد مطلقا.

ويعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي هو النموذج الاقتصادي الذي أصبح الأكثر انتشارا في ألمانيا، وكذلك في النمسا، حيث ارتبط بالنجاح الاقتصادي الباهر في ألمانيا "المعجزة الاقتصادية الألمانية Wirtschaftswunder" بعد الحرب العالمية الثانية، وانتشر بعدها في كثير من الدول الأوربية حيث تبنته أحزاب الديمقراطية الاشتراكية.

([1]) Sandel, Michael J. *Liberalism and the Limits of Justice*. Cambridge University Press, 1998, P(176).

([2]) Phelan, Jo, et al, Education, social liberalism, and economic conservatism: Attitudes toward homeless people, *American Sociological Review* (1995), p.p(126-140).

([3]) Joerges, Christian, and Florian Rödl, "Social market economy as Europe's Social Model." *A European social citizenship* (2004), P.(125).

١٢- مفهوم البروليتاريا Proletariat:[١]

البروليتاريا (من اللاتينية proletarius) هو مصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك أنجلز يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، ويقصد كارل ماركس بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج، وتعيش من مجهودها العضلي أو الفكري، ويرى ماركس أن الصراع التنافسي في ظل الرأسمالية، سيتولد عنه سقوط للعديد من الشركات واندماج شركات أخرى، حيث أنها في النهاية تتحول إلى شركات كوسموبوليتية أي لا قومية، وتصبح شركات احتكارية، ويصبح نضال شعوب الأرض موحدا لعدو واحد، وتسمى هذه الطبقة الناشئة عن الاحتكارات العالمية بطبقة البروليتاريا، وهي تبيع عملها الفكري والثقافي والعضلي، ولا تملك أي وسائل إنتاج، ويعتبر ماركس البروليتاريا هي الطبقة التي ستحرر المجتمع، وتبني الاشتراكية بشكل أممي.

١٣- مفهوم الديمقراطية الرقمية Digital Democracy:

كانت ديمقراطية أثينا تتميز بأنها كانت ديمقراطية مباشرة، أي يتم ممارستها دون وجود نواب أو ممثلين عن الشعب، إلى أن ارتفع عدد السكان وأصبح هناك حاجة إلى من يمثلهم أو ينوب عنهم في البرلمان، واتسعت تلك الفكرة لتصبح ديمقراطية غير مباشرة، عبر ممثلي الشعب بعد زيادة عدد السكان، وانتشار مبادئ الحرية وحقوق الإنسان، وإلغاء مظاهر العبودية، وأتسع المجال السياسي العام، وتنوعت الطبقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما أوجد مصالح متعارضة بحاجة إلى تنظيم وإدارة من قبل الدولة، الأمر الذي دفع لوجود الأحزاب السياسية وعزز من دور الدولة القومية ككيان حيادي يعمل لتنظيم وإدارة العملية السياسية والمصلحة بين الفئات التي يتكون منها المجتمع، وتطورت الدولة القومية بمفاهيمها السيادية، وظهرت الديمقراطية النيابية بوجود ممثلين للشعب للتعبير عن حاجات السكان.

وجاءت الثورة الصناعية وأظهرت بروز طبقات عمالية وأخرى رأسمالية مما زاد من حالة الاستقطاب وبشكل هدد سيطرة الطبقة البرجوازية التي كانت أساس النظام الديمقراطي، ومثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب البادرة بداية التأثير الشامل لحركة الانفتاح العالمي في إطار ما عرف بحركة العولمة والتي دعمتها انتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي مثلت تحدياً لسيادة الدولة، وخاصة مع ظهور الإنترنت الذي عمل على تلافي الحواجز والحدود التقليدية بين الدول، وأظهرت الثورة المعلوماتية مدى الوهن الذي أصاب المؤسسات التقليدية فيما يتعلق بدورها الوسيط بين الحاكم والمحكوم، وبناء الانتماءات، ودفع الحراك الاجتماعي

(1) Hal Draper, Karl Marx's; Theory of Revolution, Vol. 2; The Politics of Social Classes. (New York: Monthly Review Press 1978).

والسياسي، وساعدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في توفير أداه اتصال مباشرة بين الحاكم والمحكومين، بدلاً من الديمقراطية النيابية ذات الطابع التمثيلي.[١]

وجاءت الثورة التكنولوجية لتكسر تلك الحواجز لتصبح ديمقراطية مباشرة يستطيع المواطن أن يمارسها بدون الحاجة إلى وسطاء في العملية السياسية، وظهرت الحكومات الإلكترونية والتي تركز على تعامل مباشر مع المواطن للاستفادة من خدماتها الحكومية، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار، وأصبح هناك علاقة ندية بين الفرد والنخبة السياسية والتي تغير دورها بعد إن كانت الوحيدة المعبئة للرأي العام والمحتكرة لصناعة القرار السياسي[٢]، وظهرت بيئة إعلامية جديدة بديلة عن دور الدولة والتي تعرضت كمفهوم لتآكل مضمونها بعد إن تعدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحدود الجغرافية والسيادية للدولة، ولم تعد الدولة تحتكر الإعلام الجماهيري، وبذلك أضافت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أدوات وآليات جديدة حول ممارسة الديمقراطية وأصبحت تستخدم كوسيلة فعالة لتنشيط جوهر الديمقراطية المتمثل في الشفافية في الإجراءات والمشاركة في عملية صنع القرار واختيار القيادات السياسية، والحرية الكاملة للتعبير عن الرأي، والعمل على فعالية المحاسبة والرقابة على الأداء الحكومي أو أداء ممثلي الشعب.

وظهر مفهوم الديمقراطية الرقمية من خلال اندماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العمل السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية حيث يعني مفهوم "الديمقراطية الرقمية" بأنه محاولة لممارسة الديمقراطية بتجاوز حدود المكان والزمان والظروف المادية الأخرى عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات" وتبقى الديمقراطية الرقمية أولاً محاولة لتغيير الطرق التقليدية في العمل السياسي حيث تسعى المؤسسات العامة أو السياسية لإيجاد طرق جديدة لإدارة الشئون الحكومية والإدارة العامة.[٣]

وساهمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في لعب دورا حيويا في دعم الديمقراطية حول العالم خاصة في الدول الديمقراطية بما إتاحته من أدوات تعبير وبيئة وأداه عمل في المجال السياسي العام، وبشكل أثر على أداء المؤسسات التقليدية، وبما أتاحته من مجال عام مفتوح من

---

(١) الاحتجاج الالكتروني والفاعلون الجدد في الحياة السياسية، ملف الأهرام الاستراتيجي، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، العدد ١٦٢، يونيو ٢٠٠٨.

(2) Arthur Edwards," ICT strategies of democratic intermediaries: A view on the political system in the digital age", Journal Information Polity. Issue Volume 11, Number 2/2006 ,Pages163-176 .Available at: http://iospress.metapress.com/content/baf8ncw4rh9f314g/fulltext.pdf, 12/6/2015, 4.30 pm.

(3) Ken Hacker & Jan van Dijk;" Digital democracy , Issues of theory and practice ", Chapter 3," Models of democracy and concepts of communication ", , Sage Publications Copyright, 2000. Available at: www.gw.utwente.nl/vandijk/research/e_government/e_government_plaatje/models_of_democracy1.pdf, 12/6/2015, 4.30 pm.

الأفكار والمعلومات السياسية وأصبح له دور في الإدارة الفنية للعملية الديمقراطية من خلال التصويت الإلكتروني وقرارات الحكومات والبرلمانات، وأثرها على رأس المال الاجتماعي والسياسي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وأثرها على شرعية النظم الحاكمة ورضاء المواطنين من خلال الحكومة الإلكترونية.[١]

١٤- مفهوم الديمقراطية الاجتماعية social democracy:

الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية (بالانكليزية: social democracy) هي فكر سياسي يدعو إلى الإصلاح السلمي والتدريجي للرأسمالية في ظل الديمقراطية التمثيلية وحكم القانون، نشأت الديمقراطية الاشتراكية في الأصل أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على يد عدد من أنصار الماركسية، وفي بداياتها كانت تضم عدداً من الاشتراكيين الثوريين بمن فيهم روزا لوكسمبورغ وفلاديمير لينين، لكن مصطلح الديمقراطية الاشتراكية أصبح لاحقاً منحصرا في دعاة التغيير التدريجي والتطوري للنظام الرأسمالي، عن طريق محاولة إصلاحه وجعله أكثر مساواة وإنسانية تدعو الديمقراطية الاشتراكية الحديثة إلى زيادة حقوق العمال، وتوسيع الديمقراطية الاقتصادية لضمان حقوق كافية من الإدارة المشتركة لجميع العاملين والموظفين، وتطبيق مجانية الخدمات الاجتماعية العامة كالصحة، والتعليم، ورعاية الأطفال والمسنين، تنشط الأحزاب الديمقراطية في النقابات العمالية حيث تروج للبرامج الإصلاحية والتفاوضية التي تهدف إلى الظفر بمزيد من التعويضات لصالح العمال. تتبنى الديمقراطية الاشتراكية نظام الاقتصاد المختلط واقتصاد السوق الاجتماعي.

مصطلح الليبرالية في "الديمقراطية الليبرالية" يشير إلى فكر الليبرالية السياسية، ومن سمات هذا النوع من الديمقراطية وجود حماية لحقوق الأفراد والأقليات من سلطة الحكومة[٢]، إذ يكتسب الفرد أهمية خاصة في الليبرالية كما هو الحال عند فلاسفة عصر التنوير والذين تبنوا فكرة العقد الاجتماعي مثل توماس هوبيز وجون لوك، وتتم حماية حقوق الأفراد في الديمقراطية الليبرالية بتضمينها في الدستور ولذلك تسمى أيضا بـ"الديمقراطية الدستورية". واليوم تعتبر العديد من الأحزاب في الغرب داعمة لشكل حكومة الديمقراطية الليبرالية رغم أنها لا تتسمى بالليبرالية. مثال ذلك أحزاب المحافظين وأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية [٣].

الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية social democracy هي إيديولوجيا سياسية نشأت في الأصل أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على يد عدد من أنصار الماركسية وفي بداياتها كانت تضم عددا من الاشتراكيين الثوريين بما فيهم روزا

---

(١) عادل عبد الصادق "الإنترنت والإصلاح السياسي في مصر"، مجلة تعليقات مصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 83، 15 يوليو2007:

(2) Kwasi Wiredu, & others; "Fellowship Associations as a Foundation For Liberal Democracy in Africa." A Companion to African Philosophy. Blackwell Publishing, 2006. p. (451).

(3) Blackwell Dictionary of Modern Social Thought, Blackwell Publishing 2003, p.(148).

لوكسمبورغ وفلاديمير لينين، لكن مصطلح الديمقراطية الاشتراكية أصبح لاحقا بعد الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية منحصرا في دعاة التغيير التدريجي ورفض الثورية لتغيير النظام الرأسمالي مع محاولة جعله أكثر مساواة وإنسانية.[١]

وتتم عادة مقارنة الديمقراطية الليبرالية (الدستورية (بالديمقراطية المباشرة direct democracy والديمقراطية التساهمية participaroty democrac ، وهنالك وجهات فنية تختلف فيها الديمقراطيات الليبرالية فقد يكون النظام جمهوريا كما في الولايات المتحدة وفرنسا والهند، أو ملكية دستورية كما في المملكة المتحدة واليابان وإسبانيا وكندا، فمثلا في المملكة المتحدة صاحب السيادة الرمزية هو الملك الوراثي ولكن صاحب السيادة الفعلية (التشريعية) هو الشعب من خلال نوابهم المنتخبين في البرلمان، ورغم أن جوانب من حياة المجتمع لا تعتبر من ضمن نظام الحكم إلا انه جرت العادة في تعريف الديمقراطية الليبرالية إدخال هذه الجوانب ضمن التعريف أيضاً، فوجود طبقة وسطى اجتماعية ومجتمع مدني واسع ومزدهر يُنظر إليها في كثير من الأحيان على أنها من الشروط المسبقة لإرساء الديمقراطية الليبرالية.

يرفض الديمقراطيون الاشتراكيون الاضطهاد والفقر والتفاوت الناجم عن السوق الحرة، كما يرفضون الاقتصاديات المخططة مركزياً.

يعمل الديمقراطيين الاشتراكيين اليوم على إصلاح النظام الرأسمالي القائم عبر دمج عناصر اشتراكية بعناصر رأسمالية لضمان العدالة الاجتماعية و بناء دولة الرفاهية.

يستخدم البعض مصطلح الديمقراطية الاشتراكية social democracy كمرادف للاشتراكية الديمقراطية democratic socialism إلا أنه جدير الذكر بأن الديمقراطية الاشتراكية الحديثة تحافظ على نمط الإنتاج الرأسمالي، فيما يدعو العديد من الاشتراكيين الديمقراطيين إلى استبداله باشتراكية مدارة ديمقراطياً، وتشارك أغلب الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في منظمة اشتراكية دولية تسمى "الدولية الاشتراكية"، التي تأسست عام ١٩٥١.[٢]

---

[١] Available at:http://leekdoor.com/index.php/explore/2011-07-29-23-06-02/89-2011-08-24-22-11-20/105-socialdemocracy

[2])Nussbaum, Martha;"Aristotelian social democracy." *Necessary Goods: Our Responsibility to Meet Others' Needs* (1998), p(135).

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم.

الديمقراطية الاجتماعية: Social Democracy

ويقصد بالديمقراطية الاجتماعية في هذه الدراسة علي أنها إيديولوجيا سياسية تدعو إلى النهوض بالسياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية من صحة، وتعليم، وضمان اجتماعي، وتوظيف، وإسكان، ومواجهة الاستبعاد الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس:

الديمقراطية الاجتماعية في ضوء الواقع الممارس للدراسة هي:

أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.
ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.
ت- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.
ث- تحسين نوعية الحياة.
ج- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

ويمكن قياس ذلك من خلال الممارسات الديمقراطية ومنها:

١- ثورة ٢٥ يناير.
٢- ثورة ٣٠ يوليو.
٣- الانتخابات القومية (الرئاسية).
٤- الانتخابات المحلية (مجلس النواب).
٥- لجنة الخمسين.
٦- دستور ٢٠١٤م.
٧- خارطة الطريق.
٨- مصر ٢٠٣٠م.

ثانيا: مفاهيم السياسة الاجتماعية:

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

١- مفهوم السياسة العامة Public policy :

أن بؤرة علم السياسة تتمثل في القوة والسلطة والحكومة والدولة والنظام واتخاذ القرارات ووضع السياسات وعلاقات الحكام بالمحكومين وطرق اختيار الحكام[١]، وقد كان للمتغيرات العالمية في نهاية القرن العشرين تأثيرات كبيرة على نظام الحكم بدءاً من تأثير العولمة، وانبعاث المد الديمقراطي، إلي المناداة بضرورة تحديث أنظمة الحكم وتحقيق قدر من الشفافية في السياسات العامة، وظهرت العديد من الكتابات التي تبرز دور هؤلاء الفاعلين الجدد في السياسات العامة مثل كتابات سبيرج ايونج " Scharge, Ewing". عن دور الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات حقوق الإنسان في التأثير في بعض السياسات العامة دولياً[٢]، وكذلك كتابات كاندلر " Candler " عن دور القطاع الثالث في صنع السياسة العامة[٣]، والسياسة العامة بذلك هي مبادئ إرشادية أو مناهج للعمل تتبناها وتتابعها المجتمعات والحكومات ومختلف الجماعات داخل المجتمعات مثل الأحزاب السياسية والمنظمات التطوعية الرسمية وغير الرسمية والأسرة..الخ، كما تشير السياسة العامة إلي خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذا معا، يظهر اتجاه الحكومة لفترة زمنية مستقبلية، بحيث يكون لها مبرراتها تعبر عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسئول عن التوجيه هي الحكومة.[٤]

وتعرف السياسة العامة أيضا بأنها: سياسات الحكومة أو مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية تصاحبها مجموعة من القرارات وتحدد كيف تصنع الأهداف أو كيف يمكن تنفيذها[٥]، ويعد مصطلح السياسة مفهوم غامض فقد يعني علي حد قول الفريد كان (Alfred Khan) أنها خطة جاهزة تمثل نتاجا لجهد رشيد يتضمن تحديد الأهداف وتحديد البدائل واختيار لاستراتيجيات ما، كما إنها تشير إلي المساومة والي النتيجة النهائية للإتقان والتوفيق وقد تعني بالنسبة لآخرين قاعدة أو تنظيم ينبغي التمسك به حينما تواجه شخصا أو مشكلة ينبغي أن يتخذ

---

(١) السيد سلامة الخميس: **الجامعة والسياسة**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص(٥١).

(٢) Elliot Schrage And Anthony Ewing**," Engaging private sector.," forum for Applied Research of public policy**, vol, 14,Issue 1, spring 1999,pp: (44-52).

(٣) Gaylord George Candler: **"The professions and public policy: Expanding the third sector" International political science Review** vol , 21,Issue, Jan. 2000, pp:(43-59).

(٤) احمد رشيد : **نموذج مقترح لتصميم وإدارة سياسات القطاع الخاص – التنمية المحلية** ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات و كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩، ص:(٨٩).

(٥) Leuis Aframan**; public policies, international of Encyclopedia of social science**, New York , 1987, p: (204).

قرارا حيالها[١]، كما تعني السياسة العامة بأنها " هي مجموعة من المبادئ التي تستند إليها أي حكومة في تحقيق وتنفيذ أهدافها سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي ".[٢]

والسياسة العامة عادة ما تأخذ شكل برنامج عمل لسلطة عامة أو لعدة سلطات حكومية وتوجد خمس سمات أساسية ترتبط بالسياسة العامة هي: التركيز علي مضمون السياسة أكثر من التركيز على العمليات التي أنتجتها، تتضمن عناصر اتخاذ القرار أو تخصيص الموارد وتتم بطريقة سلطوية أي يفرضها الفاعلون الحكوميين على البيئة المحيطة بهم، وهي إطار عام للفعل ووجودها بالتالي لا يفترض بالضرورة وجود إستراتيجية شاملة أو مستمرة تؤثر بمضمونها وبتأثيرها على عدد من الأفراد والجماعات والمنظمات فلكل سياسة عامة جمهور من الخاضعين لها ومن الفاعلين في مجالها، والأفعال التي تؤسسها عادة ما يرجع في تحديدها إلى توجهات ظاهرة أو خفية، فأي سياسة عادة ما تصاغ لتحقيق أهداف أو تأسيس قيم أو إشباع حاجات فهي بهذا المعنى معيارية "Normative"[٣].

٢- مفهوم السياسة الاجتماعية :Social Policy

تباينت وجهات النظر حول مصطلح السياسة الاجتماعية والقضايا المرتبطة بها مما يؤدى إلى تعدد المفاهيم التي عالجت هذا المصطلح، وصعوبة التوصل إلى مفهوم واحد متفق عليه حتى الآن، وقد يرجع ذلك لاختلاف التوجهات الأيديولوجية والأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع والتي تعتبر أطراً مرجعية لصياغة هذه المفاهيم، وينبغي أن نضع في الاعتبار أموراً ثلاثة عند تعريف السياسة الاجتماعية:- [٤]

(١) أنه ينبغي ألا نفسر السياسات التي تعرف على أنها "اجتماعية" كما لو أنها قد صيغت ونفذت إلا لتحقيق الرفاهية.

(٢) أن السياسات الأخرى التي لا تسمى في العادة "اجتماعية" قد يكون لها إسهام مماثل أو أكبر في الرفاهية.

(٣) أن السياسة العامة ككل تتشابك فيها السياسة الاجتماعية مع غيرها من السياسات الأخرى، ومن هنا فلابد من فهم السياسات الاجتماعية في ضوء علاقتها بالسياسات الأخرى المتعددة، نظراً لما تلعبه هذه السياسات من دور بالغ الأهمية في إطار السياسات الاجتماعية.

ويركز "هل" Hill على أنه يجب النظر للسياسة العامة في شكل كلى تكون فيه السياسة الاجتماعية متداخلة مع السياسات الأخرى التي تؤثر في السياسة الاجتماعية، لذا يجب أي

---

[١] احمد سليمان أبو زيد : **السياسة الاجتماعية "التعريف والمجال والإستراتيجية"** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦، ص :(٢٥).

[٢] طلعت مصطفى السروجي: **نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، رعاية المسنين نموذجاً**، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المنعقد خلال الفترة من ١٥-١٦مايو٢٠٠٢،ص:(٧).

[٣] السيد ياسين: **السياسات العامة " القضايا النظرية والمنهجية " ندوة منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من ١٢-١٥ إبريل ١٩٨٨، ص ص:(٢١ – ٢٢).

[٤] Hill, M.: **Understanding Social Policy, Block Well, 5th ed., Oxford, U.K**; 1997, P:(4).

تصور للسياسة لابد وأن ينطلق من رؤية شاملة للنسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبالتالي فالسياسة الاجتماعية جُزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، ويمكن تحديد مفهوم السياسة الاجتماعية على " أنها مجموعة من القرارات التي تستهدف تحقيق أفعال معينة ومقصودة، ويتم وضعها بواسطة الهيئات الحكومية العليا للتأثير على سلوك المواطنين في المجتمع، كما تضعها مجموعة من القوى الاجتماعية في المجتمع، بهدف تشكيل وتقوية الحقوق المتعلقة بفئات معينة في المجتمع.

والسياسة الاجتماعية تعد مجالا من مجالات العمل للسياسات العامة للدولة تختص بالنظم الاجتماعية ووسائل أساليب تدعيمها وتطويرها بصورة متكاملة مع مجالات العمل السياسي الأخرى مثل (اقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية) لتأكيد الهوية الذاتية لنظام الحكم وتحقيق غاياته واستراتيجيته العامة في إشباع الحاجات التي تتضمن استمرارية المجتمع وبقائه أو تطويره وتغييره .[١]

ويري البعض أنها مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية، ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقوانين ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة في الدخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي[٢]، ويرى "يحيى درويش" أن السياسة الاجتماعية نتاج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية، فهي تنبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية، وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وإدارتها.[٣]

ويعرفها (أحمد كمال أحمد) بأنها مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع ، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عددا من البرامج والمشروعات الخدمية المترابطة والمتكاملة التي تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي معين إلي واقع أخر أفضل منه ويحقق زيادة محسوبة في معدل رفاهية المجتمع[٤]، وهو بذلك يربط بين سياسات الرعاية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي لتنفيذ أهداف هذه السياسات.

ويعرفها ريتشارد تتمس R , Titmuss : بأنها خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل، وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتي يمكن تحقيق رفاهية المجتمع، وإنها دستور مكتوب لتحديد اتجاهات

---

[١] عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٩، ص(٢٤٦).

[٢] مني خزام عطية : **تحليل سياسات التأمينات الاجتماعية في مصر في الفترة (١٩٣٦ – ٢٠٠١)** ، القاهرة، جامعة حلوان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٤، ص(٥).

[٣] يحيى حسن درويش وآخرون: **السياسة الاجتماعية** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٢ ، ص (١٤).

(٤) أحمد كمال أحمد : **التخطيط الاجتماعي** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٧٤، ص:(٣٤٢).

الرعاية الاجتماعية وحقوق المواطنين عند عجزهم عن مقابلة حاجاتهم[١]، وأخيراً تُعرف السياسة الاجتماعية بأنها مجمل البرامج ذات التوجه الإيديولوجي المحدد للدولة، تستهدف به تطوير الواقع الاجتماعي بما يحتويه من بنيةٍ اجتماعية واقتصادية ومؤسسات اجتماعية قادرة على إحداث تغيرات اجتماعية لتنمية المجتمع ككل[٢]، كما تعرف السياسة الاجتماعية على أنها إطار حكومي تؤثر على تحسين أحوال الناس بما فيها من قوانين وأنظمة وأوامر تنفيذية وقضائية.[٣]

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم:

السياسة الاجتماعية في هذه الدراسة هي الخطط والبرامج والمشروعات الحكومية التي تستهدف تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس:

السياسة الاجتماعية هي مواد الدستور المصري ٢٠١٤م التي تنص علي الخطط والبرامج والمشروعات الحكومية التي تستهدف تحسين نوعية حياة المواطنين.

ثالثا: مفاهيم الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية:

(أ) الأدبيات النظرية للمفاهيم التي تناولتها الدراسة.

١- مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية Social Welfare Policy :

يستخدم مصطلح الرعاية الاجتماعية في العلوم الإنسانية والخدمة الاجتماعية بدلالات متعددة، فقد يقصد به تقديم الإعانة المالية أو المادية كما يقصد به تحقيق الرعاية، ويقصد به أيضا تحسين الظروف المحيطة التي يعيش في محيطها الإنسان، وانجاز ما يتم التخطيط له أو يرغب في عمله لإحراز نتائج طيبة للأفراد، ويقصد به أيضا تقديم المساعدة لمن هو في حالة عجز وعسر ومحنة، وتعرف أيضا بمجموعة الخدمات التي تقدم من خلال النظم الاجتماعية الأولية لآخرين ممن يتصلون بهم بصلات اجتماعية دون الحاجة لتحقيق الربح والاستفادة منهم، ويقصد بها مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تساعد على تحقيق التوظيف والأداء الاجتماعي لأفراد المجتمع وفئاته والسعي لتحسين مستوى المعيشة في أطار جماعة الأسرة والقرابة والتنظيمات الدينية، وهو ما يطلق عليه مفهوم الرعاية التقليدية وتعتمد الرعاية التقليدية على عطاء الجماعات الأولية والثانوية في المجتمع للخدمات التي تساعد على تحقيق التضامن الاجتماعي وتوفير الترابط والتوافق والانسجام بين وحدات المجتمع الاجتماعية.

---

(١) محمد إبراهيم عبد النبي : **النظرية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية "دراسة نقدية"**، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠، ص ص:(٣٧-٣٨).

(٢) مؤمن محمد كمال الشافع: **السياسة الاجتماعية الاقتصادية في الريف المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ص:(١٧).

(٣) Robert Barker ; The social work dictionary , Washington ; NASW press , 1999, 2 nd edition , p 13 .

وتطورت الرعاية بعد ذلك لتأخذ صور النسق المنظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية التي استحدثت لكي تعاون الأفراد والجماعات لتحقيق مستويات من الحياة الاجتماعية والصحة الشخصية أو النفسية والعلاقات الاجتماعية، مما يتيح للأفراد والجماعات فرص تنمية قدراتهم وتحقيق رفاهيتهم التي لا تنفصل عن حاجات أسرهم ومجتمعاتهم ، وكل هذه التطورات أتاحت الانتشار الوظيفي للرعاية الاجتماعية بغرض إشباع الاحتياجات للأفراد[١]،كما أن الرعاية الاجتماعية تعنى كل ما تقوم به الحكومة على أساس أن الحكم الديمقراطي يعنى توجيه كل الأنشطة نحو الرفاهية العامة[٢]، ومفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية هو مرادف وموازى لمفهوم السياسة الاجتماعية في معظم الأدبيات الغربية لدرجة الخلط فيما بينهم، غير أن مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية أضيق نطاقاً وأكثر تحديداً ليعبر عن السياسة الاجتماعية المعنية بالقطاع الموجه لتنظيم الرعاية الاجتماعية.[٣]

كما أن سياسات الرعاية الاجتماعية بالمقابل تكون مجموعة مساعدة أو جزءاً من السياسة الاجتماعية، ويمكن اعتبارها بأنها تلك السياسات التي تؤثر في توزيع الموارد، وسياسات الرعاية الاجتماعية في مقابل السياسة الاجتماعية التي تكون إطار السياسة العامة والتي تمثل الإطار الذي يرتبط بشكل رئيسي بتمويل السلع والخدمات للأفراد والأسر، إما من خلال الوكالات الحكومية والجمعيات الخيرية أو من عوائد الشركات[٤]، وهناك أربع فروض غير واضحة في مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية:-[٥]

أ- الموارد المحدودة .

ب- عدم تلبية الحاجات .

ج- عدم العدالة في التوزيع .

د- الصراع على تخصيص المسارات أو الاتجاهات .

ويجب أن توازن السياسات إلي حد ما بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة وعدم العدالة ونقص القيم، ويؤكد كل من سلفان T. Sullvan، توسون K. Thompson على الممارسات والقرارات التي من شأنها مواجهة المشكلات الاجتماعية وإحداث تغير اجتماعي، وهما بذلك يركزان على الإجراءات والوسائل حيث يحددان سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها القرارات والإجراءات الإدارية ومختلف الممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تهدف إلي إحداث التغيرات الاجتماعية لتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية خصوصا[٦]، بينما نجد مارشال T.H.Marshall

---

(١) Neil Gilbert ,Harry specht**: Dimension of social welfare policy** N.J., prentice Hall, inc, Engle wood cliffs ,1974, p: (23)

(٢) سيد أبو بكر حسانين: **الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي**، القاهرة، الانجلو المصرية ط٢، ١٩٨٣، ص:(١٤).

(٣) محروس محمود خليفة: **السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص:(١٧).

(٤) Roland. B. Dear: **social welfare policy, Encyclopedia of social work**, vol. 19, N.A.S.W, 1995, pp: (2226-2227).

(٥) **Ibid** .,p:(2229)

(٦) طلعت مصطفي السروجي : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:(١٣).

وهو من علماء السياسة الاجتماعية يتفق مع ريتشارد تتمس R. Titmuss بأن السياسة الاجتماعية سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها، وهو يتجه نحو تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية، وهناك من يرى أن السياسة الاجتماعية تؤكد على أنواع الخدمات والموارد التي تقدمها السياسات الاجتماعية، أما أصحاب الرأي الآخر فيؤكدون على أن الاهتمام التقليدي للسياسة الاجتماعية يتمثل في توزيع الموارد على الأشخاص، ولفهم ما نعنيه بمقارنة السياسات الاجتماعية فمن المهم أن نعود إلى الافتراضات المسلم بها وهي:- [١]

١- أن السياسات الاجتماعية أعمال محددة مصممة للترويج للرعاية.

٢- أن هذه الأعمال تقوم بها الدولة، ويجسد كلا هذين الافتراضين الحقائق الأساسية عن الأنشطة، ومع ذلك فيمكن أن تكون مضللة إذا لم توضع في فهم أكبر لرعاية الإنسان ودور الدولة، وفى المقابل نجد سكوتلاند Scotland يتجه اتجاهاً مغايراً مؤيداً لعدم تدخل الدولة، حيث يحدد سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها مجموعة المسارات التي تحدد الجهود والأنشطة القائمة بين الناس بعضهم البعض، وتحدد العلاقة بين المواطنين والحكومة، وتتضمن التشريعات والقرارات المختلفة المتعلقة بعلاقات السكان[٢].

ويعرف باركر Barker في تحديده لسياسات الرعاية الاجتماعية حيث يعرفها بأنها تتضمن الخطط والبرامج الحكومية في مجال التعليم والصحة ورعاية المنحرفين والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والرعاية الاجتماعية، وأيضاً تتضمن الآثار والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن المتغيرات المجتمعية[٣]، وينظر لسياسات الرعاية الاجتماعية على أنها مجال وعملية[٤]، فسياسة الرعاية الاجتماعية كمجال تركز على قضايا واهتمامات المجتمع لتحسين مستوى معيشة أفراده، وكعملية تتضمن مجموعة من العمليات المتصلة كإجراءات منسوبة إلي جهاز، والتي تشمل عمليات صنع وتنفيذ وتقويم السياسة الاجتماعية المعنية بحل المشكلات الاجتماعية، وتعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية هي السياسات المعنية بقطاع الرعاية الاجتماعية كأحد قطاعات أو فروع السياسة الاجتماعية[٥]، كما أن سياسات الرعاية الاجتماعية هي نسق فرعي من السياسة الاجتماعية، باعتبار الرعاية الاجتماعية هي نسق منظم من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية يرمي إلي مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلي مستويات ملائمة للمعيشة، كما تسعي إلي

---

(1) Michael Hill; **Social Policy in the Modern World Blackwell publishing**,2006,p:(6)

(2) David G. Gil unraveling: **social policy ,New-Jersey**, Schenkanon publishing co,1973, p:(6).

(3) Rolbert L. Barker; **The social work Dictionary** New York , N.A. S.W,1987 , p:(153).

(٤) Demetrius S, Latridis; **policy practice Encyclopedia of social work**, vol3, N.A.S.W., New York, 1995, p:(1855).

(٥) Michael Hill: **understanding social policy, fifth Edition,** oxford, U.K. Black well publishers,1997 , p:(4).

القيام بعلاقات اجتماعية سوية بين الأفراد لتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق وحاجات المجتمع.[١]

ويعرفها "طلعت السروجي" بأنها مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطة علمية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمى والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة من الدخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعي في المجتمع[٢]، ويشير البعض إلى أن سياسات الرعاية الاجتماعية أنها عملية توجيه حكومية لمواجهة مشكلات وقضايا عامة مجتمعية وتتعامل أيضاً مع قضايا مجتمعية ترتبط بالعدالة الاجتماعية وحقوق وواجبات الأفراد[٣]، وبالتالي يختلف مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية فيما بين الدول تبعاً للقيم والأيديولوجية والنظام السياسي السائد بها، لذا عند تحديد مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية يجب مراعاة ثلاثة أمور وهى:- [٤]

١- إن السياسات التي يقال أنها رعاية اجتماعية لا يجب تفسيرها كما لو صيغت بهدف الرعاية فقط.

٢- أن هناك سياسات أخري لا يقال أنها اجتماعية ، قد تسهم بشكل أكبر في الرعاية.

٣- النظر إلي السياسة الاجتماعية بشكل كلي شمولي تكون فيه سياسات الرعاية الاجتماعية متداخلة مع السياسات الأخرى.

ومن ثم فإن سياسات الرعاية الاجتماعية هي القوانين والقواعد التي توجه برامج الرعاية الاجتماعية، وتحدد أنواع ومستويات خدمات الرعاية الاجتماعية وعملائها والمؤهلات المطلوبة لمقدمي الخدمة[٥]، وسياسات الرعاية الاجتماعية بذلك هي عمليات توجيه للرعاية الاجتماعية تتوافق مع أيديولوجية المجتمع وقيمه وخياراته، وتشارك في صنعها وتقديرها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وتوضح البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لكل أفراد المجتمع[٦]، وسياسات الرعاية الاجتماعية Social Welfare Policy : وهى - بدورها - نسق فرعى من السياسة الاجتماعية، فهي تؤثر في توزيع الموارد باعتبارها آلية تستخدمها الحكومات في توزيع الموارد المحدودة، وبذلك تتعامل مع متغيرات متعددة مثل الموارد المحدودة،

---

(١) جامعة الدول العربية: **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها**، القاهرة، الجامعة العربية، ١٩٨٣، ص :(١٣٧).

[٢] طلعت مصطفي السروجي: **سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربي " رؤية نقدية وتحليلية "** بحث منشور، ندوة العلوم الاجتماعية ودورها في خدمة وتنمية المجتمع، الإمارات العربية، جامعة الإمارات، الفترة ٢٢-٢٤نوفمبر ١٩٩٨، ص:(١٨١).

[4] Willam G. Brueggeman: **The practice of Macro social work** ,New York ,Brooks cble , 2001, p:(349).

[٥] طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:(٢٤١).

[6] Karen k, kirst; **Introduction to social work and social welfare critical thinking perspective,** London, Thomson Brooks Cole, 2003, p: (174).

[٧] طلعت مصطفى السروجي: السياسات الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**،ص:(٢٤١).

الاحتياجات غير المشبعة، العدالة في التوزيع، الاتفاق والاختلاف على أولوية الاهتمامات والقضايا المرتبطة بتحديد واختيار البرامج[١].

ويعرفها ديفيد جيل ١٩٧٣بأنها تشير إلي سياسات الحكومات التي تشمل فعل مخطط له تأثير مباشر علي رفاهية المواطنين عن طريق إمدادهم بالخدمات والدخل، والتي تشمل التأمين الاجتماعي والمساعدات العامة والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والإسكان[٢]، كما أنها عملية توجيه حكومية لمواجهة مشكلات وقضايا مجتمعية عامة، وتتعامل سياسات الرعاية الاجتماعية مع قضايا مجتمعية ترتبط بالعدالة الاجتماعية والتزامات وحقوق الأفراد.[٣]

ويرى "هل" Hill أن سياسة الرعاية الاجتماعية تعنى إحدى مجالات السياسة الاجتماعية المعنية بتحسين نوعية الحياة والتخفيف من وطأة المشكلات الاجتماعية[٤]، وينظر إلى سياسة الرعاية الاجتماعية على أنها مجموعة من التدابير أو الإجراءات اللازمة والتي تنتهجها الدولة لمواجهة مشكلة بذاتها، وتهتم سياسة الرعاية الاجتماعية بقضايا مثل الضمان الاجتماعي، والصحة العامة، والإسكان، والتعليم والشباب.... الخ.[٥]

كما تعرف سياسة الرعاية الاجتماعية أيضا بأنها مجموعة القوانين والتشريعات والبرامج والمنافع والمزايا والخدمات الموجهة لمقابلة الاحتياجات الاجتماعية لكل الأفراد وتقدم هذه البرامج لمختلف الفئات العمرية والسكانية[٦]، وتعرف أيضا بأنها أنشطة ومبادئ المجتمع التي ترسم الطريق الذي يسلكه وتنظم العلاقات بين الإفراد والجامعات والمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية وهى تعتبر أيضا بمثابة الدليل أو الإطار العام الذي يتم من خلاله وضع خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية.[٧]

٢- مفهوم صنع السياسة الاجتماعية: Making Of Social policy

تضع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم قيودا على مفهوم الحكومة وإعادة النظر في دورها حيث يتسع نطاق هذا الدور من المستوى الرسمي ليشمل أطراف المجتمع الأخرى لتعزيز دورها في صنع وتنفيذ السياسات العامة بالإضافة إلى تمكين المواطن ودعم قدرته على المشاركة واخذ نظام المبادرة.[٨]

---

(1)Ronald B. Dear; **Social Welfare Policy, Encyclopedia of Social Work**, 19th Edition, Vol. 3, N. A. S. W. Press, Washington Dc, USA, 1995 PP.(2226 : 2228).

(2)David G. Gil; Unraveling **Social policy**, New Jersey, Schenkman Rublishing publishing Co, 1975, p: (24).

(3) William G Brueggemann; **The Practice Of Macro Social Work**, Book Scole, M.S.A, 2001, P: (349).

(4) Hill, M; Op.Cit. P(٣) .

(5)Lois Bryson; **Welfare And The State,** Hong Kong**,** The Macmillan, Press Ltd, 1992، P. (33).

(6) Winfred Bell; **Contemporary Social Welfare**, New York, Macimillan Pubishing Company, 1994, P. (2).

(٧) أحمد شفيق: **سياسات وبرامج رعاية المسنين**،بحث منشور في المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٥-١٦ مايو٢٠٠٢)، ص (٢٢).

(٨) حسن العلوانى : **أزمة المشاركة وديمقراطية النظام المحلى**، (القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ١٩٩٩م)، ص (٣١) .

وأن رسم وصنع السياسة الاجتماعية عملية هامة وجماعية يشارك فيها الفنيون والتنفيذيون والخبراء وجميع المنظمات الحكومية والأهلية في المجتمع، وتبدأ دائما بالشعور العام لدى المواطنين بوجود قضايا ومشكلات وحاجات ملحة، وتحتاج لتعبئة الرأي العام تجاهها، ثم تبدأ بالمؤسسات الرسمية في الاهتمام بتلك القضايا، وتتصاعد عمليات وديناميات صنع السياسة الاجتماعية بمشاركة جماعات المصالح والضغط مع المؤسسات الحكومية لتحديد الأهداف واستصدار القرارات[١].

وعملية صنع السياسية هي تلك العملية التي تستهدف الاحتياجات التي لم تقابل ولم تغطى بعد، وذلك لقيادة التأييد العام لها نحو طريق جديد لمقابلة هذه الاحتياجات، سواء كان ذلك على مستوى مؤسسة صغيرة أو إدارة أو على المستوى القومي[٢]، كما تعرف عملية صنع السياسة بأنها عملية تتضمن العديد من الأنشطة التي تبدأ بوضع الأجندة السياسية، وتشمل تعريف وتحديد المشكلات، ثم صياغة السياسة، وتستمر حتى إصدار التشريع.[٣]

كما أنها عملية دينامية مستمرة وخطوات مترابطة لتحديد القضايا وتحليل المشكلات والحاجات المرتبطة، وصياغة الأهداف والاتفاق عليها، والتي تتمركز غالبا حول تحقيق العدالة الاجتماعية، والحقوق الإنسانية من خلال اتخاذ القرارات لتنفيذ برامجها ووسائل تحقيقها، تقدير وتقييم نتائجها والقوى والظروف السياسية والاجتماعية المحيطة[٤]، وينظر إلي صنع السياسة أيضا على أنها عملية يتم بمقتضاها توزيع المسئولية بين الحكومات المحلية والمنظمات المدنية، بهدف وضع إطار التعامل مع الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية[٥]، ويري روبرت ادم Robert Adams أن عملية صنع السياسة تبدأ دائما بتحديد المشكلة، ثم اقتراح الحلول التي تحدد مسار العمل، ويؤكد انه قد يكون من الصعوبة تتبع باقي العملية التي تنتهي بقرار سياسي.[٦]

٣- مفهوم صنع سياسات الرعاية الاجتماعية: Making Of Social Welfare policies

صنع سياسات الرعاية الاجتماعية قد يعنى سياسات رعاية جديدة أو سياسات أخرى بديلة من خلال مراحل وعمليات متعاقبة تبدأ دائما بالتحديد الدقيق وصولا لتحديد الأهداف والأغراض ثم صياغة هذه السياسة وبرمجتها وتنفيذها وتقديرها وتقويمها، بينما صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية عملية دينامية ترتبط بصنع القرار لتصبح لسياسات الرعاية الاجتماعية مشروعيتها

---

(١) طلعت مصطفى السروجي : **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة** ،القاهرة ،دار الفكر العربي ،٢٠٠٤،ص ١٣١

(2) Neil Gilbert , Harry Specht; **Dimensions of Social Policy** (New Jersey , Prentice Hell ,Inc , 1974) P ; 16

(3) (Bill Goxall (et , al) ; **Contemporary British Polities** , Second edition ,London , The Macmillan press Ltd , 1994 , p (351)

(٤) طلعت مصطفى السروجي : **نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** " رعاية المسنين نموذجا " ورقة عمل منشورة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية (فرع الفيوم)، مايو ٢٠٠٢ ، ص (٨) .

(5) Cliff Alcock (et , al); Introducing Social Policy, N .Y, Prentic Hall, 2000 , p(63)

(6) Robert Adams; **Social Policy for Social Work** , Britain, Arrow Smith Ltd . 2002, P (26).

وهى غالبا ما تتضمن مراحل وخطوات وديناميات صنع واتخاذ القرار، فالصياغة تركز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها.[١]

كما أن صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية تنطوي وتدل ضمنا على المعايير المعيارية والمفاوضات المتعلقة بالأولويات فيما بين الأهداف والحاجات المتنافسة ومصالح الجماعة والمجتمع المحلى والقيم الثقافية واللامساواة في الوصول إلى الموارد[٢]، وعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تمر بثلاث مراحل مترابطة هي مرحلة وضع أو صياغة السياسة، ومرحلة تنفيذ السياسة، ومرحلة تقويم السياسة، وقد عرض كثير من العلماء لنماذج صنع السياسة وغالبا ما تعرض هذه النماذج في صورة سلسلة من المراحل إلى هذه النماذج تلك المراحل بشكل مختلف، ومن بين تلك النماذج ما يلي :-[٣]

١- نموذج ألن والكر Alan walker والذي حدد مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فيما يلي:

أ- مرحلة وضع السياسة الاجتماعية

ب-مرحلة تنفيذ السياسة الاجتماعية

ت-مرحلة تقويم السياسة الاجتماعية

٢- نموذج كليف ألكوك Cliff Alcook قسم مراحل صنع السياسة إلى أربعة مراحل:

أ- مرحلة تحديد المشكلة.

ب-مرحلة صياغة السياسة.

ت-مرحلة التطبيق.

ث-مرحلة تقويم الممارسة وتأثيراتها.

٣- نموذج طلعت السروجي والذي يتضمن العمليات والمراحل التالية:

أ- تحديد القضايا المجتمعية وتحليلها.

ب-تحديد أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية.

ت-صياغة السياسة والمقارنة بين البدائل لاتخاذ القرار.

ث-ترجمة السياسة لبرامج ومشروعات.

ج- تنفيذ سياسات الرعاية وتوزيع المهام والمسئوليات.

ح- تقدير السياسة وتأثيراتها المتوقعة وتقويمها.

خ- التفكير في إعداد سياسة رعاية جديدة.

---

[١] طلعت مصطفى السروجي : **السياسة الاجتماعية** (القاهرة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، ٢٠٠٣) ص (٢٢٦) .

[٢] السيد يسين : **السياسيات العامة – القضايا النظرية والمنهجية** (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩) ، ص (١٧).

[٣] طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الحديثة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص (٢١٧ : ٢١٩).

وقد حدد مشيل هيل Michael Hill الجهات المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية كالآتي: المؤسسات الحكومية المعنية، الحكومات المحلية والإقليمية، الحكومات المركزية، المجالس النيابية، جماعات الضغط والمصالح، الجماهير، خبراء السياسة، وتم تحديدهم بأنهم العلماء الاجتماعيون الذين يجب أن يعطى لهم الوقت والفرصة لإجراء الدراسات اللازمة وتحديد السياسات البديلة وتقييم كل منها وتحديد أثارها.[١]

وعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية هي تلك العملية التي تستهدف تحديد الاحتياجات التي لم تقابل ولم تغطي بعد، سواء كان ذلك علي مستوي صغير أو أدارة أو على المستوي القومي، وذلك لضمان التأييد العام لها نحو طريق جديد لمقابلة هذه الاحتياجات[٢]، ويري مشيل هيل Michael Hill أنها عملية سياسية نتاج مشاركة السياسيين والمهنيين وأعضاء المجالس التشريعية، وجماعات الضغط والمصالح، ويتم في ضوئها التفاعل لصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية، وكيفية تنفيذها، وتحديد تأثيرها الفعلي علي تحسين رفاهية المواطنين، وتحديد جوانب القوة والضعف للاستفادة منها في صنع سياسة رعاية اجتماعية مستقبلية[٣]، وتميزت وجهة النظر هذه بأنها وصفت عملية صنع السياسة بأنها مسئولية مشتركة تضم جهات رسمية وغير رسمية وأكدت على ضرورة التفاعل بينهم ومسئوليتهم في التقييم المستمر للسياسة القائمة[٤]، وعملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية تمر بمراحل مترابطة وكل مرحلة من تلك المراحل تعتبر عملية في حد ذاتها و وقد حددها كل من نيل جلبرت وهارى سبكت Neil Gilbert & Harry Specht كالأتي :-[٥]

١- عملية تحديد المشكلة: تعتمد هذه العملية على تأثير القوي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية المختلفة في المجتمع، ومحاولة الاستجابة لها بما يساهم في تحديد المشكلة والحاجات المرتبطة بها ومحاولة مقابلتها.

٢- عملية التحليل: وتعتمد على المرحلة السابقة، حيث تركز على المعلومات والبيانات عن المشكلة أو الحاجة، وتاريخ ظهورها وتطورها، وكيفية القياس للمشكلة ؟، وعدد المتأثرين بها، ومن هم؟

٣- عملية جذب الفئات المستهدفة: وذلك باستخدام وسائل الإعلام التي تناسب هذه الفئات والأكثر تأثيرا، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تساهم في تنمية الوعي لديهم.

٤- صياغة أهداف السياسة: وذلك من خلال الاجتماعات والمناقشات واقتراح الحلول عن المشكلة أو الحاجة على أوسع نطاق باتساع نطاق المشاركة في صياغة هذه الأهداف.

---

(1) Michael Hill; Understanding of Social Policy , fifth edition ,Oxford ,Uk , Black well publishers , 1997 , p (49)

(2) Neil Gilbert (et,al); Dimensions of Social Welfare Policy , New Jersey, Prentice Hall , Inc , Englewood cliffs, 1974, p(16)

(3) Michael Hill; Understanding of Social Policy , fifth edition , op . cit , p(9)

(٤) طلعت السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة،**مرجع سبق ذكره**،ص (١٣٠).

(5) Neil Gilbert (et , al); Op .cit, p.p (16;20)

٥- الشرعية والمساندة العامة: وتتم من خلال شرعية القرارات، ودعم ومساندة المستهدفين.
٦- تخطيط وتصميم البرامج: حيث تتم ترجمة الأهداف لإجراءات عمل تتحدد فيه أساليب التنفيذ ومسئولياته والتمويل اللازم لتنفيذ البرنامج.
٧- التنفيذ والتطبيق: وتوضح الخدمة وعائدها من خلال برنامج مترجم إلى إعمال وجهد ومسئوليات للتنفيذ والتطبيق.
٨- التقدير والتقويم: ويتم حساب أساليب التنفيذ وتقدير مسبق لتأثير السياسة وعائدها، كما تعتبر عملية تغذية عكسية لبداية صنع سياسات جديدة لنفس المشكلة أو الحاجة المستهدفة.

وهناك وجهات نظر أخري عديدة في تقسيم مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ورغم ذلك فان اندرو بولستين Andrew Boblstein يؤكد على أنها تتضمن أربعة عمليات أساسية وهى: تحديد المشكلة أو الحاجة الاجتماعية، ثم وضع الاقتراحات السياسية وتنفيذها وأخيرا تقيمها وتحديد تأثيراتها، وبذلك فهي دائرة تأخذ شكل الأحداث المتتابعة.[١]

(ب) المعالجة الإجرائية للمفاهيم:

صنع السياسة الاجتماعية في هذه الدراسة هي تلك العملية الفنية لوضع وتنفيذ وتقويم واقتراح السياسات البديلة التي تستهدف إصدار التشريعات التي تحقق الأهداف الاجتماعية وتحقق الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

(ج) حدود التناول البحثي في ضوء الواقع الممارس:

صنع السياسة الاجتماعية هي:

أ- القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.
ب-مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.
ت-الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.
ث-المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
ج- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

[1] Andrew Boblstein; Social welfare policy & analysis, Canada Thomson learning, Lnc , 2003, p(30).

- **ملخص الفصل:**

تناول الباحث خريطة لمفاهيم الدراسة توضح متغيرات الديمقراطية الاجتماعية والمفاهيم ذات الصلة والتي يتم تناولها في الدراسة بصفة عامة، وأيضا مفاهيم السياسة الاجتماعية، ثم وضع الباحث مفهوما إجرائيا لتلك المفاهيم الأساسية في ضوء الواقع الممارس وفي حدود تطبيق الدارسة عمليا.

وجاءت أهمية تناول الباحث لمفاهيم الدراسة في فصل مستقل لان إذا كانت الرموز والمصطلحات في مجال العلوم الطبيعية تتسم غالبا بالثبات والحصر والوضوح، فإن الأمر في العلوم الاجتماعية على خلاف ذلك، فالعلوم الاجتماعية تتداخل فيها المفاهيم والمصطلحات، وتعدد التعريفات والتصورات التي تعطى لها باختلاف المواقع الإيديولوجية والمذاهب السياسية، والمدارس الفكرية، فالمفهوم الواحد يكون له أكثر من تعريف.

والمفهوم (concept) هو أساس لغة التعامل الإنساني ووسيلة الإنسان للتعبير عن أفكار وحالات وأوضاع محدَّدة، يكتسي أهمية قصوى في عملية البحث العلمي لتحديد المعني المقصود للمفهوم الخاص بالدراسة، فعن طريق هذا التحديد يمكن للباحث أن يحصر المعلومات التي جمعها، ويمكن أيضا للقارئ منذ البداية أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك.

والباحث في خطواته هذه يحول هذه المفاهيم من حالتها المجردة النظرية العامة إلى مفهوم إجرائي يمكن قياس أبعاده في الواقع، وعند تحديد وتفسير المفاهيم التي استعملها الباحث في الدراسة كان متوخي الإيجاز دون إخلال بالمعنى، وركز الباحث أن يكون المعنى أو التفسير معبرا بوضوح ودقة عن المفهوم، كما عرف الباحث المفاهيم تعريفا بنائيا، وذلك بتباين الخصائص البنائية والتركيبية للمفهوم والعناصر التي يتكون منها، وتعريفا وظيفيا وذلك بإبراز الدور الاجتماعي الذي يؤديه المفهوم.

كما ركز الباحث أن يبين المعاني المختلفة للمفهوم الواحد إن وجد أكثر من معنى، أو يتغير المعنى بتقدم الزمن، وهذه سمة من سمات المفاهيم الاجتماعية تعكس سلوك وظواهر اجتماعية تتبدل من وقت لآخر، لأن السلوك الإنساني بطبيعته سريع التبدل والتطور، كما يجب أن يرتبط المفهوم المستعمل بالتعريفات السابقة التي أعطيت له من قبل باحثين آخرين، وقد وضع الباحث بعض التوجيهات التي تم تأصيلها نظريا، والتي تساعد على الوصول إلى تحديد دقيق للمفاهيم التي استعملها في بحثه، أهمها:-

١- الرجوع إلى التعريفات السابقة والحالية للمفهوم.
٢- عزل العناصر المشتركة والمتفق عليها في أغلب التعريفات.
٣- صياغة تعريف مبدئي يتضمن المعنى الذي تجمع عليه أغلب التعريفات السابقة.
٤- إخضاع التعريف المصاغ للنقد للتأكد من صلاحيته ودقته.
٥- صياغة إجرائية للمفهوم.
٦- التصور الميداني وحدود المفهوم في ضوء الواقع الممارس.

ويعتبر ستيوارت دود من أوائل الذين استعملوا التعريفات الإجرائية، وتعرف هذه المفاهيم الإجرائية بأنها التعبير بوضوح عن ظاهرة أو إجراء، ويمكن التحقق من صحته واختباره، ويتم استخدام هذه التعريفات الإجرائية في البحوث الاجتماعية، نظرا لصعوبة الاتفاق على مفاهيم أو تعريفات موحدة في العلوم الاجتماعية.

الفصل الثالث

الديمقراطية الاجتماعية : اتجاه عالمي جديد

- مقدمة.

أولا: الطريق الثالث وترويض الرأسمالية المتوحشة:

(أ) التأريخ للاتجاه الرأسمالي.

(ب) نهاية الاشتراكية.

(ج) الرأسمالية الجديدة والأداء المتوحش.

ثانيا: الديمقراطية الاجتماعية وتحدياتها المعاصرة ... معالجة تاريخية:

(أ) النشأة التاريخية للمبدأ الديمقراطي.

(ب) مظاهر الأزمة:

ثالثا: البحث عن صيغ جديدة للديمقراطية الاجتماعية:

(أ) الديمقراطية الاشتراكية في الفكر الرأسمالي.

(ب) ملامح الاشتراكية الديمقراطية في التجربة العربية.

رابعا: الطريق الثالث : طرح الألفية الجديدة.

– ملخص الفصل.

- **مقدمة:**

عندما اكتسب الإنسان حريته من الرق وحريته المدنية والسياسية، اكتسب حريات كثيرة فالحرية من الرق تتضمن حرية الحركة، وحرية التفكير وحرية الزواج .... الخ، والحرية المدنية تتضمن حرية التعاقد وحرية التملك وحرية التصرف والحرية السياسية تتضمن حرية القول، وحرية الاجتماع وحرية الترشيح للحكم وحرية الانتخاب وحرية الانتماء إلى دولة ...الخ.

ولطالما كانت العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية علاقة متوترة مشدودة، انطوت حتى على التناقض التام، فالرأسمالية لا تشعر بالأمان إلا عندما تكون محكومة بأشخاص يملكون رأس المال أو يعترفون باحتياجاتها، في حين أن الديمقراطية، وعلى النقيض هي حُكم الأغلبية الذين لا يملكون رأس المال أو لديهم الأسباب للاعتراف باحتياجات الرأسمالية.

إنه تناقض توزيعي: تنافس بين تراكم وتركيز الثروة على جانب الرأسماليين، وطلب إعادة توزيع الثروة من جانب العمال وأهلهم، لطالما كانت البرجوازية تخشى استيلاء الأغلبية الفقيرة على السلطة، ولقد استخدمت القوة السياسية التي أعطتها إياها ثورات القرن التاسع عشر السياسية في منع تحقق هذا الأمر.

لقد صاغت الديمقراطية الليبرالية بصفتها السبيل لضمان هذا من خلال تدابير قد تتغير على مر الزمن، لكن تستمر في تحقيق الهدف: تقييد التصويت، والتفوق المُطلق لحقوق ملكية الأفراد، ونظام سياسي وانتخابي له صمامات أمان متعددة، والقمع العنيف للنشاط السياسي الخارج عن نطاق المؤسسات، والساسة الفاسدون، وتشريعات جماعات الضغط (اللوبي)، كلما ثبت عجز الديمقراطية، كان يتم الإبقاء على مسار العودة للديكتاتورية مفتوحاً، وهو الأمر الذي تكرر مرات ومرات.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت دول قليلة هي التي تمارس الديمقراطية كانت أغلب مناطق العالم خاضعة للاستعمار الأوروبي، الذي كانت بمثابة منصة لتعضيد الرأسمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية، كانت أوروبا مُدمرة من واقع حرب سبب نشوبها سعي ألمانيا للسيطرة، وفي الشرق راح النظام الشيوعي يعزز أركانه، وقد نُظر إليه بصفته البديل للديمقراطية الليبرالية.

وفي هذا السياق إذن ظهرت الرأسمالية الديمقراطية، وهي نظام قوامه فكرة أنه من أجل التمكّن من الديمقراطية، فلابد من تنظيم الرأسمالية تنظيماً محكماً، استتبع هذا تأميم قطاعات مهمة في الاقتصاد، وفرض ضرائب تصاعدية، وفرض آليات التفاوض الجماعي، بل وحتى – كما حدث في ألمانيا الغربية في تلك الحقبة – مشاركة العمال في إدارة المؤسسات.

ولقد عملت أغلب الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية، على تحويل الحس التضامني إلى مؤسسات وبنيات اجتماعية، تعمل على عقلنه التضامن وتطويره كي يسهم في الحماية الاجتماعية، فالتضامن المؤسسي ليس مجرد عمل خيري فردي اختياري محدود في الزمن، بل هو قناعة سياسية دائمة، والتضامن الفعلي في المجتمعات الديمقراطية مرتبط بالحرية والمساواة والتكافل بين جميع طبقات المجتمع، كما أنه مرهون بإسهام كل من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في تعزيز البرنامج التضامني على أرض الواقع بنوع من الانسجام والتناغم، لكل هذا فإن

بنـاء مجتمـع متضـامن ومتعـاون يتطلـب مسـتوى عـالي مـن النضـج، وإرادة لـدى المـواطنين، للمساهمة التلقائية في مساعدة من هم في حاجة، والسعي إلى اقتسام الثروة الوطنية بشكل عادل.

وتطـورت أشـكال التضـامن تاريخيـا مـع تطـور الحضـارة، فظهـرت التأمينـات بمختلـف صيغها والتعويض عن البطالة والمرض والعجز والحوادث، وأنظمة التقاعد، كما ظهر الاقتصاد التضامني الذي يهدف إلى تحقيق المصالح الجماعية للأعضاء في إطار تكامل وانسجام بدل التنافس المميز لنظام السوق ويشمل التعاونيات، وكل المؤسسات التي تقوم على أساس المساواة والتضامن بين الأعضاء، وعلى نوع من الاستقلالية، وتنظمها قوانين خاصة، ليس هدفها الربح بل حل بعض الإشكالات الاجتماعية وتخفيف الأعباء على الأعضاء بشكل تضامني وتشاركي لأن المصلحة العامة تسمو على المصالح الخاصة.

كما يتميز النموذج الديمقراطي الاجتماعي بتبني فلسفة الحماية الاجتماعية، القائمة على وضع آليات دائمة لتفادي كل المشاكل الناتجة عن طوارئ الحياة، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض دخل المواطنين (في حالات فقدان الشغل، أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة أو التقاعد) فنظام الحماية الاجتماعية يخفف الأعباء المادية عن الأسر المحدودة الدخل ويقلص التفاوت الاجتماعي أمام المخاطر، ويضمن حدا أدنى من الدخل الذي يسمح بالاندماج الاجتماعي، وإذا كانت كل الدول الأوروبية قد أقامت أنظمة للحماية الاجتماعية، فإن الدول التي تبنت الاختيار الديمقراطي الاجتماعي (شمال أوروبا وألمانيا كمثال) تميزت بإقامة أنظمة نموذجية ومتطورة تحمي المواطن من أي خوف على مستقبله، في ظل الأزمات والتقلبات التي يشهدها الاقتصاد الدولي بل إن بعض النماذج وصلت إلى مستوى تحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي الذي عجزت عنه الأنظمة الأخرى (مساعدات مهمة في مجالات السكن والصحة والتعليم المجاني وكل أشكال التأمين ضد فقدان العمل وضد العجز، وضمانات الشيخوخة والتقاعد ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة)، وإذا كانت الدولة هي الراعي الأساسي لنظام الديمقراطية الاجتماعية من خلال مساهماتها المادية المهمة، فإن القطاع الخاص والجماعات المحلية لها مساهمات متميزة لدعم هذا النظام وإنجاحه.

ومما سبق يتناول الباحث في هذا الفصل الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه عالمي جديد يجمع بين مزايا الإيديولوجيات المختلفة، ومحاولة طرحة علي الساحة لترسيم حدوده ميدانيا.

أولا: الطريق الثالث وترويض الرأسمالية المتوحشة:

(أ) التأريخ للاتجاه الرأسمالي:

تحرر الإنسان وانطلق ليحقق اكبر ثورة في التاريخ، الثورة الصناعية التي مجدها فلاسفة المذهب الحر في انجلترا وفرنسا، وقال عنها مؤسس الماركسية أنها قامت علي السيطرة علي قوي الطبيعة، واستطاع الإنسان بعدها أن يفرض سيطرته علي الطبيعة عن طريق العلم والعمل.

غير أن الظروف لم تلبث أن كشفت – في أوائل القرن التاسع عشر – عن بذور مشكلة جديدة، فبعد أن كانت مشكلة الرق مشكلة حرية موضوعها الرقيق، ومشكلة الإقطاع مشكلة حرية موضوعها سلطة الأمراء، ظهرت مشكلة حرية جديدة موضوعها " أدوات الإنتاج الصناعي علي وجه التحديد، وباسم حرية التملك التي كافح الناس من أجلها الرجعية في الإقطاع وعلى أساسها قام ذلك النظام الذي سمى بالرأسمالية واستعملت في ظله كل الحريات الفردية استعمالاً تجاوز مداها التاريخي فباسم حرية التملك عمل الرأسماليون على تركيز الممتلكات في أيديهم (يبغون من هذا مزيداً من الحرية لأنفسهم) فحرموا بذلك أغلب الناس من الملكية، فبقيت حرية التملك بالنسبة إليهم فارغة من أي مضمون وباسم حرية الإرادة استحال تعديل شروط العمل التي يقبلها العمال مضطرين لا خيار لهم فيها ولا إرادة فبقيت حرية التعاقد بالنسبة لهم غير ذات دلالة وباسم التحرر من تدخل الحكومات استمرت المنافسة وتكونت الاحتكارات وأكل القوى الضعيف وفقد الكثيرون حرية المنافسة، وباسم حرية التجارة أحالت أوروبا بقية العالم إلى مستعمرات لا حرية لأهلها وقد كانت الجيوش تقتحم سواحل الهند والصين باسم حرية التجارة واحتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ لتأمين حرية التجارة مع الهند وبدأت المشكلة تظهر متفرقة بالتدريج ثم أصبحت مشكلة أوروبا الحادة في القرن التاسع عشر وما بعده.[١]

فظهر أولئك الذين أطلق عليهم رواد الاشتراكية الأوائل من أمثال أوين وفوربيه وسان سيمون ..... الخ، الذين أدركوا المشكلة وحاولوا أن يصوروا مستقبلا خالياً من المشكلات التي توجدها الظروف المحيطة فأبدعوا من وجهة نظرهم نظريات سميت بأسم الاشتراكية الخيالية، وقد صاحب الصعود الرأسمالي تقدم علمي، وقد اهتدي فيه الإنسان بالمنهج التجريبي وطبقه بنجاح في كل ميادين العلم والصناعة، الأمر الذي أدي إلي تراجع المثالية الهجلية أمام هذا الضغط المادي الذي ساد أوروبا وطبع الفلسفة والاقتصاد والاجتماع والأدب بطابعه، وقد جاء ماركس والذي تميز عن هيجل وفيورباخ بانتهاج البحث العلمي طريقا إلي الحل بدلا من الجدلية والاجتهادات التقدمية حيث أفرغها من مثاليتها، حيث انكب في إصراره وصبر علي دراسته النظام الرأسمالي وقوانينه ومستقبله وكان في دراسته يستعمل منهجه استعمالا دقيقا أمينا.[٢]

ولما كانت الجدلية المادية تنسب الجدل إلى المادة، وبالتالي تتوقع منها أن تحل تناقضاتها فقد قبل ماركس الامتداد التلقائي لظروف النظام الرأسمالي طبقاً لذات قوانينه

---

(١) عصمت سيف الدولة: **أسس الاشتراكية العربية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ص (١٥-١٧).

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، مطبعة البحيرة، ط ٢، ٢٠٠٧، ص (١٣٨).

الاقتصادية استلم الخيوط من أيدي فلاسفة المذهب الحر ليسير معها قابلاً مقدماً النتائج التي تنتهي إليها وحدد دور الماركسيين في أن "يعبروا عن حركة تاريخية تجرى تحت أنظارهم" كما قال في البيان الشيوعي سنة ١٨٤٨م، ولم يطلق ماركس أية محاولة فكرية أو سياسية تهدف إلى وضع حد للتطور الرأسمالي حيث نما في ألمانيا أو انجلترا أو فرنسا ولا أية محاولة فكرية أو سياسية تهدف إلى منع قيامه أو تطوره حيث لم يقم بعد في شرق أوروبا أو روسيا أو باقي بلاد العالم وكان لابد لكي يتخلص أي مجتمع من الرأسمالية من أن يمر من الإقطاع إليها، حتي يعاني من صعوبتها ومشكلاتها، لهذا صدق لينين عندما قال فيما كتبه عن دور الاشتراكية الديمقراطية في الثورة، إن الماركسية تعلمنا أن أية محاولة لتحرير الطبقة العاملة عن غير طريق تطوير الرأسمالية محاولة رجعية، وكانت طريقة تغيير العالم الرأسمالي تتم من خلال أن يعمق الناس تناقضاته وينظموا طبقاته ويقفوا وراءه يدفعونه من الخلف ليقطع الطريق في أقل وقت ممكن أما "الاشتراكية" بمعنى التطور عن غير الطريق الرأسمالي، أصلا أو التصدي الإيجابي للنظام الرأسمالي وتغييره قبل أن يحول الناس إلى عبيد لا يملكون شيئاُ سوى قوتهم يعرضوها للبيع، فقد كانت تثير غضب ماركس وثورته وقد ثار يوماً (٣٠ مارس سنة ١٨٤٦) على قائد الحركة العمالية في ألمانيا ولهلم ويتلنج عندما دعا إلى الإضراب والمقاطعة الصناعية، ومع قبول التطور التلقائي للنظام الرأسمالي انطلق ماركس يفتش في داخل أسلوب الإنتاج الرأسمالي عن النقيض بدأ بالسلعة وقيمتها فأولدها فائض القيمة لينتهي إلى أن التناقض قائم بين الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج والعمل ولما كانت الجدلية المادية تحدد لكل إنسان موقفه على أساس مكانه من علاقات الإنتاج المادية فقد قسم ماركس المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين الرأسماليين أو ملاك أدوات الإنتاج والعمال الصناعيين وأسماهم الأخيرين "البروليتاريا" وحتم الصراع الطبقي بينهما طريقاً إلى المستقبل لأنه الصراع الحتمي بين الملكية والعمل، وقد انتهى ماركس – منطقياً – إلى وحدة الطبقة العاملة ضد وحدة الطبقة الرأسمالية، وإذا نظرنا إلي الأسلوب الذي يستخدمه الماركسيون الشيوعيون لمشاكل الإنسان في ظل الرأسمالية:.

أولاً: هم لا يحلون المشكلة، ولكنهم يعمقونها حتى تحل وحلها الذي سيأتي في أوانه: إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ولما كان البناء الفوقي (الدولة والدين والآراء والفلسفات والعقائد والأخلاق والحريات والأحزاب) في العهد البورجوازي قائماً على أساس علاقات الإنتاج البورجوازية فإنه سيزول حتماً بزوال الرأسمالية ويقبر معها.

وقد لخص ماركس النظرية الشيوعية في جملة واحدة وهي : إلغاء الملكية الخاصة، والغاء الشخصية البورجوازية، ولكن ماذا بعد الإلغاء ؟ لم يحدد ماركس شيئا محددا.

وهكذا انتهت الجدلية المادية بماركس والماركسيين حيث أنهم ارجعوا التطور الجدلي إلى المادة فجردوا الإنسان من حرية تطوير ظروفه وأوجدوا النقيضين في أسلوب الإنتاج المادي فجردوا الإنسان من المقدرة على اختيار القضية التي يدافع عنها ويكافح من أجلها، واستبعدوا كل الناس – فيما عدا العمال الصناعيين أو البروليتاريا – من الإسهام في الثورة ضد الرأسمالية وحددوا النقيضين في: الملكية والعمل ولما لم يستطيعوا حل التناقض حلاً جدلياً اكتفوا بإلغاء الملكية وبقى العمل كما كان من قبل واعتبروا أن كل الأفكار والنظم السياسية والقانونية

والحريات السائدة في النظام الرأسمالي بناء فوق الملكية الخاصة فأقبروه معها، وعندما حكم ماركس على الحريات التي كانت سائدة في ظل الرأسمالية أن تقبر مع الرأسمالية ترك المستعبدين كما هم بدون حريات على الإطلاق.

وهكذا جاءت النظرية الماركسية على قواعد الجدلية المادية متضمنة نكسة للحرية، وظل لها هذا الطابع في النظرية حتى أبرزته الممارسة التطبيقية. (١)

وبينما وقفت الجدلية المادية عاجزة عن التقدم، تقدم عدد من الفلاسفة والكتاب بسيل من النظريات تحاول كلها أن تقنع الناس بأنه لا توجد مشكلة ولا يوجد حل، وأنه يكفى الناس أن تنص الدساتير على أنهم أحرار حتى لو لم يستطيعوا ممارسة هذه الحرية، أي أن الحريات السلبية الشكلية هي أقصى ما يمكن أن يصل إليه التحرر، وعندما تعجز كل النظريات عن إخفاء المشكلة التي يعانيها الإنسان في ظل الرأسمالية يلجأ بعض الرجعيين إلى الذين يؤولونه على هواهم يغرون الناس بالجنة في السماء بديلاً عن جنة في الأرض وكأنما قد خلق الإنسان في الأرض عبثاً ثم يلجئون إلى الشيوعية والماركسية يرهبون بها المتذمرين الثائرين متخذين من نكسة الحرية في الماركسية آية لهم، ويقدمون "الاشتراكية" إلى الناس على أسس ماركسية يوهمون الناس بأنها الاشتراكية الوحيدة التي لا اشتراكية غيرها وأنها الغاية التي يسعى إليها كل الاشتراكيين في الأرض وبذلك يسهم الرأسماليون في تدعيم الماركسية والإبقاء عليها لأن في هذا ذاته تدعيماً للرأسمالية وإبقاء عليها ويستفيد الرأسماليون من أخطاء الماركسيين أضعاف ما يستفيد من تبريرهم النظري المنهار.

غير أن كل هذا لا يجدي الرأسماليين شيئاً لأن المشكلة قائمة ملحة ولأن جدل الإنسان يؤدى دوره الحتمي في قلب الرأسمالية ذاتها.

فالرأسمالية لم تنته إلى ما قاله ماركس لأن الإنسان الجدلي لم يسمح لها بأن تمتد تلقائياً في المستقبل فلم تتركز رؤوس الأموال في أيدي قلة من الناس، ولم تنخفض الأجور، ولم تزد ساعات العمل ولم تنقسم المجتمعات إلى طبقتين لا ثالثة لهما بل أن العكس هو الصحيح إن غنى القلة لم يمنع كثيراً من الناس من أن يكونوا أغنياء، كما أنه في كل يوم تظهر صناعة جديدة تحتاج إلى مزيد من الأيدي العاملة ولم يقض استعمال الآلات على العمال ولم يغنى عن جهودهم الخلاقة ومن ناحية أخرى فإن أجور العمال في ازدياد مستمر في قلب الرأسمالية فإن الحقوق الديمقراطية والتنظيم النقابي وحق الإضراب والتحديد الجماعى للأجور قد سلب الرأسماليين قدراً كبيراً من مقدرتهم على فرض إرادتهم واستطاع الكفاح الفعلي الإيجابي أن يحول دون أن تكون الدولة أداة طيعة في أيدي الرأسماليين فتدخل المشرعون في الدول الرأسمالية ففرضوا حدوداً دنيا للأجور، كما فرضت شروط تشغيل النساء والأطفال وفرض على مالكي المنشآت الصناعية أن يوفروا لعمالها العناية الطبية والعلاج بدون مقابل، وأن تؤمن حياتهم ضد عصابات العمل وضد الشيخوخة أما عن ساعات العمل فإنها محددة بالقانون ولم يعد الرأسماليون قادرين – دائماً – على أن يشغلوا العمال ما شاءوا من الوقت وأن يفرضوا عليهم ما شاءوا من الشروط.

---

(١) عصمت سيف الدولة: **مرجع سبق ذكره**، ص (٢٣)

كل هذا في ظل الرأسمالية في كثير من الدول والمجتمعات تعتبر حلول على الطريق الاشتراكي وإن كان النظام الرأسمالي يضغطها فتبدو قاصرة أو مشوهة.

إن كل تلك المكاسب التي تحققت في داخل النظام الرأسمالي تعد بمثابة انتصارات للاشتراكية إنها الاشتراكية التي تغزو الرأسمالية من الداخل فالرأسمالية نظام اقتصادي قائم على قوانين اقتصادية واضحة: المنفعة الشخصية، والعرض والطلب، والمنافسة الحرة، أي حيدة الدولة وسلبيتها في مواجهة النشاط الفردي فإذا كنا نريد أن نعرف ما هي الرأسمالية فلا ينبغي أن ننظر إليها حيث تتراجع تحت الضغط الاشتراكي، ولكن حيث فرضت قوانينها.

فقد كان ماركس من أوائل من كشفوا الغطاء عن حقيقية الرأسمالية لم يكن في ذلك مدعياً ولا دعياً فقد وجد أن الرأسمالية نظام محكم للاقتصاد له قوانينه الصارمة ووجد أن فلاسفة المذهب الحر قد أرسوا تلك القوانين على قواعد صلبة فلم يناقشهم ولم يعترض عليهم، وتلقى الخيوط من أيديهم وسار معها إلى نهايتها، وإذا به يكتشف عن طريق البحث المجرد من العاطفة أن الرأسمالية في طريقها إلى تلك الصورة المفزعة التي رسمها، والتى كانت ثمارها العفنة قد بدأت تركز أنوف الناس منذ قرنين من الزمان وعندئذ أطلق ماركس نداءه منذراً الناس بمخاطر الرأسمالية.(١)

فبعد ماركس وتحت تأثيره – وإن كان على غير ما أراد – توالت جهود الاشتراكيين – لا ليدفعوا الرأسمالية إلى مصيرها القاتم – ولكن ليحولوا دون أن تصل بالإنسان إلى ذلك المصير واختارت كثير من الأمم الطرق "غير الرأسمالي" سبيلاً إلى المستقبل وتحت الضغط الفكري والتطبيقي تراجعت الرأسمالية ولا تزال تتراجع، وما نراه الآن في كثير من الدول ليس الرأسمالية الظافرة بالاشتراكية تغزوها إنها الرأسمالية المهزومة.

الاشتراكية تغزو الماركسية إلى حد قبول الماركسيين التطور "غير الرأسمالي" و "دولة كل الشعب" والديمقراطية تنازلاً منهم للحرية التي يتجه إليها التاريخ والاشتراكية تغزو الرأسمالية إلى حد قبل الرأسماليين تدخل الدولة و "تأميم بعض وسائل الإنتاج" و "التأمينات الاجتماعية" تنازلاً منهم للحرية التي يتجه إليها التاريخ وفى الوقت ذاته يقاومون التاريخ في اتجاهه إلى غايته وقد يتآمرون ويتحايلون، فيتركون وراءهم النظريتين المتضادتين – كما يزعمون – فينقلب حل أزمة الإنسان في عهد الرأسمالية إلى "مباراة" سلمية على يد خروتشوف الماركسى وكيندى الرأسمالي ويقتسمون كوريا وفيتنام كما يقتسمون القوة الذرية فيحبس كل من الطرفين "العلم" بها عن الناس جميعاً وعن شركائه على وجه خاص ولو أفلحوا لاقتسموا الأرض بمن عليها، وفى هذا يساومون.

ومن هنا تتحدد العلاقة التاريخية بين الرأسمالية والاشتراكية ليست الاشتراكية الوجه العكسي للرأسمالية ولكنها نظام للحياة أكثر تقدماً من النظام الرأسمالي لأنه أمثر من حرية لا وجه للمقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية لأن الاشتراكية أكثر شمولاً إذ هي إضافة وتقدم الاشتراكي حرية جديدة وبغير هذا لا تكون اشتراكية ولا تكون حلاً حتمياً لأزمة الإنسان في العهد الرأسمالي ولا تحقق دورها في التطور التاريخي ومؤدى هذا أن يكون للإنسان في ظل الاشتراكية

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص (٢٥-٢٨)

كل الحريات التي كسبها في تاريخه الطويل المرير تكون له حريته من الرق التي كانت حلاً لميشيلات العهد العبودي تضاف إليها حرياته المدنية والسياسية.

- **ما مضمون الاشتراكية؟**

مضمون الاشتراكية يتمثل في إكساب الإنسان الحريات السلبية، فحرية الحياة لا تحقق للإنسان ضرورات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ودواء، بل تكتفي بمنع قتله إن كان حيا، فان قتل أوقع العقاب بالقاتل (رغم أن ذلك لا يجدي المقتول شيئا)، والإنسان حر بعد ذلك في أن ينتحر أو يتشرد أو يجوع أو يمرض حتي الموت.

وحرية الفكر لا توفر للإنسان أسباب العلم والمعرفة والثقافة، ولكن تعني أن أحدا لا يمنعه من أن يفكر كما يشاء، وحرية العمل لا توفر للإنسان العمل الذي يريده ويتفق مع كفاءته، ولكن تعني أن أحدا لا يسخره بدون اجر ولا يمنعه احد من أن يكون عاطلا، وحرية التعاقد لا تضمن للإنسان مصلحته التي تعاقد عليها، ولكن تمنع القانون من أن يعدل العقد ولو كان فيه غبن، وحرية التملك لا توفر للإنسان الملكية الفعلية التي يمارس فيها حريته، ولكن تعنى أنه إن تملك شيئاً تجوز سرقته وفيما عدا هذا فهو حر في أن يملك أو لا يملك ولو كان لا يملك قوت يومه إلا إذا باع نفسه كما يفعل كثير من النساء والعاملين والمتعلمين والحريات السياسية تعنى أن يقول الإنسان رأيه – إن شاء – في اختيار جهاز إدارة الدولة (الحكومة) ولكن لا تعنى أن تكون الدولة تحت سيطرته أو أن تتدخل الحكومة التي اختارها لتضمن حرياته لأن كل تلك الحريات السلبية كانت تحرراً من تدخل الدول والحكومات.

ويضاف إلي ذلك تحول الحريات السلبية إلى حريات إيجابية أو حقوق، وأن تجد الحريات مضمونها: أن تكون حرية الحياة حياة صحية آمنة من الخوف والجوع والمرض وتكون حرية الفكر علماً وثقافة متاحة بدون فقر، مزدهرة بدون إرهاب وتكون حرية العمل عملاً فعلياً دائماً يختاره العامل القادر عليه، وتكون حرية الإرادة والتعاقد طريقاً مضموناً إلى تحقيق الغاية من العقد وتكون حرية التملك ملكية حقيقية يمارس الإنسان فيها حريته وتكون الحريات السياسية إسهاماً إيجابياً في الحكم والسيطرة على الدولة ....الخ كل هذا في إطار من الجدل الاجتماعي: علم الجميع، ورأى الجميع، وعمل الجميع لمصلحة الجميع لكل حسب إسهامه في الجدل الاجتماعي لكل حسب عمله: علماً أو رأياً أو عملاً حرية إيجابية بدون استغلال.

فتلك إذن اشتراكية وبهذا تتحدد غاية النظام الاشتراكي واتجاه الاشتراكية على وجه يتفق مع غاية الإنسان واتجاه تاريخه وتصبح بهذا وحده نظاماً تقدمياً وبهذا يفسر لنا جدل الإنسان كيف أن إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج أو تأميمها ليس دائماً إجراء اشتراكياً – فقد يكون رأسمالية دولة – وأن العبرة بأن تكون غايته تدعيم حرية الشعب وتحرره من الاستغلال.[1]

(1) Lange, O., Taylor, F. M., & Lippincott, B. E. *On the economic theory of socialism*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1938, pp. (57-143)

(ب) نهاية الاشتراكية:

أصبحت الاشتراكية لا تحمل طابعاً قومياً تتميز به من حيث الشكل ومن حيث المضمون على الصعيدين الفكري والتطبيقي. [١]

وقد كانت الاشتراكية حتى منتصف القرن التاسع عشر توصف بأنها:

١- "أوروبية" في مواجهة بقية العالم.

٢- "قومية" في مواجهة بعضها البعض.

٣- "مثالية" في مواجهة الواقع الرأسمالي.

وقد استطاع رواد الاشتراكية يقفون أفرادا وجماعات ضد التيار الجارف للرأسمالية واستطاعوا أن يمزقوا حجب الرأسمالية، وان يقرعوا أجراس الخطر، ومهما كان حظهم قليلا من النجاح في ذلك الوقت، إلا أنهم كانوا روادا بذروا البذور، وفتحوا الطريق لمن جاء بعدهم، وساهموا علي المدى الطويل في إرساء قواعد الاشتراكية أو في تفويض قواعد الرأسمالية.[٢]

إلا أن استمرار الاشتراكية تتطلب أن ينتظم العمال في طبقة أو ما يسمي حزب سياسي، إلا أن ذلك قد يعرقله النزاع بين العمال أنفسهم، هذا الحزب يستطيع أن يرغم الهيئات التشريعية علي الاعتراف بمصالح معينة للعمال، ولكن في ظل الصراع الطبقي والذي قد يصل إلي السمة لذلك عندما يصبح العمال مصدومين وتصبح علاقتهم بأزواجهم وأولادهم مجردة من الروابط العائلية التي تعرفها الرأسمالية، وعندما تجردهم الرأسمالية من كل ما هو وطني ويصبح القانون والأخلاق والدين مجرد ستار يخفي مصالح الرأسمالية، فأنهم لن يستطيعوا أن يصبحوا سادة قوي الإنتاج في المجتمع إلا بإلغاء نظام ملكيتها، بل إلغاء أي نظام ملكية سابق.

ولن يستطيع العمال أن يفعلوا هذا إلا بتدمير النظام السياسي والاستيلاء علي الحكم، وإلغاء الملكية الفردية، عندئذ يكون التناقض قد تراكم ووصل أقصاه، الأمر الذي يؤدي إلي ظهور عالم جديد هو عالم الشيوعية.

(ج) الرأسمالية الجديدة والأداء المتوحش:

والشيوعيون ليسوا هم الطبقة العاملة، وأنهم جزء منها ولكنهم أكثر وعيا، ولذلك فهم يقومون بدور الطبقة القائدة ويكون مهمتهم الأولي أن ينضموا العمال في طبقة ويقود نضالهم ضد الرأسمالية، ولكنهم يتميزون عن باقي الطبقة العاملة بميزتين:.

١- أنهم خلال الصراع الذي تخوضه الطبقة العاملة في امة ما كانوا يركزون علي أولوية مصالح الطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم.

٢- والميزة الثانية أنهم – دائماً وفى كل مكان – يمثلون الحركة العمالية ككل" فيما عدا هذا فإنهم لا يأتون بجديد، ولا يبدعون من عندهم شيئاً، إن دورهم – كما قال ماركس وأنجلز: "مجرد التعبير عن حركة تجرى تحت أنظارهم أن إلغاء علاقات

---

(١) عصمت سيف الدولة: **مرجع سبق ذكره**، ص ص (١٥-٥٨)

(٢) محمد نعمان جلال ومجدي المتولي : **هوية مصر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ص (١٧٣:١٨٠).

الملكية القائمة ليست ميزة تنفرد بها الشيوعية" والماركسية لا تسمح للشيوعيين أو غيرهم بأن يفعلوا أكثر من هذا لأن التطور – كما قال ماركس – ليس أفكاراً مبتكرة، ولكنه نتائج حتمية للقوانين الحديدية التي تحكم تطور المجتمع فسواء أراد الرأسماليون أم لم يريدوا وسواء رغب العمال أم لم يرغبوا، سيحدث الآتي: تنتشر الصناعة ويتراكم رأس المال وتتركز في أيد قليلة ويزيد عدد العمال وتستمر أجورهم في الانخفاض، وساعات عملهم في الزيادة، وبؤسهم في الشمول، فينظمون أنفسهم – بقيادة الشيوعيين – في طبقة تصارع الرأسمالية فتصرعها وتستولي على السلطة ثم تلغى الملكية الفردية إنه قدر حتمه التاريخ وطوبى للذين يسيرون مع التاريخ ولا يقفون ضده.

تلك هي الاشتراكية الماركسية التي يقال انه ليس ثمة اشتراكية علمية غيرها، وأنه يكفينا إن كنا نريد اشتراكية عربية، أن نطبقها على الواقع العربي، نعم أن ماركس وأنجلز أوردا في البيان الشيوعي نموذجاً للتطبيق الاشتراكي في عشر نقاط هي:

١- إلغاء ملكية الأراضي واستعمال دخلها في الأغراض العامة.
٢- فرض ضريبة تصاعدية مرتفعة على الدخل.
٣- إلغاء حق الإرث.
٤- مصادرة أموال المهاجرين والمتمردين.
٥- تركيز الائتمان في أيدي الدولة عن طريق بنك وطني برأس مال حكومي يشمل عمليات الائتمان.
٦- تركيز وسائل المواصلات والنقل في أيدي الدولة.
٧- التوسع في المصانع وأدوات الإنتاج المملوكة للدولة، وإصلاح الأراضي الشاسعة وتحسين التربة عموماً طبقاً لخطة واحدة.
٨- التنظيم الموحد لكل أنواع العمل، تجييش الناس في سبيل التصنيع خاصة في ميدان الزراعة.
٩- الربط بين الزراعة والصناعة، والإلغاء التدريجي للتمييز بين المدينة والريف، عن طريق توزيع السكان على مستوى الدولة توزيعاً أكثر مساواة.
١٠- التعليم بدون مقابل لكل الأطفال في المدارس العامة إلغاء الشكل الحالي لتشغيل الأطفال في الصناعة والربط بين التعليم والإنتاج الصناعي .... الخ.

كان ذلك نموذج التطبيق الاشتراكي في البلاد المتقدمة كما رآه ماركس وأنجلز سنة (١٨٤٨م)، وفى سنة (١٨٧٢م) قدم أنجلز للطبعة الألمانية من البيان الشيوعي بقوله أن النموذج الاشتراكي الذي ورد فيه لم يعد مناسباً.

ثانيا: الديمقراطية الاجتماعية وتحدياتها المعاصرة ... معالجة تاريخية:

(أ) النشأة التاريخية للمبدأ الديمقراطي:[1]

لقد قامت النظم السياسية في كل التاريخ القديم، على قاعدة أساس مشتركة، حيث ساد فيها جميعاً وباستثناء حالات ضيقة، النظام الفردي (الأتوقراطى) ممثلاً في حكم الملك أو الإمبراطور، في الشرق والغرب على السواء.

ففي الشرق القديم، في مصر والهند والصين، ساد النظام الملكي والإمبراطوري المقدس والمطلق بل والمستبد.

وكذلك سادت في روما، وفى عصر الإمبراطورية العليا والسفلى على وجه التحديد، مبادئ نظام فردى مطلق تمثل في سيطرة الإمبراطور على السلطتين السياسية والدينية بعد أن سلب مجلس الشيوخ ومجالس الشعب كل اختصاصاتها التقليدية.

غير أنه استثناء من قاعدة الأصل هذه مارست بعض المدن اليونانية (أثينا) كما مارست روما في عهدها الملكي والجمهوري بعض تطبيقات النظام الديمقراطي، وكذلك ظهرت في التاريخ القديم، ومنذ هيرودوت في اليونان، وكنفوشيوس في الصين، مقدمات فكر سياسي ينادى بالديمقراطية وبالسيادة الشعبية والديمقراطية الاجتماعية.

(ب) مظاهر الأزمة:

وفضلاً عن هذه التيارات السياسية الثورية المضادة للمبدأ الديمقراطي التقليدي فإن هذا المبدأ قد تعرض للانهيار أمام زحف الفاشية فى إيطاليا – بعد الحرب العالمية الأولى– حيث انتهت الفاشية إلى صياغة نظرية سيادة الدولة بما يهدم كل موزونات المبدأ الديمقراطي التقليدي.

فالسيادة في الدولة الفاشية ليست لأحد من الأفراد وليست للشعب باعتباره مجموعة من الأفراد ولكنها للأمة باعتبارها شخصاً قانونيا مستقلا عن الأفراد المكونين لها تكون بفعل تتابع الأجيال على أساس من وحدة اللغة والتقاليد والعقائد والدولة إذ تمثل روح الأزمة وشكلها القانوني فإنها تختلط بها، وتصبح وحدها ذات الوجود الحق والمالك الوحيد لحق السيادة المطلقة بحيث تحيط بحياة الأفراد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأخلاقياً، وإذا كانت الأمة الإيطالية تجد وحدتها في الدولة الفاشية فإن الدولة الفاشية تتمثل في الحزب الواحد (الحزب الفاشي) الذي تتأكد وحدته في شخص الزعيم.

وتفريغاً على هذه القواعد الأساسية استقرت الفاشية في إيطاليا حسبما أكد موسولينى على أنها تقدم للعالم الديمقراطي بمبدأ جديداً مضاداً لمبدأ ثورة فرنسا الكبرى سنة ١٧٨٩ ونقطة البدء في هذا المبدأ الجديد أن الفاشية ترى السبب في انحلال الدولة الديمقراطية هو زيادة سلطة البرلمان زيادة لا ضابط لها مما أضعف السلطة التنفيذية وأضر بها ضرراً بليغاً.

---

(١) طعمية الجرف: نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨، ص ص (١٩٤).

فقد كان من أعنف ما وجه إلى الديمقراطيات التقليدية في أوروبا الغربية وخاصة في فرنسا أنها التزمت اتجاها سياسياً يقوم على إطلاق سلطة البرلمان بقصد إضعاف السلطة التنفيذية وتقليم أظافرها حتى لا تتورط في مثل المغامرات الفردية التي تورط فيها بونابرت وانتقلت التجربة من فرنسا إلى كل النظم الديمقراطية حتى انجلترا فإذا كانت امتيازات التاج الموروثة قد بقيت ترفع من مركز السلطة التنفيذية في مواجهة البرلمان إلا أن قاعدة سيادة البرلمان قد أسفرت بالرغم من ذلك قاعدة أساس هامة في النظام السياسي الإنجليزي.

وللخروج من هذه الأزمة أمنت الفاشية بأنه لا سبيل لإعادة بناء سيادة الدولة إلا بتقوية السلطة التنفيذية[١] في دولة جديدة شاملة السلطة ومطلقة السيادة بحيث لا يبقى شيء- من نشاط الأفراد أو الجماعات- خارج الدولة أو ضدها[٢].

ثالثا: البحث عن صيغ جديدة للديمقراطية:

ومن خلال الأزمة التي تعانيها نظم الديمقراطيات التقليدية منذ أوائل القرن العشرين بسبب التطورات العنيفة التي أصابت المجتمعات الرأسمالية، فمهدت لاتجاهات فكرية وتطبيقية مختلفة للنظم الاشتراكية وكذلك وبسبب اختناق الفكرة الديمقراطية في إطار دكتاتورية البلوريتاريا التي رسمها (لينين في كتاب الدولة والثورة) وطبقها (ستالين) في شكل الدكتاتورية الفردية والزعامة الشخصية بدأت تتجمع ملامح فكر جديد يحاول أن يسقط التناقض بين الديمقراطية والاشتراكية فيطور الديمقراطية التقليدية بحيث يجعلها تتسع للبناء الاشتراكي كما يطوع التطبيق الاشتراكي بما يسقط دكتاتورية الطبقة الواحدة ويؤكد ويحمى ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة.[٣]

وليس من شك في أن الجمهورية العربية المتحدة بما ألتزمته في ميثاق العمل الوطني (٢١ مايو سنة ١٩٦٢) وبما قررته في دستورها المؤقت (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) قد حاولت وضع العلامات البارزة على طريق الاشتراكية الديمقراطية مما جعلها – بحق- من رواد الاتجاه المعاصر وكذلك فإن طائفة من المفكرين الغربيين وجان جوري J. Jauree سنة(١٨٥٩- ١٩١٤) الفرنسي من أشهرهم قد حاولت أن تقدم صياغة جديدة للتطور الاشتراكي بغير طريقة الثورة العمالية ودكتاتورية البلوريتاريا ولإيضاح ذلك سوف نتناول الآتي:([٤])

(أ) الديمقراطية الاشتراكية في الفكر السياسي:

يسلم (جان جوري)[٥] بنقطة البدء في التحليل الماركسي فيؤكد أن الأوضاع الاقتصادية وبالأخص طرق الإنتاج والملكية تمثل قواعد أساس للتطور التاريخي وأنها تنعكس بآثارها على

---

[1] Ernest- Parker; Reflections on government , op.cit, p.(99).

[2] M. Perlot; Histoire des Idees politiques , op.cit, p. (518).

[٣] الصديق محمد الشيباني، **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة**، ليبيا، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٨٤، ص (٣٧).

[٤] احمد سليمان أبو زيد: **السياسة الاجتماعية**،الإسكندرية، دار كلمة للنشر والتوزيع، ب ن، ص (٢٣٨).

[5] M. Prelot; Histoire des Idées poltitques, Op Cit., P. (598).

أشكال الحكومات وعلى النظم والأفكار السياسية ولكنه بالرغم من ذلك يرفض أن يكون التحليل المادي للتاريخ هو التفكير الوحيد للتطور ويسوق لتأكيد مذهبه حجتين جوهريتين.

الأولى: أن الأوضاع الاقتصادية لا تتحرك في فراغ ولكنها تتفاعل في مجتمع بشرى أي بين أفراد من البشر ركبت فيهم عقول وعواطف ولكل منهم فكرة وأمله ومن ثم يتصور أن تكون حياة البشر مجرد انعكاس آلي للأوضاع الاقتصادية.

الثانية: أن الإنسان وان تأثر بالوسط الاجتماعي والاقتصادي إلا أنه لا يعيش حبيس ظروف بيئته المحلية ولكنه يدخل باستمرار وبالعقل وبالعواطف في علاقات أرحب وأوسع مع البشرية كلها يتبادل معها الرأي مما يمده بقوى معنوية عميقة ومؤثرة تجعله سيد الظروف الاقتصادية وليس مجرد نتاج آلي لها.

وخلاصة الرأي عن (جان جوري) أن الفكر هو الذي يدفع إلى التطور الاقتصادي، وليس العكس.

ومن ناحية أخرى، فإن (جان جوري) يعارض بشدة وجهة النظر الماركسية فيما ترى من انه لا طريق إلى تحرير الإنسان من الاستغلال تحريراً كلياً ومطلقاً، إلا بتجريد المالكين تحريراً كلياً ومطلقاً كذلك. ذلك أن مثل هذا التصور للأمور – وهو يصدر عن فلسفة التناقض في الأوضاع الاقتصادية وما تثيره من صراع طبقي يفرض حتمية الثورة العمالية – لا يزال يتصف في رأيه – بالقصور وعدم الشمول، لأنه لا يدخل في حساب التقدير جملة أمور هامة وأساسية:

أ- فهو ينسى، قدرة الطبقات البرجوازية على التنظيم والمقاومة، ليس على المستوى المحلى (الوطني) فحسب، بل وعلى المستوى العالمي كذلك.

ب- وهو ينسى ما تقدمه الطبقات البرجوازية – في اغلب الأحيان – إلى الطبقات المقهورة من تنازلات مختلفة، تكفل لهذه الطبقات كثيراً من الضمانات التي تحمى لها الأجر المناسب، وتؤمنها ضد البطالة والعوز، وضد كل مظاهر الاستغلال البربري للرجال والنساء والأطفال على السواء.

ج- وهو ينسى ما يربط بين أبناء الوطن الواحد، من إحساسات مشتركة بالمصير القومي المشترك، بكل ما يتولد عن ذلك من مفهوم شبه موحد للصالح العام، يعمق فيهم إحساسات التضامن، بأكثر مما يثيره فيهم الصراع الطبقي.

وتأسيساً على كل هذه الملاحظات، فإن (جان جوري) يرفض قواعد الأساس في النظرية الماركسية، ويعارض منطقها في صراع الطبقات وفى الثورة العمالية، مدخلاً حتمياً إلى المجتمع الاشتراكي وفى تقديره، فإن التقدم الهائل في المجتمع الرأسمالي، يفتح إمكانيات أوسع للديمقراطية السياسة حيث تتطور الدولة البرجوازية بسبب مكاسب الطبقات المقهورة تدريجياً لكي تصبح دولة الشعب كله، بدلاً من أن تكون دولة الطبقة الرأسمالية وحدها.

وهنا يتصدى (جوري) لنظرية (لينين) في الدولة، فالدولة في رأيه ليست أداة قهر طبقي، ولكنها أداة تنظيم متكافئ للطبقات، ومن ثم تنحصر مهمتها الأساسية في صيانة وضمان وجود هذه الطبقات، ودعم ما يكون بينها من تعاون مشترك أو تضاد ذلك أن الدولة الديمقراطية فى المجتمع البرجوازي حين تؤكد سيطرة الطبقة المالكة، فإنها تفتح أمام الطبقات الأخرى، الطريق

الهادئ لكي تنظم نفسها وتمارس ضغطها على النظام السياسي والاجتماعي، بالطرق الدستورية، ومن ثم فإن الدولة الديمقراطية تهدئ كثيراً من هذا الصراع الطبقي، لأنها حين تحمى سيطرة الطبقة البرجوازية، لا تسد الطرق أمام الطبقات الكادحة والباحثة عن نظام اقتصادي واجتماعي جديد، ولنفس السبب فإنها تؤمن الطبقة البرجوازية ضد كل مفاجئات العنف الثورية التي تدعو إليها النظرية الماركسية.

ويؤكد (جوري) أن واحدة من الطبقتين الأساسيتين (البرجوازية والعمال) لن تستطيع أن تمارس تأثيرها على النظام في الدولة الديمقراطية، ما لم تحاول أن تكسب لنفسها قاعدة شعبية واسعة عن طريق العمل بين الجماهير، ووسط الطبقات الأخرى الثانوية (البرجوازية الصغيرة، المتثقفين، الحرفيين) لتضمها إلى جانبها في معركة الصراع السياسي الديمقراطي ولكنه بسبب ما يقوم عليه المجتمع الرأسمالي من تناقضات، تزداد حدة وعنفاً بفعل الاتجاه التدريجي إلى تركيز هياكل كل الإنتاج وإلى الاحتكار، فإن الفرصة تكون مفتوحة باستمرار أمام طبقة العمال لكي تكسب المعركة عن طريق حصولها باستمرار على أغلبية متزايدة، وهو ما يفتح الطريق إلى التحول الاشتراكي، بأسلوب ديمقراطي داخل البرلمانات وبواسطتها بعيداً عن صراع الطبقات، وثورة العمال، ودكتاتورية البلوريتاريا.

ومن أجل ذلك فإن الأحزاب الاشتراكية مطالبة عند (جوري) بأن تعمل لتحقيق التحول الحتمي من الرأسمالية إلى الاشتراكية بالطريق الشرعي، عن طريق محاولة الفوز بالأغلبية، وليس عن طريق الثورة أو أعمال العنف المفاجئة، وهو ما يحملها بطبيعة الأمور، على أن تلتحم كلها في جبهة واحدة ومحددة، تمكنها عن طريق التمثيل النسبي، من أن تفوز بالأغلبية بسرعة، ومن أن تحقق التحول الاشتراكي ديمقراطياً بحيث يصبح المجتمع والدولة، لكل الشعب، وليس لطبقة واحدة فيه.

(ب) ملامح الاشتراكية الديمقراطية في التجربة العربية[1]:

كانت الدعوة إلى إقامة الديمقراطية السليمة، واحدة من الأهداف الست الرئيسية التي ألتزمتها (ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) قواعد أساس لبناء المجتمع المصري الجديد ذلك أن الديمقراطية – حسبما أكد الميثاق – هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً شعبياً ولا تكون الثورة عملاً شعبياً إلا بمدى ما تعبر به عن الجماهير، وما تعبئه من قوى هذه الجماهير، وما توفره لها من قدرة على دفع التطور، والديمقراطية بالطبيعة هي وحدها القادرة على ذلك بحكم أنها نظام الحكم الوحيد الذي يقوم على حق الشعب في السيادة وعلى وضع السلطة كلها في يده وتكريسها لخدمة أهدافه.

غير أن التجربة قد دلت – حسبما سبق أن ذكرنا – على مبلغ ما تعانيه الديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية من أزمة حادة وتعمقت أخطاء التجربة في مصر في مجتمع ما قبل الثورة، بعد أن سقطت الديمقراطية صريعة التحالف الرجعى بين الإقطاع ورأس المال المستغل فقد مكن

(١) في ضوء الميثاق والإعلان الدستوري "مارس سنة ١٩٦٤"

الاستعمار لهذا التحالف وفتح له فرصة احتكار الثروة الوطنية ثم فرصة السيطرة على كل إمكانيات العمل السياسي، وعلى أشكاله لضمان توجيهها لخدمة مصالح القوى المستغلة على حساب الجماهير، وإخضاع هذه الجماهير بالخديعة والإرهاب حتى تقبل أو تستلم وهو ما أضعفت الديمقراطية بسببه، لتصبح في التطبيق العملي دكتاتورية الرجعية، ذلك أن فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب، قد سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية، وفقد حق التصويت قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش.

وفى ضوء هذه التجربة ثبت للثورة العربية في مصر، أن الطريق إلى مجتمع الديمقراطية السليمة، لابد أن تلتزم قواعد الأساس الآتية:

أ- أن ترتبط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية وألا تنفصل عنها فالديمقراطية الاجتماعية وهى تمثل بذاتها هدفاً أصيلاً من أهداف النضال الشعبي فإنها تمثل كذلك المقدمة الضرورية والمدخل الوحيد إلى الديمقراطية السليمة ذلك أن المواطن حسبما أكد الميثاق ألا تكون له حرية التصويت في الانتخابات، إلا إذا توفرت له ضمانات ثلاث:

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره.
- أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته.

بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية، مما يفتح له الفرصة في أن يشارك بصوته الحر في تشكيل سلطة الدولة.

ب- وفى مجال بناء الديمقراطية الاجتماعية نبه الميثاق إلى أن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي، ليس معناه القول بالنظريات الجاهزة، والاستغناء بها عن التجربة الوطنية، ذلك أن الحلول الحقيقية لمشاكل أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره، وفى ضوء هذه الحقيقة ثبت لدى الثورة العربية في مصر، أن الاشتراكية وإن كان لابد لها أن تضمن أولاً سيطرة جماهير الشعب العاملة على كل أدوات الإنتاج، فإنها تستلزم بالضرورة تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين:

أولهما: خلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية، وثانيهما: وجود قطاع خاص يشارك في هذه التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال، على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً.

ج- وفى ضوء هذا الفهم الخاص للاشتراكية، وعلى أساسه تلتزم الديمقراطية العربية في مصر، قاعدتين جوهريتين:

أولهما: أنه ارتباطاً بضرورة إسقاط تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل وبالنتيجة له، فقد وجب تأمين الاشتراكية وحمايتها، ضد أعدائها ممن تتعارض مصالحهم معها، ومن ثم فقد وجب التزام منطق العزل السياسي، أي:

١- الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب.

٢- الاستبعاد من المشاركة في أي تنظيم سياسي أو المراكز القيادية للتنظيم السياسي أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والجمعيات المهنية، على أن يكون العزل مقصوراً على صاحبه لا يتعداه إلى غيره ممن يرتبط به عائلياً مادام هذا الغير لا يدخل شخصياً في نطاق العزل، كما لا يمنع العزل من تمتع المواطن بالحقوق المدنية المقررة لكافة المواطنين.

وثانيهما: أنه في حدود هذا العزل السياسي فإن فرصة العمل السياسي لابد وأن تفتح لكل جماهير الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين وأصحاب العمل الوطنيين، على أساس من الحرية والمساواة، وهو ما يعنى أمرين على جانب كبير من الأهمية: أولهما أن تقيم كل هذه الجماهير العاملة بتحالفها الديمقراطي قاعدة شعبية عريضة، تملك السيادة بحيث ترتد سلطة الدولة إلى إرادتها وتستند إليها، وثانيهما: وبالنتيجة لذلك فلا مجال في تجربتنا الديمقراطية لسيطرة الطبقة الواحدة من أي نوع كانت هذه الطبقة إن سيطرة التحالف الرجعى لابد وأن تسقط، كما لابد وأن تغلق كذلك كل المنافذ الموصلة إلى سيطرة التحالف الرجعى لابد وأن تسقط، كما لابد وأن تغلق كذلك كل المنافذ الموصلة إلى سيطرة البلوريتاريا.

وفى ضوء ما تقدم، فإن ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة في التجربة العربية في مصر، هي التي تمثل البديل الشرعي لديمقراطية التصادم الطبقي في الديمقراطيات الغربية التقليدية، وكذلك فهي التي تمثل ما تأكد لدينا بسببه أن الديمقراطية السليمة لا تتحقق إلا في إطار من الوحدة الوطنية التي يجمعها ويبلورها ويقودها الاتحاد الاشتراكي العربي، وإنه في إطار هذه الوحدة الوطنية، إن كان يجوز التسليم بالخلاف في الرأي وبالنقد، فإنه لا يجوز التسليم بالتعصب أو التحزب، ومن ثم فإنه لا مجال في ديمقراطية التحالف العربية للمعارضة السياسية بالمفهوم الغربي التقليدي، ذلك أن هذه المعارضة لا تفهم من غير تصادم بين أكثرية وأقلية، وهو ما لا تسمح به ديمقراطية التحالف.

إن الدولة في الديمقراطية العربية، هي إرادة التحالف الشرعي لقوى الشعب العاملة، تنفذ مخططاته، وتقود حركته التقدمية لبناء مجتمع الكفاية والعدل في ظل سيادة القانون.

النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يكون فيه أصل السلطة العامة ذات السيادة مستقرا في الإرادة الجامعية للشعب الخاضع لها، وهذا يعني أن الشعب يكون هو المصدر الذي تستمد منه السلطة العامة ذات السيادة وجودها، وفي هذا النظام تكون كل المظاهر والإعلانات الايجابية التي من خلالها تظهر بوضوح السلطة العامة ذات السيادة يجب أن تكون فعليا وليس مظهريا في سواعد الشعب يمارسها بنفسه مباشرة أو بواسطة ممثليه الشرعيين الذين يختارهم بمطلق إرادته الحرة لإسعاده ورفاهيته.[١]

---

(١) محمد احمد إسماعيل : **الديمقراطية ودور القوي النشطة في الساحات السياسية المختلفة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص (٥٨).

رابعا: الطريق الثالث: طرح الألفية الجديدة:[1]

إن أي دولة معاصرة لا تستطع كما يقرر (ياسين– ٢٠٠٥م) أن تنهض بمهمة استشراف مستقبلي سواء بأجهزتها الرسمية أو من خلال مراكزها البحثية المتعددة، بغير أن تبدأ بالوصف الدقيق للتغيرات الكبرى التي لحقت ببنية المجتمع العالمي، وذلك لأن الفهم الدقيق لهذه التغيرات هو الذي سيسمح لفرق الاستشراف الإستراتيجية بتحديد آثارها على صورة المستقبل، وقد حدد لذلك خمسة تغيرات كبري لحقت ببنية المجتمع العالمي الراهن:

(١) يتمثل في انتقال الإنسانية كلها من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج حضاري جديد هو نموذج مجتمع المعلومات العالمي Global information society، وهذا المجتمع الجديد الذي ينهض على أساس ما أحدثته ثورة الاتصالات الكبرى، والتى تتمثل أساساً في البث الفضائي "التليفزيوني"، وشبكة "الإنترنت"، وغيرها من مستحدثات يعتبر الخطوة الأولي لإنشاء مجتمع المعرفة، والذي سيظهر مصاحباً لقيام اقتصاد المعرفة، وهو مجتمع لا يمكن أن ينشأ إلا على أساس توافر الديمقراطية والشفافية، وحق كل مواطن في الحصول على أي معلومات مجاناً وبسرعة.

(٢) هو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وقد جاء تيار ما بعد الحداثة لينقض عدداً من المبادئ التي قامت عليها الحداثة الغربية ومنها: الفردية– العقلانية– تطبيق المنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية– تبني النظرة الخطية عن التقدم الإنساني،إلى مبادئ جديدة لعل أهمها جميعا سقوط الأنساق الفكرية المغلقة Metanartives التي عادة ما تأخذ شكل الأيديولوجيات الكلية التي تزعم أنها تمتلك الحقيقة المطلقة، وذلك "كالماركسية" الجامدة أو "الرأسمالية" المتطرفة، أو حتى الأيديولوجيات الإسلامية المتشددة، لنعيش عصر الأنساق الفكرية المفتوحة، وعلى ذلك لا يبدأ صانع القرار، والباحث والمفكر من منطلقات أيديولوجية جامدة باعتبارها مسلمات.

(٣) انتقال المجتمع الإنساني من حقبة تاريخية كانت تتسم بالأمن النسبي إلى حقبة راهنة يتسم فيها المجتمع الإنساني بأنه يعيش في خطر.

(٤) في ظهور "العولمة" بتجلياتها وتحدياتها السياسية والاقتصادية والثقافية هذا هو السياق العالمي الذي يحتاج إلى تحليل نقدي قبل أي محاولة لاستشراف مستقبلي.

ويروج دعاة "العولمة" وأنصار "الليبرالية الجديدة" لفكرة اختفاء الدولة، أو تهميش دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويدعون إلى إقصائها وكف يدها عن التدخل فيما يعوق آليات السوق ويعطل التوازن الحر، ويشوه تخصيص الموارد، ويباعد بين الاقتصاديات الوطنية وبين بلوغ الكفاءة الاقتصادية.

وفيما ضيقت "العولمة" من النطاق الذي يمكن أن تلعب فيه الدولة دورها، وسَّعت من الدور المنوط بالشركات متعددة القوميات من خلال تحرير الأسواق العالمية، والسياسات الدولية الجديدة للمنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

---

(١) محمد زكي أبو النصر: **مرجع سبق ذكره**، ص ص (٣٣١:٣٣٤).

وقد هيأت هذه السياسات كل أسباب التوسع والنمو والانتعاش لكل من الشركات متعددة القوميات على النطاق العالمي والقطاع الخاص وعلى النطاق المحلي، من خلال الأحكام الجديدة لاتفاقية "الجات" التي تسهر على تطبيقها منظمة التجارة العالمية، أو من خلال آليات الخصخصة وسياسات التصحيح والتكيف الهيكلي التي يرعاها صندوق النقد والبنك الدوليان. وهذه الآليات تشكل في مجموعها أركان ما اصطلح على تسميته "العولمة الاقتصادية".

وقد اقترنت هذه السياسات بتغيير جديد في وظيفة الدولة، فقد اختفت الدولة "الكينزية" أو دولة الرفاهة، وحلت محلها الدولة "الريجانية" أو الدولة "التاتشرية" التي انتصرت لأفكار السوق الحرة وحرية التجارة الدولية، وأعادت التبشير "بالليبرالية الجديدة"، وتبنت أفكاراً وسياسات مالية ونقدية ضيقت من دور الدولة الاقتصادي ومسئولياتها الاجتماعية في رعاية الفقراء.

وقد واجهت "العولمة" و"السياسات الليبرالية الجديدة" أول تحد فكري لها في منتصف التسعينات، عندما أخذت أحزاب يسار الوسط في "أوروبا" الغربية تشق طريقها إلى الحكم على أنقاض هذه السياسات، وراحت تنتصر للحقوق الاجتماعية في التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية ومكافحة البطالة، وتحرث الأرض لأفكارها الجديدة عن "الطريق الثالث" الذي تبلورت معالمه – لأول مرة– في قمة الدول الصناعية السبع الكبرى في العام ١٩٩٦م، قبل أن تتبناه حكومة العمال البريطانية بزعامة "توني بلير" في العام ١٩٩٧م ليكون إطاراً فكرياً لبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة الليبرالية التي غرست جذورها في بريطانيا فترة طويلة نسبياً من الزمن، وليصبح "الطريق الثالث" كذلك هو البرنامج الذي تتبناه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية – مع اختلاف في المسميات– غداة فوزها بالحكم في دول أوربية كثيرة، وفى أعقاب هزيمة "اليمين الليبرالي الجديد" الذي جثم على أنفاسها حقبة تزيد على عشرين عاماً.

وتحاول أفكار "الطريق الثالث" أن تعيد تقويم الدور الذي تؤديه الدولة والتغيرات التي لحقته من جراء السياسات الليبرالية الجديدة، وقد تكون أفكار "الطريق الثالث" صيغة غير جديدة، أو هي على الأقل صيغة معدلة لأفكار سابقة، واجهت بها المجتمعات الرأسمالية الأولي الأزمات الناشئة عن جنوح "الليبرالية" عن مسارها، ولكنه بالتأكيد صيغة فكرية تخاطب عالماً مختلفاً شتان بينه وبين عالم الثلاثينات أو عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو في الوقت نفسه يستجيب لحاجات دولة مختلفة في طبيعتها وتكوينها وفى طبيعة التحديات التي تواجهها عن الدولة في الستينات.

وإذا كانت أفكار الطريق الثالث– رغم ما تواجهه من تحديات– ملائمة للدولة الرأسمالية المتقدمة في الغرب ولتحفيز دورها في بناء التوازن الاجتماعي، الذي تصدع بفعل "العولمة"، فماذا عن الدولة في الوطن العربي؟ هل تنسحب وهي لم تستنفذ بعد دورها التاريخي في استكمال شروط التنمية وتوحيد سوقها القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية؟ وهل تستجيب أفكار الطريق الثالث– التي نحتت في واقع متغاير هو واقع "الرأسمالية" الناضجة في "الغرب"– لمتطلبات الدولة في "الوطن العربي" واحتياجاتها المتنامية؟ وهل يبشر "الطريق الثالث" بعولمة جديدة ذات طابع إنساني، مقبولة من الجميع؟ وهل هي اختيار مستقبلي وحيد للألفية الثالثة أم أن الأفق مفتوح لخيارات أخري؟.

- **ملخص الفصل:**

تعتبر الأيديولوجية هي الإطار العام المؤثر على طبيعة الخدمات المقدمة للمواطنين وتحدد شكل وطبيعة العلاقة القائمة بين المواطنين والدولة، وتعتبر من المتغيرات الهامة التي تساعد على انطلاق العمل المجتمعي وتؤثر في دفع وتحريك المراحل الأولى منه وشكل وطبيعة وحجم الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية في المجتمع، وتحديد الاتجاهات التي يتعين أن يستأنف العمل مسيرته المستقبلية خلالها، ورسم إستراتيجية معينة لتوجيه وتعبئة وتحريك الإمكانات المادية والفكرية والبشرية اللازمة للتعجيل بتحقيق الأهداف المجتمعية، ونتيجة لذلك فإن برامج الرعاية الاجتماعية تتأثر بطبيعة النظام والبناء الأيديولوجي السائد في المجتمع، أيضاً بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحركها الأيديولوجية في توجيهها، وفي تصنيفها، بل في تحديد الاتجاهات الحكومية المدعمة لها، من خلال مجموعة من الأفكار والمعتقدات الدينية وطبية النظم السياسية والفلسفة المحددة والموجهة لسلوك الأفراد في المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزته وتنظيماته.

والديمقراطية الليبرالية ترى أن نظام السوق الحر يكفى لضمان حرية وكرامة المواطن، بينما تصر الديمقراطية الاجتماعية على قيام نوع من الرقابة الاجتماعية والسياسية على عمل اقتصاد السوق من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين كافة المواطنين، ومن تجارب الدول التي تمكنت من تحقيق الديمقراطية الاجتماعية، ومنها الدول الاسكندينافية مثلا، يتضح أن تحقيق الديمقراطية الاجتماعية يتوقف على ضمان الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية المذكورة في مختلف مواثيق الأمم المتحدة.

كما يلاحظ أن نجاح الديمقراطية الاجتماعية لا يتوقف فقط على السياسات التي تقرها الحكومات، ولكن أيضا على فعالية المجتمع المدني ونظم التعليم القائمة ونوعية الثقافة السياسية السائدة. فكل تلك الأشياء مجتمعة هي التي تضمن اشتراك جميع المواطنين في اتخاذ القرارات وفى الدفاع عن مصالحهم، ومع أن أنصار الديمقراطية الليبرالية يرون أن دور الدولة يجب أن ينحصر في المحافظة على تأمين النظام السياسي القائم، فإن حتى هؤلاء قد اضطروا، تحت ضغوط الأزمات الاجتماعية المتكررة، لتقبل فكرة تدخل الدولة في تنظيم علاقات السوق.

وقد نشأت الديمقراطية الاجتماعية في منتصف القرن التاسع عشر بسبب تزايد أزمات المجتمعات القائمة على الديمقراطية الليبرالية. وكان من أول من نادبها "فرديناند لاسال" الذي كتب بحثا بعنوان "العلم والعمال" في ١٨٤٦ حث فيه "على تضامن المصالح والمشاركة والتبادل المنفعى" وتلاه "جون ستيوارت ميل" وجماعات الاشتراكيين الفابيين الذين دعوا إلى تحسين أحوال العمال والمساواة في فرص التعليم.

وتدعو الديمقراطية الاجتماعية إلى الحرية والعدالة كفكرتين مرتبطتين، يؤدى الانتقاص منهما إلى الانتقاص من الأخرى، فبدون العدالة في الدخل والتعليم وفرص الحياة، ستكون الحرية مهددة من قبل الفئات المسيطرة على المجتمع، وبدون الحرية في الدفاع عن الحقوق، لن تجد العدالة صوتا يدافع عنها.

الفصل الرابع
صنع السياسة الاجتماعية في مصر

- مقدمة.

أولا: السياسة الاجتماعية :

أ- السياسة العامة والسياسة الاجتماعية.
ب- أغراض السياسة الاجتماعية.
ج- أدوات السياسة الاجتماعية.
د- العمليات الأساسية لصنع السياسة الاجتماعية.
هـ- المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
و- رسم السياسة الاجتماعية.

ثانيا: سياسات الرعاية الاجتماعية:

١- محددات سياسات الرعاية الاجتماعية.
٢- مداخل سياسات الرعاية الاجتماعية.
٣- استراتيجيات سياسات الرعاية الاجتماعية.
٤- العلاقة بين الخدمة الاجتماعية و سياسات الرعاية الاجتماعية.
٥- مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.
٦- المهارات اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.
٧- الأدوار المهنية اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.
٨- نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية (رؤية نقدية).
٩- مشكلات صياغة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

- ملخص الفصل.

- **مقدمة:**

ظهرت الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية في بدايات القرن العشرين استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كلفتها الحروب التي اجتاحت العالم في ذلك الوقت، وقد أثبتت مهنة الخدمة الاجتماعية جدارتها في التعامل مع هذه المشكلات والأزمات طوال مراحل تطورها، وقد انتقلت الخدمة الاجتماعية إلى الدول العربية وخاصة مصر خلال الثلاثينيات من القرن العشرين وأصبحت مهنة مستقلة لها أهدافها وفلسفتها حيث دخلت في جميع المجالات العديدة التي تعمل في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وتعتمد الخدمة الاجتماعية كمهنة على إطار علمي ومنهجي يعتمد على نظريات ودراسات العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية لعل أهمها علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد والسياسة وغيرها، وكذلك شكلت الخدمة الاجتماعية لنفسها من خلال الخبرات الميدانية التراكمية للأخصائيين الاجتماعيين العديد من النماذج والمداخل العلمية للتعامل مع الوحدات الإنسانية التي تتعامل معها والتي تطورت بالوقت الحاضر إلى ما يعرف بنظريات الممارسة.

ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تستهدف التعامل مع الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات من أجل مساعدتهم على إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم باستخدام الأسلوب العلمي الذي كونته لنفسها هذه المهنة، ولممارسة الخدمة الاجتماعية" يجب أن يكون التركيز علي السياسة الاجتماعية وعلى تعلم كيفية صنع تحليل السياسات الاجتماعية بفاعلية ودقة، حيث أنه من الصعوبة على الأخصائي الاجتماعي أن يمارس عمله في تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية بدون أن يتكون لديه فكر ورؤية واضحة عن السياسة التي يتم تنفيذها، علي اعتبار إن السياسة الاجتماعية هي المصدر الأساسي لتنظيم الخدمات وتوصيفها فتؤثر في أنشطته والأعمال التي يقوم بها بشكل يومي بما يتضمنه من عملية تحديد طبيعة وخصائص المستفيد من الخدمات، وما هي طبيعة وشكل الخدمات التي سيتم توفيرها للمستفيدين، ومدى الفترة الزمنية التي ستقدم فيها الخدمة للمستفيد، إضافة إلى ذلك فإن السياسة الاجتماعية وفهمها ستوفر للأخصائي الاجتماعي القدرة على انتقادها وتوضيح نوع الأهداف المطلوب تعديلها والقصور الموجود في سياسة ما، وهو ما يعني قدرة الأخصائي على الحكم على السياسة الاجتماعية بشكل عام.

والسياسة الاجتماعية جزء من السياسة العامة في المجتمع تصدر عن هيئات لها هذه الصلاحيات وذلك على اعتبار أن السياسة العامة هي الإطار العام بعيد المدى المعبر عن أهداف المجتمع ومدى طموحه والموجه لسلوك الأفراد والمنظمات لتحقيق تلك الأهداف وذلك الطموح في كافة المجالات التي من ضمنها المجال الاجتماعي، وتعتبر السياسة الاجتماعية محصلة لتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع على أساس من الدراسة العلمية والمشاركة الشعبية حيث أن صياغتها وتنفيذها مسئولية مشتركة بين الهيئات الحكومية وبين القيادات الشعبية باعتبارهم ممثلين للمستفيدين من برامج الخدمات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية وذلك باستخدام الأسلوب العلمي المناسب.

أولا: السياسة الاجتماعية:

(أ) السياسة العامة والسياسة الاجتماعية:

ظهرت الدعوة إلي ضرورة التركيز على تحليل مخرجات النظام السياسي خاصة السياسات العامة وساعد في ذلك تفاقم المشكلات الاجتماعية حيث ظهرت الحاجة إلي تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها، وتتطور منهجية البحث المرتبطة بالسياسات العامة كحقل علمي باستخدام العديد من العلوم الاجتماعية، ويرى " وليام دن William Dunn" أن الهدف من تحليل السياسات العامة هو توفير أو إنتاج المعلومات اللازمة لعملية صنع السياسات.(١)

وقد ظهر العديد من الاتجاهات التي ترى أن السياسة العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستويين المحلي والمركزي وأن السياسات العامة ما هي إلا نتاج أو تعبير عن إرادة هؤلاء الفاعلين الذين عادة ما يكونوا أعضاءً في شبكة أو ما أصبح يعرف باسم "policy Network " (٢)، كما أن أحد مفاهيم السياسة العامة هو أنها نشاط مؤسسي تشرف عليه المؤسسات الحكومية وتتفاوت درجة اشتراك تلك المؤسسات السياسية في رسم السياسة العامة من نظام إلي آخر ومن فترة لأخرى داخل النظام نفسه، فهي تتأثر بما يحدث من تغيرات سياسية ودستورية واقتصادية.

أن بؤرة علم السياسة تتمثل في القوة والسلطة والحكومة والدولة والنظام واتخاذ القرارات ووضع السياسات وعلاقات الحكام بالمحكومين وطرق اختيار الحكام(٣)، وقد كان للمتغيرات العالمية في نهاية القرن العشرين تأثيرات كبيرة على نظام الحكم بدءاً من تأثير العولمة، وانبعاث المد الديمقراطي، إلي المناداة بضرورة تحديث أنظمة الحكم وتحقيق قدر من الشفافية في السياسات العامة، وظهرت العديد من الكتابات التي تبرز دور هؤلاء الفاعلين الجدد في السياسات العامة مثل كتابات سبيرج ايونج " Scharge, Ewing"، عن دور الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات حقوق الإنسان في التأثير علي بعض السياسات العامة دولياً(٤)، وكذلك كتابات كاندلر " Candler " عن دور القطاع الثالث في صنع السياسة العامة(٥)، والسياسة العامة بذلك هي مبادئ إرشادية أو مناهج للعمل تتبناها وتتابعها المجتمعات والحكومات ومختلف الجماعات داخل المجتمعات مثل الأحزاب السياسية والمنظمات التطوعية الرسمية وغير الرسمية والأسرة. الخ، كما تشير السياسة العامة إلي خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذا

---

(١) سلوى شعراوي جمعة: تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرون **" تحليل السياسات العامة في الوطن العربي "**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص: (٢٩).

(٢) المرجع السابق، ص: (٣١).

(٣) السيد سلامة الخميس: **الجامعة والسياسة** ، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص:(٥١).

(4) Elliot Schrage And Anthony Ewing; **" Engaging private sector.," forum for Applied Research of public policy**, vol, 14,Issue 1, spring 1999,pp: (44-52).

(5) Gaylord George Candler; **"The professions and public policy: Expanding the third sector" International political science Review** vol,21,Issue,Jan. 2000,pp:(43-59).

معا، بما يظهر اتجاه الحكومة لفترة زمنية مستقبلية.[١]، كما تعرف السياسة العامة أيضا بأنها سياسات الحكومة أو مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية التي يصاحبها مجموعة من القرارات التي تحدد كيفية صنع الأهداف وكيفية تنفيذها.[٢]

ويعد مصطلح السياسة مفهوم غامض فقد يعني علي حد قول الفريد كان (Alfred Khan) أنها خطة جاهزة تمثل نتاجا لجهد رشيد يتضمن تحديد الأهداف وتخص البدائل واختيار لاستراتيجيات ما، وقد تعني بالنسبة لآخرين قاعدة أو تنظيم ينبغي التمسك به حينما تواجه شخصا أو مشكلة ينبغي أن يتخذ قرارا حيالها.[٣]

كما تعني السياسة العامة بأنها " مجموعة من المبادئ التي تستند إليها أي حكومة في تحقيق وتنفيذ أهدافها سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي ".[٤]

وتمثل السياسة العامة الدائرة الرئيسية التي تهم المواطن من النظام السياسي، ومن المعلوم أن كل مؤسسة لها عنصران رئيسيان:-

العنصر الأول: البنية التنظيمية، **والعنصر الثاني يتمثل في:** الوظيفة أو الاختصاص وتمثل البنية التنظيمية لأي مؤسسة أحد العوامل المؤثرة في كيفية أداء المؤسسة وممارستها لاختصاصها، من هنا تظهر أهمية الحديث الدائر حول الإصلاحيات المؤسسية التي تتضمن بطبيعة الحال إصلاح الهياكل التنظيمية، لكن المواطن في النهاية لا يهم أبداً إن كان في البلد برلمان مكون من مجلس أو مجلسين، ولا يهم إن كان هناك حزبان أو أكثر ولكن يهم المواطن أن يرى واقعاً لما يفعله النظام على حياته بشكل مباشر (تعليم – صحة – إسكان – مواصلات).

هذا هو الذي يهتم به المواطن العادي، ومصطلح المواطن العادي ليس مصطلحا غريبا لأن رجال القانون يقيسون كل أحكامهم على معيار المواطن أو الإنسان العادي[٥]، والسياسة العامة عادة ما تأخذ شكل برنامج عمل لسلطة عامة أو لعدة سلطات حكومية وتوجد خمس سمات أساسية ترتبط بالسياسة العامة هي: [٦]

- التركيز علي مضمون السياسة أكثر من التركيز على العمليات التي أنتجتها.
- تتضمن عناصر اتخاذ القرار أو تخصيص الموارد.

---

(١) احمد رشيد: **نموذج مقترح لتصميم وإدارة سياسات القطاع الخاص – التنمية المحلية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات و كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩، ص:(٨٩).

(٢) Leuis Aframan; **public policies, international of Encyclopedia of social science**, New York, 1987, p: (204).

(٣) احمد سليمان أبو زيد: **السياسة الاجتماعية "التعريف والمجال والإستراتيجية"**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص:(٢٥).

(٤) طلعت مصطفى السروجي: **نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، رعاية المسنين نموذجاً**، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،المنعقد خلال الفترة من ١٥-١٦مايو٢٠٠٢،ص:(٧).

(٥) كمال المنوفي: **إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسة السياسات العامة " تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص:(٢٣-٢٤).

(٦) السيد ياسين: **السياسات العامة " القضايا النظرية والمنهجية " ندوة منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من ١٢-١٥ إبريل ١٩٨٨، ص ص:(٢١ – ٢٢).

– تتم بطريقة سلطوية أي يفرضها الفاعلون الحكوميين على البيئة المحيطة بهم.
– إطار عام للفعل ووجودها بالتالي لا يفترض بالضرورة وجود إستراتيجية شاملة أو مستمرة تؤثر بمضمونها وبتأثيرها على عدد من الأفراد والجماعات والمنظمات.
– لكل سياسة عامة جمهور من الخاضعين لها ومن الفاعلين في مجالها، والأفعال التي تؤسسها عادة ما يرجع في تحديدها إلى توجهات ظاهرة أو خفية، فأي سياسة عادة ما تصاغ لتحقيق أهداف أو تأسيس قيم أو إشباع حاجات فهي بهذا المعنى معيارية "Normative".

(ب) أغراض السياسة الاجتماعية:

تسعي السياسة الاجتماعية لتحقيق الأغراض الآتية:– (١)

أ- رفع المستوي المعيشي لأفراد المجتمع سواء عن طريق تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أو بالوسائل الوقائية والتنموية.
ب- العمل علي وقاية الفئات غير القادرة من الضغوط وتوفير الحياة الكريمة لأفرادها.
ج– العمل علي حل المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية عن طريق إشباع اكبر قدر من الحاجات.
د– العمل علي التخفيف من الصعوبات التي تواجه أفراد المجتمع.

(ج) أدوات السياسة الاجتماعية:– (٢)

أ- التشريع.
ب- الإدارة.
ج– نواحي العجز في الخطة.
د– أهداف الخطة.
و– البحث.
ز– التدريب.
ح– الموارد البشرية.

وتعتبر عملية إصدار القوانين اللازمة لتحقيق عمل اجتماعي فعال عملية بالغة الدقة والتعقيد وتتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة، ويتطلب التشريع من الدولة الأخذ حديثا بأسباب النمو قدرا كبيرا من الرؤية والصبر وقوة الإدراك الاجتماعي. أن تقرير السياسة الاجتماعية في قرارات السياسة الاجتماعية عنصرا هاما في التخطيط الاجتماعي.

(د) العمليات الأساسية للسياسة الاجتماعية:

يعتبر تحديد العمليات التي يصممها الإنسان هي أساس عمل كل السياسات الاجتماعية، وتعتبر هذه العمليات العناصر الديناميكية لأنه من خلالها تؤثر المجتمعات في نوعية الحياة وظروف

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره،** ص:(٢٠).
(٢) **المرجع السابق،** ص:(٢١).

المعيشة وطبيعة العلاقات الإنسانية، فهذه العمليات إذن هي الأدلة الأساسية التي تنتج من خلالها اختلافاتها ومضمونها وأهدافها ومجالات السياسة الاجتماعية. وتتضح ذلك من واجبات معينة يقوم بها الأفراد والجماعات بتبادلها خلال الثلاث عمليات التالية المترابطة والعالمية:- (١)

أ- تطوير المصادر: تطوير المادة والبقاء للحياة ومصادر إثراء الحياة والسلع والخدمات.

ب- تقسيم العمل وتحديد الواجبات والمكانة: وهو تحديد للمصادر التي تحافظ علي الحياة وإثرائها والسلع والخدمات لضمان بقاء واستمرار المجتمع.

ت- توزيع الحقوق: توزيع الحقوق للأفراد والجماعات وتشتق سياسات اجتماعية منها والأغراض والمجال في مجتمعات مختلفة في مختلف المواقع الجغرافية والظروف الايكولوجية، وهي تختلف أيضا بمرور الزمن في نفس المجتمع وفي نفس الموقع الجغرافي نتيجة لتغيرات طبيعية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية، ومع ذلك بالرغم من تفسيرها غير المحدود في المضمون والأغراض ومجال هذه العمليات والسياسات الناتجة من خلالها فهي توجد في كل مجتمع بشري معروف. ويتضح من هذه الاعتبارات إن عمليات تطوير المصادر وتحديد المكانة وتوزيع الحقوق هي المتغيرات الأساسية للسياسات الاجتماعية وكذلك العناصر الديناميكية للسياسات الاجتماعية، فإمكانية التنوع في الطريقة التي تعمل بها هذه العمليات الثلاث وتفاعلها مع بعضها البعض في مختلف المجتمعات وفي أوقات مختلفة عديدة، ونتيجة لهذا التعدد توجد اختلافات في السياسات الاجتماعية.

(هـ) المشاركون في السياسة الاجتماعية في المجتمع:

إن رسم وصنع السياسة الاجتماعية عملية هامة وجماعية يشارك فيها الشعبيون والتنفيذيون والخبراء والفنيون وجميع المنظمات الحكومية والأهلية في المجتمع ، وتبدأ دائماً بالشعور العام لدى المواطنين بوجود قضايا ومشكلات وحاجات ملحة، وتحتاج لتعبئة الرأي العام تجاهها، ثم تبدأ المؤسسات الرسمية في الاهتمام بتلك القضايا، وتتصاعد عمليات وديناميات صنع السياسة الاجتماعية بمشاركة جماعات المصالح والضغط مع المؤسسات الحكومية لتحديد الأهداف واستصدار القرارات. (٢)

وقد حدد مشيل هل M. Hill الجهات المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية فيما يلي (٣):

١) المؤسسات الحكومية المعنية.
٢) الحكومات المحلية والإقليمية.
٣) الحكومات المركزية.
٤) المجالس النيابية.
٥) جماعات الضغط والمصالح.

---

(١) **المرجع السابق**،ص: (٢٢).

(٢) **المرجع السابق**، ص ص:(١٣١: ١٣٢).

(٣) Michael Hill; **Understanding of Social Policy**, fifth edition,Oxford,Uk, Black well pupblishers, 1997, p:(49)

٦) الجماهير.
٧) خبراء السياسة: وهم العلماء الاجتماعيون الذين يجب أن يعطى لهم الوقت والفرصة لإجراء الدراسات اللازمة وتحديد السياسات البديلة وتقييم كل منها وتحديد آثارها، ويختلف درجة تأثير مشاركة كل جهة طبقاً لقوتها وقدرتها على توجيه القرارات.

وتتسع قاعدة المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية لتشمل العديد وهم[١]:
١) المواطنون المستفيدون الذين يجب أن يتحولوا من مستفيدين إلى مشاركين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.
٢) الخبراء والفنيين، سواء خبراء السياسة أو غيرهم.
٣) الأخصائيون الاجتماعيون.
٤) القوى الاجتماعية في المجتمع سواء من جماعات المصالح أو الضغط أو غيرها.
٥) رجال الدين.

وباختصار فأن المشاركين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية هم رجال السياسة وصانعوا السياسة ومنفذو السياسة، ويجب أن يدرك صانعوا السياسة الاجتماعية أنهم يصنعون أهدافاً مجتمعية عامة تعبر عن المصالح العامة والتي قد تتعارض مع مصالح جماعات الضغط وتطلعاتها، ولذا وجب التوفيق بينها من ناحية كما يجب التعرف على هذه الجماعات ومصالحها من ناحية أخرى.

ويجب كذلك تحديد الأهداف في ضوء قدرات وإمكانات المجتمع البشرية وغير البشرية حتى لا تتحول لشعارات غير قابلة للتنفيذ، وأن تتوافق الأهداف مع الحاجات المجتمعية الحقيقية من خلال تحديد وتقدير الحاجات، وتحليل المشكلات المجتمعية، والاستفادة من مردود تأثير السياسات الاجتماعية السابقة، والسياسات البديلة المقترحة.

(و) رسم السياسة الاجتماعية:

إن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في شكل مجموعة من القرارات هي عمل جماعي وليست قرارا فرديا وهى بذلك نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة وتأتى قراراتها في النهاية لتمثل مجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، وتوجد مراحل لرسم وصياغة السياسة الاجتماعية تبدأ من وجود اهتمام بقضية ما ثم تتصاعد إلى صياغة الأهداف والبرامج واستصدار القوانين والقرارات والتشريعات المنظمة لهذه السياسة من خلال الجهاز التشريعي في الدولة لتصبح واجبة التنفيذ وخطوط موجهة ومرشدة للعمل الاجتماعي في المجتمع وفقاً لظروفه وأوضاعه، وقيمه وأيديولوجيته.

إن السياسة الاجتماعية هي الجانب التطبيقي لأيديولوجية المجتمع ، كما أن التخطيط الاجتماعي ببرامجه ومشروعاته الجانب التطبيقي لسياسات الرعاية الاجتماعية، ولذا فمن الأهمية

(١) طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:(١٣٩:١٤٠).

تحديد البناء الأيديولوجي للمجتمع الذي يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة للرعاية الاجتماعية وخدماتها.

ويمثل البناء والإطار الأيديولوجي في المجتمع أفكار الأغلبية والتي تعتبر أسساً تقوم عليها العلاقات والتفاعلات والنظم المجتمعية، كما أن الأيديولوجية تدعم بالممارسة التي تعتبر انعكاسا للأيديولوجية، والأيديولوجية بذلك يجب أن يكون لها ممارساتها ومدلولاتها في الواقع الذي بدوره يعزز ويحدد الأيديولوجية، ويحدد البناء الأيديولوجي للمجتمع عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة لكافة خطوط الرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في الأهداف الاجتماعية بعيدة المدى ومجالات العمل واتجاهاته باعتبارها إطاراً لحل المشكلات القائمة في المجتمع ومقابلة الحاجات، وتحسين نوعية الحياة والتي يحدد على أساسها اختيارات وبدائل التدخل في الواقع الاجتماعي، ويجب أن تشمل عملية صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية كما حددها باركر J. Parker. في بلورة الأهداف وتقدير الاحتياجات وتقييم فاعلية الخدمات وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحا والقيم التي تأخذها السياسات في الاعتبار، وبذلك تتدخل الحكومة للحفاظ على وتوفير حد أدنى لمستوى المعيشة والدخل مستهدفة توزيع الدخل والخدمات. (١)

ثانيا: سياسات الرعاية الاجتماعية:.

١- محددات سياسات الرعاية الاجتماعية:

إن سياسة الرعاية الاجتماعية يجب أن ترتبط بالسياسة العامة في المجتمع وتوجهاته وأهدافه والمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع، ويتضح أن العوامل التي تؤثر في السياسة الاجتماعية تختلف باختلاف العوامل التالية: (٢)

أ- الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

ب-القيم الاجتماعية.

ج-مستوى الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والمحلية.

د- التقدم التكنولوجي.

وبذلك فهناك العديد من العوامل التي تعتبر محددات لسياسات الرعاية الاجتماعية حيث تؤثر في تحديد نوع سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع وأهم هذه العوامل هي:(٣)

أ- القوى الاجتماعية المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية سواء كانوا خبراء السياسة أو صانعيها أو منفذيها.

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص:(١٣٢: ١٣٣).

(٢) منى عويس، عبلة الأفندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٦م، ص:(١٥٥).

(٣) طلعت السروجي: **سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربي- رؤية نقدية تحليلية**، ندوة العلوم الاجتماعية ودورها في خدمة تنمية المجتمع، أبو ظبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨، ص:(٢٠٢).

ب- الأوضاع والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإطار الأيديولوجي للمجتمع، وطرق وصف وتشخيص هذه الأوضاع المجتمعية.
ج- طبيعة وأنماط مشاركة جماعات الاهتمام وذوى المصالح في المجتمع.
د- التقدير الدقيق للحاجات المجتمعية ودرجة إلحاحها والتدخل في الأنساق الاجتماعية.
هـ- القدرة على تحويل المواطنين من مجرد مستفيدين إلى مشاركين في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.
و- تجدد الحاجات وتطورها، وتغير الواقع المجتمعي يؤدى بدوره إلى تغير القضايا التي تهتم بها سياسة الرعاية الاجتماعية.
وأكد على ذلك ريث وجودين "Reith & Godwin" في وصفه لعملية وضع سياسات الرعاية الاجتماعية وأوضح أنها تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها:(١)
أ- وجود ظروف وأحداث أساسية لها صداها لدى الحكومة وصانعي السياسة.
ب- قدرة واضعي السياسة على التوصل لسياسات جديدة أكثر فاعلية وتلقى تأييد حكومي وشعبي.
ج- وجود جماعات مصالح قوية لديها رؤية محددة عن سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة.
د- قدرة جماعات المصالح وغيرهم من المشاركين في صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية على التواصل مع الحكومة.
هـ- المشاركة الفاعلة للحكومات والهيئات المحلية والإقليمية المعنية، وهناك مجموعة من العوامل التي تشكل محددات سياسات الرعاية الاجتماعية تتمثل فيما يلي:(٢)

(أ) العوامل الاقتصادية:

تتأثر سياسات الرعاية الاجتماعية في أي دولة إلى حد كبير بمدى توافر الموارد والإمكانيات الاقتصادية، فالدول الغنية مثلا أخذت بنظم الضمان الاجتماعي الشامل، وعللت ذلك بأن نموها الصناعي وتقد مها الاقتصادي أعطاها الأساس للاستمرار في التوسع في الخدمات الاجتماعية.

(ب) العوامل السياسية:

يصعب التمييز في بعض البلاد ومن بينها أمريكا اللاتينية، بين الوظيفة السياسية والإدارية أو الفصل بينهما بوضوح ولا شك أن ذلك يخلق في مجال التخطيط للرفاهية الاجتماعية صراعا بين اتجاه الزعماء السياسيين وبين جمهور الإداريين والمخططين عند محاولة تنفيذ خدمات معينة بالإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة.

---

(١) Marcia l.Godwin & Jwan Reith: **Policy Diffusion and Strategies for Promoting Policy Change**, Policy Studies Journal, v. 28, n. 4, California, M.S.A 2000,pp:(775-776).

(٢) طلعت مصطفى السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:(٢٣:٢٤).

(ج) العوامل الثقافية:

يوجد عقبات متوقعة عند تقرير وزن العوامل الثقافية وأثرها في تقرير سياسة الرفاهية الاجتماعية، ومن السهل اخذ تجربة أي دولة في مجال الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي يمكن الاطلاع علي بعض مقاييس أنشطة الرفاهية الاجتماعية التي تطبق في بعض البلاد المتقدمة فإن على الدول النامية أن تطرح كثير من طرق التفكير القائمة وأن تترك التطبيقات التقليدية وأن تغيرها ما استطاعت ومن الموضوعات المؤثرة في ذلك:-

(١) الاحتفالات وأثرها على إعاقة التنمية.
(٢) التقاليد البالية ومقاومة التغيير.
(٣) الدفاع القومي والناحية العسكرية واستحواذها على الدخل القومي في مناطق كثيرة من دول العالم الثالث بما يعرقل التنمية.
(٤) المعونة الدولية ومدى ما تتدخل به الدولة مقدمة المعونة في سياسة الرعاية الاجتماعية للدولة متلقية المعونة.
(٥) يجب الأخذ بمتغير نوعية الحياة وقياساته المختلفة كأداة صادقة للتعرف على مستوى الرفاهية والتقدم وما أحرزته سياسات الرعاية الاجتماعية من أهداف.

ويري الباحث أن هناك العديد من العوامل التي تعتبر محددات لسياسات الرعاية الاجتماعية حيث تؤثر في تحديد نوعها وأهم هذه العوامل " العوامل الاقتصادية " فبدون قاعدة اقتصادية قوية في أي مجتمع فإن سياسات الرعاية الاجتماعية ستظل أمور مثاليه يصعب تحقيقها، كذلك العوامل السياسية فالأهداف السياسية واتجاهات السياسيين تؤثر في تحديد مجرى السياسة، أيضاً " العوامل الثقافية " من عادات وتقاليد وغيرها تؤثر على سياسات الرعاية الاجتماعية، كما تتأثر بمدى توافر الفرص للمشاركة في صنع السياسة للتعرف على المشكلات والحاجات غير المشبعة من ناحية والموارد التي يمكن أن تستخدم في إشباعها من ناحية أخرى، وتتأثر أيضاً بمدى توافر كوادر فنية متخصصة لديها وضوح فكرى يتعلق بأهداف وأولويات البرامج والمشروعات واحتياجات المجتمع حتى تكون السياسة معبرة عن تلك الاحتياجات مستهدفة إشباعها.

٢- مداخل سياسات الرعاية الاجتماعية:.

عرفت البشرية منذ مرحلة مبكرة لناشئتها الرعاية الاجتماعية ومساعدة الإنسان لأخيه الإنسان، وقد دعمت الرسالات السماوية نزعة الإحسان وقامت دور العبادة بمسئولية كبيرة في الرعاية الاجتماعية، حتي اهتدت البشرية لآلية جديدة تتولي بشئ من التنسيق والنظام، تلك العملية وهي المنظمات التطوعية والتي ظلت تلعب الدور الريادي في الرعاية الاجتماعية حتي بداية القرن العشرين، حيث بدأت الدولة تلعب دورا رئيسيا في مجال الرعاية الاجتماعية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهر ما يسمي بدولة الرعاية Welfare State، إلا انه مع تزايد

تكاليف برامج الرعاية الاجتماعية بدأت الدولة تقلص من نشاطها في مجال الرعاية الاجتماعية وتلقي بتبعاتها مرة أخري وقد مرت الرعاية الاجتماعية بعدة مراحل هي:- (١)

١- مرحلة الرعاية القبلية.

٢- مرحلة الإحسان.

٣- مرحلة المنظمات التطوعية.

٤- مرحلة تدخل الدولة وظهور ما يسمي بدولة الرعاية.

٥- مرحلة التغيرات العالمية الجديدة واهتزاز دولة الرعاية وظهور ما يسمي بمجتمع الرعاية.

وتقوم سياسات الرعاية الاجتماعية علي ثلاثة أسس:- (٢)

١- اجتماعية في طبيعتها: فهي تجمع الموارد وتقابل حاجات جماعية أو مجتمعية.

٢- تركز علي العلاقات إما باستخدامها أو بتغيرها.

٣- تهتم بمناطق الحرمان وتحسين نوعية الحياة وإعادة توزيع الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وبين هذه الاتجاهات توجد مداخل عديدة لسياسات الرعاية الاجتماعية تأخذ كل دولة بواحد أو أكثر من هذه المداخل وفقا لإيديولوجيتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما تغير في المداخل التي تتبناها مع تغير إيديولوجيتها أو ظروفها.

وتنقسم هذه المداخل من حيث الغرض والوظيفة لأربعة مداخل هي:- (٣)

أ- المدخل الأول: ينظر لسياسات الرعاية الاجتماعية علي أنها واجب:

وفي هذا المدخل ينظر لسياسات الرعاية الاجتماعية علي أنها وسيلة لمواجهة سلبيات نظام السوق أو لتقليل المعاناة الناتجة عن هذا النظام و حيث تتجه الرعاية الاجتماعية لتحقيق رفاهية الناس، مع التركيز علي الفئات الأشد احتياجا والحاجات الملحة وبالتالي فان مدي الخدمات يعد ضيقا أكثر منه شاملا، حيث إن الفئات المستهدفة تكون انتقائية أكثر منها عامة أو شاملة.

وهذا المدخل ينظر للرعاية الاجتماعية علي انه نظام ثانوي هدفه مواجهة الآثار السلبية لنظام السوق وهي نظرة ضيقة تقلص من نشاط الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وتحرم الكثير من أبناء المجتمع من الخدمات ذات الطبيعة الوقائية والتنموية حيث يتم التركيز علي خدمات الرعاية الاجتماعية ذات الصبغة العلاجية.

ب- المدخل الثاني: ينظر لنظام الرعاية الاجتماعية كنظام مكمل لغيرة من الأنظمة:

ووفقا لهذا المدخل تعد سياسة الرعاية الاجتماعية وسيلة لمساعدة الأنظمة الاخري وبالتالي فان نظام الرعاية الاجتماعية هو نظام مساعد أو مكمل لغيره من الأنظمة في المجتمع، وبالتالي فالتركيز يكون علي الخدمات ذات الآثار الايجابية المتعددة والتي تخدم أنظمة أخري، وهذا المدخل يتشابه إلي حد كبير مع المدخل الأول وان كان أكثر اتساعا في نظرته لبرامج

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية – إيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، القاهرة، دار المهندس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ص: (١٤-١٦).

(٢) John E. Tropman: **Policy Analysis – Methods and Techniques -, Encyclopedia of social** work, V. 2, 18th ed., Washington, NASW, 1987, p:(270).

(٣) Thomas M. Meenaghan & Robert O. Washington: **social policy and social welfare – structure and applications** -, New York, Macmillan, 1980, pp: (17:19).

الرعاية الاجتماعية فهي ليست برامج علاجية فحسب بل وتكميلية تحاول سد الثغرات في أداء الأنظمة الأخرى لتحقيق اكبر رفاهية ممكنة للمواطنين.

ج- المدخل الثالث: مدخل الاعتماد المتبادل

وهو امتداد للمدخل السابق حيث يري أن هناك اعتماد متبادل بين نظام الرعاية الاجتماعية وغيره من الأنظمة، وان نظام الرعاية الاجتماعية مثله مثل غيره من الأنظمة يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى، وبالتالي يجب مراعاة في أي نظام تأثير هذه الأنشطة علي الأنظمة الأخرى.

وهذا المدخل أعطي مكانه اكبر لنظام الرعاية الاجتماعية عن المداخل السابقة فهو وفقا لهذا المدخل مناظرا لغيره من الأنظمة وليس مساعدا لها أي انه نظام اجتماعي أساسي في المجتمع وهذا من شانه إعطائه أهمية كبيرة من قبل الدولة والمجتمع ومن ثم اتساع نطاق خدمات الرعاية الاجتماعية.

د- المدخل الرابع: مدخل الاستقرار الاجتماعي

يري هذا المدخل أن سياسات الرعاية الاجتماعية تعد وسيلة للمحافظة علي الاستقرار الاجتماعي في المجتمع حيث تستخدم لإزالة أو تقليل السلوكيات السلبية في المجتمع، وبالتالي تزيد الرعاية الاجتماعية مع زيادة الاضطرابات في المجتمع، وتقل كلما قلت هذه الاضطرابات وتركز الرعاية الاجتماعية علي الاحتياجات العامة.

وهذا المدخل ينظر لنظام الرعاية الاجتماعية من منظور ضيق وهو تقديم خدمات علاجية لمقابلة مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي المختلفة ومن ثم فان خدمات الرعاية الاجتماعية هي خدمات استثنائية وتقدم في أوقات الطوارئ وبمجرد استعادة المجتمع لاستقراره يتم تقليصها.

٣- إستراتيجيات سياسات الرعاية الاجتماعية:

لقد أفرزت الأدبيات المهنية الحديثة العديد من الاستراتيجيات المهنية المطبقة في مجال سياسات الرعاية الاجتماعية ومن أهمها:[١]

١- **استراتجيات التمكين Empowerment Strategies** التي تستخدم عادة بقصد تقوية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات السكانية الضعيفة بقصد زيادة قدراتها على المشاركة في صياغة وصنع وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية.

٢- **إستراتيجية المدافعة Advocacy Strategy** وتدعو إلى تبنى المشكلات الاجتماعية التي تواجه أفراد المجتمع، وتوضيح وجهات نظرهم وتنظيم جهودهم ومساعدتهم على نمذجة هذه المشكلات وبرمجة الحلول والبدائل المناسبة لها.

---

(١) عبد العزيز عبد الله مختار: **دور الخدمة الاجتماعية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** ، بحث مقدم للمؤتمر الثامن عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان بعنوان " الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر، ٢٠٠٥، ص ص:(٣٢٧٠-٣٢٧٢).

٣- **إستراتيجية العدالة Justice Strategy** وتهدف إلى تحقيق التغطية الشاملة بالنسبة لخدمات الرعاية الاجتماعية وضمان وصولها فعلا إلى المستحقين الحقيقيين لها مع ضمان تحقيق أقصى معدلات الكفاءة والفاعلية وكذلك تحقيق التوزيع العادل والمناسب لخدمات الرعاية الاجتماعية على المناطق الجغرافية المتعددة التي في حاجة إلى هذه الخدمات.

٤- **إستراتيجية الديمقراطية Democracy Strategy** وتستخدم بقصد تحقيق زيادة في معدلات مشاركة أفراد المجتمع في عمليات اتخاذ وصنع قرارات مجتمعية عامة تتصل بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية أو حصولهم على خدمات رعاية اجتماعية على مستوى عال من الكفاءة والفاعلية.

٥- **إستراتيجية التعليم والتدريب Strategy of Education & Training** وتستخدم عندما يكون الهدف:-

أ- زيادة معلومات ومعارف أفراد المجتمع أو تذويدهم بحقائق تتصل بشئون حياتهم أو مشكلات مجتمعهم.

ب - اكتساب قيادات وأفراد المجتمع خبرات عملية تفيدهم بالنسبة لجهود وأنشطة إشباع حاجاتهم ومواجهة وحل مشكلات مجتمعهم.

ج - توفير الفرص الحقيقية للارتقاء بخبراتهم العملية وإتقانها لكي تصبح مهارات فنية يمكن توظيفها أو استخدمها عند المشاركة في عمليات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية أو حصولهم على خدمات الرعاية الاجتماعية المحتاجين إليها.

٦- **إستراتيجية التفاوضNegotiation Strategy**

وهى من بين الاستراتيجيات التي يتم الاهتمام بها من قبل صانعي السياسات بصفة عامة وصانعي سياسات الرعاية الاجتماعية بصفة خاصة حيث يواجهه صانعو هذه السياسات العديد من المواقف المعقدة التي تتضمن مصالح متباينة واهتمامات متعارضة تمثل وجهات نظر الهيئات والمؤسسات والجماعات القائمة في المجتمع ومن بينها جماعات المصلحةInterest Groups وجماعات الضغط Pressure Groups وتكون وجهات النظر هذه في حاجة إلى جهود التوفيق المخطط والتقريب المدروس بين هذه المواقف والاتجاهات مما يستلزم استخدام الآليات المناسبة للتفاوض Negotiation Mechanisms بقصد تمكين أطراف التفاوض من الوصول إلى وجهات نظر تحظى بأكبر قدر من الاتفاق Consensus عليها بحيث يمكن تفعيلها من خلال اتخاذ القرارات المناسبة والمرتبطة بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وهو ما يستوجب إلمام المشتركين في صنع هذه السياسات بكل ما يتعلق بإستراتيجية التفاوض وبالمهارات الأساسية التي تمكنهم من استخدام آلياتها.[١]

٤- العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية:

كيف ترتبط السياسة الاجتماعية بالخدمات الاجتماعية؟ إن المدقق يجد أن الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية قد تستخدم بمعنى واحد وتستخدم نفس المداخل النظرية القائمة وخاصة في ضوء التوجيهات النظرية الحالية ، وتحديد دور السياسة الاجتماعية مثل دور

---

(١) **المرجع السابق**: ص:(٣٢٧٣).

الخدمات الاجتماعية، ولذلك نجد أن هناك فكر ناقد حول القيم والمعتقدات المهنية وتحديد الأفكار الخاصة بالسياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، والإسهام في تحديد العوامل الخارجية وتحديد البناء الاجتماعي والخدمة الاجتماعية حاليا ، والتركيز على النواحي السياسية وخاصة في ضوء الليبرالية منذ عام ١٩٦٠ والاستفادة من المداخل الماركسية وذلك خلال النظام المحافظ.(١)

وتعتبر العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية علاقة تأثير وتأثر متبادل بين الطرفين، وإذا اعتبرنا الرعاية الاجتماعية what والخدمة الاجتماعية how فسياسات الرعاية الاجتماعية أطار موجه للرعاية الاجتماعية حيث تمارس الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية من خلال توجهات استراتيجيات سياسات الرعاية الاجتماعية.(٢)

حيث يعمل الأخصائيون الاجتماعيون في ضوء سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة فهي تحدد لهم أطار واتجاهات ومجالات وقواعد وأولويات العمل الاجتماعي ونوعية ومستويات الخدمات التي يجب أن تقدم، ونوعية العملاء الذين تقدم لهم الخدمات من خلال إدارات الخدمات الاجتماعية المختلفة.(٣)

إن تفاعل الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث يعتبرا مثلا للعلاقة بين حكومة الإصلاح وبين مهنة ذو أساس متين كما أن ذلك مثالا للعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية، وتعتبر الخدمة الاجتماعية وسيلة تنفيذ جوانب السياسة الاجتماعية ويوضح هذا المثال تاريخ تطور الخدمة الاجتماعية دوليا، وأن مهنة الخدمة الاجتماعية قد تأخذ خطوة للخلف حتى في ظل ظروف تبدو ملائمة لتقدمها حيث أن تدخل برنامج الحكومة للإصلاح الاجتماعي أثر على وضع المهنة التنظيمي في المؤسسات التي تقدم الرعاية الاجتماعية.

وتعكس قيم الطريق الثالث إلى حد كبير القيم التي تتبناها الخدمة الاجتماعية ذاتها والتي قد تكون ذاتها هي السياسة الاجتماعية وتوحد أهداف السياسة الاجتماعية مع الأهداف التي يتبناها الطريق الثالث، وفيما يلي قائمة بقيم الطريق الثالث:

١- **المساواة:** القيم الأخلاقية المتساوية للبشر والمساواة في الفرص وليس الناتج.

٢- **الحكم الذاتي Autonomy:** الحرية الشخصية والاختيار والحرية السياسية.

٣- **المجتمع Community:** المسئولية الفردية والتبادلية Reciprocity والالتزامات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والتضمين الاجتماعي على أنه أساس العدالة.

٤- **الديمقراطية:** التمكين Empowerment والتنازل عن السلطة authority والسؤال الرئيسي هنا ما إذا كانت هذه القيم لها أي جوهر، وعندما يتم أخذها من سياق محتوى الاشتراكية والمساواة Feminism وعدم العنصرية Anti- Racism والعدالة، إن الطريق الثالث يتقبل

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في أطار التغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:(٥٣).

(٢) **المرجع السابق**، ص: (٥٦).

(4) Robert Adams (eds): **Social work ; Themes, Iissues and critical debates**, second edition, New York, Palgrave, 2002, p: (50) .

الرأسمالية كوسيلة مناسبة لتوصيل هذه القيم وأنه يهدف إلى تعديلها فيما يتعلق بأهداف السياسة الآتية:

١- التعلم مدى الحياة (دولة الاستثمار الاجتماعي).

٢- التوازن بين الحقوق والمسئوليات.

٣- تعزيز الاستقلال من خلال العمل.

٤- الإعانة Provision في حالة الحاجة الحقيقية Genuine Need.[١]

٥- مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

تضع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم قيودا على مفهوم الحكومة وإعادة النظر في دورها حيث يتسع نطاق هذا الدور من المستوى الرسمي ليشمل أطراف المجتمع الأخرى لتعزيز دورها في صنع وتنفيذ السياسات العامة بالإضافة إلى تمكين المواطن ودعم قدرته على المشاركة واخذ نظام المبادرة.[٢]

سياسات الرعاية الاجتماعية أكثر واقعية في التعبير عن الحاجات والمطالب وأكثر فاعلية في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، عندما تتواجد به مؤسسات مستقلة عن الدولة تتولي مهاما متعددة كتقديم الخدمات، ومناقشة السياسات القائمة في تلك المجالات الاجتماعية، وطرح وبلورة التصورات المبدئية للأولويات والممارسات والتفكير في البدائل وأفضلها ومتابعة ومراقبة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية في تلك المجالات وتقويمها.[٣]

وتشهد الساحة السياسية في مصر، منذ عدة سنوات وعلى مختلف الأوساط مناقشات وحوارات موسعة حول ماهية السبل التي من شأنها تعزيز الديمقراطية وتعميقها علي نحو يجسد – بصورة موضوعية وبعيدا عن الشكلية – مبدأ التعددية السياسية ويتيح في الوقت ذاته الفرصة الحقيقة لمختلف القوى الوطنية للاضطلاع بدورها في المجتمع جنبا إلى جنب مع المؤسسات والأجهزة الحكومية.[٤]

وعملية صنع السياسية هي تلك العملية التي تستهدف تحديد الاحتياجات التي لم تقابل ولم تغطى بعد، وذلك لقيادة التأييد العام لها نحو طريق جديد لمقابلة هذه الاحتياجات، سواء كان ذلك على مستوى مؤسسة صغيرة أو إدارة أو على المستوى القومي.[٥]

---

(١) **طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في أطار التغيرات العالمية الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص ص:(٥٧:٥٩).

(٢) حسن العلوانى: **أزمة المشاركة وديمقراطية النظام المحلى**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ١٩٩٩م، ص:(٣١).

(٣) طلعت مصطفي السروجي: **المجتمع المدني وتداعياته علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** "المجتمع المصري نموذجا" ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر العلمي "الخدمة الاجتماعية بين الجهود التطوعية والاحتراف المهني"، المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١، ص:(٩).

(٤) احمد الرشيدي: **الإصلاح الدستوري كأساس لإدارة شئون الدولة والمجتمع**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١م، ص:(١٣).

(5) Neil Gilbert, Harry Specht: **Dimensions of Social Policy** (New Jersey, Prentice Hell,Inc, 1974) P: (16).

وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية قد يعنى سياسات رعاية جديدة أو سياسات أخرى بديلة من خلال مراحل وعمليات متعاقبة تبدأ دائما بالتحديد الدقيق وصولا لتحديد الأهداف والأغراض ثم صياغة هذه السياسة وبرمجتها وتنفيذها وتقديرها وتقويمها، بينما صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية عملية دينامية ترتبط بصنع القرار لتصبح لسياسات الرعاية الاجتماعية مشروعيتها وهى غالبا ما تتضمن مراحل وخطوات وديناميات صنع واتخاذ القرار، فالصياغة تركز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها.[١]

ويري مشيل هيل Michael Hill إنها عملية سياسية نتاج مشاركة السياسيين والمهنيين وأعضاء المجالس التشريعية، وجماعات الضغط والمصالح، ويتم في ضوئها التفاعل لصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية، وكيفية تنفيذها، وتحديد تأثيرها الفعلي علي تحسين رفاهية المواطنين، وتحديد جوانب القوة والضعف للاستفادة منها في صنع سياسة رعاية اجتماعية مستقبلية.[٢]

وتميزت وجهة النظر هذه بأنها وصفت عملية صنع السياسة بأنها مسئولية مشتركة تضم جهات رسمية وغير رسمية وأكدت على ضرورة التفاعل بينهم ومسئوليتهم في التقييم المستمر للسياسة القائمة، وتعرف عملية صنع السياسة بأنها عملية تتضمن العديد من الأنشطة التي تبدأ بوضع الأجندة السياسية، وتشمل تعريف وتحديد المشكلات، ثم صياغة السياسة، وتستمر حتى إصدار التشريع[٣]، وينظر إلي صنع السياسة على إنها عملية يتم بمقتضاها توزيع المسئولية بين الحكومات المحلية والمنظمات المدنية، بهدف وضع إطار التعامل مع الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.[٤]

وعملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية تمر بثلاث مراحل مترابطة وكل مرحلة من تلك المراحل تعتبر عملية في حد ذاتها و وقد حددها كل من نيل جلبرت وهاري سبكت Neil Gilbert & Harry Specht كالأتي:- [٥]

١- **عملية تحديد المشكلة:** تعتمد هذه العملية على تأثير القوي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية المختلفة في المجتمع، ومحاولة الاستجابة لها بما يساهم في تحديد المشكلة والحاجات المرتبطة بها ومحاولة مقابلتها.

٢- **عملية التحليل:** وتعتمد على المرحلة السابقة، حيث تركز على المعلومات والبيانات عن المشكلة أو الحاجة، وتاريخ ظهورها، وتطورها، وكيفية القياس للمشكلة؟ وعدد المتأثرين بها، ومن هم؟

---

(١) طلعت مصطفى السروجي: **السياسة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص:(٢٢٦).

(2) Michael Hill: **Understanding of Social Policy**, fifth edition, op. cit, p:(9)

(3) Bill Goxall (et, al), **Contemporary British Polities,** Second edition, London, The Macmillan press Ltd, 1994, p: (351)

(٤) طلعت مصطفى السروجي، **نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** " رعاية المسنين نموذجا "، مرجع سبق ذكره، ص:(٨).

٣- **عملية جذب الفئات المستهدفة:** وذلك باستخدام وسائل الإعلام التي تناسب هذه الفئات والأكثر تأثيرا، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تساهم في تنمية الوعي لديهم.

٤- **صياغة أهداف السياسة:** وذلك من خلال الاجتماعات والمناقشات واقتراح الحلول عن المشكلة أو الحاجة على أوسع نطاق باتساع نطاق المشاركة في صياغة هذه الأهداف.

٥- **الشرعية والمساندة العامة:** وتتم من خلال شرعية القرارات، ودعم ومساندة المستهدفين.

٦- **تخطيط وتصميم البرامج:** حيث تتم ترجمة الأهداف لإجراءات عمل تتحدد فيه أساليب التنفيذ ومسئولياته والتمويل اللازم لتنفيذ البرنامج.

٧- **التنفيذ والتطبيق:** وتوضح الخدمة وعائدها من خلال برنامج مترجم إلى أعمال وجهد ومسئوليات للتنفيذ والتطبيق.

٨- **التقدير والتقويم:** ويتم حساب أساليب التنفيذ وتقدير مسبق لتأثير السياسة وعائدها، كما تعتبر عملية تغذية عكسية لبداية صنع سياسات جديدة لنفس المشكلة أو الحاجة المستهدفة.

ويري عبد الوهاب الظفيري أن هناك ثلاث عمليات لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية هي:(١)

١- **عملية وضع أو صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية:** ففي ظل حاجات المجتمع وطموحاته يتم تحديد الحاجات والغايات والتوجهات العامة في مجال الرعاية الاجتماعية وتتعاون في تلك المرحلة الحكومة مع المنظمات المدنية في صياغة أهداف وتوجهات السياسة.

٢- **عملية تحقيق السياسة:** وهى تعبر عن الجهود المنظمة التي تقوم بها المؤسسات المعنية لتحقيق غايات السياسة.

٣- **عملية التقويم:** يتم فيها تقدير فاعلية السياسة ومدى تحقيق أهدافها من خلال ما يبذل من جهود وما يواجه تحقيقها من صعوبات لتلافي الأخطاء أو التطوير في السياسة.

ويري روبرت ادم Robert Adams أن عملية صنع السياسة تبدأ دائما بتحديد المشكلة ثم اقتراح الحلول التي تحدد مسار العمل، ويؤكد انه قد يكون من الصعوبة تتبع باقي العملية التي تنتهي بقرار سياسي.(٢)

ورغم ذلك فان اندرو بولستين Andrew Boblstein يؤكد على أنها تتضمن أربعة عمليات أساسية وهى: تحديد المشكلة أو الحاجة الاجتماعية، ثم وضع الاقتراحات السياسية وتنفيذها وأخيرا تقيمها وتحديد تأثيراتها، وبذلك فهي دائرة تأخذ شكل الأحداث المتتابعة.(٣)

---

(١) عبد الوهاب الظفيري، نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات العالمية والإقليمية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:(٣: ٥).

(2) Robert Adams, Social Policy for Social Work, Britain, Arrow Smith Ltd . 2002, P: (26)

(3) Andrew Boblstein, Social welfare policy & analysis, Canada Thomson learning, Lnc,2003, p: (30)

وقد حددها طلعت السروجي في الآتي:- [١]

١- تحديد القضايا المجتمعية وتحليلها.
٢- تحديد أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية.
٣- صياغة السياسة والمقارنة بين البدائل لاتخاذ القرار.
٤- ترجمة السياسة لبرامج ومشروعات.
٥- تنفيذ سياسة الرعاية وتوزيع المهام والمسئوليات.
٦- تقدير السياسة وتأثيراتها المتوقعة وتقويمها.
٧- التفكير سياسة رعاية اجتماعية جديدة.

وعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تمر بثلاث مراحل مترابطة هي مرحلة وضع أو صياغة السياسة، تنفيذ السياسة، تقويم السياسة، وقد عرض كثير من العلماء لنماذج صنع السياسة وغالبا ما تعرض هذه النماذج في صورة سلسلة من المراحل الى هذه النماذج تلك المراحل بشكل مختلف ، ومن بين تلك النماذج ما يلي:- [٢]

١- نموذج ألن والكر Alan walker والذي يتضمن:
٣- مرحلة وضع السياسة الاجتماعية
٤- مرحلة تنفيذ السياسة الاجتماعية
ج-مرحلة تقويم السياسة الاجتماعية

٢- نموذج كليف ألكوك Cliff Alcook قسم مراحل صنع السياسة أو ما سماه دائرة السياسة إلى أربعة مراحل:

أ-مرحلة تحديد المشكلة.
ب-مرحلة صياغة السياسة.
ج-التطبيق.
د-تقويم الممارسة وتأثيراتها.

يحدد ولكرر A.Walker ثلاث مراحل لصنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية تتحدد في:[٣]

١- مرحلة وضع السياسة: وتتضمن توليف صياغة السياسات الاجتماعية وتحديد الأولويات والتوصل إلى السياسات والخطط البديلة ولذلك فالبعض يرى أن السياسات هي الخطط القائمة.

٢- مرحلة تنفيذ السياسة: وتتضمن تخطيط الموارد المختلفة للسياسة ، وهذا ربما يتم على مستوى الأهداف القومية بين مختلف البرامج والإدارات أو المنظمات بالإضافة إلى أنه يتضمن تحديد الأولويات وتصميم الأداء والآليات الإدارية اللازمة للتنفيذ.

---

(١) طلعت مصطفى السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: (٢٢٠- ٢٢١).

(٢) **المرجع السابق**، ص ص:(٢١٧ – ٢١٩).

(3) Brian J. Jones (eds.): **Social Problem – Issues**, Opinions and Solutions, New York, Mc Garw hill, 1988,pp: (35- 36).

٣- مرحلة تقويم السياسة: وتتضمن تقييم فاعلية السياسات من الممارسة والرقابة لتلافي الأخطاء المتكررة والتي تبرز عند التقديم ، ونتائج تقويم السياسة الاجتماعية تكون ودور لعملية التخطيط وهي تعطى صياغة أدق لتطوير السياسة أو صنع سياسة جديدة.

وصنع السياسة الاجتماعية تسير وفقا للمراحل التالية:-

١- الوصف الدقيق للظروف القائمة المراد تغييرها.

٢- الوصف الدقيق المحدد للظروف المستهدف الوصول إليها.

٣- تقسم المشروع إلى مراحل متتالية ووصف وتحديد الظروف المراد تحقيقها في كل مرحلة

٤- تحديد الأساليب العلمية لتنفيذ كل مرحلة.

٥-- تحديد وتقدير الوقت والأشخاص والموارد المادية والمعلومات المطلوبة لتنفيذ كل مرحلة من المراحل الأخرى التالية.

٦- إجراءات لقياس الأهداف التي تم تحقيقها في كل مرحلة.

وصنع السياسة الاجتماعية غالبا ما تتم بواسطة موظفي الحكومات في المستويات المختلفة سواء محلية أو قومية وكذلك مشاركة السكان والمؤسسات الحكومية والأهلية وتوضح السياسة الاجتماعية الخطط من خلال تحديد: -

١- **المدخلات:** وهى الموارد المختلفة التي يتم تحديدها.

٢- **المخرجات:** وهى الخدمات التي يمكن أتاحتها لأفراد المجتمع بصفة عامة.

٣- **المخرجات النهائية:** وتتحدد في تأثير ما أنجز على الأفراد المستهدفين.

٤- **الفلسفات الموجهة:** وهى الأهداف الكبرى والأيديولوجيات والقيم التي تميز سياسة اجتماعية عن سياسة أخرى .

ووجهة نظر أخري تقسم مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية إلي ما يلي:-

١- مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية:

مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية هي أولي مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وأكثرها دينامكية حيث يتم فيها تحديد حاجات المجتمع ودراستها وتحديد بدائل السياسة واختيار أفضلها في ظل حاجات المجتمع وإمكاناته، وتتفاعل فيها القوي الحكومية والشعبية من اجل التوصل لسياسة مناسبة تعبر عن أهداف المجتمع وطموحاته وتصبح موجه لمسارات واتجاهات العمل في مجال الرعاية الاجتماعية.

فعملية وضع أو صياغة السياسة هي احدي مراحل صنعها وهي عملية ترتبط بصنع القرار فغالبا ما تتضمن مراحل وخطوات صنع واتخاذ القرار، وتركز علي صياغة وإعادة صياغة الأهداف وتعديلها من خلال الوصول لاتفاق حولها ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها[١]، وتمر عملية وضع سياسات الرعاية الاجتماعية بالمراحل التالية:-

(١) توضع في الاعتبار الإيديولوجية العامة للمجتمع، حيث تؤثر إيديولوجية المجتمع علي مدي السماح بالتوسع في برامج الرعاية الاجتماعية ومدي استعداد المجتمع للإنفاق عليها.

---

(١) طلعت مصطفي السروجي وآخرون: **مرجع سبق ذكره**، ص:(٢٢٦).

(٢) تقترح الأجهزة التنفيذية المركزية في الدولة الأهداف العامة للسياسة القومية للرعاية الاجتماعية وتحدد اتجاهاتها وخطواتها الرئيسية ثم تقترح للمناقشة العامة في وسائل الإعلام والتنظيمات الشعبية والنقابية والحزبية.

(٣) يقوم جهاز مكلف بالمتابعة بحصر نتائج هذه المناقشات واستخلاص مقترحات بناءه منها وإجراء التعديلات اللازمة علي مشروع سياسة الرعاية الاجتماعية العامة.

(٤) يعرض مشروع سياسة الرعاية الاجتماعية علي الأجهزة التشريعية لمناقشة وإجراء التعديلات الضرورية عليه وإقراره.

(٥) تصدر الجهات المختصة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية.

وعند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية يجب أن يدرك صانعوا السياسة أنهم يضعون أهداف تمس جماعات مصالح ربما تختلف عن رغباتها لذلك يقع علي عاتق واضعوا السياسة مهمة التعرف علي تلك الجماعات ورغباتها ومحاولة التوفيق بينها بحيث تعكس سياسات الرعاية الاجتماعية الرسمية الرغبات العامة للمجتمع ككل وفي ضوء الظروف والإمكانيات المجتمعية المتاحة.[١]

وبعد تحديد الحاجات التي سوف يتم وضع سياسة الرعاية الاجتماعية لمقابلتها وتحليل ما يحيط بها من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية، يقوم مخططو سياسات الرعاية الاجتماعية بمحاولة التوفيق بين المشاركين في وضع تلك السياسات سواء من (ممثلي الحكومة، أو أعضاء المجالس الشعبية أو الجماعات المنظمة، القيادات المجتمعية) حتي يتم صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية المقترحة علي الجمهور وفي ضوء مناقشتها يتم إجراء التعديل المطلوب وإعادة صياغتها.[٢]

وفي الحقيقة أن مخططو سياسة الرعاية الاجتماعية لا يقتصر دورهم في تلك المرحلة علي هذه المهام بل يقوموا بالعديد من المهام الأخرى أهمها:- [٣]

١- التأكد من الوجود الفعلي لقضايا سياسات الرعاية الاجتماعية.
٢- تحديد طبيعة تلك القضايا وبيئتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
٣- تحديد العوامل المختلفة المؤدية لوجود تلك القضايا.
٤- دراسة وتحليل الجهود السابقة للتعامل مع تلك القضايا أو الحاجات.
٥- تحديد وتقويم بدائل سياسات الرعاية الاجتماعية والتكلفة والعائد المتوقع من كل منها.
٦- تحديد التأثير المتوقع لسياسات الرعاية الاجتماعية المقترحة.
٧- عرض سياسات الرعاية الاجتماعية المقترحة علي الجمهور.

---

(1) United Nations, UNESCO: **Social – Economic Indicators for Planning – Methodological, Aspects and Selected Examples**, paris 1981, p: (12).
(2) Demetruis S. Iatridis: **Policy Practice, Encyclopedia of Social Work**, 19th ed., v. 3, Washington, (3) NASW press, 1995, pp:(1860 – 1862).
(3) **Ibid**., p:(1863).

٢- مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية:

وفي تلك المرحلة يتم العمل علي وضع سياسة الرعاية الاجتماعية داخل نطاق الممارسة، وترجمة الحلول المثلي لإجراءات عملية وتتم هذه الترجمة من خلال المنظمات والجهات المعنية وتحتاج إلي حشد اكبر تعاون وتأييد مجتمعي ممكن.[١]

حيث تتم ترجمة سياسات الرعاية الاجتماعية إلي خطط وتقوم الأجهزة التنفيذية بتحويلها من خلال منظماتها المختلفة إلي خدمات للمواطنين، وقد تؤدي هذه الخدمات أما عن طريق منظمات قائمة أو من خلال منظمات جديدة تنشا بغرض تأدية خدمات جديدة معينة لا يمكن تنفيذها من خلال المنظمات القائمة.

ومن ثم فعند تنفيذ الخطط فلابد من توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك يتطلب الأمر تحديد الموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها، والعمل علي تعبئتها وتوجيهها نحو أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية ووضع أولويات للعمل في ضوء الاحتياجات والموارد الممكنة.

ويتم تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية بتعاون جاد بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني حيث أن مسئولية تحقيق تلك السياسات ليست مسئولية حكومية بحتة حيث أن ذلك يدفع الأفراد والجماعات إلي استنزاف ميزانيات الدولة، وزرع روح التواكل والاعتماد علي الجهاز الحكومي فقط لذلك فهي مسئولية جماعية يساهم فيها المجتمع بأكمله فإذا عجز الدور الأهلي وجب التدخل الرسمي وهذا له ايجابياته في فهم المجتمع لمشكلاته واحتياجاته بصورة اكبر وترابط أفراده وقدرتهم علي المحاسبة وتصميم البرامج التي تناسبه وخلق روح الجدية والاعتماد علي النفس[٢]، ومرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية تتضمن بعد ترجمة تلك السياسات لخطط أربعة مراحل للتنفيذ هي:- [٣]

(١) مرحلة تنظيم التنفيذ: وفيها يتم تحديد المسئوليات والأدوار التنفيذية والموارد واستخداماتها ومعدلات الأداء المطلوبة.

(٢) مرحلة التنفيذ والمتابعة: ويتم فيها متابعة أداء المسئوليات التي سبق تحديدها ومتابعة الأداء للكشف عن الصعوبات وتصحيح مسار العمل.

(٣) مرحلة التقويم: وفيها يتم تقدير مدي تحقيق العمل للنتائج المستهدفة.

(٤) مرحلة التغذية العكسية: وذلك لتقديم المعلومات التي تم استخلاصها من التقويم المرحلي للتنفيذ لصانعي القرار لإجراء التعديل اللازم.

وفي مرحلة تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية يقترح مخططو السياسات المشروعات والبرامج والأنشطة والتنظيمات الإدارية اللازمة لتحقيق تلك السياسة ويقومون بمتابعة التنفيذ وتقويم المخرجات واقتراح التعديل اللازم في التنفيذ في ظل هذا التقويم.[٤]

---

(1) Brian J.Jones (eds.), **op. cit**., p:(34).

(٢) عبد الوهاب الظفيرى: المجتمع المدني ورسم السياسة الاجتماعية في دولة الكويت – نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات العالمية والإقليمية – ، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، عدد ١٠، ابريل ٢٠٠١، ص:(٥٠٣).

(3) Demetrius S. Latridis, **op. cit**., pp: (1862 – 1863).

(4) **Ibid**., p: (1864).

٣- مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية:

عملية التقويم هي عملية مستمرة في كافة مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فهي تبدأ من مرحلة وضع السياسة بتقويم البدائل المقترحة، ثم هناك تقويم للخطط المنبثقة عن تلك السياسة لتحديد مدي إمكانية تحقيقها لتلك السياسة وهناك تقويم مستمر للتنفيذ وإجراء التعديلات اللازمة في الخطة أو في التنفيذ في ضوء نتائج هذا التقويم، وفي المستوي الأخير والاهم للتقويم تأتي مرحلة تقويم النتائج لتحديد مدي تحقيق أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية الجديدة لأهدافها.

لذلك هناك أنواع لتقويم سياسات الرعاية الاجتماعية ترتبط بمكونات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية المختلفة (المدخلات، العملية التحويلية، النتائج) ويتوقف التركيز علي أي من هذه الأنواع من التقويم وفقا للهدف من التقويم هي:- [١]

(١) تقويم المدخلات: ويتم بالتركيز علي كمية ونوعية الموارد المتاحة لأداء مهام السياسة سواء كانت موارد بشرية أو معلومات أو تمويل أو دعم سياسي أو غيرها.

(٢) تقويم العملية: يركز علي عملية صنع القرار، ولا يركز فقط علي القرارات المتخذة بل أيضا يهتم بالكيفية التي صنعت بها.

(٣) تقويم النتائج: يعتمد علي مقارنة النتائج الناشئة عن تحقيق السياسة بأهداف السياسة للتعرف علي التغيرات التي نشأت عن تحقيق هذه السياسة.

(٤) تقويم السياسة الشامل: يركز علي كافة أوجه السياسة: المدخلات، العملية التحويلية، النتائج، ولنجاح عملية تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية يجب مراعاة الأمور التالية:[٢]

١- تحديد الأقطاب الاجتماعية الفاعلة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

٢- تحديد محتوي سياسات الرعاية الاجتماعية التي نريد تقويمها وأدواتها وتحديد جوانب النسق الاجتماعي الكلي التي يمكن اعتبارها الهيئة الاجتماعية للسياسة بما في ذلك نطاق تأثير السياسة المختارة والعلاقة بينها وبين المؤثرات البيئية الأخرين خلاف السياسة محل التقويم.

٣- ينبغي أن يطور فريق العمل منهجية سليمة لتقليل تدخل العوامل الذاتية في التقويم إلي اقل مدي ممكن.

وتفيد نتائج التقويم في عملية التخطيط وتحدد القوى الاجتماعية في عملية صنع السياسة الاجتماعية في:

١- **صانعو السياسة:** وهم المسئولين الذين يتخذوا القرارات والقوانين ويزودون السياسة بالموارد والإمكانيات.

٢- **خبراء السياسة:** وهم العلماء الاجتماعيين الذين يبتكرون سياسات جديدة ويقيمون السياسة القائمة ويحددون فاعليتها .

٣- **منفذو السياسة:** وهم الأخصائيون والعاملون منفذي البرامج.

---

(1) Robert B. Reich: **The Power of Public Ideas,** Cambridge, Ballinger Publishing Company, 1988, pp. (167 – 173).

(٢) نادر فرجاني: **ملاحظات أولوية حول منهجية تقويم السياسة والبرامج الاجتماعية**،، أعمال الندوة الأولي، ١٣ – ١٥ ابريل ١٩٨٨، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص:(٤٠ - ٤١).

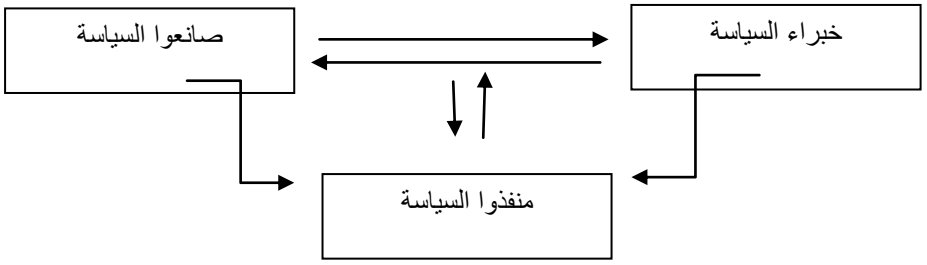

شكل رقم (١)

القوى الاجتماعية المؤثرة في صنع السياسة [١]

وترتبط قضايا السياسة الاجتماعية بتحديد نواحي الضعف والقصور ومواجهة احتياجات مختلف الفئات وأولويات هذه الفئات وإمكانياتهم والتأثير الإيجابي في ظروفهم، ولإعادة صياغة السياسة الاجتماعية يجب الاهتمام بمقدمي الخدمات في المستوى التنفيذي وإعادة تنظيم أدوارهم وفاعليتها، وكذلك تحويل السكان من مجرد مستفيدين إلى مشاركين في صنع السياسة، ومساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها لمحاولة إشباع الحاجات، ويرتبط صنع السياسة الاجتماعية بالواقع المجتمعي وأوضاعه المختلفة وأنماط مشاركة جماعات الاهتمام وجماعات الضغط في المجتمع.[٢]

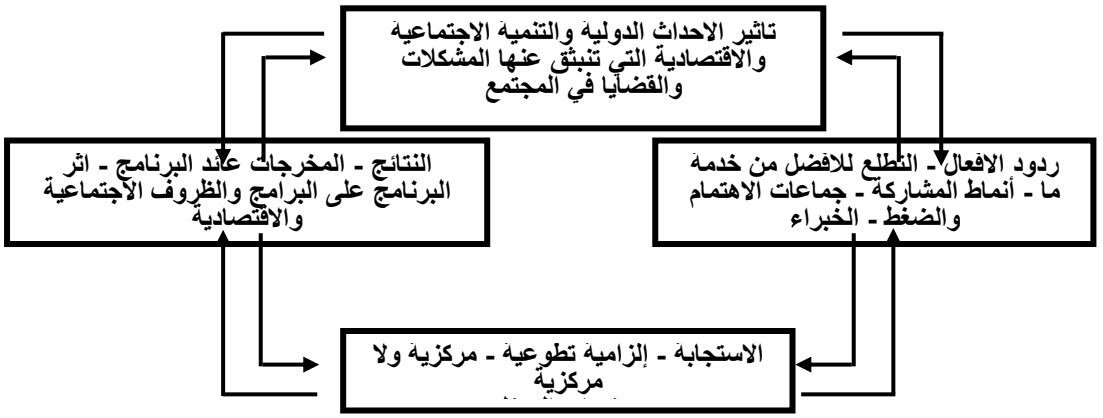

شكل رقم (٢)

يوضح عمليات ومراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية [٣]

ويرتبط بمراحل السياسة الاجتماعية مهارات نظرية وأخرى شخصية يمكن تحديدها في المهارات المرتبطة بمراحل السياسة الاجتماعية:

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في أطار التغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:(١٣٥).
(٢) **المرجع السابق**، ص:(١٣٥).
(٣) **المرجع السابق**، ص:(١٣٥).

جدول رقم (١)

يلخص مهارات صنع السياسة الاجتماعية طبقا لمراحلها المختلفة [١]

مراحل السياسة	المهارات النظرية	المهارات الشخصية
تحديد المشكلة الأنساق الاجتماعية - تكنيكيات التدخل **الأهداف المقترحة** **الوسيط المعارضة** **التأييد والتحالف** **التخطيط وتصميم البرامج** **الوسيط وسلبيات البرامج** **البرمجة والتقويم**	**تحديد الأهداف - تقدير الحاجات – التشجيع.** **- الحوار والمناقشة التسجيل** **- الاستثارة - تحليل** **- التفاوض - حل المشكلة - الإدارة الجماعية** **- القرارات الرشيدة العقلانية - الوقت إيجابيات** **- تحليل القرارات والأفكار والاختيار الرشيد.**	**المدافعة - الملاحظة** **- الاستثارة** **- التمكين - التوضيح** **- الممكن - الوسيط** **- الملاحظة - الممكن**

٦- المهارات اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية: [٢]

يتطلب صنع سياسات الرعاية الاجتماعية نوعين من المهارات:

١ – مهارات نظرية إجرائية:

وهى مهارات موجهة لكيفية صنع السياسة الاجتماعية وإجراءات ومراحل وخطوات صنعها وذلك في إطار أيديولوجية المجتمع وأهدافه ، وقياس وتقدير الحاجات المجتمعية ، وأساليب وإجراءات صنع القرار وفى إطار ركائز السياسة الاجتماعية ومحدداتها ومن المسئول عن صنع السياسة الاجتماعية ؟ والقوى المؤثرة في صنعها ؟ ومن المستفيد ؟ وما الأهداف المبتغاة ؟ وأساليب وصور المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية.

٢ – مهارات مهنية:

وهى مهارات ترتبط بالعمل الاجتماعي وطبيعة أدوار المخطط الاجتماعي ويكتسبها من خلال مهاراته الشخصية وإعداده المهني ومنها مهارات المدافعة عن بعض الفئات والمجتمعات المهمشة، والاستثارة للمشاركة في اتخاذ القرارات وصنع السياسة الاجتماعية ، وتمكين وتقوية بعض الفئات خاصة الأقل قدرة وتأثير في المجتمع لاتخاذ القرارات الخاصة بها والمشاركة الفاعلة في صنع السياسة الاجتماعية ، وكذلك مهارة الملاحظة التي تساعده على ملاحظة التفاعلات وكيفية صنع واتخاذ القرارات وكذلك ملاحظة الوقائع الاجتماعية.

---

(١) **المرجع السابق،** ص:(١٣٥).

(٢) **المرجع السابق،** ص:(١٣٦).

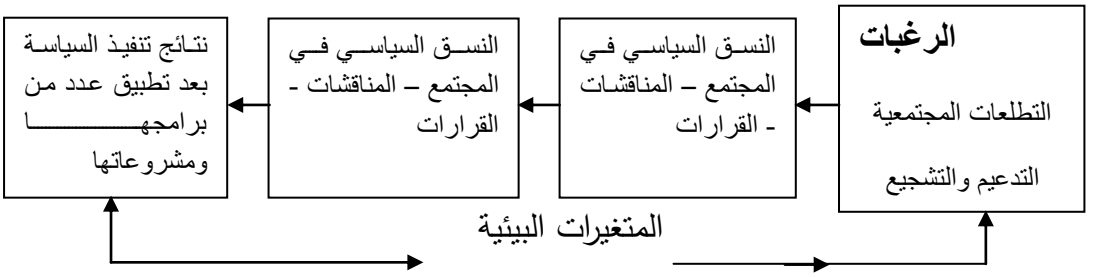

شكل رقم (٣)

المتغيرات البيئية المؤثرة في صنع سياسات الرعاية [١]

ومن ثم ترتبط هذه المتغيرات معا وتتداخل ويتباين درجة تأثيرها في صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية من مجتمع لآخر طبقاً لقوة تأثير كل متغير من هذه المتغيرات ففي بعض المجتمعات قد لا تتحدد الغايات والتطلعات بدقة وواقعية وفى مجتمعات أخرى يؤثر بناءات القوى تأثيرا إيجابيا أو سلبيا في صياغة هذه السياسات وقد لا تهتم بعض المجتمعات بنتائج السياسة بعد تطبيق بعض برامجها واستخدام الأسلوب العلمي في التقويم الواقعي، وقد لا تعكس القرارات أهمية لها الأولوية وترتبط بالحاجات الأكثر إلحاحا في بعض المجتمعات.

٧- الأدوار المهنية اللازمة لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية:[٢]

يجب أن يتوفر لدى المخطط الاجتماعي عدد من المهارات اللازمة للمشاركة في صنع السياسات وتحدد أهم هذه المهارات في:

المهارة في تقدير الحاجات، والتدخل في الأنساق، والتسجيل، والمهارات التأثيرية، وبناء الحوار، ومهارة حل المشكلة، والتفاوض، الإدارة الجماعية، والمهارة في تحليل القرار، وتقويم البرامج والمهارات البحثية.

وتتحدد أهم أدوار المخطط الاجتماعي في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في:

١- دور الممكن. ٢- المدافع.

٣- المستثير. ٤- الخبير.

٥- الوسيط. ٦- الملاحظ.

٧- دور الباحث.

وتجدر الإشارة إلي أن للمخطط أدوارا أساسية في كافة المراحل التي تمر بها عملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية ولذا فان ذلك يتطلب توافر العديد من المهارات الذهنية والشخصية لديه وهذه المهارات تختلف من مرحلة لآخري وفق متطلبات كل مرحلة ويمكن توضيح تلك المهارات في الجدول التالي:- [٣]

---

(١) **المرجع السابق،** ص:(١٣٦).

(٢) **المرجع السابق،** ص:(١٣٩).

(3) J ohn E. Tropman, **op. cit**., p: (273).

جدول (٢)

يوضح المهارات المختلفة التي يجب توافرها في مخططي سياسات الرعاية الاجتماعية:

المرحلة	مهارات السياسة	
	الذهنية	الشخصية
١- تحديد المشكلة أو الاحتياجات	تقدير الاحتياجات – تحديد الأهداف وأولوياتها – تحديد الظروف المجتمعية – التحليل القيمي.	الاتصال – الاستثارة – المدافعة – الإرشاد.
٢- تحديد بدائل السياسة	الاستثارة – بناء السيناريو – تحليل التأثير.	التوضيح – التمكين – الوساطة.
٣- مرحلة القرار	مهارات حل المشكلة – التفاوض – إدارة الجماعة – الضغط – بناء التحالف.	الوساطة – التمكين.
٤- التخطيط وتصميم البرنامج	تحديد البدائل المختلفة للبرنامج – تنظيم الوقت والنشاط.	الاتصال – التمكين – التوضيح.
٥- البرمجة والتقويم	تحليل القرار – تحليل الفكرة – مراجعة وفحص القرار – الاختيار الرشيد.	الاستثارة.

٨- نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

يوجد العديد من النماذج لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وقد عبرت هذه النماذج عن مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، والقوي المشاركة في تلك العملية وطبيعة التفاعل بينها، إلا أن هذه النماذج قد اختلفت فيما بينها في التركيز علي متغيرات دون الأخرى أو التركيز علي متغيرات بعينها، ولعل اغلبها قد ركز علي مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وان كانت قد اختلفت فيما بينها من حيث الدمج أو التفصيل لتلك المراحل.

وفيما يلي سنتناول أهم تلك النماذج بشئ من التفصيل:-

حيث قدم الفرد كان Alfred Khan ١٩٦٩ [(١)] نموذجا يتضمن المراحل التالية:-

١- وجود مثيرات أو دوافع تخطيطية: مشكلات، حاجات، اهتمامات.

٢- التعرف علي تلك المشكلات أو الحاجات وما هو متاح من مشروعات وموارد.

٣- تحديد المهام التخطيطية.

٤- صياغة السياسة.

٥- البرمجة: أو وضع الخطط والبرامج المعبرة عن السياسة وتنفيذها.

٦- التقويم والتغذية العكسية.

(1) Alfred J. Khan: **Theory and Practice of Social Planning**, New York, Russell Sage Foundation, 1969, pp: (61 – 62).

كما قدم بيرلمان، جورين Perlman & gurin ١٩٧٢[١] نموذجا يركز علي ان سياسة الرعاية الاجتماعية تستهدف حل المشكلات الاجتماعية خلال عدة مراحل هي:-

١- تحديد المشكلة.

٢- القيام بالجهود الإعلامية اللازمة لتوضيح المشكلة.

٣- تحديد ودراسة الحلول البديلة واختيار أفضل السياسات.

٤- تنمية الخطة اللازمة وتنفيذها لتحقيق السياسة.

٥- المتابعة والتغذية العكسية.

كما قدم جون تربمان John E. Tropman (١٩٨٧) [٢] نموذجا أوضح فيه أن عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية يمكن وصفها فيما يسمي بدائرة السياسة policy cycle والتي تشمل المراحل التالية:-

١- مرحلة المشكلة: وفيها يتم تحديد المشكلة ومعرفة طبيعتها.

٢- مرحلة الاقتراح: ويتم فيها تنمية الأفكار المتنوعة عن كيفية التعامل مع المشكلة.

٣- مرحلة القرار: وفيها يتخذ الجهاز المسئول عن صنع السياسة قرارا بأحدي المقترحات.

٤- مرحلة التخطيط: في ضوء الخطوط الإرشادية للسياسة يتم وضع الخطة وتحديد جهات التنفيذ.

٥- مرحلة البرمجة والتقويم: ويتم فيها التنفيذ الفعلي لبرامج الخطة، ومراقبة العمل، وإجراء عمليات التقدير والتقويم للمخرجات والنتائج، والمشكلات الجديدة التي تتضح في هذه المرحلة تعيد الدائرة لنقطة البداية وهكذا تتكرر الدائرة.

وقد صنف مشيل هل Michael Hill (١٩٩٣) [٣] نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في نوعين:-

١- نموذج النظام السياسي:

ويركز علي أن عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تتم من خلال النظام السياسي والأجهزة المتخصصة في الدولة، ويغلب عليها طابع الرشد وتمر بعدة مراحل بدءا من تحديد القضية أو المتطلبات ثم جمع المعلومات حولها لتحديدها تحديدا دقيقا وحاول التوصل لأفضل السبل لمواجهتها ثم اتخاذ القرار بالسياسة المناسبة ثم العمل علي تحقيقها ثم التقويم والتغذية العكسية.

٢- نموذج النظام الاجتماعي:

وهو يحاول توضيح تأثير البيئة والمتغيرات البيئية المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية علي كافة مكونات صنع السياسة (مدخلات، قرارات، مخرجات، عائدات السياسة)، وان

---

(1) Robert Perlman & Arnold Gurin: **Community Organization and Social Planning**, New York, john Wiley sons, inc., 1972, pp:(58- 75).

(2) John E. Tropman, **op. cit**, p: (269)

(3) Michael Hill: **The Policy Process**, New York, Harvester Wheasheaf, 1993, pp: (34- 42)

المنظمات المعنية من أحزاب سياسة وجماعات ضغط ومصالح ومنظمات تؤثر في تلك العمليات.

وقدم كليف الكوك Cliff Alcock (٢٠٠٠)[١] نموذجا أخر سماه دائرة السياسة إلا انه اختصر فيه مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في أربعة مراحل هي:-

١- مرحلة تحديد المشكلة.

٢- مرحلة صياغة السياسة.

٣- مرحلة التطبيق.

٤- مرحلة تقويم السياسة وتحديد أثارها.

كما صنف وليام بريجمان W. Brueggemann (٢٠٠١) [٢] نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وفقا لمن يقرر ويصنع السياسة في النماذج التالية:-

١- نموذج الصفوة Elite Model

وفي هذا النموذج تكون عملية صنع السياسة في أيدي قلة من الأفراد الذين يضعون قواعد السياسة وفقا لتفصيلاتهم.

٢- النموذج المؤسسي Institutional Model

تعبر السياسة في النموذج المؤسسي عن رؤية المؤسسات الرسمية الحكومية خاصة التشريعية التي تضعها وتراقب تنفيذها.

٣- نموذج جماعات المصالح Interest Group Model

حيث تعمل جماعات المصالح علي التأثير علي عملية صنع السياسة وتعمل المؤسسات الحكومية المهنية علي تحقيق التوازن بين أهداف ومصالح تلك الجماعات.

٤- نموذج العامل العقلاني (الرشيد) Rational Actor Model

يفترض أن عملية صنع السياسة عملية عقلانية تتعاون فيها جماعات المصالح والجهات الحكومية المهنية في تكامل.

٥- نموذج المساومة والتفاوض Bargaining Actor Model

ويركز هذا النموذج علي المساومة والتفاوض مع الجماعات المتصارعة ومن يدعمها في السلطات التشريعية والتنفيذية والعمل علي تغليب المصلحة العامة، وتكون هناك منظمات معنية بعملية المساومة والتفاوض هذا بغرض حماية الصالح العام.

٦- نموذج العامل الإداري Administrative Actor Model

يركز علي أن المؤسسات الإدارية التي تنفذ السياسة يكون لها صوتها المسموع كما أن لها دورا أساسيا في صنع السياسة لما لها من خبرة.

٧- نموذج الأنساق System Model

---

(1) Cliff Alcock and Others: **Introducing Social Policy**, London, prentice hall, 2000, pp. (2:3).

(2) Williem G. Brueggemann: **The Practice of Macro Social Work**, New York brooks Cole, 2001, pp. (349 – 354).

ويتسم بالشمول حيث أن ما تقوم به الصفوة والجهات التنفيذية والإدارية والسلطات التشريعية وجماعات المصالح هو إمداد للنسق بالمدخلات والتي بدورها تتفاعل في عمليات تحويلية تنتج مخرجات تؤثر في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٩- مشكلات صياغة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية:[١]

تتعدد هذه المشكلات وتتداخل غير أن هذه المشكلات أكثر حدة في القدرة على صياغة سياسات رعاية اجتماعية ترتبط بأبعاد المجتمع الاقتصادية والثقافية القيمية والسياسية وتتلاءم مع الحاجات المجتمعية وتوافقهم مع نمط وطبيعة وديناميات التفاعل في المجتمع ومن ثم تتحول أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية إلى شعارات غير قابلة للتطبيق في الواقع الإمبريقى في المجتمع وتظل أحلاماً غير واقعية بما يؤدى إلى غياب التوجيهات الحقيقية وتشتت جهود الأفراد والمنظمات لتحقيق الأهداف ويمكن تحديد أهمها في:

١ – غياب أو ضعف دور الخبراء والفنيين ودور المخططين الاجتماعيين أو تجاهل أدوارهم عند صياغة وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٢ – ضعف أو غياب المشاركة الشعبية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣ – عدم مراعاة البعد القيمي والثقافي السائد في المجتمع عند صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية.

٤ – تباين تأثير وخبرات المشاركين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بما لا يؤدى إلى تكامل أدوارهم ومشاركتهم في صنع سياسات رعاية اجتماعية تتلاءم مع الواقع المجتمعي.

٥ – في الدول النامية نجد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يحددها النظام عادة ما تخضع إلى عوامل تتسبب في تغييرها وتتوقف قوة هذا التغيير على المجموعة السياسية التي تثبت نفسها فتأمين تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية على المدى الطويل يتطلب خطة تنموية تتمكن من الاستمرارية.

٦ – عدم دراسة الواقع المجتمعي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتشخيص هذا الواقع، وتحديد المشكلات الاجتماعية تحديداً دقيقاً وتحليلها بما يساعد على صنع سياسات رعاية اجتماعية لمواجهة هذه المشكلات على الأمد المنظور.

٧ – عدم التحديد الدقيق للحاجات الإنسانية في المجتمع من خلال مؤشرات محددة كمية وكيفية بما يساهم في صياغة وصنع سياسات رعاية اجتماعية تقابل الحاجات الإنسانية والتي تحولت بدورها إلى مشكلات اجتماعية لعدم فعالية سياسات الرعاية الاجتماعية في محاولة إشباعها.

٨ – غياب البيانات والمعلومات الحديثة والدقيقة والكافية والأكثر واقعية لمواجهة المشكلات ومحاولة إشباع الحاجات الإنسانية.

٩ – ضعف المنظمات والمؤسسات التخطيطية وخاصة في المستوى المحلى بما يضعف من قدراتها على الاستقلالية واتخاذ القرارات والمشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية مع

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:(١٤٩:١٤٧).

غيـاب التنسـيق والتكامـل بـين المنظمـات والمؤسسـات فضـلاً عـن ضـعف المنظمـات الأهليـة ومشاركتها الفعالة في صنع سياسات رعاية اجتماعية.

١٠- غياب عناصر وركائز سياسات الرعاية الاجتماعية وأساليب صياغتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ويرجع ذلك إلى تجاهل أو ضعف مشاركة المخططين الاجتماعيين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

والإيديولوجيات تختلف طبقا لوجهات النظر بشأن عناصر أساسية وهي: [١]

١) القضايا التي ترتكز عليها الايدولوجية وعلاقتها بتوفير الرعاية الاجتماعية.
٢) الطبيعة البشرية.
٣) الحاجة.
٤) والرفاه العام.
٥) المشاكل الاجتماعية.
٦) عدم المساواة.
٧) دور الحكومة.
٨) الفروق الاجتماعية وتوفير إطار عمل للعمال على نحو أكثر فعالية تقييم سياسة الرعاية الاجتماعية.

([1]) Mimi Abramovitz ; **Political Ideology And Social Welfare** , In Terry Mizrahi & Larry E Davis (Editors in Chief) ; **Encyclopedia Of Social Work** , 20TH Edition, , Volume2, op cit, PP.(368)

- **ملخص الفصل:**

من خلال هذا الفصل تمكن الباحث من تناول رؤية شاملة للسياسة الاجتماعية بصفة عامة وسياسات الرعاية الاجتماعية بصفة خاصة، حيث تناول الباحث المفاهيم الخاصة بالسياسة الاجتماعية وأهمية السياسة الاجتماعية وأهدافها وعناصرها ومحدداتها ونماذج صنع السياسة الاجتماعية في ضوء رؤية نقدية طبقا للمشاهدات الميدانية للباحث وصولا بالمشكلات التي تعترض صياغة السياسة الاجتماعية.

ويعتبر هذا الفصل بمثابة حلقة الوصل التوضيحية بين الديمقراطية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية، باعتبار أن الديمقراطية الاجتماعية احد اتجاهات السياسة الاجتماعية، ومن خلال العرض السابق استطاع الباحث من تحديد متغيرات الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ومتغيراتها:

١) القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.
٢) مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.
٣) الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.
٤) المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
٥) ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

مما يساعد الباحث في الفصول العملية التالية وتحديد المتغيرات الفرعية والعبارات التي تقيس كل متغير في مرحلة إعداد الأدوات بالإضافة إلي تحقيق الاختبار الحقيقي لمتغيرات الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر طبقا للأدبيات النظرية وفي ضوء نتائج الواقع الميداني.

الباب الثاني

الجانب التطبيقي في الدراسة

الفصل الخامس: التصميم المنهجي للدراسة.

الفصل السادس: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

الفصل السابع: أستخلاصات الدراسة وتصورها التخطيطي المقترح.

الفصل الخامس

التصميم المنهجي للدراسة

- مقدمة.

أولا: التصميم المنهجي: الماهية والأهمية.

ثانيا: الخطوات الإجرائية للتصميم المنهجي:

(أ) نوع الدراسة.

(ب) منهج الدراسة.

(ج) فرضيات الدراسة.

(د) خطة المعاينة.

(و) أدوات جمع بيانات الدراسة.

(ز) صدق وثبات أدوات الدراسة.

(ح) المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة.

ثالثا: الصعوبات التي واجهت الباحث في المرحلة الميدانية وكيفية التغلب عليها.

- ملخص الفصل.

- **مقدمة:**

بحوث الخدمة الاجتماعية بحوث ميدانية تطبيقية يتم اختبارها ميدانيا واستخلاص النتائج طبقا للواقع الممارس في ضوء وتوجيه متغيرات الدراسة التي يتم أستياقها من الإطار النظري الموجه للدراسة من أدبيات علمية ودراسات سابقة وواقع ممارس، وبعد تناول الإطار النظري للدراسة في الباب الأول بفصوله من الفصل الأول إلي الفصل الرابع سوف يقوم الباحث في الباب الثاني للدراسة من بداية الفصل الخامس تناول الجانب الميداني للدراسة.

ويحاول الباحث في هذا الفصل أن يستخلص من الإطار النظري والتصوري للدراسة المتغيرات الأساسية، وذلك لبناء الإستراتيجية المنهجية للدراسة، وتحديد نوع الدراسة ومنهجها العلمي بالإضافة إلي صياغة فرضيات الدراسة والوقوف علي حدود الدراسة، بجانب تحديد الأدوات البحثية للدراسة واختبار صدقها وثباتها قبل التطبيق النهائي حتي يتم التأكد من صلاحية الأدوات المستخدمة التي سوف تأتي بكل نتائج الدراسة في الفصول التالية، وتحديد العينة ونوعها وطريقة اختيارها، كما يتناول الفصل الأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها في معالجة البيانات إحصائيا، لينتهي الفصل بوضع خطة لمواجهة الصعوبات التي قد تظهر في المرحلة الميدانية ووضع البدائل لها، حيث أن الإجراءات المنهجية تعتبر حجر الأساس في إجراء أي دراسة علمية، والتصميم المنهجي معني بوضع الخطة الملائمة التي تحقق أهداف الدراسة، وكما تناول الباحث عرض الأدبيات النظرية للدراسة فهنا نبدأ بالتخطيط للوقوف علي أبعاد تلك الأدبيات من الواقع العملي وفقا للأداء المجتمعي وصولا للتشخيص العلمي المتكامل لحيثيات هذا الأداء.

وذلك وصولا لنتائج الدراسة واستنتاجاتها العامة ومستخلصاتها وتصورها التخطيطي المقترحة بالإضافة إلي خطة تضمن تحقيق الديمقراطية الاجتماعية في عملية صنع السياسة الاجتماعية بمصر، في ضوء الإيديولوجية المصرية والثقافة المصرية.

أولا: التصميم المنهجي: الماهية والأهمية:

البحث في واقع المجتمع– أي مجتمع– يدفع إلى الأخذ بالمنهج العلمي الرصين في استقصاء جوانب هذا الواقع، والدراسات الاجتماعية في سعيها نحو الأفضل للمجتمع، تأخذ بأسباب المنهج العلمي في اكتشاف وتحليل وتفسير دقائق الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وجماعاته، ومجتمعاته المحلية وكذا مشكلاته على المستوى القومي، والباحث الاجتماعي هو أداتها الفاعلة في ذلك كله، فهو المدرب على تصميم البحوث، والمعد لاستقصاء المعرفة من أصولها النظرية والميدانية، على أن التحامه بواقع الظاهرة ميدانيًا، دونما تردد أو شعور بأن ذلك ليس في مقدوره، أو أكبر من طاقته على التناول والفهم، ينقله بالمعرفة وامتلاك أدوات البحث إلى منطقة التمكن والاقتدار، والميدان هو الاختبار الحقيقي لجملة المعارف المهنية، والتطبيق الرائع للتعامل مع أفراد المجتمع والاتصال بهم لجمع المادة العلمية التي تلزمه في كشف غموض ما يجهل، والذي ينير أمامه سبل العمل الجاد لخدمة وطنه كما يتعين عليه أن يخدمه، ويعتبر التصميم المنهجي نشاطا علميا يستدعي تخطيطا واعيا، وإدراكا قبليا بالموقف المراد دراسته، وإلماما أوليا بمتطلبات وأبعاد الموضوع الفكرية والإجرائية قيد البحث، على المستوى النظري والمنهجي والميداني، ويري كليجر kiluiger أن تصميم البحث العلمي بمثابة خطة بناءات واستراتيجيات للبحوث والتي تسعي للحصول علي إجابات لأسئلة البحث المختلفة، وتشير إلي الخطة الشاملة لعمليات البحث العلمي.[١]

والتصميم المنهجي لهذه الدراسة يعني:

١- خطة الباحث في مراجعة الأدبيات العلمية التي تتناول الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية والاستشهاد ببعض هذه الأدبيات العلمية كإطار نظري للدراسة وموجه علمي للباحث في التطبيق الميداني.
٢- كل الإجراءات العلمية المتتابعة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات العلمية للدراسة حتي التوصل للنتائج العامة للدراسة وخطة العمل والتصور التخطيطي المقترح وآليات التنفيذ.

وللتصميم المنهجي أهمية كبيرة حيث انه يساعد الباحث في الحصول علي بيانات دقيقة بأقل جهد، كما أن تصميم البحث منهجيا يعمل علي تفادي الأخطاء التي قد تحدث أثناء عملية جمع البيانات.[٢]

---

[1] Richard M. Grinnel: social work research and evaluation, London, peacock publishers, gnc., 1985, p(231).

(٢) عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١، ص (١٨٧).

ثانيا: الخطوات الإجرائية للتصميم المنهجي:

أ- نوع الدراسة:

دراسة وصفية، حيث أن الدراسة تهدف إلي تشخيص واقع أداء تخطيطي من خلال رصد للعملية المتعلقة بصنع السياسة الاجتماعية بهدف الوقوف علي الاتجاه الموجه للأداء وتحسين نوعية هذا الأداء في ضوء المتطلب الإيديولوجي المحدد.

حيث تستهدف الدراسة الوصفية تقرير خصائص معينة أو مشكلة يغلب عليها صفة التحديد ودراسة ظروفها المحيطة بهدف وصف هذه الخصائص وصفاً دقيقاً شاملاً من كافة جوانبها ولفت النظر إلي أبعادها المختلفة بهدف الوصول إلي نتائج نهائية يمكن تعميمها[١]، وتستهدف الدراسة الوصفية تقرير خصائص مشكلة معينة وكشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل دلالتها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخري، وذلك بهدف الوصول إلي وصف دقيق لهذه الظاهرة[٢]، وإن الدراسة الوصفية هي الخطوة الأولي نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع ومن خلالها يتمكن الباحث من الإحاطة بالواقع ومن ثم يمكن العمل علي تطويره[٣]، والدراسة الوصفية تساعد علي الوصف الكمي والكيفي لآراء مجتمع بحث محدد الحجم لأداء خدمة أو مشكلة أو احتياج معين.[٤]

وتم اختيار الدراسة الوصفية للمبررات التالية أنها من البحوث التي تعرض تقرير خصائص ظاهرة ما كميا أو كيفيا بناء على فروض مبدئية سابقة للدراسة ومن سمات الدراسات الوصفية أنها تنتهج الوصف الكمي والكيفي للظاهرة وتهتم بتحديد العوامل المختلفة المرتبطة بالظاهرة.

ب- منهج الدراسة:

منهج دراسة الحالة، والحالة هنا هي السياسة الاجتماعية في مصر والتي يعكسها دستور ٢٠١٤م، بهدف التحليل الدقيق والتعمق في تأريخ أداء أجهزة صنع السياسة الاجتماعية في مصر والمتمثل في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بهدف التعميم.

وجاء اختيار منهج دراسة الحالة للمبررات التالية:

١- من خلال منهج دراسة الحالة يمكن تكوين صورة واضحة عن الحالة باعتبارها وسيلة شاملة ودقيقة، بحيث توفر معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره أساليب ومناهج البحث الأخرى.

٢- يساعد منهج دراسة الحالة في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة وبالتالي يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل.

---

(١) ----------: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٢، ص(١٩٨).

(٢) محمد شفيق : **البحث العلمي "الخطوة المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٤ ، ص ١٠٨.

(٣) محمد علي محمد : **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ ، ص٣٠٠.

(٤) عبد الحليم رضا عبد العال: **البحث في الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص٤٢.

٣- يمكن من خلاله الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول وضع الظاهرة المدروسة مقارنة بأساليب ومناهج البحث الأخرى.
٤- يفيد في عملية التنبؤ لأنها تتناول قضية الدراسة في الماضي والحاضر.

ج- فرضيات الدراسة: تختبر الدراسة الحالية الفرضيات العلمية التالية:

الفرض الأول: يتوقع أن تكون الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

حيث يفترض إمكانية رصد الشواهد الميدانية المؤكدة لهذه العلاقة باستخدام أدوات متعددة في جمع البيانات تظهر دلالتها علي النحو التالي:

١- **المتغير المستقل:** الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ومتغيراتها:
أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.
ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.
ج- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.
د- تحسين نوعية الحياة.
هـ-تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

٢- **المتغير التابع :** صنع السياسة الاجتماعية في مصر ومتغيراتها:
أ- القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.
ب- مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.
ج- الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.
د- المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
هـ- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.
٢- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٣- قد يوجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٤- من المحتمل وجود علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٥- من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

الفرض الثاني: تتباين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية تباينا معنويا بما يمكن معه تحديد أولويات هذه العلاقات وقراءة دلالتها المعنوية بما يؤكد خصوصية الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
الفرض الثالث: من المتوقع انه يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها.

د- خطة المعاينة: تم تطبيق الدراسة علي:

- عينة من معهد التخطيط القومي، وكان نوع العينة عينة عشوائية طبقية، وحجمها ٧٢ مفردة من معهد التخطيط القومي، وتم اختيارها بالتوزيع المتساوي **١٢** مفردة للطبقة، وكانت الطبقات هي مركز دراسات السياسات الكلية، ومركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط، ومركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات، ومركز العلاقات الاقتصادية الدولية، ومركز التنمية الإقليمية، ومركز دراسات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية، وتم استبعاد المركز الديموجرافي لانفصاله رسميا عن المعهد ومقره المقطم.
- كما تم إجراء مسح اجتماعي شامل لمديري إدارات الأمانة العامة ونوابهم بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وعددهم ٣٤ مفردة، وتم استبعاد ٦ مفردات لعدم تواجدهم نظرا لالتحاقهم بدورة تدريبية في فترة تطبيق أدوات الدراسة، لتصبح ٢٨ مفردة.
- كما تم اخذ عينة عمديه من الخبراء والمتخصصين لإجراء المقابلة، وتعمد الباحث هنا في اختيار عينته لاختلاف تخصصاتهم وأماكن تواجدهم وصعوبة مقابلتهم، حيث تمت المقابلة مع الخبراء والمتخصصين الأكاديميين وعددهم (٦) وأعضاء بمجلس النواب وعددهم (١٤) ورجال أعمال وعددهم (٢) وخبراء بالصحافة والإعلام وعددهم (٢) وخبراء بوزارة التضامن الاجتماعي وعددهم (٢) وشخصيات عامة وعددهم (٤)، بمجموع (٣٠) خبير.

و- أدوات جمع بيانات الدراسة :

أدوات الدراسة هي الوسيلة التي تمكن الباحث من دراسة واختبار مشكلته البحثية، وترصد شواهد الواقع الممارس لمشكلة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة العلمية ميدانيا والتوصل لنتائج الدراسة واستخلاص الاستنتاجات العامة وتصورها التخطيطي المقترح وخطة العمل، هي الوسيلة التي تستخدم في البحث سواء أكانت تلك الوسائل متعلقة بجمع البيانات أو لعمليات التصنيف والجدولة[١]، وتعرف أيضاً بأنها الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وترجمتها[٢]، واستخدم الباحث أداة الاستبيان وأداة المقابلة وأداة تحليل المضمون وسوف نستعرض أدوات الدراسة كما يلي:

١- **استبيان**[٣] مقنن للمسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية بوزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي، حيث صمم الباحث استمارة الاستبيان في ضوء متغيرات الدراسة والأدبيات العلمية المرجعية للدراسة واشتملت الأداة البحثية علي ثلاث أجزاء رئيسة وهي البيانات الأولية، والديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، والاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر وعباراتها ٦٤ عبارة موزعة كالتالي: ١- الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ومتغيراتها تضمنت ٣٤ عبارة كالتالي:
   - المساواة الاجتماعية في المجتمع، ٨ عبارات.
   - ضمان حقوق أفراد المجتمع، ٦ عبارات.
   - تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، ٦ عبارات.
   - تحسين نوعية الحياة، ٨ عبارات.
   - تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن، ٦ عبارات.

٢- الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ومتغيراتها: تضمنت ٢٨ عبارة كالتالي:
   - القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، ٨ عبارات.
   - مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، ٦ عبارات.
   - الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، ٤ عبارات.
   - المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية، ٤ عبارات.
   - ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، ٦ عبارات.

ومن مبررات استخدام الاستبيان كأداة بحثية في الدراسة، انه يؤمن الإجابات الصريحة والحرة حيث أنه يرسل للفرد بالبريد أو أي وسيلة أخرى وعند إعادته فإنه يفترض ألا

---

[١] عبد الباسط حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١١، ١٩٩٠، ص(٣٠٧).
[٢] محمد شفيق: **البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٣، ص(١١٢).
[٣] انظر ملحق (١).

يحصل اسم أو توقيع المبحوث من أجل عدم إحراجه وان يكون بعيد عن أي محاسبة أو لوم فيها وهذا الجانب مهم في الاستبيان لأنه يؤمن الصراحة والموضوعية العلمية في النتائج، تكون الأسئلة موحدة لجميع أفرد العينة في حين أنها قد تتغير صيغة بعض الأسئلة عند طرحها في المقابلة، وتصميم الاستبيان ووحدة الأسئلة يسهل عملية تجميع المعلومات في مجاميع وبالتالي تفسيرها والوصول إلى استنتاجات مناسبة،ويمكن للمبحوثين اختيار الوقت المناسب لهم والذي يكونوا فيه مهيئين نفسيا وفكريا للإجابة على أسئلة الاستبيان، ويسهل الاستبيان على الباحث جمع معلومات كثيرة جدا من عدة أشخاص في وقت محدد، ويعتبر الاستبيان لا يكلف ماديا من حيث تصميمه وجمع المعلومات مقارنة بالوسائل الأخرى التي تحتاج إلى جهد أكبر وأعباء مادية مضافة كالسفر والتنقل من مكان إلى آخر، أن طبيعة الاستبيان توفر له ظروف التقنين أكثر مما يتوفر لوسائل أخرى بسبب التقنين في الألفاظ وترتيب الأسئلة وتسجيل الإجابات مما يزيد من قيمة الاستبيان، يوفر الاستبيان وقتاً كافياً للمستجيب للتفكير في إجابته مما يقلل الضغط عليه ويدفعه إلى التدقيق في معلوماته.

- وتم التطبيق في معهد التخطيط القومي علي المراكز التالية:

(أ) مركز دراسات السياسات الكلية، ويديره أ.د علاء زهران.

(ب) مركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط، ويديره أ.د أماني الريس.

(ت) مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات، ويديره أ.د إيمان الشربيني.

(ث) مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، ويديره أ.د فاديه عبد السلام.

(ج) مركز التنمية الإقليمية، ويديره أ.د فريد عبد العال.

(ح) مركز دراسات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية، ويديره أ.د خالد عبد العزيز عطية.

(خ) وتم استبعاد المركز الديموجرافي لانفصاله رسميا عن المعهد ومقره أصبح المقطم.

- وفي وزارة التخطيط تم التطبيق علي الأمانة العامة بالوزارة والتي كلفت قطاع إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع الباحث.

٣- **مقابلة بؤرية**[١] مع الخبراء في مجال السياسة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، وتم إجراء مقابلة مع الخبراء والمتخصصين الأكاديميين وعددهم (٦)، وأعضاء بمجلس النواب وعددهم (١٤)، ورجال أعمال وعددهم (٢)، وصحافة وإعلام وعددهم (٢)، ووزارة التضامن الاجتماعي وعددهم (٢)، وشخصيات عامة وعددهم (٤)، بمجموع (٣٠) خبير.

ومبررات استخدام الباحث لأداة المقابلة كأداة بحثية في الدراسة لان المقابلة تعتبر من أهم طرق جمع المعلومات والبيانات وأكثرها صدقاً، حيث يستطيع الباحث التعرف على مشاعر وانفعالات المقابل، وكذلك اتجاهاته وميوله، وهذا مالا يستطيع الوصول إليه إلا من خلال المقابلة، وتعتبر المقابلة عملية تتيح الفرصة للمستجيب للتعبير الحر عن الآراء والأفكار والمعلومات، وقد تتحول من أداة اتصال ووسيلة التقاء إلى تجربة عملية، وبذلك تكون المقابلة

(١) انظر ملحق رقم (٢).

ميداناً ومجالاً للتعبير عن المشاعر والانفعالات والاتجاهات، وتعتبر المقابلة مصدراً كبيراً للبيانات والمعلومات فضلاً عن كونها أداة للتعبير والتوعية والتفاعل الديناميكي، وتختلف أهداف المقابلة باختلاف الغاية التي تستهدف المقابلة إلى تحقيقها في نهاية المطاف، ويتضح ذلك من الأنواع المختلفة للمقابلة فلكل نوع هدفه وغرضه المحدد وغايات يحاول أطراف المقابلة الوصول إليه، وهنا يستخدم الباحث المقابلة المقننة شبه مفتوحة.

٤- **تحليل محتوي**[١] الدستور المصري دستور ٢٠١٤م، للوقوف علي تبني السياسة الاجتماعية للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه أساسي في مراحل صنعها، ويعتبر تحليل المضمون من الأدوات البحثية الهامة ويشمل تحليل المضمون ما يلي:

أ- **وحدات التحليل** : وهي وحدة الإحصاء أو العدد، وهي اصغر وحدة في عملية التحليل والمقصود بها مجموعة الفئات المكونة للدستور المصري.

ب- **فئات التحليل:** وهي الفئات التي تساعد في تصنيف الوحدات وتنظيمها وتتضمن الفئات التالية (فئة الشكل- فئة المضمون)، وتحتوي فئة المضمون علي:

١- الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ومتغيراتها:

- المساواة الاجتماعية في المجتمع.
- ضمان حقوق أفراد المجتمع.
- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.
- تحسين نوعية الحياة.
- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

٢- الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ومتغيراتها:

- القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.
- مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.
- الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.
- المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

ح- **بناء الفئات:** ثم بناء الفئات في التحليل بالطريقة الكمية أي نظام الترميز، حيث يأخذ الظهور لمرة واحدة تكرارا واحدا.

ومبررات اختيار الباحث لأداة تحليل المضمون كأداة بحثية للدراسة، إن البيانات المتوافرة من خلال تحليل المضمون لا يتم الحصول عليها من خلال التفاعل المباشر بين الباحث وأطراف مواد الاتصال ، وإنما يتم ذلك من خلال الكتب والصحف وغيرها من وسائل

(١) انظر ملحق رقم (٣).

الاتصال لذلك فإن الباحث يمكنه معاودة الاتصال بمصادر بحثه دون قيود، وإمكانية استعادة مواد الدراسة مرة أخرى لأن معظمها محفوظ في الأرشيف، ومادة التحليل هنا دستور مصر ٢٠١٤م، وهو موثق ومحفوظ ويمكن الرجوع له في أي وقت.

ز- صدق وثبات أدوات الدراسة:

- **ثبات الأداة:** المقصود بثبات الاستبيان هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويدل الثبات على اتساق النتائج، بمعنى إذا كرَّر الباحث القياس فانه يحصل على نفس النتائج.

وتم حساب ثبات أدوات الدراسة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار Test and Retest، وذلك بالتطبيق علي عينة من المبحوثين قوامها (١٠) من السادة المسئولين والأكاديميين بمعهد التخطيط القومي، وجاءت نتائج الثبات كما يلي:

جدول (٣)

نتائج الثبات لمتغير المساواة الاجتماعية في المجتمع		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١	٠.٨٩٦	**
٢	٠.٨٩٩	**
٣	٠.٩٥٤	**
٤	٠.٨٧٢	**
٥	٠.٧٨٧	**
٦	٠.٨٢٣	**
٧	٠.٨٤٢	**
٨	٠.٨٦١	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٤)

نتائج الثبات لمتغير ضمان حقوق أفراد المجتمع		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٩	٠.٦٩٩	**
١٠	٠.٧٨٥	**
١١	٠.٩١٤	**
١٢	٠.٨٥٤	**
١٣	٠.٧٤٧	**
١٤	٠.٦٩٨	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٥)

نتائج الثبات لمتغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١٥	٠.٨٦٧	**
١٦	٠.٧٨٨	**
١٧	٠.٨٦٥	**
١٨	٠.٩١١	**
١٩	٠.٦٩٩	**
٢٠	٠.٨٢٢	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٦)

نتائج الثبات لمتغير تحسين نوعية الحياة		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٢١	٠.٨٩٩	**
٢٢	٠.٩٨٨	**
٢٣	٠.٩١٢	**
٢٤	٠.٨٧٤	**
٢٥	٠.٧٨٩	**
٢٦	٠.٧٩٨	**
٢٧	٠.٦٩٨	**
٢٨	٠.٧٥٢	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٧)

نتائج الثبات لمتغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٢٩	٠.٦٩٧	**
٣٠	٠.٨٨١	**
٣١	٠.٩٢٦	**
٣٢	٠.٧١٣	**
٣٣	٠.٨٧٤	**
٣٤	٠.٩٥١	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٨)

نتائج الثبات لمتغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر		
المتغير	معامل الارتباط	الدلالة
المساواة الاجتماعية في المجتمع	٠.٩٤٥	**
ضمان حقوق أفراد المجتمع	٠.٩٦١	**
تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	٠.٩٤٢	**
تحسين نوعية الحياة	٠.٩٧٤	**
تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	٠.٩٩٢	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٩)

نتائج الثبات لمتغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٣٥	٠.٧٤٢	**
٣٦	٠.٧٥٧	**
٣٧	٠.٩٥٤	**
٣٨	٠.٩٣٣	**
٣٩	٠.٨٤٥	**
٤٠	٠.٨٦٣	**
٤١	٠.٨٧٤	**
٤٢	٠.٩٢٣	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (١٠)

نتائج الثبات لمتغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٤٣	٠.٧٧٧	**
٤٤	٠.٩٥١	**
٤٥	٠.٨٨٢	**
٤٦	٠.٨١٦	**
٤٧	٠.٧٣٣	**
٤٨	٠.٧٩٧	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (١١)

نتائج الثبات لمتغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٤٩	٠.٨٠٣	**
٥٠	٠.٩٢٦	**
٥١	٠.٧١٦	**
٥٢	٠.٧٦٠	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (١٢)

نتائج الثبات لمتغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٥٣	٠.٨٣٦	**
٥٤	٠.٨٩١	**
٥٥	٠.٩٧٤	**
٥٦	٠.٨٧٧	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (١٣)

نتائج الثبات لمتغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٥٧	٠.٨٥١	**
٥٨	٠.٧٨٩	**
٥٩	٠.٩٦٤	**
٦٠	٠.٨٥١	**
٦١	٠.٩٠٤	**
٦٢	٠.٨٧٥	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (١٤)

نتائج الثبات لمتغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر		
المتغير	معامل الارتباط	الدلالة
القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	٠.٨٢٧	**
مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية	٠.٨٩٤	**
الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية	٠.٩٥٣	**
المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية	٠.٨٧١	**
ضمانات صنع السياسة الاجتماعية	٠.٩١١	**

وتعتبر هذه المستويات دالة إحصائيا عند مستوي معنوية (٠.٠١)، وهي تدل علي فترة ثقة ٩٩%، وتعتبر مقبولة ويمكن الاعتماد عليها وعلي النتائج التي تتوصل لها الأداة، وذلك للوصول لنتائج أكثر دقة وموضوعية يمكن تعميمها.

- **صدق الأداة:** وصدق الأداة يعني أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه، وأن يعكس الاستبيان المحتوى المراد قياسه وفقًا لأوزانه النسبية، ويعني الصدق بصفة عامة أن العبارة الموجودة في الاستبيان، تقيس ما يفترض البحث قياسه بالفعل.

أ- الصدق العاملي:

الصدق العاملي Factorial Validity يعتمد هذا النوع من الصدق على منهج التحليل العاملي الذي يقوم على تحليل مصفوفة معاملات الارتباط بين الفقرات والإبعاد الأخرى من أجل الوصول إلى العوامل التي أدت إلى إيجاد هذه المعاملات، حيث اعتمد الباحث علي معامل الارتباط لكل عبارة في الأداة بدرجة المتغير ككل ومعامل ارتباط كل متغير بالدرجة الكلية للأداة ككل وذلك لحساب الصدق العاملي للأداة، وذلك بالتطبيق علي عينة من المبحوثين قوامها (١٠) من السادة المسئولين والأكاديميين بمعهد التخطيط القومي، وجاءت نتائج الثبات كما يلي:

جدول (١٥)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١	٠.٧٨١	**
٢	٠.٨٢١	**
٣	٠.٨٧٤	**
٤	٠.٩١٠	**
٥	٠.٦٩٩	**
٦	٠.٨٥٢	**
٧	٠.٨٢٧	**
٨	٠.٨٦٤	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (١٦)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٩	٠.٦٩٩	**
١٠	٠.٧٨٥	**
١١	٠.٩١٤	**
١٢	٠.٨٥٤	**
١٣	٠.٧٤٧	**
١٤	٠.٦٩٨	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (١٧)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١٥	٠.٩١١	**
١٦	٠.٧٨٨	**
١٧	٠.٨٦٦	**
١٨	٠.٧٨٤	**
١٩	٠.٩١٣	**
٢٠	٠.٨١١	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (١٨)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير تحسين نوعية الحياة		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٢١	٠.٧٦٩	**
٢٢	٠.٦٩٨	**
٢٣	٠.٩١٥	**
٢٤	٠.٧٤٨	**
٢٥	٠.٧٨٩	**
٢٦	٠.٧٨٨	**
٢٧	٠.٦٨٥	**
٢٨	٠.٧٤٤	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (١٩)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٢٩	٠.٨٤٢	**
٣٠	٠.٨٥١	**
٣١	٠.٨٨٤	**
٣٢	٠.٧١٣	**
٣٣	٠.٧٤٥	**
٣٤	٠.٦٨٤	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٢٠)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر		
المتغير	معامل الارتباط	الدلالة
المساواة الاجتماعية في المجتمع	٠.٨٧٥	**
ضمان حقوق أفراد المجتمع	٠.٧٨٦	**
تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	٠.٨٥٣	**
تحسين نوعية الحياة	٠.٨٤٦	**
تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	٠.٨٨١	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٢١)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٣٥	٠.٨٤٤	**
٣٦	٠.٩٤٥	**
٣٧	٠.٨٥٥	**
٣٨	٠.٨٧٦	**
٣٩	٠.٨٢٣	**
٤٠	٠.٩١١	**
٤١	٠.٩٤٣	**
٤٢	٠.٨١٠	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٢٢)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٤٣	٠.٨٨٨	**
٤٤	٠.٩٧٤	**
٤٥	٠.٧٨٩	**
٤٦	٠.٨٦٩	**
٤٧	٠.٩٨١	**
٤٨	٠.٧٩٥	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٢٣)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٤٩	٠.٩٧٤	**
٥٠	٠.٦٧٨	**
٥١	٠.٩٥٤	**
٥٢	٠.٨٧١	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٢٤)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٥٣	٠.٦٦٩	**
٥٤	٠.٨٧١	**
٥٥	٠.٩٤١	**
٥٦	٠.٨٤٥	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٢٥)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية		
رقم العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
٥٧	٠.٨٥٧	**
٥٨	٠.٧٥٧	**
٥٩	٠.٩٦٠	**
٦٠	٠.٨٧٥	**
٦١	٠.٨٦١	**
٦٢	٠.٧٥٤	**

** معنوي عند (٠.٠١) * معنوي عند (٠.٠٥)

جدول (٢٦)

الاتساق الداخلي بين عبارات متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر		
المتغير	معامل الارتباط	الدلالة
القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	٠.٨٨٨	**
مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية	٠.٨٧٩	**
الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية	٠.٩١١	**
المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية	٠.٨٧٥	**
ضمانات صنع السياسة الاجتماعية	٠.٨٦٢	**

وتعتبر هذه المستويات دالة إحصائيا عند مستوي معنوية (٠.٠١)، وهي دالة عند درجة ثقة بنسبة ٩٩%، ويمكن الاعتماد عليها وعلي النتائج التي تتوصل لها الأداة، وذلك للوصول لنتائج أكثر دقة وموضوعية يمكن تعميمها، ومعامل الصدق مقبول.

ب- الصدق الظاهري(صدق المحكمين):

الصدق الظاهري هو الصدق الذي يدل على ما يبدو أن الاستبيان يقيسه ظاهريا وليس ما يقيسه الاستبيان بالفعل ويعتمد هذا النوع من الصدق على الفحص المبدئي لمحتويات الأداة أي بالنظر إلى فقراته وكيفية صياغتها ومدى وضوحها وكذلك النظر إلى التعليمات ودقتها ثم مقارنة هذا الذي يبدو بالوظيفة المراد قياسها فإذا اقترب الاثنان كان الاختبار صادقا ظاهريا، على اعتبار أن المحكم شخص مختص في هذا المجال، ويمكنه أن يحكم بما إذا كانت الأسئلة الموضوعة في الاستبيان تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه، وصدق المحكمين هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة، ويطلب منهم تصحيح الفقرات أو الحكم عليها بأنها مرتبطة بالبعد الذي تقيسه أم غير مرتبطة، وحكم الباحث أدوات دراسته الحالية من السادة المحكمين بالتوزيع التالي:•

١- أساتذة أكاديميين في التخطيط الاجتماعي.
٢- أساتذة أكاديميين في العلوم السياسية.
٣- ممارسين في مجال السياسة الاجتماعية.
٤- أعضاء مجلس النواب.
٥- شخصيات عامة.
٦- رجال أعمال، ويشير الباحث انه تم عرض أدوات الدراسة على عدد من المحكمين مختلفين التخصصات، وأنهم اجمعوا على الأسئلة المحددة بنسبة ٩٥%، وتم تعديل ٨ عبارات وحذف ٣ عبارات وإضافة عبارتين.

ح- المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة: تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS .V. 16.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي.
٢. الانحراف المعياري: ويفيد في معرفة مدى تشتت أو عدم تشتت استجابات المبحوثين، كما يساعد في ترتيب العبارات مع المتوسط الحسابي.
٣. المدى: ويتم حسابه من خلال الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة.
٤. معامل ثبات (ألفا . كرونباخ): لقيم الثبات التقديرية لأدوات الدراسة.
٥. معامل ارتباط بيرسون: وذلك لاختبار فروض الدراسة.
٦. تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way ANOVA : للتعرف علي الفروق ودلالتها.
٧. الأعمدة التكرارية والرسوم البيانية: وذلك لوصف استجابات المبحوثين في أشكال بيانية.

• انظر ملحق (٤).

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين ١ : ١.٦٧	**منخفض**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من ١.٦٧ : ٢.٣٤	**متوسط**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من ٢.٣٤ : ٣	**مرتفع**

ثالثا: الصعوبات التي واجهت الباحث في المرحلة الميدانية وكيفية التغلب عليها:

١- نقل مبني معهد التخطيط القومي مؤقتا بغرض الصيانة وتم التغلب علي هذه الصعوبة بمعرفة عنوان ومكان المبني المؤقت.

٢- صعوبة مقابلة بعض الشخصيات العامة وأعضاء مجلس النواب ورجال الأعمال، وتم التخطيط لذلك ومقابلتهم في المؤتمرات العلمية والمناسبات العامة وداخل مقر مجلس النواب المصري بصفة ودية عن طريق بعض الأصدقاء من السادة أعضاء مجلس النواب.

- **ملخص الفصل:**

في الفصول السابق تناولها انتهي الباحث من الإطار النظري للدراسة وختم الباحث الباب الأول للدراسة ليأتي الفصل الخامس في مقدمة الباب الثاني للدراسة ليكون حلقة الوصل بين الإطار النظري للدراسة والاختبار الميداني للدراسة، حيث تم رصد ومراجعة الأدبيات العلمية في مجال الديمقراطية الاجتماعية وأيضا في مجال السياسة الاجتماعية، وذلك لبناء التصميم المنهجي للدراسة وتحديد الإستراتيجية المنهجية التي تتبعها الدراسة وتختبر فروضها ميدانيا في ضوءها، في هذا الفصل تم رسم الخطة المنهجية العلمية التي ستسير الدراسة وفقا لها في كل الفصول اللاحقة مبنيا علي الإطار النظري كاملا في الفصول السابقة، كما انه تم بناء أدوات الدراسة والتي تمثل مدخلات الدراسة ميدانيا حيث أن تلك الأدوات هي التي يتم من خلالها عملية جمع البيانات التي من خلالها سوف يتم استخلاص نتائج الدراسة واختبار فروضها كما سيعرض ذلك في الفصل التالي.

وتم تحديد نوع الدراسة كدراسة وصفية ومنهجها منهج دراسة الحالة والحالة كانت الدستور المصري ٢٠١٤م، وتم تحديد فرضيات الدراسة وكيفية اختبارها من خلال الفرضيات الفرعية، وتناول خطة المعاينة للدراسة، وتوضيح أدوات الدراسة من استبيان ومقابلة وتحليل محتوي، والإشارة للأساليب الإحصائية التي يتم استخدامها في الدراسة للحصول علي النتائج المتوقعة طبقا لفرضياتها العلمية، وفي النهاية تناول خطة مواجهة الصعوبات المحتملة وطرح الخيارات البديلة، وهي بداية تناول النتائج الميدانية للدراسة واختبار فروضها كما سنتناول ذلك في الفصل السادس التالي، وتمت عملية تفريغ البيانات، وتضمنت هذه العملية ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: المراجعة الميدانية والمكتبية: حيث قام الباحث بمراجعة بيانات أدوات الدراسة مكتبيا للتأكد من سلامتها طبقا للمعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها.

المرحلة الثانية: تفريغ البيانات: حيث استخدم الباحث التفريغ اليدوي للمقابلة وتحليل المحتوي والالكتروني للاستبيان.

المرحلة الثالثة: العرض الجدولي: حيث استخدم الباحث المعاملات الإحصائية الملائمة للبيانات المراد تحليلها وقام بعرض هذه الجداول.

الفصل السادس
نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

- **مقدمة.**

أولا: النتائج المتعلقة بوصف مجتمع الدراسة.

ثانيا: نتائج الدراسة ومناقشتها.

ثالثا: اختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها.

- **ملخص الفصل.**

- **مقدمة:**

بعد تناول الإطار النظري للدراسة وتناول الإجراءات المنهجية للدراسة وأدوات الدراسة والطرق الإحصائية المستخدمة يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة الميدانية التي توصل إليها ومناقشة هذه النتائج علميا في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة والموجهات النظرية للدراسة بالإضافة لمشاهدات الباحث ميدانيا أثناء عملية جمع البيانات طبقا للواقع الممارس.

حيث يعتبر فصل طرح النتائج ومناقشتها بداية المخرجات الحقيقية للدراسة وفقا لاستجابات المبحوثين، وبداية صدور الأحكام العلمية والتوصل لرؤية مستخلصة من تحليل هذه النتائج في ضوء الأدبيات العلمية التي تناولت موضوع النتيجة أو المخرج الذي توصلت إليه الدراسة.

وفي هذا الفصل يستعرض الباحث نتائج دراسته والنتائج المتعلقة باختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها.

أولا: النتائج المتعلقة بوصف مجتمع الدراسة:

جدول (٢٧)

يوصف مجتمع الدراسة

م	البيان		ك	%	المتوسط
١	**مكان العمل**	معهد التخطيط القومي	٧٢	%٧٢	–
		وزارة التخطيط	٢٨	%٢٨	–
٢	**الخبرة**		–	–	**١٦ سنة**
٣	**القسم**	مركز دراسات السياسات الكلية.	١٢	%١٢	–
		مركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط	١٢	%١٢	–
		مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات	١٢	%١٢	–
		مركز العلاقات الاقتصادية الدولية	١٢	%١٢	–
		مركز التنمية الإقليمية	١٢	%١٢	–
		مركز دراسات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية	١٢	%١٢	–
		وزارة التخطيط	٢٨	%٢٨	–

توضح نتائج الجدول السابق أن السادة المبحوثين من معهد التخطيط القومي مثلوا ٧٢ %، والسادة المبحوثين من وزارة التخطيط ٢٨%، ومتوسط عدد سنوات الخبرة ١٦ سنة، وكانت نسبة مركز دراسات السياسات الكلية ١٢%، ومركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط ١٢%، ومركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات ١٢%، ومركز العلاقات الاقتصادية الدولية ١٢%، ومركز التنمية الإقليمية ١٢%، ومركز دراسات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية ١٢%.

حيث أنشئ معهد التخطيط القومي بموجب القانون رقم ٢٣١ لسنه ١٩٦٠، كمؤسسه عامه لها شخصية اعتبارية مستقلة، وذلك بغرض النهوض بالبحوث والدراسات التنموية والتخطيطية المتصلة بأعداد الخطط القومية ووسائل تنفيذها ودراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومي والعمل على تطبيقها بقصد تحقيق الأهداف.

ثانيا : نتائج الدراسة ومناقشتها:

- **بيانات تتعلق بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر طبقا لأراء السادة المسئولين:**

(١)الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٢٨)

يوضح متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	المساواة الاجتماعية في المجتمع	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.	٤٦	٤٦	٥٨	٢٨٨	١.٩	٠.٨	٦
٢	تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.	٤٤	٥٢	٥٤	٢٩٠	١.٩	٠.٨	٨
٣	تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.	٥٣	٥٦	٤١	٣١٢	٢.١	٠.٨	٥
٤	تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.	٤٠	٥٣	٥٧	٢٨٣	١.٩	٠.٨	٧
٥	تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات.	٣٦	٣٣	٣١	٢٠٥	٢.٢	٠.٨	٣
٦	الجميع سواء أمام القانون.	٣٤	٤٠	٢٦	٢٠٨	٢.١	٠.٨	٤
٧	يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.	٤٦	٤٣	١٠	٢٦٧	٢.٧	٠.٨	١
٨	شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.	٤٨	٤٧	٥	٢٤٣	٢.٤	٠.٦	٢
	المتغير ككل				٢٠٩٦	٢.٢	٠.٨	مستوي متوسط

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح أن متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع ككل جاء بمتوسط ٢.٢ وهو مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٨، ووفقا لذلك تم ترتيب عبارات متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع، حيث جاء في الترتيب الأول انه يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع بمتوسط ٢.٧.

ثم جاء في الترتيب الثاني أن شروط الحصول علي الخدمة ميسرة أمام الجميع بمتوسط ٢.٤، وجاء في الترتيب الثالث أن الفرص المتاحة في المجتمع تعتبر مجرد شعارات بمتوسط ٢.٢، وجاء في الترتيب الرابع أن الجميع سواء أمام القانون بمتوسط ٢.١، ثم جاء في الترتيب الخامس أن الدولة تراعي عدالة الدخول بين جميع العاملين بها بمتوسط ٢.١، وكان الترتيب السادس من نصيب انه تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز بمتوسط ١.٩، وكان الترتيب السابع أن الدولة تحقق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات بمتوسط ١.٩، وجاء في الترتيب الأخير منع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة بمتوسط ١.٩.

أذن فقد كان الترتيب الأول لعبارة يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع والترتيب الأخير تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.

ونستنتج من ذلك أن المسئولين عينة الدارسة يؤكدون علي وجود المساواة الاجتماعية في المجتمع، وهذا يتفق مع مبادئ وأهداف ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م وثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٢م.

وهذا ما أكده الدستور المصري دستور ٢٠١٤ في المادة الرابعة حيث نصت المادة علي أهمية المساواة وتكافؤ الفرص وكان نص المادة كما يلي " السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين في الدستور ".

كما جاء في المادة الحادية عشر في الدستور المصري دستور ٢٠١٤م والتي كان نصها " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبًا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها، وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا ".

كما تتفق النتائج أيضا مع المادة ٨١ من الدستور المصري دستور ٢٠١٤م والتي نصت علي " تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا ورياضيًا وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص ".

كما جاء أيضا في المادة ٩ من الدستور تأكيدا علي أهمية تحقيق تكافؤ الفرص دون تمييز، وكان نص المادة " تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز".

ونصت المادة الثامنة من الدستور المصري علي "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون"، وهذا ما تسعي إليه الديمقراطية الاجتماعية، حيث تستهدف كل المجتمعات العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لجميع المواطنين.

جدول (٢٩)

يوضح متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	ضمان حقوق أفراد المجتمع	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة.	٤٩	٣٧	١٤	٢٣٥	٢.٣	٠.٧	٥
٢	يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.	٢٤	٦٩	٧	٢١٧	٢.٢	٠.٥	٦
٣	ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها.	٥٩	٤١	٠	٢٥٩	٢.٦	٠.٥	٢
٤	تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.	٤٦	٤٥	٩	٢٣٧	٢.٣	٠.٦	٤
٥	للحضر أولوية في توفير الخدمات.	٧٢	٢٨	٠	٢٧٢	٢.٧	٠.٤	١
٦	للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.	٦٣	٢٥	١٢	٢٥١	٢.٥	٠.٧	٣
	المتغير ككل				١٤٧١	٢.٤	٠.٦	مستوي مرتفع

من بيانات الجدول السابق يتضح أن متوسط ضمان حقوق أفراد المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية بلغ ٢.٤ بمستوي مرتفع، وانحراف معياري ٠.٦، ووفقا لذلك تم ترتيب عبارات متغير ضمان حقوق الأفراد في المجتمع، حيث جاء في الترتيب الأول أن للحضر أولوية في توفير الخدمات بمتوسط ٢.٧، وانحراف معياري ٠.٤.

وجاء في الترتيب الثاني ارتفاع تكاليف الخد مات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها، بمتوسط ٢.٦، وانحراف معياري ٠.٥، وجاء في الترتيب الثالث أن للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء بمتوسط ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الرابع أن الأوضاع السياسية للمجتمع تعبر عن الديمقراطية الاجتماعية بمتوسط ٢.٣، ومجموع أوزان ٢٣٧، وانحراف معياري ٠.٦، ثم جاء في الترتيب الخامس أن الدولة تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة بمتوسط ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الأخير انه يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن بمتوسط ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٥.

ونستنتج من ذلك أن الترتيب الأول أن للحضر أولوية في توفير الخدمات، والترتيب الأخير انه يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.

وهذا يتفق مع ما نصت عليه المادة ٨١ من الدستور المصري " تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا ورياضيًا وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص".

وأيضا مع نص المادة ٩٩ وهي " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم،وللمضرور إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر. وتكفل الدولة تعويضًا عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء، وللمجلس القومي لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة العامة عن أي انتهاك لهذه الحقوق، وله أن يتدخل في الدعوي المدنية منضمًا إلي المضرور بناء على طلبه، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون".

وأيضا مع نص المادة ١٨ وهي " لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣ % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان فى حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي، وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل

الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون".

كما أن الدستور المصري تناول الحق في الرعاية الاجتماعية ضمنا في نصوص مواده المختلفة، والرعاية الاجتماعية تحفظ كرامة الفرد بما يتقاضاه من حماية ورعاية وتعبر عن التضامن الاجتماعي بعيداً عن كونها –الرعاية الاجتماعية– مكرمة أو صدقة، وفي عصرنا هذا توسعت الرؤية للعمل الاجتماعي بأبعاده التنموية والإنسانية، حيث أن الرعاية الاجتماعية عبارة عن برنامج لتقديم الإعانات المادية والعينية للتخفيف من معاناة الفئات الفقيرة المحتاجه داخل المجتمع، نظام يقوم على مبدأ التكافل والتضامن والتآزر، ومن شأنه أن يدعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويعمق روح الانتماء والولاء للوطن، فهو شبكة أمان اجتماعية تحمي الفقراء وتشعرهم بالاطمئنان في مجتمعاتهم، وقد نصت المواثيق الدولية على أن الرعاية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان حيث ورد في المادة ٩ والمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضرورة أن توفر الدول لمواطنيها ظروفاً معيشية تفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى.

جدول (٣٠)

يوضح متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.	٢٦	٧٠	٥٤	٢٧٢	١.٨	٠.٧	٦
٢	توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.	٤٨	٥٨	٤٤	٣٠٤	١.٩	٠.٨	٢
٣	تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.	٤١	٦٦	٤٣	٢٩٨	١.٩	٠.٧	٣
٤	يجرم الاتجار بالبشر.	٥٤	٤٨	٤٨	٣٠٦	٢.١	٠.٨	١
٥	تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.	٤٥	٥٢	٥٣	٢٩٢	١.٩	٠.٨	٤
٦	تعاني الفئات المهمشة من الإهمال.	٤٤	٤٧	٥٩	٢٨٥	١.٩	٠.٨	٥
	المتغير ككل				٧٧٧	١.٩	٠.٨	مستوي متوسط

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق أن متوسط تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية بلغ ١.٩ وهو مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٨، أما عن ترتيب عبارات متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، جاء في الترتيب الأول انه يجرم الاتجار بالبشر بمتوسط ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثاني أن الدولة توفر متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثالث أن الدولة تلتزم بمقابلة حقوق الأطفال بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الرابع أن منظمات المجتمع المدني تشارك في تحمل مسئولية رعاية الفقراء بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الخامس أن الفئات المهمشة تعاني من الإهمال بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، ثم جاء في الترتيب الأخير أن الدولة تعطي الأولوية في الاهتمام بالفقراء بمتوسط ١.٨، وانحراف معياري ٠.٧.

ويتضح من ذلك أن الترتيب الأول كان لتجريم الاتجار بالبشر والترتيب الأخير كان لإعطاء الدولة الأولوية للاهتمام بالفقراء.

وتناولت المادة ١١ تمكين بعض الفئات الضعيفة في المجتمع حيث كان نصها " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبًا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها، وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا".

كما استهدفت المادة ٢٧ محاربة الفقر حيث نصت علي " يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر، ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك، ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيًا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقًا للقانون".

جدول (٣١)
يوضح متغير تحسين نوعية الحياة ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	تحسين نوعية الحياة	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.	٤٦	٤٥	٥٩	٢٨٧	١.٩	٠.٨	٨
٢	تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية للجميع.	٥٣	٤٧	٥٠	٣٠٣	١.٩	٠.٨	٧
٣	تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.	٥٥	٤٨	٤٧	٣٠٨	٢.١	٠.٨	٣
٤	تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.	٤٩	٥٥	٤٦	٣٠٣	٢	٠.٨	٦
٥	إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين.	٤٥	٢٢	٣٣	٢١٢	٢.١	٠.٩	٥
٦	تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء.	٣٥	٤٦	١٩	٢١٦	٢.١	٠.٧	٤
٧	تلتزم الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات.	٥٤	٣٩	٧	٢٤٧	٢.٥	٠.٦	١
٨	تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.	٤٣	٤٦	١١	٢٣٢	٢.٣	٠.٧	٢
	المتغير ككل				٢١٠٨	٢.١	٠.٨	مستوي متوسط

يتبين من خلال بيانات الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لمتغير تحسين نوعية الحياة كأحد المتغيرات في الديمقراطية الاجتماعية بلغ ٢.١ وهو مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٨، ومن خلال ذلك يمكننا ترتيب عبارات متغير تحسين نوعية الحياة، حيث جاء في الترتيب الأول أن الدولة تلتزم توفير الإسكان لجميع الفئات بمتوسط ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٦، وجاء في الترتيب الثاني أن الدولة تكفل توفير أماكن للترفيه بمتوسط ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٧، كما جاء في الترتيب الثالث أن الدولة تحرص علي توفير فرص عمل بمتوسط ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، ثم جاء في الترتيب الرابع أن الدولة تكفل حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء بمتوسط ٢.١، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الخامس أن إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين بمتوسط ٢.١، وانحراف معياري ٠.٩، ثم جاء في الترتيب السادس أن الدولة تلتزم بتوصيل الدعم لمستحقيه بمتوسط ٢، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب السابع أن الدولة تلتزم بتوفير الرعاية الصحية للجميع بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثامن والأخير أن التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز بمتوسط ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨.

يتضح من ذلك أن الترتيب الأول جاء لصالح أن الدولة تلتزم توفير الإسكان لجميع الفئات والترتيب الأخير كان أن التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.

وقد اهتم التراث النظري وكذلك البحوث التطبيقية بتحسين نوعية الحياة حيث نظرت إليه باعتباره هو الهدف الأسمى لكل رعاية ولكل خدمة تُقدم لأفراد المجتمع[١]، وقد اعتبر رالف كوبر Ralph Kober أن نوعية الحياة هي بمثابة معيار مهم ومحك أساسي عند وضع السياسات الاجتماعية[٢]، أما تيودر راهمان وآخرون Tauhidur Rahman and others يؤكدون أن تحسين نوعية الحياة في الوقت الحاضر هدفا عاما للتنمية القومية[٣]، ويجب على المخطط الاجتماعي قياس وتقويم نوعية الحياة – والفقراء أكثر حاجة من غيرهم لقياس نوعية الحياة – لأهميتها في تطوير الرعاية والخدمات التي يمكن تقديمها للمستفيدين، مستخدما في ذلك الاستبيان، والمقابلة، ومقارنة الإحصاءات والمعلومات، ويعكس ذلك أهمية الدور البحثي للمخطط الاجتماعي.

ومن الدراسات التي تناولت متغير تحسين نوعية الحياة دراسة (هناء الجوهري)١٩٩٤ وكانت عن " المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري[١]، واستهدفت الدراسة (تطوير مجموعة من المؤشرات التي يمكن بواسطتها الوصول

---

(1) Joseph Mayer : Human Services Concepts and Intervention Strategies , London , Ally and Bacon , I.N.C , 1998 , P(112).

(2) Ralph Kober: Abrief Review of The Goodness of Fit Method of Measuring Quality of Life for People with Developmental Disabilities : How We got to Where We are, The Department Of Accounting and Finance, The University of Western Australia, Nedlands WA 6907,Australia, 1993,P(7).

(3) Tauhidur Rahman and others: Measuring the Quality of Life Across Countries: A Sensitivity Analysis of Well-Being Indices , The paper prepared for presentation at WIDER International conference on Inequality, Poverty and Human Well-Being, May 30-31, 2003, Helsinki, Finland.p.(1).

(٤) هناء محمد الجوهري : **المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري في السبعينيات** – دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الأسر بمحافظة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.

للجوانب المختلفة لنوعية الحياة) وتوصلت الدراسة إلي أن(ما يقرب من نصف أفراد العينة كانوا راضين عن حياتهم الأسرية وكذلك عدم وجود علاقة دالة بين الرضا عن الحياة الأسرية وبين كل من السن والنوع والتعليم والمهنة، أما دراسة (Graham. B. spanier) ١٩٩٩عن " تحسين نوعية الحياة نموذج للقرن الواحد والعشرون[١]، واستهدفت الدراسة (بناء نموذج لتحسين نوعية الحياة)، وتوصلت الدراسة إلي(ضرورة بناء نماذج جديدة للتعليم لما يمكن أن يؤديه من مستوي راقي للأفراد وقدرة علي حل المشكلات وتحسين الدخل)، بالإضافة إلي دراسة (عثمان محمد عثمان)٢٠٠١عن "محاور أساسية لتحسين مستوي المعيشة ونوعية الحياة في مصر[٢]، وركزت علي: أدبيات بناء مؤشرات نوعية الحياة وأوضحت بأن هناك مدخلين لبناء مؤشرات نوعية الحياة أولهما المدخل الموضوعي: الذي يعتمد علي مؤشرات موضوعية في رصد نوعية الحياة وقياسها وتقويمها وقياس اتجاهات التغير كذلك يعتمد في رصد مجالات الاهتمام علي تحليل السياسة العامة لاستخلاص أهدافها وثانيها: البعد الذاتي الذي يعتمد علي المؤشرات الذاتية لرصد نوعية الحياة كما يدركها ويستجيب لها الأفراد وما تحققه لهم من إشباع وبالتالي شعورهم بالرضا وأيضا يعتمد هذا المدخل علي استطلاع أراء الأفراد في رصد مجالات الاهتمام بالتعرف علي الطموحات والقيم.

(1) Graham. B. spanier. ***Enhancing the quality of life : Amodel for the 21st 1999*** , century , land , Crant University, aapplied developmental scienc, 1990. P .(240) .

(٢) عثمان محمد عثمان: **محاور أساسية لتحسين مستوي المعيشة ونوعية الحياة في مصر** ، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

جدول (٣٢)

يوضح متغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.	٣٨	٦٤	٤٨	٢٩٠	١.٩	٠.٧	٣
٢	الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٣٧	٦٢	٥١	٢٨٦	١.٩	٠.٧	٤
٣	توفير العمل مسؤولية الدولة.	٣٩	٥٠	٦١	٢٧٨	١.٨	٠.٨	٦
٤	تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.	٤٢	٥٢	٥٦	٢٨٦	١.٩	٠.٨	٤م
٥	منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٣١	٣٠	٣٩	١٩٢	١.٩	٠.٨	٢
٦	تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع.	٤٢	٥٠	٨	٢٣٤	٢.٣	٠.٦	١
	المتغير ككل				١٥٦٦	٢	٠.٧	مستوي متوسط

يتضح من بيانات الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لمتغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية بلغ ٢ ويعتبر مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٧، ويأتي في الترتيب الأول تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٦، وفي الترتيب الثاني منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، كما جاء في الترتيب الثالث تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٧، وفي الترتيب الرابع الدولة بمفردها قادرة علي تحمل المسئولية في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٧، كما جاء في الترتيب الرابع أيضا تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وأخيرا في الترتيب السادس جاء توفير العمل مسؤولية الدولة بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨.

ويتضح من بيانات الجدول أن هناك تعظيم لدور الدولة والذي يأتي في صور عديدة ومنها محاربة الفساد في المجتمع بجميع أنواعه، بالإضافة إلي توفير كافة أنواع الرعاية للفئات الفقيرة والمهمشة من السكان، كذلك اهتمام الدولة بإصلاح التعليم، حيث لم تعد أهمية التعليم محل جدل في أي منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة في العالم هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت بما فيها النمور الآسيوية قد تقدمت من بوابة التعليم ولذا تضع الدول المتقدمة التعليم في أولوية برامجها وسياساتها، ولقد تغير جوهر الصراع في العالم الآن حيث أصبح سباق في التعليم.

وقد ذهبت الكثير من أقوال المشاهير من العلماء والسياسيين إلى التأكيد علي الأهمية الكبيرة للتعليم وعلي الدور الذي يمكن أن يلعبه، ففي بريطانيا ظل رئيس وزرائها السابق توني بلير يردد طوال حملته الانتخابية وفي مؤتمرات الحزب أن الأولوية في برنامج الحكومة هي التعليم، ولقد أصبح رؤساء كثير من الدول يعلنون صراحة أن التعليم الأساسي فيها هو التعليم العالي، وإذا كان التعليم الأساسي هو الركيزة الأساسية في بناء وتكوين وتشكيل مكونات الإنسان العقلية والوجدانية، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليات التقدم وتفهم لغة العصر، فإن مواكبة عصر التكنولوجيا فائقة القدرة والمعلوماتية المتصارعة الخطي، تفرض بل وتحتم ألا يكون التعليم الجامعي والعالي مقصوراً علي الصفوة فقط كما كان من قبل.

ولا يستطيع أي مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة وامتلاك جهاز إعلامي ومهني سليم يتفق ومتطلبات الواقع والمستقبل المنشود في ظل التطورات العلمية وامتلاك التكنولوجيا المتغيرة بصفة مستمرة بأحدث ما يمكن في هذا، ولن يتم كل ذلك إلا عن طريق العلم والتعليم، ومما لا شك فيه أن المدارس، الجامعات من أهم منظمات ودور صناعة العلم والتعليم في العالم علي وجه العموم ومصر علي وجه الخصوص، ويعتبر النظام التعليمي المصري نظاماً مركزياً، ويعانى النظام التعليمي المصري بكل عناصره وفي كل مستوياته منذ أمد بعيد من العديد من المشكلات والتحديات، والتى تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطورها وبالتالي التحديث والتنمية الشاملة.

وأيضا تعظيم دور الدولة في محاربة الفساد، حيث ألزم الدستور المصري الصادر في عام ٢٠١٤ الدولة بمكافحة الفساد ووضع خطة إستراتيجية لمواجهته حيث نصت المادة ٢١٨ من الدستور علي أنه " تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون "وكذلك نظمت عشرات القوانين إجراءات مكافحة الفساد نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته، قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته، قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية رقم١١٧لسنة ١٩٥٨وتعديلاته، قانون إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته، قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته، قانون الكسب غير المشروع رقم١١لسنة١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم٦٢ لسنة١٩٧٥، قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته، قانون غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، و تتعدد الأجهزة الرقابية في مصر التي من شأنها ودورها مواجهة ومكافحة الفساد لتصل إلي ٣٦ جهاز رقابي نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر هيئة الرقابة الإدارية، الجهاز المركزي للمحاسبات، الهيئة العامة للرقابة المالية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، هيئة الرقابة والبحوث الدوائية، هيئة الرقابة على المصنفات الفنية، مصلحة الرقابة الصناعية.

جدول (٣٣) يوضح

الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر	المسئولين ن= ١٠٠			
		مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	**المساواة الاجتماعية في المجتمع.**	٢٠٩٦	٢.٢	٠.٨	٢
٢	**ضمان حقوق أفراد المجتمع.**	١٤٧١	٢.٤	٠.٦	١
٣	**تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.**	٧٧٧	١.٩	٠.٨	٥
٤	**تحسين نوعية الحياة.**	٢١٠٨	٢.١	٠.٨	٣
٥	**تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.**	١٥٦٦	٢	٠.٧	٤
الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر		٨٠١٨	٢.١	٠.٧	مستوي متوسط

بقراءة بيانات الجدول السابق يمكن تحديد المتوسط الحسابي لمتغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر حيث بلغ ٢.١ وهو مستوي متوسط، وانحراف معياري ٠.٧، حيث جاء في الترتيب الأول متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٤، وانحراف معياري ٠.٦، وفي الترتيب الثاني متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثالث متغير تحسين نوعية الحياة بمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وقد جاء في الترتيب الرابع متغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن بمتوسط حسابي ٢، وانحراف معياري ٠.٧، وفي الترتيب الخامس جاء متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨.

وقد أشارت الأدبيات النظرية إلي أن الدولة الديمقراطية هي تطبيق للفكرة الديمقراطية والتي بموجبها ينشئ البشر لأنفسهم إطارًا سياسيًّا يتيح لكل فرد تحقيق حقوقه وحريته بأفضل وأكمل طريقة ممكنة علي أن يلتزم المواطن بتأدية ما عليه من واجبات علي أكمل وجه، بالإضافة إلى ذلك على الدولة أن تضمن سلامة وجودة حياة جميع الأفراد الذين يكوّنون المجتمع فيها وبذلك تتيح تطبيق قيمة المساواة، في المجال القانوني – القضائي وفي المجال السياسي– قيمتا الحرية والمساواة تكملان بعضهما البعض.

كما يتميز النموذج الديمقراطي الاجتماعي بتبني فلسفة الحماية الاجتماعية، القائمة على وضع آليات دائمة لتفادي كل المشاكل الناتجة عن طوارئ الحياة، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض دخل المواطنين (في حالات فقدان العمل، أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة أو التقاعد)، فنظام الحماية الاجتماعية يخفف الأعباء المادية عن الأسر المحدودة الدخل ويقلص التفاوت الاجتماعي أمام المخاطر، ويضمن حدا أدنى من الدخل الذي يسمح بالاندماج الاجتماعي، وتساهم منظمات المجتمع المدني على تصريف سياسة الدولة في مجال الحماية الاجتماعية، وإذا كانت كل الدول الأوروبية قد أقامت أنظمة للحماية الاجتماعية، فإن الدول التي تبنت الاختيار الديمقراطي الاجتماعي (شمال أوروبا وألمانيا كمثال) تميزت بإقامة أنظمة نموذجية ومتطورة تحمي المواطن من أي خوف على مستقبله ،في ظل الأزمات والتقلبات التي يشهدها الاقتصاد الدولي بل إن بعض النماذج وصلت إلى مستوى تحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي الذي عجزت عنه الأنظمة الأخرى(مساعدات مهمة في مجالات السكن والصحة والتعليم المجاني وكل أشكال التأمين ضد فقدان العمل وضد العجز، وضمانات الشيخوخة والتقاعد ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة)، وإذا كانت الدولة هي الراعي الأساسي لنظام الحماية الاجتماعية من خلال مساهماتها المادية المهمة، فإن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لها مساهمات متميزة لدعم هذا النظام وإنجاحه، والتضامن لا يتطور إلا مع الوعي بالمصالح المشتركة بين أبناء الوطن الواحد (أغنياء وفقراء) ومن شأن التكامل والانسجام أن يعطيا قوة لاحمة للمجتمع، خاصة إذا تم ترجمة كل ذلك إلى اختيار سياسي واضح المعالم، وإلى مؤسسات قائمة الذات، تجسد تلك القناعة السياسية.

(٢) **الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:**

جدول (٣٤)

يوضح القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية

م	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.	٤٠	٤٥	٦٥	٢٧٥	١.٨	٠.٨	٤
٢	يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.	٣٣	٤٦	٧١	٢٦٢	١.٧	٠.٨	٧
٣	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.	٤١	٤٨	٦١	٢٨٠	١.٨	٠.٨	٥
٤	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.	٤٠	٣٩	٧١	٢٦٩	١.٨	٠.٨	٦
٥	يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.	٤٩	٣٣	١٨	٢٣١	٢.٣	٠.٨	١
٦	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.	٤١	٢٩	٣٠	٢١١	٢.١	٠.٨	٣
٧	من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.	٢٣	٣٨	٣٩	١٨٤	١.٨	٠.٨	٨
٨	ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.	٤٢	٢٨	٣٠	٢١٢	٢.١	٠.٨	٢
	المتغير ككل				١٩٢٤	١.٩	٠.٨	مستوي متوسط

ويمكن من تحليل بيانات الجدول السابق استنتاج أن القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية جاءت بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وهو مستوي متوسط، حيث جاء في الترتيب الأول انه يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.بمتوسط حسابي ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الثاني جاء ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات بمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الثالث جاء يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة بمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الرابع جاء يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الخامس قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، كما جاء في الترتيب السادس انه يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، ومجموع أوزان ٢٩٦، وشغل الترتيب السابع انه يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان بمتوسط حسابي ١.٧، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثامن والأخير انه من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨.

ونظرا لأن السياسة الاجتماعية هي الجانب التطبيقي لأيديولوجية المجتمع، كما أن التخطيط الاجتماعي ببرامجه ومشروعاته الجانب التطبيقي لسياسات الرعاية الاجتماعية، ولذا فمن الأهمية تحديد البناء الأيديولوجي للمجتمع الذي يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة للرعاية الاجتماعية وخدماتها، ويمثل البناء والإطار الأيديولوجي في المجتمع أفكار الأغلبية والتى تعتبر أسساً تقوم عليها العلاقات والتفاعلات والنظم المجتمعية، كما أن الأيديولوجية تدعم بالممارسة التي تعتبر انعكاسا للأيديولوجية، لذلك جاء ترتيب القضايا السابقة التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.

وقد تناول الدستور المصري قضايا السياسة الاجتماعية في العديد من المواد ومنها المادة (٧٨) تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى وإستراتجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة، كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة، ومادة (٨٦) والتي تنص علي الحفاظ على الأمن القومي واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية، يكفلها القانون، والدفاع عن الوطن، وحماية أرضه شرف وواجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقًا للقانون.

جدول (٣٥) يوضح
مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية

م	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.	٥٤	٣٣	١٣	٢٤١	٢.٤	٠.٧	٢
٢	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.	٤٩	٣٤	١٧	٢٣٢	٢.٣	٠.٧	٣
٣	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.	٣٤	٤٠	٢٦	٢٠٨	١.٩	٠.٨	٦
٤	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.	٢٣	٥٩	١٨	٢٠٥	٢.١	٠.٦	٤
٥	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.	٥٤	٤٠	٦	٢٤٨	٢.٥	٠.٦	١
٦	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.	٢٥	٤٣	٣٢	١٩٣	١.٩	٠.٧	٥
	المتغير ككل				١٣٢٧	٢.٢	٠.٨	مستوي متوسط

من خلال بيانات الجدول السابق يتبين أن مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية جاءت بمستوي متوسط كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ومتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، ومن هنا يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن صنع السياسة الاجتماعية يتأثر بجماعات الضغط والمصالح، بمتوسط ٢.٥، ثم جاء في الترتيب الثاني أن التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع تؤثر في ضع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ٢.٤، وكان الترتيب الثالث لتأثير المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ٢.٣، وجاء في الترتيب الرابع تأثير الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ٢.١، وكان المركز الخامس أن للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ١.٩، وجاء في الترتيب الأخير انه تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية، بمتوسط ١.٩.

ويمكن استنتاج أن الترتيب الأول كان أن صنع السياسة الاجتماعية يتأثر بجماعات الضغط والمصالح والترتيب الأخير لتأثير القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.

جدول (٣٦) يوضح
الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية

م	الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	٦٥	٢٩	٦	٢٥٩	٢.٦	٠.٦	٢
٢	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	٣٧	٤٢	٢١	٢١٦	٢.٢	٠.٧	٤
٣	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	٦٧	٢٧	٦	٢٦١	٢.٦	٠.٦	١
٤	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.	٦٠	٣٢	٨	٢٥٢	٢.٥	٠.٨	٣
	المتغير ككل				٩٨٨	٢.٥	٠.٧	مستوي مرتفع

يتضح من بيانات الجدول السابق أن ركائز السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية جاءت بمستوي مرتفع، بمتوسط حسابي ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٧، وفي ضوء هذه النتائج يمكن ترتيب عبارات المتغير في ضوء بيانات الجدول السابق، حيث جاء في الترتيب الأول أن الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط ٢.٦، ثم جاء في الترتيب الثاني الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط ٢.٦، وجاء في الترتيب الثالث أن التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية بمتوسط ٢.٥، ثم أخيرا في الترتيب الرابع أن المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط ٢.٢.

ويتضح مما سبق أن الترتيب الأول أن الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، والترتيب الأخير أن المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.

وهذا يتفق مع التراث النظري الذي حدد ركائز صنع السياسة الاجتماعية، حيث أشار طلعت السروجي إلي أن ركائز صنع السياسة الاجتماعية تتحدد في الشرائع السماوية، ومواثيق العمل الوطني، والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتشريعات القوانين.[١]

(١) طلعت مصطفي السروجي : السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص(١٩).

جدول (٣٧) يوضح
المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية

م	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	٥٢	٤٣	٥	٢٤٧	٢.٥	٠.٦	١
٢	ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٤٥	٤٥	١٠	٢٣٥	٢.٣	٠.٦	٢
٣	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	٤٥	٣١	٢٤	٢٢١	٢.٢	٠.٨	٣
٤	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٤٠	٣٥	٢٥	٢١٥	١.٩	٠.٨	٤
	المتغير ككل				٩١٨	٢.٢	٠.٧	مستوي متوسط

تشير بيانات الجدول السابق إلي المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية والتي جاءت بمستوي متوسط، بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الأول يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دورا ملموسا في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٦، وجاء في الترتيب الثاني ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر بمتوسط حسابي ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٦، وجاء في الترتيب الثالث يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، وأخيرا جاء في الترتيب الرابع من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨.

علي اعتبار أن حق المشاركة في الشأن العام هو الحق المكفول لكل مواطن من الشعب للمساهمة في الحياة العامة، فلكل فرد أو مجموعة أو مجتمع حق المشاركة في صنع القرارات التي من المحتمل أن تؤثر عليه، سواء كان هذا القرار حكومي أو قرار خاص له تأثير على المجتمع، فحق المشاركة في الشأن العام يتمثل بداية في حق التصويت، وحق الترشح للانتخابات، والمشاركة في الاستفتاءات.

وهذا ما يتفق مع نص المادة ٨٧ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ أن "مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني"، ولكنها قصرت المشاركة على "حق الانتخاب، والترشح، وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق". تعد الانتخابات والاستفتاءات حجر الأساس للحق في المشاركة في الحياة العامة، ولكن هذه المشاركة يجب أن تتعدى صناديق الانتخابات، وقد أشارت المادة ٥٤ من دستور ٢٠١٢ التي ظلت باقية كما هي في المادة ٨٥ من دستور ٢٠١٤ حق المواطن في التواصل مع السلطات العامة.

جدول (٣٨) يوضح
ضمانات صنع السياسة الاجتماعية

م	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية	المسئولين ن= ١٠٠					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		غالبا	أحيانا	نادرا				
١	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.	٤٦	٥١	٥٣	٢٩٣	١.٩	٠.٨	١
٢	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.	٤٠	٥٠	٦٠	٢٨٠	١.٨	٠.٨	٣
٣	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.	٣٣	٤٣	٧٤	٢٥٩	١.٧	٠.٨	٦
٤	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	٣٤	٤٤	٧٢	٢٦٢	١.٧	٠.٨	٥
٥	استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.	٤٩	٢٨	٧٣	٢٧٦	١.٨	٠.٩	٤
٦	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.	٤٩	٣٣	٦٨	٢٨١	١.٨	٠.٨	٢
	المتغير ككل				٩٧١	١.٨	٠.٨	مستوي متوسط

تبين بيانات الجدول السابق ضمانات صنع السياسة الاجتماعية جاءت بمستوي متوسط، بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، وكان في الترتيب الأول من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الثاني الاستعانة بنماذج علمية لصنع سياسة اجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الثالث من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨، وفي الترتيب الرابع استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٩، وفي الترتيب الخامس تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٧، وانحراف معياري ٠.٨، أما في الترتيب السادس والأخير جاء إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٧، وانحراف معياري ٠.٨.

حيث تسعي السياسة الاجتماعية لتحسين المستوي المعيشي لأفراد المجتمع سواء عن طريق تقديم الخدمات الصحية والتعليمية أو بالوسائل الوقائية والتنموية، والعمل علي وقاية الفئات غير القادرة من الضغوط وتوفير الحياة الكريمة لأفرادها، والعمل علي حل المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية عن طريق إشباع اكبر قدر من الحاجات، ولعمل علي التخفيف من الصعوبات التي تواجه أفراد المجتمع.

ويتم تحقيق ذلك من خلال العديد من الأدوات التي يستفيد بها صانعي السياسة الاجتماعية والتي من أهمها التشريع، والتدريب لتنمية الموارد البشرية التي تؤدي إلي تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

جدول (٣٩) يوضح

الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	المسئولين ن= ١٠٠			
		مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	**القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.**	١٩٢٤	١.٩	٠.٨	٤
٢	**مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.**	١٣٢٧	٢.٢	٠.٨	٢
٣	**الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.**	٩٨٨	٢.٥	٠.٧	١
٤	**المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.**	٩١٨	٢.٢	٠.٧	٣
٥	**ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.**	٩٧١	١.٨	٠.٨	٥
	الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	٦١٢٨	٢.١	٠.٧	مستوي متوسط

من خلال البيانات التي يتناولها الجدول السابق أن الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر جاء بمستوي متوسط، وبمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الأول الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، بمتوسط حسابي ٢.٥، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الثاني مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثالث المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٧، وجاء في الترتيب الرابع القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الخامس والأخير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية. بمتوسط حسابي ١.٨، وانحراف معياري ٠.٨.

حيث أطلق مركز العقد الاجتماعي التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إصدارا بعنوان نحو بناء مؤشر مصري للديمقراطية [١]، نظرة علي المؤشرات والمقاييس الدولية في ظل المرحلة الحالية من تاريخ مصر حيث أصبحت الديمقراطية مبدأً هامًا وضروريًا لتحقيق الإصلاح، ولبناء دولة جديدة "تؤمن بالديمقراطية طريقًا ومستقبلاً وأسلوب حياه" كما نص على ذلك الدستور المصري عام ٢٠١٤، فعلى الرغم من أن هناك جهودًا كثيرة لقياس الديمقراطية، ووجود مؤشرات دولية للديمقراطية، إلا إن معظم هذه الجهود تطبق مفهوم "مقاس واحد يناسب الجميع"، حيث قد لا تأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار خصوصية وطبيعة كل دولة، والاختلاف في نظمها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، ومن هنا برزت حاجة قوية لتحديد مفهوم الديمقراطية، ووضع معايير لها، وقياسها، وبناء مؤشر وطني يقوم بصياغته المصريون بأنفسهم بشكل يتواءم مع السياق الوطني، والنظام السياسي، والاجتماعي، والمؤسسي والقانوني في مصر، كما إن بناء هذا المؤشر الوطني سوف يخلق شعورًا بملكية عملية الإصلاح، وذلك للتمكن من رصد ومتابعة مستوى الديمقراطية في مصر على مر الزمن، وفي ضوء التغييرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وكانت تهدف الدراسة التي أعدتها الباحثة مي الجمال بمركز العقد الاجتماعي إلى وضع تصور لإطار عام لمؤشر مصري للديمقراطية، في ضوء دراسة المؤشرات الدولية للديمقراطية، وتحديد وضع مصر على كلٍ منها، وتنطوي الأبعاد الأساسية لمؤشر الديمقراطية المصري على ضرورة إتباع قواعد الديمقراطية عند إعداد المؤشر وذلك من خلال إشراك الأطراف صاحبة المصلحة، وتشكيل لجنة وطنية تشاركيه للإشراف على صياغة المؤشر لضمان أن يمثل المؤشر وجهات النظر المختلفة بشأن الديمقراطية، كما أنه من الضروري نشر بيانات المؤشر على نطاق واسع ليصبح بمثابة ملكية عامة تتاح للجميع، كذلك يجب أن تدمج نتائج المؤشر في السياسات العامة لإعطاء مصداقية أكبر للمؤشر، فضلاً عن ذلك تعد استدامة المؤشر مسألة هامة للغاية لضمان تحقق الإصلاح.

---

[١] مي ماهر الجمال : نحو بناء مؤشر مصري للديمقراطية، نظرة علي المؤشرات والمقاييس الدولية، مركز دعم واتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٤.
http://www.socialcontract.gov.eg/Arabic/publicationCategory/publication/publication-details/106

شكل (٤)

يوضح مؤشر التحول الديمقراطي في مصر

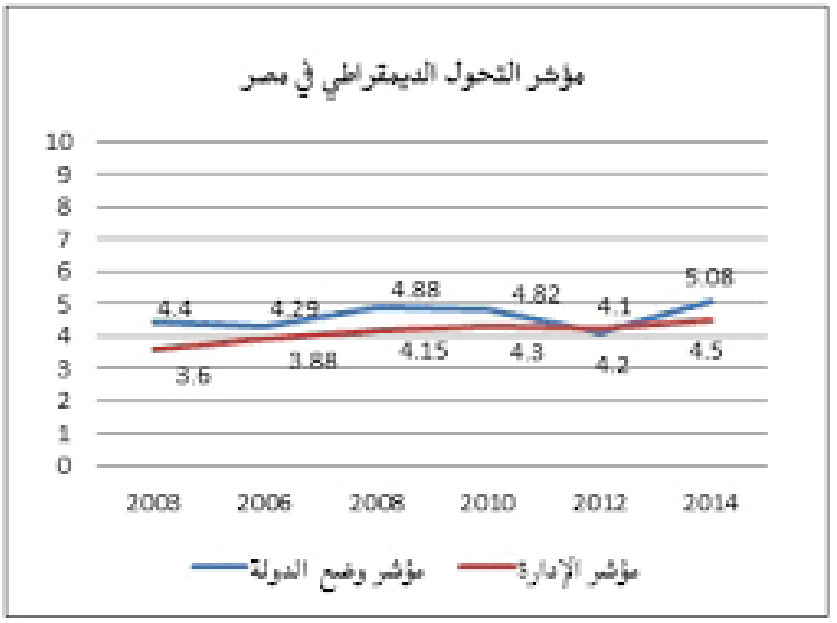

ويعتمد الإطار العام المقترح لمؤشر الديمقراطية المصري على مجموعة من المكونات، وذلك لتغطية جوانب مختلفة من الديمقراطية، وبالتالي تعطي نظرة عامة عن موقف الديمقراطية في مصر، تشمل المشاركة والحقوق السياسية، الحرية، حقوق الإنسان، المساواة والعدالة، سلطة وقوة الدولة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، النزاهة وأخيرًا القيم السائدة في المجتمع.

وهو ما أكدته نتائج الجدول السابق حيث أوضحت أن الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة في مصر انه لابد من التركيز أولا علي الركائز التي تستند عليها السياسة الاجتماعية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج جدول (٣٦)، وجاء بعد ذلك مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية وهذا ما أكدت عليه نتائج جدول (٣٥)، وجاء بعد ذلك المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية بما يتفق مع نتائج جدول (٣٧)، ثم القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كما وضح جدول (٣٤)، وجاء بعد ذلك ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، وهذا ما يتفق مع نتائج جدول (٣٨).

شكل (٥) يوضح مؤشر الديمقراطية

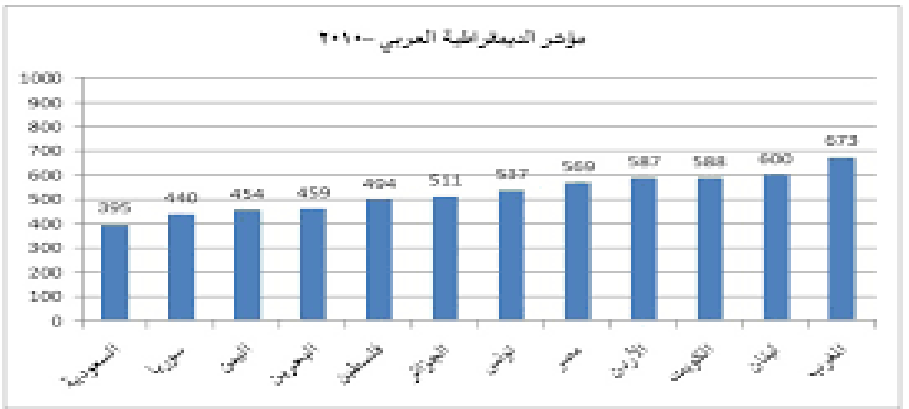

والديمقراطية مبدأ عاملي ظهر منذ زمن بعيد، ولكن سبل ممارستها، وما ترتب عليها كانت تختلف في الدول باختلاف نظمها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وفقا لمراحل تطور هذه النظم، وعلى الرغم من أن هناك تعريفات وتطبيقات كثرة للديمقراطية بين الدول – حسب السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكل منها – إلا إن هناك إجماعا على أن الديمقراطية يجب أن تقوم على حكم الشعب، وأن تستند على قيم «الحرية، والمساواة، وسيادة القانون، والمشاركة، والمساءلة، وهي القيم التي تعزز الوفاق السياسي والاجتماعي، والاستقرار، والتنمية، وبذلك تعتبر الديمقراطية غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق غايات أعظم، وهناك الكثيرون الذين يرون أن الديمقراطية تنحسر في العملية الانتخابية – على الرغم من أن الانتخابات الحرة هي عنصر هام في الديمقراطية يكفل للمواطن الحق في إبداء رأيهم واختيار ممثليهم.[١]

جدول (٤٠) يوضح
مفهوم الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين

م	**مفهوم الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين:**	ك	الترتيب
١	هي المساواة الاجتماعية في المجتمع.	٥٨	٢
٢	هي ضمان حقوق أفراد المجتمع.	٤١	٤
٣	هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.	٤٩	٣
٤	هي تحسين نوعية الحياة.	٣٠	٥
٥	هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.	٦٧	١

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين جاءت كالترتيب التالي ففي الترتيب الأول حدد مفهوم الديمقراطية الاجتماعية علي أنها تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن بتكرار ٦٧ مرة، وفي الترتيب الثاني حدد مفهوم الديمقراطية الاجتماعية علي أنها المساواة الاجتماعية في المجتمع بتكرار ٥٨ مرة، وفي الترتيب الثالث هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع بتكرار ٤٩ مرة، أما في الترتيب الرابع هي ضمان حقوق أفراد المجتمع بتكرار ٤١ مرة، وفي الترتيب الخامس والأخير جاء هي تحسين نوعية الحياة بتكرار ٣٠ مرة.

وهو الأمر الذي يشير إلي اتفاق المسئولين مع اختلاف تخصصاتهم ومواقعهم الوظيفية حول مسئولية الدولة عن المواطن كمفهوم الديمقراطية الاجتماعية، وهو ما تؤكده الدراسات والبحوث والتراث النظري.

[1] RacyIndex12Democ=campaignid?aspx.report_topical/public/com.eiu.www://http: Unit Intelligence Economist the form report A, 2012 -Index Democracy 19.

جدول (٤١) يوضح

مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين

م	مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين:	ك	الترتيب
١	الدولة.	٢٤	٤
٢	منظمات المجتمع المدني.	٢٢	٥
٣	رئيس الجمهورية	٤١	٢
٤	مجلس الوزراء	٣٢	٣
٥	مجلس النواب	٥٦	١
٦	الشعب	١٢	٦

يتضح من بيانات الجدول السابق أن مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين جاءت علي النحو التالي، حيث جاء في الترتيب الأول مجلس النواب بتكرار ٥٦ مرة، وفي الترتيب الثاني جاءت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي رئيس الجمهورية بتكرار ٤١ مرة، وفي الترتيب الثالث جاءت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي مجلس الوزراء بتكرار ٣٢ مرة، وفي الترتيب الرابع كانت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي الدولة بتكرار ٢٤ مرة، وفي الترتيب الخامس جاءت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي منظمات المجتمع المدني بتكرار ٢٢ مرة، وفي الترتيب السادس والأخير كانت مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية علي الشعب بتكرار ١٢مرة.

وهذا ما تؤكده الكتابات النظرية والتي أشارت إلي أن الدول التي تهدف إلي تحقيق الديمقراطية الاجتماعية ينبغي أن يكون من مسئولية مجلس النواب الذي ينوب عن الشعب، ثم رئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية، ثم مجلس الوزراء والسلطات التنفيذية، انتهاء بالممارسات الديمقراطية التي يجب أن يلتزم بها الشعب.

بيانات تتعلق بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر من وجهة نظر الخبراء:

أ: الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

١- ما مفهوم سيادتكم للمساواة الاجتماعية في المجتمع؟

يعد مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيرا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع

الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة، أو طبيعة الاحتياجات.

والأمر المهم هو أن تكون هذه الفروق بين الناس في الدخل والثروة أو في غيرها مقبول اجتماعياً، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم ومتوافق عليها اجتماعياً، وحسب أحد المفكرين البارزين فإن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى. وعموماً فإن العدالة الاجتماعية تعني في الأساس المساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة أو التكافؤ في الفرص.

ويشير مبدأ المساواة في الحقوق إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساس للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والمدنية والسياسية من ناحية أخرى على نحو ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية المعنية.

وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط:

(١) **عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل**، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.

(٢) **توفير الفرص** حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة. وهو ما يرتب التزاماً على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل.

(٣) تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض أو رأسمال، والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين. وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب، وإعادة التدريب، والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

لكن حتى لو توافرت الشروط الثلاثة السابقة فإن ذلك قد لا يحقق العدالة، إذ ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد، ونصيب أسرهم من الفقر أو الغنى، ومن تدني المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقا واسعة في العوائد تتجاوز ما يمكن اعتباره فروقاُ مقبولة اجتماعياً. ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدي هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته. ذلك أن التكافؤ في الفرص وان كان شرطاً ضرورياً للعدالة الاجتماعية، فإنه غير كافٍ لتحقيقها، ويلزم أن يضاف إليه شرط السعي المستمر لتضييق الفوارق في توزيع الدخول والثروات ومن ثم الفوارق في النفوذ السياسي.

٢- ما الكيفية التي يتم بها ضمان حقوق أفراد المجتمع من وجهة نظر سيادتكم؟

لكل فرد يحيا على هذه الأرض الأحقية فى حماية حقوقه، وتعزيزها وتطويرها وفقاً لمصالح الآخرين ومصلحته كونه فرداً له حقوق وعليه واجبات، وتكون عملية التطوير والتعزيز عن طريق الوسائل السلميّة والقانونية، ولنتعلم الكيفية التى نحمى بها حقوق الإنسان دون أي تمييز لعرق أو دين أو ...الخ، علينا أن نتعلم ماذا نعنى بحقوق الإنسان، وهى الحريات والحقوق المستحقة لكل فرد، ويستند هذا المفهوم على الإقرار والاعتراف بقيمة وكرامة جميع البشر، وحقهم في التمتع بالحريّات، وإقرار تلك الحريّات، كالأمن والأمان، وقدرة أي فرد على اتخاذ ما يناسبه من القرارات لتنظيم حياته، وتختلف التعريفات لحقوق الإنسان من مجتمع لآخر، لاختلاف الثقافات بين المجتمعات.

ويتم حماية حقوق الإنسان من خلال العديد من النقاط هي :-

- حماية الإنسان من كافة أشكال التمييز العنصري، وازالة أشكال هذا التمييز في البلاد أو المناطق التي تشهد صراعات عرقيّة وعنصريّة.
- العمل على محاربة كافة الإشكالات القائمة بأسم الدين والأديان، والتي تقوم بتقييم الفرد حسب دينه.
- محاربة التمييز ضد المرأة، الصراع القديم والذي مازال قائماً حتى يومنا هذا بأشكال وصور مختلفة، فهنا وجب محاربة أي تمييز يمارس ضد المرأة والاعتراف بأحقيتها فى الحياة وحقوقها كفرد من أفراد المجتمع شأنها شأن الرجل.
- العمل على مكافحة شتى أنواع التعذيب والعقاب المحط لكرامة الإنسان.
- العمل على حماية الطفولة.
- ضمان حقوقهم فى الحياة والمسكن والتعليم ..الخ، بما يضمن توفير المناخ المناسب لتنشئتهم تنشئة صالحة، وضمان الأمان لهم.
- حق الفرد فى التنمية.
- توفير المناخ المناسب للاجئين من الحروب أو الكوارث الطبيعية.
- توفير الحقوق لـ (عديمي الجنسيّة).

٣- من مجال خبرة سيادتكم ما كيفية تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع؟

أفاد الخبراء عينة الدراسة أن مصر تقوم على الاستثمار في الإنسان ورعايته والارتقاء به، من خلال السياسات الاجتماعية المختلفة، والتى تعتمد نهجاً متكاملاً يهدف فى كل جوانبه لتمكين الإنسان ويستهدف فى بعض جوانبه إدماج الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتهم وبناء قدراتهم وتنمية إمكاناتهم، وبما يحقق العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية لهم.

وأوضح الخبراء عينة الدراسة وأوضحت أن المسؤولية الاجتماعية باتت تشكل محوراً أساسياً في استراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة، وهي ليست سياسة بديلة بل هي

فى عمق السياسات الاجتماعية وعنصر من مكوناتها، كما أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح مفهوماً مركباً وشاملاً يحمل في عمقه المبادئ التنموية ورسالة الدمج والاندماج في ذات الوقت، ولم يعد محصوراً لفئة محددة أو لمناسبة وقتية.

ولا بديل للقانون لتمكين الفئات الضعيفة، ونص الدستور المصري علي ذلك في عدة مواد مختلفة، تناولت الأطفال والعمال والمرأة والمسنين والحقوق والحريات.

تمثل الحقوق والحريات ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي الجيل الثاني من قائمة الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق والإعلانات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن الحقوق والحريات ذات المضمون السياسي والمدني تمثل الجيل الأول في هذا الخصوص.

وإذا كانت الدساتير المكتوبة الأولى قد أغفلت إلى حد ما الإشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نحو مباشر، إلا أن هذا الإغفال لم يقدر له أن يستمر مع اهتزاز أركان المذاهب الفردية، واتساع الدور السياسي الذي أضحت تلعبه الطبقات العاملة، فضلا عن انتشار المذاهب الاشتراكية التي نادت بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثم ضرورة قيام الدولة بدور لتحقيقها، ومن هنا لم يكن غريبا أن تشير الدساتير اللاحقة، وبصفة خاصة تلك التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى سواء في أوروبا الغربية أو الشرقية أو غيرها من بقاع العالم، لم يكن غريبا أن تشير إلى الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد. مثال ذلك الدستور الألماني الصادر في عام ١٩١٩، والدستور الأسباني الصادر في عام ١٩٣١، والدستور السوفيتي الصادر في عام ١٩٣٦، والدستور الإيطالي الصادر في عام ١٩٤٧، والدستور البولندي الصادر في عام ١٩٥٢، والدستور الصيني الصادر في عام ١٩٥٤، والتي آمنت جميعها حقوقا اقتصادية واجتماعية مثل حق العمل، وحق الملكية، وحق التعليم، والحق في الرعاية الصحية، وغيرها من الحقوق بما يحقق للإنسان حياة كريمة ولائقة.

ولما كانت معظم الدساتير العربية الحالية قد صدرت في أعقاب ذلك، فقد تضمنت قدرا كبيرا من حقوق وحريات الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والأعراف الدولية بصفة عامة، والعهدين الدوليين للحقوق والحريات السياسية والمدنية والحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، وإن اختلفت في ذلك القدر وفي مستوى الضمانات التي قدمتها من دستور إلى آخر.

٤- ما مقترحات سيادتكم لتحسين نوعية الحياة؟

١- أنظمة الرعاية الصحية .

٢- التعليم .

٣- البيئة .

٤- البرامج الاجتماعية .

٥- الاقتصاد .

٦- الحكومة المحلية .
٧- نظام القانون والعدالة .
٨- القيم الاجتماعية .
٩- الرفاهية الاجتماعية .
١٠- التوظيف .
١١- الأسرة الريفية .
١٢- البنية التحتية .
١٣- وسائل الإعلام / المعلومات .
١٤- الأنشطة الترويحية والثقافية .

٥-كيف يمكننا تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن من وجهة نظركم؟

ضرورة أن تعمل الدولة على تحقيق الاستثمار الأمثل الموارد المتاحة لها، والقضاء على كافة صور الإهدار الاقتصادي لهذه الموارد، حيث يجب القضاء على كافة صور الفساد (السياسى والاقتصادي) من خلال إطار مؤسسى قوى يعمل على توفير بيئة مؤازرة للتنمية ومعززة للارتقاء بمستوى الأداء، كما يجب العمل على زيادة مستوى إنتاجية العنصر البشرى والارتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال تخفيض نسبة الأمية، ودعم نظم التعليم والتدريب والبحوث من جهة، والاستثمار الاجتماعى، والعمل على تحسين توزيع الدخول والثروات والحد من الفقر من جهة أخرى، حيث أن اتساع الفوارق بين الطبقات وانتشار الفقر يؤدى إلى غياب مشاركة قطاعات واسعة من الشعب في ثمرات ما يتحقق من نمو اقتصادي.

ومن ناحية أخرى، تقوم الدولة بوضع إطار عام للقوانين التى يجب أن تكون محل احترام من جميع أفرادها، فيجب أن تكون القوانين محل احترام من الجميع، لتدعيم الأنشطة الاقتصادية والرخاء الاقتصادي الناتج عنها.

فالدولة، هي رمز السلطة وتجسيد لها، وهي التي تنشئ المؤسسات التي تقوم بتنظيم العلاقات بين الناس في كافة المجالات، وهي التي تملك حق الاستخدام الشرعي للقوة ضد الخارجين عن القانون أو المهددين لسلامة الدولة والمجتمع. أما المجتمع، فهو مجمل العلاقات التي يدخل فيها الأفراد والجماعات والتي يمكن أن تأخذ شكلا طوعيا كالجمعيات الأهلية، الدولة، تمثل' الفضاء السياسي' الذي يتعامل فيه البشر مع بعضهم البعض باعتبارهم مواطنين، أما المجتمع، فهو مجال التفاعل الإنساني في سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويمكن القول إن تطور الدولة المصرية الحديثة في عصر محمد على ارتبط بتبلور شكل الدولة العميقة، التي لا تعني في هذه الحالة تغلغل شبكات الفساد، ولكن تغلغل دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتأكيد السياسية، حيث ظهرت الدولة في مجال الاستثمار والتطوير في المجال الزراعي، من خلال المحاصيل الجديدة التي أدخلها

محمد على. وارتبط تطور المؤسسة العسكرية والمؤسسة التعليمية المصرية بالبعثات التعليمية التي أرسلت إلي أوروبا لتلقي أفضل العلوم اللازمة للدولة الحديثة. حتي السكك الحديدية، التي أدخلها الاستعمار البريطاني لمصر في نهايات القرن التاسع عشر، ارتبطت برغبة الحكومة المركزية (وحكومة الاحتلال) في تسهيل نقل البضائع والجنود بشكل يخدم الدولة.

ب: الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر كما حدده الخبراء:

١- ما القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية من وجهة نظركم؟

- التعليم.
- الصحة.
- الإسكان.
- الأمن.
- البطالة.
- العنوسة.
- غلاء الأسعار.
- هجرة الشباب.
- محاربة الفساد.

٢- من وجهة نظركم ما مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية؟

- الإيديولوجية السائدة.
- الأعراف والتقاليد.
- الثقافة.
- الأحزاب السياسية.
- القوي الاجتماعية.

٣- ما هي الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية في مصر من وجهة نظركم؟

- الشرائع السماوية.
- الدستور.
- المعاهدات والاتفاقيات.

٤- من يجب أن يشارك في صنع السياسة الاجتماعية من وجهة نظركم؟

- الخبراء والمتخصصين.
- الباحثين.
- المستفيدين.

٥- من وجهة نظر سيادتكم ما ضمانات صنع السياسة الاجتماعية؟

- الواقعية.
- العمل في إطار مؤسسات الدولة.

- الولاء والانتماء.
- المواطنة.
- المشاركة.

ج: ما هو تصورك للديمقراطية الاجتماعية طبقا لما يلي؟:.

١- مفهوم سيادتكم للديمقراطية الاجتماعية؟

- نظام يتوسط الرأسمالية والاشتراكية.
- الطريق الثالث.
- النظام المختلط.
- دور الدولة ودور المجتمع.

٢- كيفية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر سيادتكم؟

- الدستور.
- القانون.
- مجلس النواب.

٣- علي من تري سيادتكم مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟

- الدولة.
- الرئيس.
- مجلس النواب.
- الشعب.

٤- هل تودون سيادتكم بعرض إسهامات في هذا المجال من واقع خبرتكم؟

- إمدادنا بالنتائج والتوصيات والاقتراحات ومخرجات الدراسة.

ثانيا- تحليل مضمون الدستور المصري دستور ٢٠١٤م: [١]

أولاً: فئة الشكل:

١- نوع التشريع:

جدول (٤٢) يوضح نوع التشريع

م	نوع التشريع	ك	%
١	باب	٦	١٠٠%
٢	فصل	١٦	١٠٠%
٣	فرع	١٣	١٠٠%
٤	مادة	٢٤٧	١٠٠%
٥	صفحة	٧٥	١٠٠%
٦	سطر	١٢٢٨	١٠٠%
٧	جملة	١٦٢٤	١٠٠%
٨	كلمة	١١٨٥٩	١٠٠%
٩	حرف	٥٥٩٩٩	١٠٠%

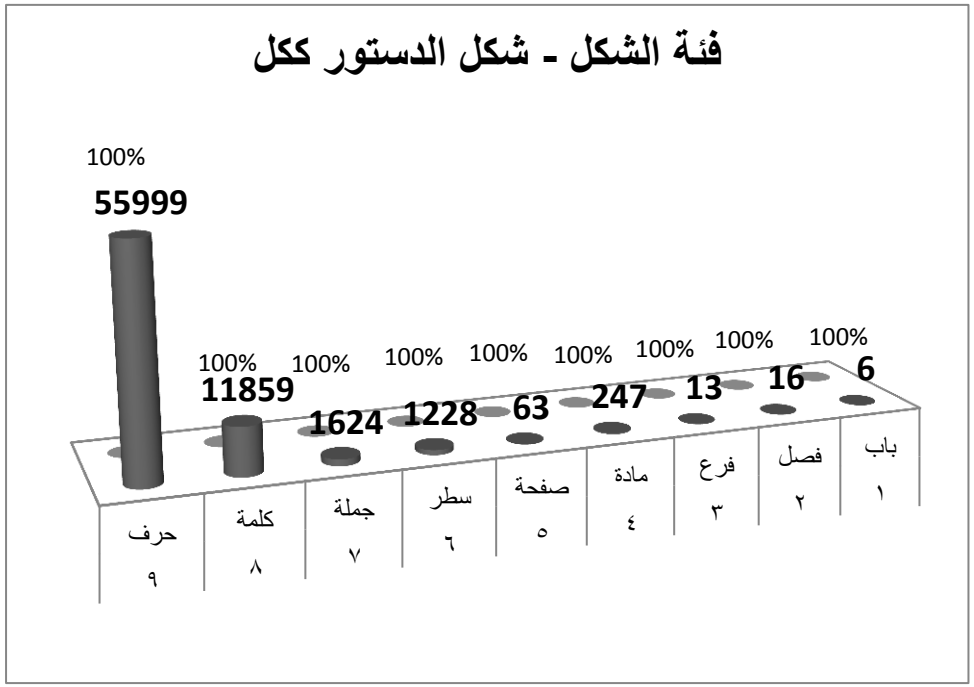

من قراءة الجدول السابق يتضح أن الدستور المصري ٢٠١٤م، يحتوي علي ٦ أبواب، و١٦ فصل، و١٣ فرع، و٢٤٧ مادة، و٧٥ صفحة، و١٢٢٨ سطر، و١٦٢٤ جملة، و١١٨٥٩ كلمة، و٥٥٩٩٩ حرف.

[١] الجريدة الرسمية- العدد ٣ مكرر (أ) في ١٨ يناير ٢٠١٤م.

٢- شكل التشريع:

جدول (٤٣) يوضح
شكل التشريع

م	وصف التشريع / نوع التشريع	عدد الفصول		عدد الفروع		عدد المواد		عدد الأسطر		عدد الجمل		عدد الكلمات		عدد الحروف	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الباب الأول	-	-	-	-	٦	٢%	١٩	١%	٢٨	١.٧%	١٧٣	١.٥%	٨٩٩	١.٦%
٢	الباب الثاني	٣	١٩%	-	-	٤٤	١٨%	٢١٦	١٧%	٢٨٥	١٧.٥%	١٩٤٢	١٦.٥%	٧٧١٥	١٣.٧%
٣	الباب الثالث	-	-	-	-	٤٣	١٧%	٢١٦	١٧%	٢٧٨	١٧%	١٨٥٩	١٥.٥%	٦٥٠٣	١١.٦%
٤	الباب الرابع	-	-	-	-	٧	٣%	٣٢	٢%	٣٩	٢.٣%	٢٥٧	٢.٣%	١١٥٣	٢.٣%
٥	الباب الخامس	١١	٦٩%	١٣	١٠٠%	١٢١	٤٩%	٦٧٥	٥٥%	٨٨٢	٥٤.٥%	٦٦٧٤	٥٦.٢%	٣٤٢٣٢	٦١%
٦	الباب السادس	٢	١٢%	-	-	٢٦	١١%	١٠٣	٨%	١١٢	٧%	٩٥٤	٨%	٥٤٩٧	٩.٨%
المجموع	٦	١٦	١٠٠%	١٣	١٠٠%	٢٤٧	١٠٠%	١٢٢٨	١٠٠%	١٦٢٤	١٠٠%	١١٨٥٩	١٠٠%	٥٥٩٩٩	١٠٠%

يتبين من قراءة هذا الجدول أن الباب الأول من الدستور المصري ٢٠١٤م لا يحتوي علي فصول ولا يحتوي علي فروع وعدد مواده ٦ مواد فقط بنسبة ٢% من الدستور ككل، وعدد الأسطر به ١٩ سطر بنسبة ١% من الدستور ككل، و٢٨ جملة بنسبة ١.٧%، وبه ١٧٣ كلمة بنسبة ١.٥%، وحروفه ٨٩٩ حرف بنسبة ١.٦%.

كما يتضح أن الباب الثاني يحتوي علي ٣ فصول، ولا يحتوي علي فروع، وبه ٤٤ مادة، و٢١٦ سطر، و٢٨٥ جملة، و١٩٤٢ كلمة، و٧٧١٥ حرف، أما الباب الثالث يتضمن ٣ فصول، ولا يحتوي علي فروع، و٤٣ مادة ، و٢١٦ سطر، و٢٧٨جملة، و١٨٥٩ كلمة، ٦٥٠٣ حرف، كما تشير بيانات الجدول أن الباب الرابع يحتوي علي ٣ فصول، ولا يحتوي علي فروع ، و٧ مواد، ٣٢ سطر، و٣٩جملة، ٢٥٧ كلمة، و١١٥٣ حرف.

كما يتضح من بيانات هذا الجدول أن الباب الخامس يتضمن ١١ فصل، و١٣ فرع، و١٢١ مادة، ٦٧٥ سطر، ٨٨٢ جملة، و٦٦٧٤ كلمة، و٣٤٢٣٢ حرف، وأخيرا يتضمن الباب السادس ٢ فصل، ولا يحتوي علي فروع، و٢٦ مادة، و١٠٣سطر، و١١٢ جملة، و٩٥٤ كلمة، و٥٤٩٧ حرف.

شكل (٦) يوضح محتويات الدستور

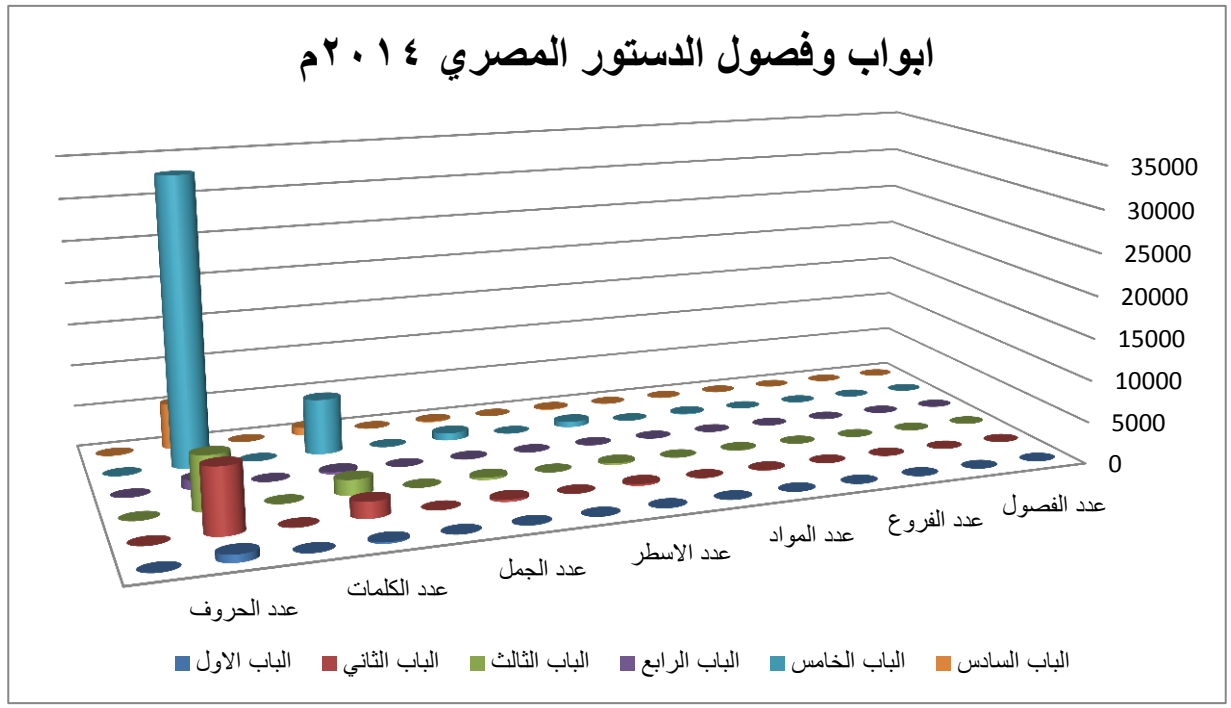

٣- شكل التشريع والسياسة الاجتماعية:

جدول (٤٤) يوضح
الجوانب الشكلية للدستور

م	الجوانب الشكلية	ك	%
١	مواد دستور مصر ٢٠١٤م	٢٤٧	١٠٠%
٢	جمل دستور مصر ٢٠١٤م	١٦٢٤	١٠٠%
٣	المواد المرتبطة بالسياسة الاجتماعية	٥٩	٢٤%
٤	الجمل المرتبطة بالسياسة الاجتماعية	٣٢٤	٢٠%

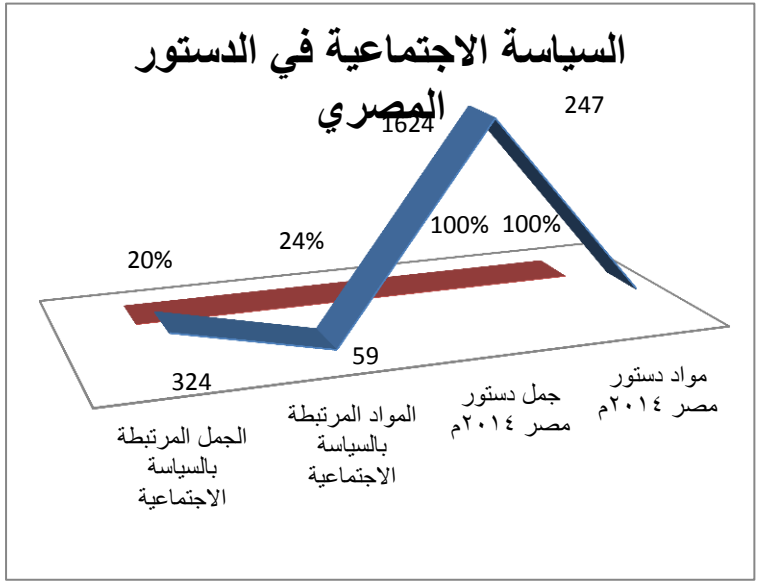

شكل (٧) يوضح السياسة الاجتماعية في الدستور

من بيانات الجدول السابق يتضح أن مواد الدستور المصري هي ٢٤٧ مادة، وعدد جمل الدستور المصري ١٦٢٤ جملة، والمواد التي ترتبط بالسياسة الاجتماعية ٥٩ مادة بنسبة ٢٤%، وعدد الجمل المرتبط بالسياسة الاجتماعية ٣٢٤ جملة بنسبة ٢٠%، ويعتبر الدستور من أهم ركائز السياسة الاجتماعية كما حددتها الدراسات والبحوث والكتابات النظرية، وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الحالية في استجابات السادة المسئولين بجدول (٣٣).

٣ – شكل الدستور ككل:

جدول (٤٥) يوضح
شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
الباب الأول	الدولة	-	-	من ١ إلي ٦	مادة ١	٢٤٧	٥٥	٨	٦
					مادة ٢	٨٧	١٣	٣	٢
					مادة ٣	١١٧	١٨	٣	٢
					مادة ٤	١٤٥	٢٩	٤	٣
					مادة ٥	١٦٨	٣٠	٧	٣
					مادة ٦	١٣٥	٢٨	٣	٣
المجموع		لا يوجد فصول	لا يوجد فروع	٦ مواد		٨٩٩	١٧٣	٢٨	١٩
الباب الثاني	المقومات الأساسية للمجتمع	الفصل الأول المقومات الاجتماعية	-	من ٧ إلي ٢٦	مادة ٧	٢٩٧	٥٦	٧	٦
					مادة ٨	١٤٨	٢٦	٤	٣
					مادة ٩	٥١	١١	٢	١
					مادة ١٠	٨٦	١٥	٣	٢
					مادة ١١	٥٠٦	٩٠	٨	٩
					مادة ١٢	١٤٠	٣٠	٦	٣
					مادة ١٣	٢١٤	٤٣	٦	٤
					مادة ١٤	٢٠٢	٤٠	٧	٤
					مادة ١٥	٢٨	٦	١	١
					مادة ١٦	٢٥١	٤٦	١٠	٥
					مادة ١٧	٢٦٢	٨٣	١٣	١٠
					مادة ١٨	٣٧٤	١٢٩	١٢	١٥
					مادة ١٩	١٩٨	٩٨	١٣	١١
					مادة ٢٠	٢١٤	٢٤	٤	٣

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٢١	٣٤٢	٩١	٩	٩
					مادة ٢٢	٥٠	٢٥	٥	٣
					مادة ٢٣	٢٢٤	٥٥	٦	٦
					مادة ٢٤	٥٤	٢٨	٤	٣
					مادة ٢٥	٦٢	٢٨	٣	١
					مادة ٢٦	٢٢	٥	١	١
		المجموع	لا يوجد فروع	٢٠ مادة		٣٧٢٥	٩٣١	١٢٤	١٠٠
		الفصل الثاني المقومات الاقتصادية	-	من ٢٧ إلي ٤٦	مادة ٢٧	٢٧٣	١١٤	١٥	١٣
					مادة ٢٨	١٢٤	٤٥	٨	٥
					مادة ٢٩	٣٢٥	٨٥	١١	١٠
					مادة ٣٠	٧٦	٢٣	٣	٣
					مادة ٣١	٦٣	٢٣	٣	٢
					مادة ٣٢	٤١٥	٩٩	١٧	١١
					مادة ٣٣	٧٧	١١	٣	٢
					مادة ٣٤	٦٥	١١	٣	١
					مادة ٣٥	١١٠	٣٠	٥	٣
					مادة ٣٦	٧٩	١٤	١	٢
					مادة ٣٧	١٠٩	١٩	٥	٣
					مادة ٣٨	٤٣٥	١١٨	١٧	١٣
					مادة ٣٩	٦٣	١٢	٣	٢
					مادة ٤٠	٦٠	١١	٣	٢
					مادة ٤١	١٤٥	٢٨	٣	٣
					مادة ٤٢	٢١٥	٥٢	١١	٨
					مادة ٤٣	١٥٦	٢٣	٤	٢

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٤٤	٢٧٥	٦٦	١٠	٧
					مادة ٤٥	١٩٩	٥٦	٨	٦
					مادة ٤٦	١٣٥	٣٤	٦	٤
		المجموع	لا يوجد فروع	٢٠ مادة		٣٣٩٩	٨٧٤	١٣٩	١٠٢
		الفصل الثالث المقومات الثقافية	-	من ٤٧ إلي ٥٠	مادة ٤٧	٧٠	١٠	١	١
					مادة ٤٨	١٦٦	٤٢	٥	٤
					مادة ٤٩	١٤٥	٣٤	٧	٤
					مادة ٥٠	٢١٠	٥١	٩	٥
		المجموع	لا يوجد فروع	٤ مواد		٥٩١	١٣٧	٢٢	١٤
المجموع		٣ فصول	لا يوجد فروع	٤٤ مادة		٧٧١٥	١٩٤٢	٢٨٥	٢١٦
الباب الثالث	الحقوق والحريات والواجبات العامة	-	-	من ٥١ إلي ٩٣	مادة ٥١	٧٦	١٢	٣	١
					مادة ٥٢	٦٨	٨	٢	١
					مادة ٥٣	١٥٢	٤١	١١	٧
					مادة ٥٤	٣٤٥	١٥١	٢٢	١٥
					مادة ٥٥	١٧٥	٦٧	١١	٧
					مادة ٥٦	١٩٤	٣٦	٦	٥
					مادة ٥٧	٢١٠	٥٨	١٣	٧
					مادة ٥٨	٢٠٥	٤٧	٧	٥
					مادة ٥٩	٩٦	١٥	٤	٢
					مادة ٦٠	١٩٨	٣٨	٨	٤
					مادة ٦١	١٥٤	٣٣	٣	٣
					مادة ٦٢	٢٠١	٣٩	٧	٥
					مادة ٦٣	٨١	١٣	٢	٢
					مادة ٦٤	٩٨	١٦	٣	٣
					مادة ٦٥	١٠٤	١٨	٣	٣
					مادة ٦٦	٨٥	١٤	٢	٢

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٦٧	٢٦٣	٨٥	١١	١٠
					مادة ٦٨	٢٣٥	٧٥	١٣	٨
					مادة ٦٩	١٨٥	٢١	٣	٣
					مادة ٧٠	٢٧٥	٤٨	٧	٦
					مادة ٧١	٩٦	٤٨	٥	٦
					مادة ٧٢	٨١	٢٧	٣	٣
					مادة ٧٣	١٨٠	٣٦	٩	٥
					مادة ٧٤	١٤٦	٤٣	٨	٦
					مادة ٧٥	١٦٠	٥٣	٧	٧
					مادة ٧٦	١٤٨	٤٤	٨	٥
					مادة ٧٧	١٦٥	٥٨	٩	٦
					مادة ٧٨	٢٠٤	٨٨	٩	١٠
					مادة ٧٩	١٨٦	٣٢	٤	٤
					مادة ٨٠	٣٥٠	١٢٥	١٥	١٤
					مادة ٨١	١٥٠	٤٥	٧	٥
					مادة ٨٢	٥٠	٢٧	٥	٣
					مادة ٨٣	٦٥	٤٩	٦	٥
					مادة ٨٤	٦٤	٣٥	٥	٤
					مادة ٨٥	٥٥	١٦	٢	٢
					مادة ٨٦	٨٠	٢٤	٦	٣
					مادة ٨٧	٢٥٤	٩٧	٧	٩
					مادة ٨٨	١٧٥	٦١	٧	٧
					مادة ٨٩	٨٤	٢١	٤	٢
					مادة ٩٠	٩٥	٢٦	٤	٣
					مادة ٩١	١١٨	٢٩	٣	٣
					مادة ٩٢	٩٨	٢٠	٢	٣
					مادة ٩٣	٩٩	٢٠	٢	٢

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
المجموع		لا يوجد فصول	لا يوجد فروع		٤٣ مادة	٦٥٠٣	١٨٥٩	٢٧٨	٢١٦
الباب الرابع	سيادة القانون	-	-	من ٩٤ إلي ١٠٠	مادة ٩٤	٦٠	١٧	٥	٣
					مادة ٩٥	١٠١	٢٠	٤	٢
					مادة ٩٦	١٨٨	٣٣	٥	٤
					مادة ٩٧	١٨٦	٣٢	٦	٤
					مادة ٩٨	١٢٥	٢٥	٤	٤
					مادة ٩٩	١٧٩	٦٨	٨	٨
					مادة ١٠٠	٣١٤	٦٢	٧	٧
المجموع		لا يوجد فصول	لا يوجد فروع		٧ مواد	١١٥٣	٢٥٧	٣٩	٣٢
الباب الخامس	نظام الحكم	الفصل الأول السلطة التشريعية (مجلس النواب)	-	من ١٠١ إلي ١٣٨	مادة ١٠١	١٨٥	٣٠	٦	٣
					مادة ١٠٢	٥١٦	٩٨	١٢	١٠
					مادة ١٠٣	٦٥	١٣	٢	٢
					مادة ١٠٤	١٩٨	٤٠	٦	٤
					مادة ١٠٥	١١١	٢٢	٣	٢
					مادة ١٠٦	١١٥	٢٤	٣	٣
					مادة ١٠٧	٢٢١	٤٦	٥	٤
					مادة ١٠٨	١١٩	٢٧	٤	٢
					مادة ١٠٩	٤٤٦	٩٨	١٥	١٠
					مادة ١١٠	١٥٩	٣٥	٤	٣
					مادة ١١١	١١٠	٢٣	٣	٢
					مادة ١١٢	٦٧	١٧	١	٢
					مادة ١١٣	٢٧٩	٦٣	٧	٦
					مادة ١١٤	١٦٤	٣٦	٦	٣
					مادة ١١٥	٢٦٨	٥٢	٦	٦

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ١١٦	١١٠	٢٦	٣	٢
					مادة ١١٧	٣٤٤	٦٨	٩	٧
					مادة ١١٨	١٠٢	١٧	٣	٢
					مادة ١١٩	٥٨	١١	٢	٢
					مادة ١٢٠	٢١٤	٤٦	٥	٥
					مادة ١٢١	٤٩١	٨٣	١٣	١٠
					مادة ١٢٢	٤٤٨	٩٠	١٠	٨
					مادة ١٢٣	٢٦٤	٥٣	٦	٥
					مادة ١٢٤	٧٤٦	١٨٤	١٨	١٦
					مادة ١٢٥	٢٨٠	٥٤	٥	٥
					مادة ١٢٦	٥٩	٩	١	١
					مادة ١٢٧	١٦٧	٣٢	٤	٣
					مادة ١٢٨	١٤٦	٢٤	٢	٣
					مادة ١٢٩	٢٢٤	٥٢	٦	٥
					مادة ١٣٠	٢٣٧	٤٦	٧	٥
					مادة ١٣١	٤٧٣	١٠٧	١٤	٩
					مادة ١٣٢	٧٨	١٦	٢	٢
					مادة ١٣٣	١٠١	٢٤	٣	٢
					مادة ١٣٤	١٣٦	٣١	٥	٣
					مادة ١٣٥	٥٦٢	١٢٨	١٤	١١
					مادة ١٣٦	٢٣٧	٤٨	٦	٥
					مادة ١٣٧	٤١٠	٧٩	٩	٨
					مادة ١٣٨	١٨٢	٣٦	٤	٤
المجموع			لا يوجد فروع	٣٨ مادة		٩٠٩٢	١٨٨٨	٢٣٤	١٨٥

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
		الفصل الثاني السلطة التنفيذية	الفرع الأول رئيس الجمهورية	من ١٣٩ إلي ١٦٢	مادة ١٣٩	١٥٤	٢٧	٣	٣
					مادة ١٤٠	٢٨٤	٥٩	٥	٦
					مادة ١٤١	٢٥٤	٥٦	٧	٥
					مادة ١٤٢	٢٥٣	٦٠	٥	٦
					مادة ١٤٣	١٢٨	٢١	٣	٣
					مادة ١٤٤	٢٩٠	٥٦	٤	٥
					مادة ١٤٥	٧٠٣	١٥٥	٢٠	١٤
					مادة ١٤٦	٦٩٧	١٣٩	١٢	١٣
					مادة ١٤٧	١٨٩	٣٦	٢	٤
					مادة ١٤٨	١٣٥	٢٨	٤	٣
					مادة ١٤٩	٨٤	١٤	٢	٢
					مادة ١٥٠	٢٤٢	٤٦	٨	٥
					مادة ١٥١	٣٤٦	٦٧	٧	٧
					مادة ١٥٢	٢٦٩	٥٥	٨	٥
					مادة ١٥٣	١٣٩	١٩	٤	٣
					مادة ١٥٤	٥٠٧	١٠٩	١٣	١١
					مادة ١٥٥	١٢٠	٢٤	٣	٣
					مادة ١٥٦	٤١٨	٩٨	٩	٨
					مادة ١٥٧	١٦٦	٣٣	٤	٤
					مادة ١٥٨	١٠٦	١٩	٢	٢
					مادة ١٥٩	٦٩٣	١٣٥	١٨	١٣
					مادة ١٦٠	٦٣٥	١٣٢	١٩	١٤
					مادة ١٦١	٥٩٢	١١٣	١٤	١١
					مادة ١٦٢	١٣٠	٢٥	٤	٣
			المجموع		٢٤ مادة	٧٥٣٤	١٥٢٦	١٨٠	١٥٣

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
			الفرع الثاني الحكومة	من ١٦٣ إلي ١٧٤	مادة ١٦٣	١٦٨	٢٨	٥	٤
					مادة ١٦٤	٤٩٢	١٠٤	١٤	٩
					مادة ١٦٥	٢٣٢	١٦٤	٧	٥
					مادة ١٦٦	٦٤٦	١٤٣	٢٠	١٢
					مادة ١٦٧	٤٢١	٧٦	١٦	١٢
					مادة ١٦٨	٢١٣	٣٧	٥	٤
					مادة ١٦٩	١٢٥	٢٨	٤	٣
					مادة ١٧٠	١٥٤	٣٢	٣	٣
					مادة ١٧١	٩١	١٥	٢	٢
					مادة ١٧٢	٥١	١٠	٢	١
					مادة ١٧٣	٢٥٦	٤٦	٥	٦
					مادة ١٧٤	١٢٥	٢٤	٣	٣
			المجموع		١٢ مادة	٢٩٧٤	٧٠٠	٨٦	٦٤
			الفرع الثالث الإدارة المحلية	من ١٧٥ إلي ١٨٣	مادة ١٧٥	٢٦٣	٤٧	٧	٥
					مادة ١٧٦	١٩٦	٣٠	٤	٤
					مادة ١٧٧	١٩٥	٣٢	٦	٤
					مادة ١٧٨	٢١١	٤١	٦	٥
					مادة ١٧٩	٩٥	١٥	٣	٢
					مادة ١٨٠	٦٣٣	١١٥	١٧	١٢
					مادة ١٨١	٣٨٦	٧٢	٩	٧
					مادة ١٨٢	٦٠	١٢	٢	١
					مادة ١٨٣	٧٣	١٦	٣	٢
			المجموع		٩ مواد	٢١١٤	٣٨٠	٥٧	٤٢
		المجموع	٣ فروع		٤٥ مادة	١٢٦٢٢	٢٦٠٦	٣٢٣	٢٥٩

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
		الفصل الثالث السلطة القضائية	الفرع الأول أحكام عامة	من ١٨٤ إلي ١٨٧	مادة ١٨٤	١٤٧	٢٦	٧	٣
					مادة ١٨٥	١٧٨	٣٤	٥	٣
					مادة ١٨٦	٣٣٠	٥٩	٨	٦
					مادة ١٨٧	١٠٩	٢٢	٣	٢
			المجموع		٤ مواد	٧٦٤	١٤١	٢٣	١٤
			الفرع الثاني القضاء والنيابة العامة	من ١٨٨ إلي ١٨٩	مادة ١٨٨	١٥٤	٣٠	٤	٣
					مادة ١٨٩	٣٥٤	٦٧	٩	٦
			المجموع		مادتين	٥٠٨	٩٧	١٣	٩
			الفرع الثالث قضاء مجلس الدولة		مادة ١٩٠	٣٤٤	٥٨	٩	٦
			المجموع		مادة واحدة	٣٤٤	٥٨	٩	٦
		المجموع	٣ فروع		٧ مواد	١٦١٦	٢٩٦	٤٥	٢٩
		الفصل الرابع المحكمة الدستورية العليا	-	من ١٩١ إلي ١٩٥	مادة ١٩١	٣٢٧	٥٨	٨	٦
					مادة ١٩٢	٤٣٦	٧٦	١٢	٨
					مادة ١٩٣	٢٩٢	٥٥	١٠	٦
					مادة ١٩٤	٢٧٤	٤٦	٧	٥
					مادة ١٩٥	١٨٠	٣٥	٤	٤
		المجموع	لا يوجد فروع		٥ مواد	١٥٠٩	٢٧٠	٤١	٢٩
		الفصل الخامس الهيئات القضائية	-	من ١٩٦ إلي ١٩٧	مادة ١٩٦	٤٢٤	٧٦	٨	٧
					مادة ١٩٧	٤١٦	٧١	٩	٨
		المجموع	لا يوجد فروع		مادتين	٨٤٣	١٤٧	١٧	١٥
		الفصل السادس المحاماة	-		مادة ١٩٨	٣٨١	٧١	٨	٧
		المجموع	لا يوجد فروع		مادة واحدة	٣٨١	٧١	٨	٧
		الفصل السابع الخبراء	-		مادة ١٩٩	١٥٢	٢٤	٤	٣
		المجموع	لا يوجد فروع		مادة واحدة	١٥٢	٢٤	٤	٣

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
		الفصل الثامن القوات المسلحة والشرطة	الفرع الأول القوات المسلحة	من ٢٠٠ إلي ٢٠٢	مادة ٢٠٠	٢٨٨	٤٩	٥	٤
					مادة ٢٠١	٥٤	١١	٢	١
					مادة ٢٠٢	٢٣٤	٤٠	٦	٥
			المجموع		٣ مواد	٥٧٦	١٠٠	١٣	١٠
			الفرع الثاني مجلس الدفاع الوطني		مادة ٢٠٣	٦٦٦	١١٢	٢٠	١٣
			المجموع		مادة واحدة	٦٦٦	١١٢	٢٠	١٣
			الفرع الثالث القضاء العسكري		مادة ٢٠٤	٦٧٥	١٢٣	١٤	١٢
			المجموع		مادة واحدة	٦٧٥	١٢٣	١٤	١٢
			الفرع الرابع مجلس الأمن القومي		مادة ٢٠٥	٥٢٩	٩٠	١٧	١١
			المجموع		مادة واحدة	٥٢٩	٩٠	١٧	١١
			الفرع الخامس الشرطة	من ٢٠٦ إلي ٢٠٧	مادة ٢٠٦	٢٦٠	٤٧	٧	٥
					مادة ٢٠٧	١٩٨	٤٠	٥	٤
			المجموع		مادتين	٤٥٨	٨٧	١٢	٩
		المجموع	٥ فروع		٨ مواد	٢٩٠٤	٥١٢	٧٦	٥٥
		الفصل التاسع الهيئة الوطنية للانتخابات	-	من ٢٠٨ إلي ٢١٠	مادة ٢٠٨	٣٤٢	٥٥	١٠	٦
					مادة ٢٠٩	٦٥٣	١٢٢	١٦	١٢
					مادة ٢١٠	٥٤٢	٩٦	١٢	١٠
		المجموع	لا يوجد فروع		٣ مواد	١٥٣٧	٢٧٣	٣٨	٢٨
		الفصل العاشر المجلس الاعلي لتنظيم الإعلام	-	من ٢١١ إلي ٢١٣	مادة ٢١١	٦١٤	٩٤	١٦	١٢
					مادة ٢١٢	٢٨٨	٤٥	١٠	٥
					مادة ٢١٣	٣٠٦	٤٧	٩	٥
		المجموع	لا يوجد فروع		٣ مواد	١٢٠٨	١٨٦	٣٥	٢٢
		الفصل الحادي عشر المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية	الفرع الأول المجالس القومية		مادة ٢١٤	٣٩٤	٦٤	١١	٨
			المجموع		مادة واحدة	٣٩٤	٦٤	١١	٨
			الفرع الثاني الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية	من ٢١٥ إلي ٢٢١	مادة ٢١٥	٢٨٠	٤٠	٨	٥
					مادة ٢١٦	٣٣٩	٦٤	٩	٦

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٢١٧	٣٩٣	٧٦	١١	٧
					مادة ٢١٨	٣٤٠	٥٦	٥	٦
					مادة ٢١٩	١٨٠	٢٦	٥	٣
					مادة ٢٢٠	٢٢٦	٣٩	٦	٤
					مادة ٢٢١	٢١٦	٣٦	٦	٤
			المجموع	٧ مواد		١٩٧٤	٣٣٧	٥٠	٣٥
		المجموع	فرعين	٨ مواد		٢٣٦٨	٤٠١	٦١	٤٣
المجموع		١١ فصل	١٣ فرع	١٢١ مادة		٣٤٢٣٢	٦٦٧٤	٨٨٢	٦٧٥
الباب السادس	الأحكام العامة والانتقالية	الفصل الأول الأحكام العامة	-	من ٢٢٢ إلي ٢٢٧	مادة ٢٢٢	٣٣	٦	١	١
					مادة ٢٢٣	٩٤	٣٨	٧	٥
					مادة ٢٢٤	٨١	٣٢	٥	٣
					مادة ٢٢٥	١٩٢	٥٩	٧	٦
					مادة ٢٢٦	٢٨٤	١٤١	١٩	١٦
					مادة ٢٢٧	٩٤	٣١	٣	٢
		المجموع	لا يوجد فروع	٦ مواد		٧٧٨	٣٠٧	٤٢	٣٣
		الفصل الثاني الأحكام الانتقالية	-	من ٢٢٨ إلي ٢٤٧	مادة ٢٢٨	١٣٢	٣١	٥	٣
					مادة ٢٢٩	٩٩	١٢	١	٢
					مادة ٢٣٠	١٥٦	٤٨	٣	٥
					مادة ٢٣١	١١٠	١٣	١	١
					مادة ٢٣٢	١٤٥	١٩	١	٣
					مادة ٢٣٣	٢٩٢	٤٤	٦	٥
					مادة ٢٣٤	٢١٨	٢٢	٢	٢
					مادة ٢٣٥	٢٧٥	٢٤	٢	٢
					مادة ٢٣٦	٢٢٠	٧١	٩	٧
					مادة ٢٣٧	١٥٠	٣٥	٥	٥

تابع جدول (٤٥) يوضح شكل الدستور ككل

الباب	العنوان	الفصول	الفروع	المواد من : إلي	المواد	عدد الحروف	عدد الكلمات	عدد الجمل	عدد الأسطر
					مادة ٢٣٨	٢٧٤	٥١	٦	٦
					مادة ٢٣٩	١٩٩	٤٥	٣	٤
					مادة ٢٤٠	٢٦٦	٢٤	٣	٣
					مادة ٢٤١	٢٨٥	٢٩	٣	٣
					مادة ٢٤٢	١٢	٢٩	٢	٣
					مادة ٢٤٣	٢٢٤	٢٢	٢	٢
					مادة ٢٤٤	٢٦٦	٣٠	٣	٣
					مادة ٢٤٥	٢٩٠	٤١	٧	٥
					مادة ٢٤٦	٩٩٤	٣٨	٤	٤
					مادة ٢٤٧	١١٢	١٩	٢	٢
		المجموع	لا يوجد فروع	٢٠ مادة		٤٧١٩	٦٤٧	٧٠	٧٠
	المجموع	فصلين	لا يوجد فروع	٢٦ مادة		٥٤٩٧	٩٥٤	١١٢	١٠٣
الدستور ككل	٦ أبواب	١٦ فصل	١٣ فرع	٢٤٧ مادة		٥٥٩٩٩	١١٨٥٩	١٦٢٤	١٢٢٨

شكل (٨) يوضح شكل الدستور

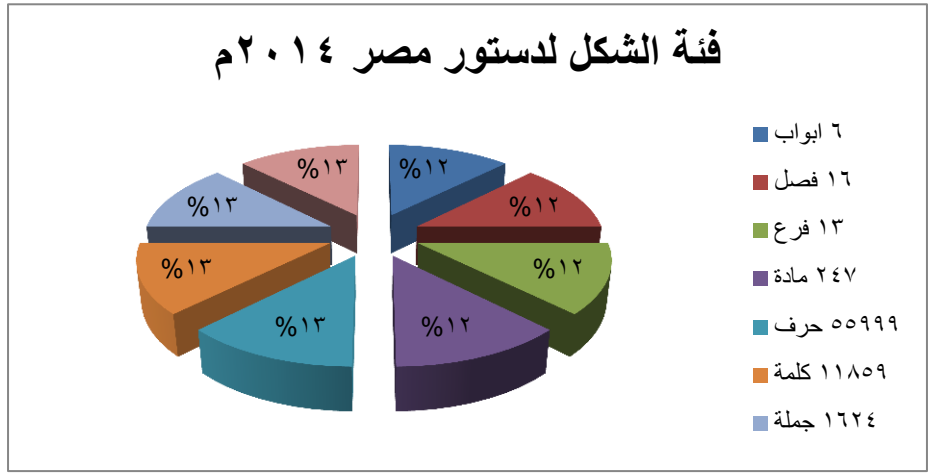

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الباب الأول فى الدستور المصري وعنوانه الدولة لا يحتوي علي فصول كما انه لا يحتوي علي فروع وتبدأ مواده من المادة ١ إلي المادة ٦، وكانت المادة الأولى تحتوي علي ٢٤٧ حرف و٥٥ كلمة و٨ جمل و٦ اسطر، وكانت المادة الثانية تحتوي علي ٨٧ حرف و١٣كلمه و٣ جمل و٢سطر، وكانت المادة الثالثة تحتوى على ١١٧حرف و١٨ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة الرابعة تحتوى على ١٤٥حرف و٢٩ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، وكانت المادة الخامسة تحتوى على ١٦٨حرف و٣٠ كلمه و٧ جمل و٣ اسطر، وكانت المادة السادسة تحتوى على ١٣٥ حرف و٢٨ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر.
وبالتالي يكون المجموع ككل، (٠) فروع، وعدد(٦) مواد، و(٨٩٩) حرف، و(١٣٧) كلمة، و(٢٨) جملة، و(١٩) سطر.

كما يتضح من بيانات الجدول السابق أن الباب الثاني في الدستور المصري وعنوانه المقومات الأساسية للمجتمع انه يحتوى على ٣ فصول ولا يحتوى على فروع، والفصل الأول وتبدأ مواده من ٧ إلى ٢٦، وكانت المادة السابعة تحتوى على ٢٩٧ حرف و٥٦ كلمه و٧ جمل و٦ اسطر، والمادة الثامنة تحتوى ١٤٨حرف و٢٦ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة التاسعة احتوت علي ٥١ حرف و١١ كلمه و٢ جمل و١ سطر، والمادة العاشرة ٨٦ حرف و١٥ كلمه و٣جمل و٢ اسطر، والمادة الحادية عشر٥٠٦ حرف و٩٠ كلمه و٨ جمل و٩ اسطر، والمادة الثانية عشر ١٤٠حرف و٣٠ كلمه و٦ جمل و٣ اسطر، والمادة الثالثة عشر ٢١٤ حرف و٤٣ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، والمادة الرابعة عشر٢٠٢ حرف و٤٠ كلمه و٧ جمل و٤ اسطر، المادة الخامسة عشر ٢٨ حرف و٦ كلمات وجملة واحدة وسطر واحد، والمادة السادسة عشر ٢٥١ حرف و٤٦ كلمة و١٠ جمل و٥ اسطر، والمادة السابعة عشر ٢٦٢ حرف و٨٣ كلمه و١٣ جمله و١٠ اسطر، المادة الثامنة عشر ٣٧٤ حرف و١٢٩ كلمه و١٢ جمله و١٥ سطر، المادة التاسعة عشر ١٩٨ حرف و٩٨ كلمه و١٣ جمله و١١ سطر، المادة العشرون ٢١٤ حرف ٢٤ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، المادة الواحدة والعشرون ٣٤٢ حرف ٩١ كلمه و٩ جمل و٩ اسطر، المادة الثانية والعشرون ٥٠ حرف و٢٥ كلمه و٣ جمل و٦ اسطر، المادة الرابعة والعشرون ٥٤ حرف و٢٨ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، المادة الخامسة والعشرون ٦٢ حرف و٢٨ كلمه و٣ جمل وسطر واحد، المادة السادسة والعشرون ٢٢ حرف و٥ كلمات وجمله وسطر، وبالتالي يكون مجموع الفصل ككل (٠) فروع، (٢٠) مادة، و٣٧٢٥ حرف، و٩٣١ كلمة و١٢٤ جمله، و١٠٠ سطر.

ويحتوى الفصل الثاني وعنوانه المقومات الاقتصادية وتبدأ مواده من ٢٧ إلى ٤٦، وتحتوى المادة السابعة والعشرون على ٢٧٣ حرف، و١١٤ كلمه و١٥ جمله و١٣ سطر، والمادة الثامنة والعشرون على ١٢٤ حرف و٤٥ كلمه و٨ جمل و٥ اسطر، والمادة التاسعة والعشرون ٣٢٥ حرف و٨٥ كلمه و١١ جمله و١٠ اسطر، والمادة الثلاثون ٧٦ حرف و٢٣ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الواحدة والثلاثون ٦٣ حرف و٢٣ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة الثانية والثلاثون ٤١٥ حرف و٩٩ كلمه و١٧ جمله و١١سطر، والمادة الثالثة والثلاثون ٧٧ حرف و١١ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة الرابعة والثلاثون ٦٥ حرف و١١ كلمه و٣

جمل وسطر، والمادة الخامسة والثلاثون ١١٠ حرف و٣٠ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة السادسة والثلاثون ٧٩ حرف و١٤ كلمه وجمله وسطرين، والمادة السابعة والثلاثون ١٠٩ حرف و١٩ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة الثامنة والثلاثون ٤٣٥ حرف و١١٨ كلمه و١٧ جمله و١٣ سطر، والمادة التاسعة والثلاثون ٦٣ حرف و١٢ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة الأربعون ٦٠ حرف و١١ كلمه ٣ جمل و٢ سطر، والمادة الواحدة والأربعون ١٤٥ حرف و٢٨ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الثانية والأربعون ٢١٥ حرف و٥٢ كلمه ١١جمله و٨ اسطر، والمادة الثالثة والأربعون ١٥٦ حرف و٢٣ كلمه و٤ جمل و٢ سطر، والمادة الرابعة والأربعون ٢٧٥ حرف و٦٦ كلمه و١٠ جمل و٧ اسطر، والمادة الخامسة والأربعون ١٩٩ حرف و٥٦ كلمه و٨ جمل و٦ اسطر، والمادة السادسة والأربعون ١٣٥ حرف و٣٤ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، وبالتالي يكون المجموع ككل : (٠) فروع، (٢٠) مادة، (٣٣٩٩) حرف، (٨٧٤) كلمة، (١٣٩) جملة، (١٠٢) سطر.

ويحتوى الفصل الثالث وعنوانه المقومات الثقافية وتبدأ مواده من ٤٧ إلى ٥٠ مادة، وتحتوى المادة السابعة والأربعون على ٧٠ حرف و١٠ كلمات و١ جمله وسطر، والمادة الثامنة والأربعون على ١٦٦ حرف و٤٢ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، وتحتوى المادة التاسعة والأربعون على ١٤٥ حرف و٣٤ كلمه و٧ جمل و٤ اسطر، وتحتوى المادة الخمسون على ٢١٠ حرف و٥١ كلمه و٩ جمل و٥ اسطر، وبالتالي يكون المجموع ككل (١) فصل، (٠) فروع، (٥٩١) حرف، (١٣٧) كلمة، (٢٢) جملة، (١٤) سطر.

وبالتالي يكون مجموع الباب الثاني ككل هو : عدد (٣) فصول، (٠) فروع، (٤٤) مادة، (٧٧١٥) حرف، (١٩٤٢) كلمة، (٢٨٥) جملة، (٢١٦) سطر.

أما الباب الثالث وعنوانه الحقوق والحريات والواجبات العامة انه لا يحتوى على فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ٥١ إلى ٩٣ مادة، وتحتوى المادة الواحدة والخمسون على ٧٦ حرف و١٢ كلمه و٣ جمل وسطر، والمادة الثانية والخمسون على ٦٨ حرف و٨ كلمات و٢ سطر وسطر، والمادة الثالثة والخمسون ١٥٢ حرف و٤١ كلمه و١١ جمله و٧ اسطر، والمادة الرابعة والخمسون ٣٤٥ حرف و١٥١ كلمه و٢٢ جمله و١٥ سطر، والمادة الخامسة والخمسون ١٧٥ حرف و٦٧ كلمه و١١ جمله و٧ اسطر، والمادة السادسة والخمسون ١٩٤حرف و٣٦ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة السابعة والخمسون ٢١٠ حرف و٥٨ كلمه و١٣ جمله و٧ اسطر، والمادة الثامنة والخمسون ٢٠٥ حرف و٤٧ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة التاسعة والخمسون ٩٦ حرف و١٥ كلمه و٤ جمل و٢ سطر، والمادة الستون ١٩٨ حرف و٣٨ كلمه و٨ جمل و٤ اسطر، والمادة الواحدة والستون ١٥٤ حرف و٣٣ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الثانية والستون ٢٠١ حرف و٣٩ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة الثالثة والستون ٨١ حرف و١٣ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة الرابعة والستون ٩٨ حرف و١٦ كلمة و٣ جمل و٣ اسطر، المادة الخامسة والستون ١٠٤ حرف و١٨ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة السادسة والستون ٨٥ حرف و١٤ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة السابعة والستون ٢٦٣ حرف و ٨٥

كلمه و١١ جمله و١٠ اسطر، والمادة الثامنة والستون ٢٣٥ حرف و٧٥ كلمه و١٣ جمله و٨ اسطر، والمادة التاسعة والستون ١٨٥ حرف و٢١ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة السبعون ٢٧٥ حرف و٤٨ كلمه و٧ جمل و٦ اسطر، والمادة الواحدة والسبعون ٩٦ حرف و٤٨ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، والمادة الثانية والسبعون ٨١ حرف و٢٧ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الثالثة والسبعون ١٨٠ حرف و٣٦ كلمه و٩ جمله و٥ اسطر، والمادة الرابعة والسبعون ١٤٦ حرف و٤٣ كلمه و٨ جمل و٦ اسطر، والمادة الخامسة والسبعون ١٦٠ حرف و٥٣ كلمه و٧ جمل و٧ اسطر، والمادة السادسة والسبعون ١٤٨ حرف و٤٤ كلمه و٨ جمله و٥ اسطر، والمادة السابعة والسبعون ١٦٥حرف و٥٨ كلمه و٩ جمل و٦ اسطر، والمادة الثامنة والسبعون ٢٠٤ حرف و٨٨ كلمه و٩ جمله و١٠ اسطر، والمادة التاسعة والسبعون ١٨٦ حرف و٣٢ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، والمادة الثمانون ٣٥٠ حرف و١٢٥ كلمه و١٥ جمله و١٤سطر، والمادة الواحدة والثمانون ١٥٠ حرف و٤٥ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة الثانية والثمانون ٥٠ حرف و٢٧ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة الثالثة والثمانون٦٥ حرف و٤٩ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة الرابعة الثمانون ٦٤ حرف و٣٥ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، والمادة الخامسة والثمانون ٥٥ حرف و١٦ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة السادسة والثمانون ٨٠ حرف و٢٤ كلمه و٦جمل و٣ اسطر، والمادة السابعة والثمانون ٢٥٤ حرف و٩٧ كلمه و٧ جمل و٩ اسطر، والمادة الثامنة والثمانون ١٧٥ حرف و٦١ كلمه و٧ جمل و٧ اسطر، والمادة التاسعة والثمانون ٨٤ حرف و٢١ كلمه و٤ جمله و٢ سطر، والمادة التسعون ٩٥ حرف و٢٦ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة الواحدة والتسعون ١١٨ حرف و٢٩ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة الثانية والتسعون ٩٨ حرف و٢٠ كلمه و٢ جمله و٣ اسطر، والمادة الثالثة والتسعون ٩٩ حرف و٢٠ كلمه و٢ جمل وسطرين.

ونستنتج أن مجموع الباب الثالث (٠) فصول، (٠) فروع، (٤٣) ماده، (٦٥٠٣) حرف، (١٨٥٩) كلمه، (٢٧٨) جمله، (٢١٦) سطر.

وكان الباب الرابع وعنوانه سيادة القانون وهو لا يحتوى على فصول ولا يحتوى على فروع وتبدأ مواده من ٩٤ إلى ١٠٠ ماده، وتحتوى المادة الرابعة والتسعون على ٦٠ حرف و١٧ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة الخامسة والتسعون ١٠١ حرف و٢٠ كلمه و٤ جمل وسطرين، والمادة السادسة والتسعون ١٨٨ حرف و٣٣ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، والمادة السابعة والتسعون ١٨٦ حرف و٣٢ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، والمادة الثامنة والتسعون ١٢٥ حرف و٢٥ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، والمادة التاسعة والتسعون ١٧٩ حرف و٦٨ كلمه و٨ جمل و٨ اسطر، والمادة المائة ٣١٤ حرف و٦٢ كلمه و٧ جمل و٧ اسطر.

ومما سبق فان مجموع الباب الرابع:(٠) فصول، (٠) فروع، (٧) مواد، (١١٥٣) حرف، (٢٥٧) كلمه، (٣٩) جمله، (٣٢) سطر.

وفيما يتعلق بالباب الخامس وعنوانه نظام الحكم حيث كان يحتوى على ١١ فصل والفصل الأول وعنوانه السلطة التشريعية (مجلس النواب) لا يحتوى على فروع وتبدأ مواده من ١٠١الى ١٣٨، وتحتوى المادة مائة وواحد على ١٨٥ حرف و٣٠ كلمه و٦ جمل و٣ اسطر،

والمادة مائة واثنين ٥١٦ حرف و٩٨ كلمه و١٢ جمله و١٠ اسطر، والمادة مائة وثلاثة ٦٥ حرف و١٣ كلمه و٢ جمل وسطرين، والمادة المائة وأربعة ١٩٨ حرف ٤٠ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، والمادة مائه وخمسة ١١١ حرف و٢٢ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة مائة وستة ١١٥ حرف ٢٤ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة مائة وسبعة ٢٢١ حرف و٤٦ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، والمادة مائة وثمانية ١١٩ حرف و٢٧ كلمه و٤ جمل و٢ سطر، والمادة مائة وتسعة ٤٤٦ حرف و٩٨ كلمه و١٥ جمله و١٠ اسطر، والمادة مائه وعشرة ١٥٩ حرف و٣٥ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة (١١١)، ١١٠ حرف و٢٣ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة (١١٢)، ٦٧حرف و١٧كلمه و١جمله و٢ سطر، والمادة (١١٣)، ٢٧٩ حرف و٦٣ كلمه و٧ جمل و٦ اسطر، والمادة (١١٤) ١٦٤ حرف و٣٦ كلمه و٦ جمل و٣ اسطر، والمادة (١١٥) ٢٦٨ حرف و٥٢ كلمه و٦ جمل و٦ اسطر، والمادة (١١٦)، ١١٠ حرف و٢٦ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة (١١٧)، ٣٤٤ حرف و٦٨ كلمه و٩ جمل و٧ اسطر، والمادة (١١٨)، ١٠٢ حرف و١٧ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة (١١٩)، ٥٨ حرف و١١ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة (١٢٠)، ٢١٤ حرف و٤٦ كلمه و٥ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٢١)، ٤٩١ حرف و٨٣ كلمه و١٣ جمله و١٠ اسطر، والمادة (١٢٢)، ٤٤٨ حرف و٩٠ كلمه و١٠ جمل و١٨ سطر، والمادة (١٢٣)، ٢٦٤ حرف و٥٣ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٢٤)، ٧٤٦ حرف و١٨٤ كلمه و١٨ جمله و١٦سطر، والمادة (١٢٥)، ٢٨٠ حرف و٥٤ كلمه و٥ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٢٦)، ٥٩ حرف و٩ كلمه وجمله وسطر، والمادة (١٢٧)، ١٦٧ حرف و٣٢ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٢٨)، ١٤٦ حرف و٢٤ كلمه و٢ جمله و٣ اسطر، والمادة (١٢٩)، ٢٢٤ حرف ٥٢ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٣٠)، ٢٣٧ حرف و٤٦ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٣١)، ٤٧٣ حرف و١٠٧ كلمه و١٤ جمله و٩ اسطر، والمادة (١٣٢)، ٧٨ حرف و١٦ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة (١٣٣)، ١٠١ حرف و٢٤ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، والمادة (١٣٤)، ١٣٦ حرف و٣١ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٣٥)، ٥٦٢ حرف ١٢٨ كلمه و١٤ جمله و ١١سطر، والمادة (١٣٦)، ٢٣٧ حرف و٤٨ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٣٧)، ٤١٠ حرف و٧٩ كلمه و٩ جمل و٨ اسطر، والمادة (١٣٨)، ١٨٢ حرف و٣٦ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر.

وبناءا عليه فان المجموع ككل (٠) فروع، (٣٨) ماده، (٩٠٩٢) حرف، (١٨٨٨) كلمه، (٢٣٤) جمله، (١٨٥) سطر.

الفصل الثاني وعنوانه السلطة التنفيذية : تحتوى على ٣ فروع، وكان الفرع الأول وعنوانه رئيس الجمهورية وتبدأ مواده من ١٣٩ إلى ١٦٢، تحتوى المادة (١٣٩)، ١٥٤ حرف و٢٧ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٤٠)، ٢٨٤ حرف و٥٩ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، والمادة (١٤١)، ٢٥٤ حرف و٥٦ حرف و٥٦ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٤٢)، ٢٥٣ حرف و٦٠ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، والمادة (١٤٣)، ١٢٨ حرف و٢١ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٤٤)، ٢٩٠ حرف و٥٦ كلمه و٤ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٤٥)، ٧٠٣ حرف و١٥٥ كلمه و٢٠ جمله و١٤ سطر، والمادة (١٤٦)، ٦٩٧ حرف و١٣٩ كلمه و١٢

جمله و١٣ سطر، والمادة (١٤٧)، ١٨٩ حرف و٣٦ كلمه و٢ جمله و٤ اسطر، والمادة (١٤٨)، ١٣٥ حرف و٢٨ كلمه و٤ جمله و٣ اسطر، والمادة (١٤٩)، ٨٤ حرف و١٤ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة (١٥٠)، ٢٤٢ حرف و٤٦ كلمه و٨ جمل و٥ اسطر، والمادة (١٥١)، ٣٤٦ حرف و٦٧ كلمه و٧ جمل و٧ اسطر، والمادة (١٥٢)، ٢٦٩ حرف و٥٥ كلمه و٨ جمل و٥ سطر، والمادة (١٥٣)، ١٩٣ حرف و١٩ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٥٤) ٥٠٧ حرف و١٠٩ كلمه و١٣ جمله و١١ سطر، والمادة (١٥٥)، ١٢٠ حرف و٢٤ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٥٦)، ٤١٨ حرف و٩٨ كلمه و٩ جمل و٨ اسطر، والمادة (١٥٧)، ١٦٦ حرف و٣٣ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، والمادة (١٥٨)، ١٠٦ حرف و١٩ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، والمادة (١٥٩)، ٦٩٣ حرف و١٣٥ كلمه و١٨ جمله و١٣ سطر، والمادة (١٦٠)، ٦٣٥ حرف و١٣٢ كلمه و١٩ جمله و١٤ سطر، والمادة (١٦١)، ٥٩٢ حرف و١١٣ كلمه و١٤ جمله و١١ سطر، والمادة (١٦٢)، ١٣٠ حرف و٢٥ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، وبالتالي فان المجموع ككل، (٢٤) ماده، (٧٥٣٤) حرف، (١٥٢٦) كلمه، (١٨٠) جمله، (١٥٣) سطر.

والفرع الثاني وعنوانه الحكومة وتبدأ مواده من مادة ١٦٣ إلى مادة ١٧٤، وتحتوى المادة علي (١٦٣)، ١٨٦ حرف و٢٨ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (١٦٤) علي٤٩٢ حرف و١٠٤ كلمه و١٤ جمله و٩ اسطر، و تحتوي المادة (١٦٥) علي ٢٣٢ حرف و١٦٤ كلمه و٧جمل و٥اسطر، وتحتوي المادة (١٦٦) علي ٦٤٦ حرف و١٤٣ كلمه و٢٠جمله و١٢سطر، وتحتوي المادة (١٦٧) حرف و٧٦ كلمه و١٦ جمله و١٢ سطر، تحتوي والمادة (١٦٨) علي ٢١٣ حرف و٣٧ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (١٦٩) علي ١٢٥ حرف و٢٨ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، والمادة (١٧٠) علي١٥٤ حرف و٣٢ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (١٧١) علي ٩١ حرف و١٥ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (١٧٢) علي ٥١ حرف و١٠ كلمات و٢ جمله وسطر، وتحتوي المادة (١٧٣) علي ٢٥٦ حرف و٤٦ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٤) علي ١٢٥ حرف و٢٤ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر.

وبالتالي فان مجموع الفرع الثاني: (١٢) ماده، (٢٩٧٤) حرف، (٧٠٠) كلمه، (٨٦) جمله، (٦٤) سطر.

والفرع الثالث وعنوانه الإدارة المحلية : وتبدأ مواده من ١٧٥ الى ١٨٣ ماده وتحتوى المادة (١٧٥) علي ٢٦٣ حرف و٤٧ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٦) علي ١٩٦ حرف و٣٠ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٧) علي ١٩٥ حرف و٣٢ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٨) علي٢١١ حرف و٤١ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (١٧٩) علي ٩٥ حرف و١٥ كلمه و٣ جمل و٢ سطر، وتحتوي المادة (١٨٠) ٦٣٣ حرف و١١٥ كلمه و١٧ جمله و١٢ سطر، وتحتوي المادة (١٨١) علي ٣٨٦ حرف و٧٢ كلمه و٩ جمل و٧ اسطر، والمادة (١٨٢) ٦٠ حرف و١٢ كلمه و٢ جمله وسطر، وتحتوي المادة (١٨٣) علي ٧٣ حرف و١٦ كلمه و٣ جمل وسطرين.

وبالتالي فان مجموع الفرع الثالث: (٩) مواد، (٢١١٤) حرف، (٣٨٠) كلمه، (٥٧) جمله، (٤٢) سطر.
وبالتالي فان مجموع الفصل الثاني : (٣) فروع، (٤٥) ماده، (١٢٦٢٢) حرف، (٢٦٠٦) كلمه، (٣٢٣) جمله، (٢٥٩) سطر.
والفصل الثالث يحتوى على (٣) فروع : الفرع الأول الأحكام عامه : تبدأ مواده من ١٨٤ إلى ١٨٧ ماده : تحتوى المادة (١٨٤) علي ١٤٧ حرف و٢٦ كلمه و٧ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (١٨٥) علي ١٧٨ حرف و٣٤ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (١٨٦) علي٣٣٠ حرف و٥٩ كلمه و٨ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (١٨٧) علي ١٠٩ حرف و٢٢ كلمه و٣ جمل و٢ سطر.
وبالتالي فان مجموع الفرع الأول: (٤) مواد، (٧٦٤) حرف، (١٤١) كلمه، (٢٣) جمله، (١٤) سطر.
الفرع الثاني القضاء والنيابة العامة: تبدأ مواده من ١٨٨ الى ١٨٩ مادة، تحتوى المادة (١٨٨) علي ١٥٤حرف و٣٠ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (١٨٩) علي ٣٥٤ حرف و٦٧ كلمه و٩ جمل و٦ اسطر.
وبالتالي فان مجموع الفرع الثاني: (٢) ماده، (٥٠٨) حرف، (٩٧) كلمه، (١٣) جمله، (٩) اسطر.
الفرع الثالث قضاء مجلس الدولة: يحتوى على المادة ١٩٠ وتتكون من ٣٤٤ حرف و٥٨ كلمه و٩ جمل و٦ اسطر.
وبالتالي فان مجموع الفصل الثالث : (٣) فروع، (٧) مواد، (١٦١٦) حرف، (٢٩٦) كلمه، (٤٥) جمله، (٢٩) سطر.
وأما الفصل الرابع وعنوانه: لا يوجد فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ١٩١ إلى ١٩٥ ماده وتحتوى المادة (١٩١) علي حرف و٥٨ كلمه و٨ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٢) علي ٤٣٦ حرف و٧٦ كلمه و١٢ جمله و٨ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٣) علي ٢٩٢ حرف و٥٥ كلمه و١٠جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٤) علي حرف و٤٦ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٥) علي ١٨٠حرف و٣٥ كلمه و٤ جمل و٣ اسطر.
وبالتالي فان مجموع الفصل الرابع: (٠) فروع، (٠) فصول، (٥) مواد، (١٥٠٩) حرف، (٢٧٠) كلمه، (٤١) جمله، (٢٩) سطر.
الفصل الخامس: وعنوانه الهيئات القضائية : لا يوجد به فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ١٩٦الى ١٩٧ مادة، وتحتوى المادة (١٩٦) على ٤٢٤ حرف و٧٦ كلمه و٨ جمل و٧ اسطر، وتحتوي المادة (١٩٧) علي ٤١٦ حرف و٧١ كلمه و٩ جمل و٨ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفصل الخامس: (٠) فصول، (٠) فروع، (٢) مواد، (٨٤٣) حرف، (١٤٧) كلمه، (١٧) جمله، (١٥) سطر.
الفصل السادس: وعنوانه المحاماة: لا يوجد به فصول ولا فروع ومادته (١٩٨) وتحتوى على ٣٨١ حرف و٧١ كلمه و٨ جمل و٧ سطر.

الفصل السابع : وعنوانه الخبراء ولا يوجد به فصول ولا فروع ومادته (١٩٩) وتحتوى على ١٥٢حرف و٢٤ كلمه و٤ جمل و٣ سطر.
الفصل الثامن : وعنوانه القوات المسلحة والشرطة : ويحتوى على ٥ فروع:
الفرع الأول القوات المسلحة وتبدأ مواده من ٢٠٠ إلى ٢٠٢ ماده وتحتوى المادة (٢٠٠) ٢٨٨ حرف و٤٩ كلمه و٥ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (٢٠١) ٥٤حرف و١١كلمه و٢جمله وسطر، وتحتوي المادة (٢٠٢) ٢٣٤ حرف و٤٠ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفرع الأول: (٣) مواد، (٥٧٦) حرف، (١٠٠) كلمه، (١٣) جمله، (١٠) سطر.
الفرع الثاني: مجلس الدفاع الوطني: يتكون من المادة (٢٠٣) يحتوى على ٦٦٦ حرف و ١١٢كلمه و٢٠ جمله و١٣ سطر.
الفرع الثالث: القضاء العسكري: يتكون من المادة (٢٠٤) تحتوى على ٦٧٥ حرف و١٢٣ كلمه و١٤ جمله و١٢ سطر.
الفرع الرابع : مجلس الأمن القومي: يتكون من المادة (٢٠٥) وتحتوى على ٥٢٩ حرف و٩٠ كلمه و١٧ جمله و١١ سطر.
الفرع الخامس: الشرطة: وتبدأ مواده من ٢٠٦ إلى ٢٠٧ وتحتوى المادة (٢٠٦) على ٢٦٠ حرف و٤٧ كلمه و٧ جمله و٦ اسطر، تحتوي والمادة (٢٠٧) علي ١٩٨ حرف و٤٠ كلمه و٥ جمله و٤ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفرع الخامس : (١) ماده، (٤٥٨) حرف، (٨٧) كلمه، (١٢) جمله، (٩) اسطر.
ويكون مجموع الفصل الثامن: (٥) فروع، (٨) مواد، (٢٩٠٤) حرف، (٥١٢) كلمه، (٧٦) جمله، (٥٥) سطر.
الفصل التاسع : وعنوانه الهيئة الوطنية للانتخابات : لا يحتوى على فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ٢٠٨الى ٢١٠ ماده وتحتوى المادة (٢٠٨) على ٣٤٢ حرف و٥٥ كلمه و١٠ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢٠٩) علي ٦٥٣ حرف و١٢٢ كلمه و١٦ جمله و١٢ سطر، وتحتوي المادة (٢١٠) علي٥٤٢ حرف ٩٦ كلمه و١٢ جمله و١٠ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفصل التاسع : (٠) فصول، (٠) فروع، (٣) مواد، (١٥٣٧) حرف، (٢٧٣) كلمه، (٣٨) جمله، (٢٨) سطر.
الفصل العاشر: وعنوانه المجلس الأعلى لتنظيم الأعلام : لا يوجد به فصول ولا فروع وتبدأ مواده من ٢١١ إلى ٢١٣.
وتحتوى المادة (٢١١) على ٦١٤ حرف و٩٤ كلمه و١٦ جمله و١٢ سطر، وتحتوي المادة (٢١٢) علي ٢٨٨ حرف و٤٥ كلمه و١٠ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٣) علي ٣٠٦ حرف و٤٧ كلمه و٩ جمل و٥ اسطر.
وبالتالي يكون مجموع الفصل العاشر: (٠) فصول، (٠) فروع، (٣) مواد، (١٢٠٨) حرف، (١٨٦) كلمه، (٣٥) جمله، (٢٢) سطر.

الفصل الحادي عشر: وعنوانه المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية : ويحتوى على فرعين :
الفرع الأول: المجالس القومية : ويتكون من المادة ٢١٤ وتحتوى على ٣٩٤ حرف و٦٤ كلمه و١١جمله و٨ اسطر.
الفرع الثاني: الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية: وتبدأ مواده من ٢١٥ إلى ٢٢١ وتحتوى المادة (٢١٥) على ٢٨٠ حرف و٤٠ كلمه و٨ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٦) علي ٣٣٩ حرف و٦٤ كلمه و٩ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٧) علي حرف و٧٦ كلمه و١١جمله و٧ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٨) علي٣٤٠ حرف و٥٦ كلمه و٥ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢١٩)١٨٠ حرف و٢٦ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٠) علي ٢٢٦ حرف و٣٩ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢١) علي٢١٦ حرف و٣٦ كلمه و٦ جمل و٤ اسطر.
وبالتالي فان مجموع الفصل الحادي عشر: (٧) مواد، (١٩٧٤) حرف، (٣٣٧) كلمه، (٥٠) جمله، (٣٥) سطر.
وبالتالي: مجموع الباب الخامس: (١١) فصل، (١٣) فرع، (١٢١) ماده، (٣٤٢٣٢) حرف، (٦٦٧٤) كلمه، (٨٨٢) جمله، (٦٧٥) سطر.
الباب السادس: وعنوانه الأحكام العامة والانتقالية : تحتوى على عدد٢ فصول ولا يوجد فروع :
الفصل الأول: الأحكام العامة : لا يحتوى على فروع وتبدأ مواده من ٢٢٢الى ٢٢٧مادة، وتحتوى المادة (٢٢٢) على ٣٣ حرف و٦ كلمات وجمله وسطر، وتحتوي المادة (٢٢٣) علي ٩٤ حرف و٣٨ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٤) علي٨١ حرف و٣٢ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٥) علي١٩٢ حرف و٥٩ كلمه و٧ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٦) علي ٢٨٤ حرف و١٤١ كلمه و١٩ جمله و١٦ سطر، تحتوي المادة (٢٢٧) علي ٩٤ حرف و٣١ كلمه و٣ جمل و٢ سطر.
وبالتالي يكون مجموع الفصل الأول :(٠) فروع، (٦) مواد، (٧٧٨) حرف، (٣٠٧) كلمه، (٤٢) جمله، (٣٣) سطر.
الفصل الثاني: الأحكام الانتقالية : لا يحتوى على فروع وتبدأ مواده من ٢٢٨ إلى ٢٤٧ مادة، وتحتوى المادة (٢٢٨) على ١٣٢ حرف و٣١ كلمه و٥ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٢٩) علي ٩٩ حرف و١٢ كلمه وجمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (٢٣٠) علي ١٥٦ حرف و٤٨ كلمه و٣ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣١) علي١١٠ حرف و١٣ كلمه و١جمله و١ سطر، وتحتوي المادة (٢٣٢) علي ١٤٥حرف و١٩ كلمه و١ جمله و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣٣) علي ٢٩٢ حرف و٤٤ كلمه و٦ جمل و٥ اسطر، تحتوي المادة (٢٣٤) علي ٢١٨ حرف و٢٢ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (٢٣٥) علي ٢٧٥ حرف و٢٥ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (٢٣٦) علي٢٢٠ حرف و٧١ كلمه و٩ جمل و٧ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣٧) علي ١٥٠ حرف و٣٥ كلمه و٥ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣٨)

علي ٢٧٤ حرف و٥١ كلمه و٦ جمل و٦ اسطر، وتحتوي المادة (٢٣٩) علي ١٩٩حرف و٤٥كلمه و٣ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٠) علي ٢٦٦ حرف و٢٤ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤١)علي ٢٨٥ حرف و٢٩ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٢) علي ١٢ حرف و٢٩ كلمه و٢ جمله و٣ سطر، وتحتوي المادة (٢٤٣) علي ٢٢٤ حرف و٢٢ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وتحتوي المادة (٢٤٤) علي ٢٦٦ حرف و٣٠ كلمه و٣ جمل و٣ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٥) علي ٢٩٠ حرف و٤١ كلمه و٧ جمل و٥ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٦) علي ٩٩٤ حرف و٣٨ كلمه و٤ جمل و٤ اسطر، وتحتوي المادة (٢٤٧) علي ١١٢ حرف و١٩ كلمه و٢ جمله و٢ سطر، وبالتالي يكون المجموع ككل (٠) فروع، (٢٠) مادة، (٤٧١٩) حرف، (٦٤٧) كلمة، (٧٠) جملة، (٧٠) سطر، ومجموع الباب السادس (٢) فصل، (٠) فروع، (٢٦) مادة، (٥٤٩٧) حرف، (٩٥٤) كلمة، (١١٢) جملة، (١٠٣) سطر.

ومجموع الدستور ككل(٦) أبواب، و(١٦) فصل، و(١٣) فرع، و(٢٤٧) مادة، و(٥٥٩٩٩) حرف، و(١١٨٥٩) كلمه، و(١٦٢٤) جمله، و(١٢٢٨) سطر.

جدول (٤٦) يوضح

دور الدولة كما موضح بالدستور المصري ٢٠١٤م.

م	دور الدولة كما موضح بالدستور المصري ٢٠١٤م.	ك	الترتيب
١	تلتزم الدولة	٧١	١
٢	تحرص الدولة	١	٩
٣	تكفل الدولة	٣٥	٢
٤	تعمل الدولة	١٩	٤
٥	تضمن الدولة	١١	٥
٦	تشجع الدولة	٥	٦
٧	تشرف الدولة	١	٩
٨	ترعي الدولة	٢	٨
٩	تولي الدولة اهتماما	٢٩	٣
١٠	تحمي الدولة	٣	٧
١١	تقوم الدولة	صفر	١١

من بيانات الجدول السابق يتضح أن مصطلح تلتزم الدولة اخذ الترتيب الأول بتكرار ٧١ مرة في الدستور المصري، كما أن مصطلح تكفل الدول اخذ الترتيب الثاني بتكرار ٣٥ مرة في الدستور المصري، وكان الترتيب الثالث تولي الدولة اهتماما بتكرار ٢٩ مرة، والترتيب الرابع

لتعمل الدولة بتكرار ١٩ مرة، ثم الترتيب الخامس تضمن الدولة بتكرار ١١ مرة، وجاء الترتيب السادس تشجع الدولة بتكرار ٥ مرات، وكان الترتيب السابع تحمي الدولة، وجاء في الترتيب الثامن ترعي الدولة، والترتيب التاسع اشترك فيه تشرف الدولة وتحرص الدولة، ثم جاء في الترتيب الحادي عشر تقوم الدولة.

شكل (٩) يوضح دور الدولة في الدستور

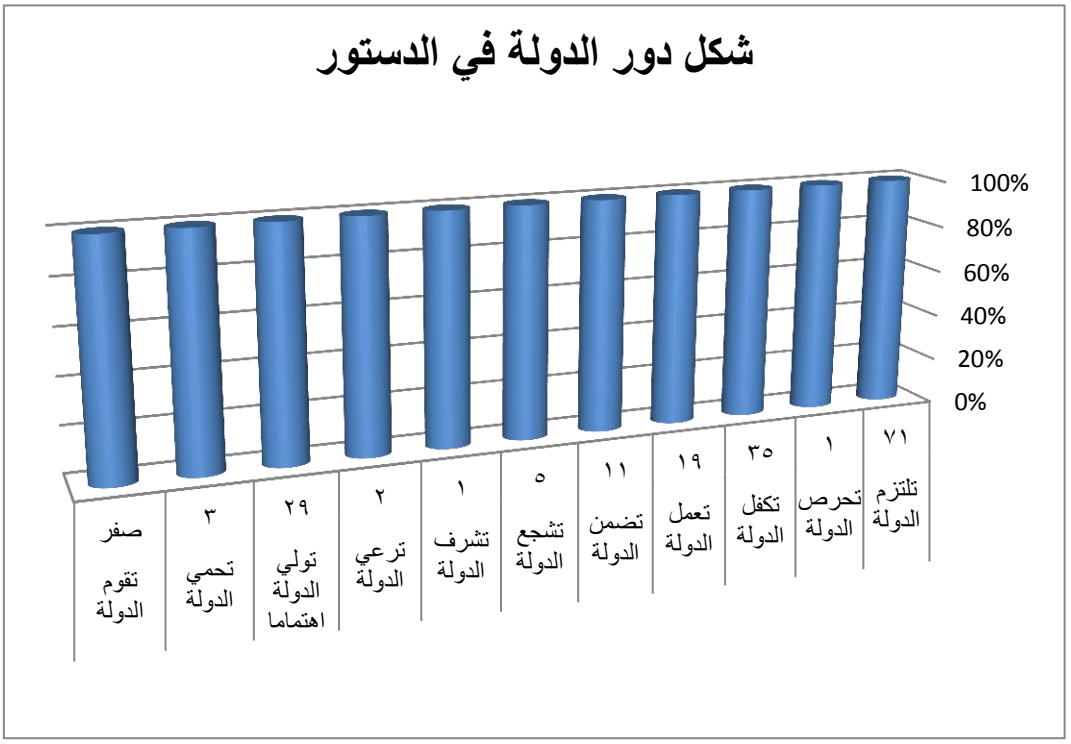

حيث شهدت الحياة السياسية المصرية العديد من الدساتير والإعلانات الدستورية، فعقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، صدر ما سُمى الإعلان الدستوري فى ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٢، والذي جرى بمقتضاه إلغاء دستور ١٩٢٣، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية التى حددتها لجنة وضع مشروع الدستور بثلاث سنوات بدءا من ١٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٣، صدر الإعلان الدستوري النهائى فى ١٦ يناير ١٩٥٦، ليستمر العمل به حتى صدور أول دستور لجمهورية مصر العربية فى ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٦ بموجب الاستفتاء الشعبى الذي أجري في ذلك اليوم، ويذكر أنه كان قد صدر فى أعقاب إصدار قرار بإلغاء النظام الملكى فى ١٨ يونيو ١٩٥٦، وظل العمل به قائما حتى إعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ليصدر دستور الوحدة فى مارس (آذار) من العام ذاته مع قيام الجمهورية العربية المتحدة، ولم يستمر طويلا مع انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر (أيلول) ١٩٦١، حيث صدر الدستور المؤقت فى ٢٥ مارس ١٩٦٤، واستمر العمل به حتى بعد وفاة الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر وتولى الرئيس الأسبق محمد أنور السادات، حيث شُكلت لجنة لوضع مشروع الدستور والذي صدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ وأُطلق عليه الدستور الدائم، وقد أدخل عليه العديد من

التعديلات فى الأعوام التالية: ١٩٨٠ (شمل التعديل خمس مواد مع إضافة باب جديد هو الباب السابع الذي تضمن أحكاما جديدة تخص إنشاء مجلس الشورى وسلطة الصحافة)، ٢٠٠٥ (تعديل المادة ٧٦)، ٢٠٠٧ (تعديل ٣٤ مادة)، وقد ظل العمل بهذا الدستور حتى ١٣ فبراير ٢٠١١ بعد تنحى الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك وتجميد العمل به، لحين صدور أول إعلان دستوري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير فى ٣٠ مارس ٢٠١١ بعد استفتاء شعبى على تعديل بعض مواد دستور ١٩٧١، وقد جرى في ظل هذا الإعلان إجراء الانتخابات البرلمانية وكذلك الرئاسية التي أفرزت نجاح الرئيس المخلوع محمد مرسي، وقد أصدر إعلانا دستوريا في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٢ أي بعد انتخابه بخمسة أشهر، وقد ترتبت على صدوره حالة من الانقسام داخل المجتمع نظرا لمّا تضمنه من نصوص تمثل ارتدادا إلى ما قبل ظهور مفهوم الدولة، وفى خضم هذه الحالة، صدر دستور ٢٠١٢ الذي وضعته لجنة جرى اختيارها من البرلمان المصري عُرفت بـ«لجنة المائة»، ولم يستمر الأمر طويلا في ظل حالة الاستقطاب التى واجهها المجتمع المصري تحت حكم الإخوان، لتأتى الموجة الثانية من الثورة المصرية في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، وأعقبها إصدار الرئيس المؤقت المستشار «عدلي منصور» إعلانين دستوريين فى ٥ و٨ يوليو ٢٠١٣، جرى بمقتضى الأخير تعطيل دستور ٢٠١٢، وتشكيل لجنتين لتعديل دستور ٢٠١٢: إحداهما سُميت «لجنة العشرة» ضمت ستة من القضاة وأربعة من أساتذة الجامعات فى القانون، أما اللجنة الأخرى وعُرفت بـ«لجنة الخمسين» فضمت بين عضويتها مختلف فئات المجتمع وأطيافه، وانتهت من تعديلاتها خلال الستين يوما التى حددها الدستور للانتهاء من تلك التعديلات، لنصبح إزاء مشروع تعديل لدستور ٢٠١٢ يجري طرحه لحوار مجتمعى دعا إليه رئيس الجمهورية قبيل الدعوة إلى الاستفتاء المزمع إجراؤه فى الرابع عشر والخامس عشر من يناير ٢٠١٣، حتي وصل إلينا الدستور المصري الحالي دستور ٢٠١٤م.

تحولت الكثير من الحقوق الموجودة بالدستور إلى استحقاقات واجبة النفاذ منذ الاستفتاء وموافقة الشعب على الدستور، حيث ألزم الدستورُ الدولةَ بتنفيذ الكثير من الاستحقاقات العامة أو التي تخص فئة من الفئات، وكانت الدساتير السابقة تهرب من هذا الالتزام من خلال تعبيرات غير ملزمة مثل «تعمل أو تكفل أو تدعم أو تضمن الدولة»، لكن قامت لجنة الخمسين بتغييرها إلى «تلتزم الدولة»، وهو ما يمثل فرقاً كبيراً، وفق فقهاء الدستور «ليجعل هذه الحقوق استحقاقات دستورية واجبة النفاذ الفوري، إلا المحددة بزمن، وعلى الحكومة تنفيذها أو مقاضاتها»، فقهاء الدستور: استبدال « تلتزم الدولة » بـ« تكفل الدولة » يجعل الحقوق في ٣٠ مادة «واجبة النفاذ».. والناتج القومي «عاجز» عن توفير الاحتياجات.

وجاءت تلك الاستحقاقات في أكثر من ٣٠ مادة تلتزم الدولة بها، فيما جاءت مواد أخرى بـ تكفل الدولة، أو تعمل الدولة»، وهى الأقل إلزاماً، كما حدث في دساتير سابقة، ومن أبرز تلك المواد «١٨ و١٩ و٢١ و٢٣»، التي ألزمت الدولة بتخصيص نسب من إجمالي الناتج القومي في الموازنة العامة لخدمات أو فئات مثل التعليم والصحة والتعليم الجامعي وغيرها، ووضعت سقفاً زمنياً متدرجاً.

وكما قال احد الخبراء عينة الدراسة، إن النص بتعبير الإلزام، بما لا يقبل اللبس، هو التنفيذ المباشر لنص المادة، وكانت الدساتير السابقة تستخدم تعبيرات مثل «تكفل أو تعمل الدولة أو توفر»، وهى تعبيرات تعبر عن تنفيذ ما تستطيعه الحكومة وتضع أمام المشرّع عند عمل القوانين الخيارات أو السبل للإتاحة أو التوفير الذي تقدّمه أو تعمل على تنفيذه الدولة، وأشار إلى أن الالتزامات الحكومية واجبة النفاذ منذ دخولها حيز التنفيذ، وهناك بالطبع مواد لا تعد استحقاقاً قدر ما هي التزام، مثل التأمين الصحي الشامل في المادة ١٨، وفى المادة نفسها تحسين أوضاع الهيئات الطبية والتمريض، ومادة الحفاظ على الرقعة الزراعية أو أخرى تنص على الالتزام بمكافحة الفساد، هنا ليس هناك التزام تنفيذي، مثل التزام الدولة بدعم ذوى الإعاقة وتوفير الإتاحة لهم، أو بتوفير موازنات للصحة أو التعليم أو تحقيق استقلال أو حماية العمالة، وهو ما يستوجب تشريعات تنفّذ هذه الالتزامات، مثل تكريم الشهداء ورعاية مصابي الثورة، وهو التزام دستوري، وليس منحة من الدولة وإذا كان هناك شهيد أو مصاب لم تحقق له الرعاية يمكنه اللجوء إلى القضاء ومن أبرز المواد أو الاستحقاقات واجبة النفاذ وهى:

مادة (١٣)، ونصت على: «تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية، وتكفل سبل التفاوض الجماعى»، مادة (١٨)، ونصت على: «لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة، لا تقل عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض. وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة، وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي».

مادة (١٩)، وتنص على: «التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي له، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية».

المادة (٢١)، وتنص على: «تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتلتزم الدولة بضمان جودة

التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية».

مادة (٢٩)، وتنص على: «الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليها، وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية. كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون».

مادة (٤١)، وتنص على: «تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة».

مادة (٤٢)، وتنص على: «تلتزم الدولة بأن يكون للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفى أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج، وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية، وفقاً للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطني».

مادة (٤٣)، وتنص على: «تلتزم الدولة بحماية قناة السويس، والحفاظ عليها بصفتها ممراً مائياً دولياً مملوكاً لها، كما تلتزم بالتنمية المستدامة لقطاع القناة، باعتباره مركزاً اقتصادياً عالمياً متميزاً، تحت إشراف الدولة».

مادة (٤٦)، وتنص على: « لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها».

مادة (٦٨)، وتنص على: «المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية. وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات وإعطاء معلومات مغلوطة عمداً، وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون».

مادة (٧٢)، وتنص على: «تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام».

مادة (٧٨)، وتنص على: «تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان

تراعى الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى وإستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال المقبلة، كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة كما تكفل الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة».

مادة (٨٠)، وتنص على: «يعد طفلاً كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية. وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوى الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع.

وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري، ولكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر.

كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم والشهود. ولا يجوز مساءلة الطفل جنائياً أو احتجازه إلا وفقاً للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين، وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كل الإجراءات التي تتخذ حياله».

ثانيا: فئة المضمون:

١ –الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٤٧) يوضح المساواة الاجتماعية في المجتمع

أولا	المساواة الاجتماعية في المجتمع	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.	٠	٩	٥
٢	تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.	٠	٤	٧
٣	تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.	١	١٥	١
٤	تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الواجبات.	١	٤	٣
٥	توفر الدولة الفرص المتاحة في المجتمع للجميع.	٠	٣	٨
٦	الجميع سواء أمام القانون.	١	٣	٤
٧	يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.	١	٧	٢
٨	شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.	٠	٨	٦
	المجموع	٤	٥٨	

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن المساواة الاجتماعية في المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ٤ مرات صراحة و٥٨ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول انه تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، كما جاء في الترتيب الثاني انه يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، ثم جاء في الترتيب الثالث تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الواجبات، وجاء في الترتيب الرابع الجميع سواء أمام القانون، ثم جاء في الترتيب الخامس انه تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز، كما جاء في الترتيب السادس أن شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، ثم جاء في الترتيب السابع أن الدولة تمنع احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، ثم جاء في الترتيب الثامن والأخير أن الدولة توفر الفرص المتاحة في المجتمع للجميع.

وأحاط المشرع بالدستور المصري حق تكافؤ الفرص بحماية دستورية من قبل الدولة بنصه على هذا الحق في المادة التاسعة من دستور ٢٠١٤، و قد جاء نص تلك المادة على الوجه التالي: "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز." وكان قد نص دستور ١٩٧١ على ذلك الحق أيضا في المادة الثامنة منه والذي جرى نصها كالآتي: "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين."

تتبع أهمية هذا الحق من مفهومه والذي توضحه وتشير إليه العديد من أحكام المحاكم المصرية ومنها:

- " مضمون تكافؤ الفرص الذي تكفله الدولة للمواطنين كافة يتصل بالفرص التي تتعهد الدولة بتقديمها، وإعماله يقع عند تزاحمهم عليها، والحماية الدستورية لتلك الفرص غايتها أولوية في مجال الانتفاع بها لبعض المتزاحمين على بعض، وفقا لأسس موضوعية يتحقق من خلالها التكافؤ في الفرص ويقتضيها الصالح العام."

جمهورية مصر العربية | المحكمة الدستورية العليا | الطعن رقم 135 : لسنة 19 : قضائية بتاريخ 2003-5-11 :

- " الفرص التي يعنيها هذا المبدأ، هي تلك التي تتعهد الدولة بتقديمها، وكلما كان عددها محدوداً، كان التزاحم لطلبها واقعاً قائماً، ويقتضي تدافعهم على هذه الفرص المحدود عددها، ترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية تحدد أجدرهم باستحقاقها."

جمهورية مصر العربية | المحكمة الدستورية العليا | الطعن رقم 149 : لسنة 18 : قضائية بتاريخ1997-11-15 :

يتبين من النظر لتلك الأحكام أن مبدأ تكافؤ الفرص يقوم على دعائم و أسس خاصة به، حيث أن الفرص المقصودة في المادة ٩ يجب أن تتوافر لها عدة شروط و هي:

- أن تتعهد الدولة بتقديم تلك الفرص لكافة المواطنين.
- أن يكون عدد هذه الفرص محدودا.

- أن يكون هناك تزاحما عليها من المواطنين.
- أن يكون ترتيب أحقية المواطنين لهذه الفرص وفقا لأسس موضوعية سليمة هدفها تحقيق (أولا) التكافؤ، (ثانيا) الصالح العام.

بالتالي فإنه يجب على كل مواطن أن يتحقق –إذا ما قدمت الدولة فرصا للمواطنين– من توافر هذه الشروط، حيث أنه يجب على الدولة أن تلتزم بتحقيق هذه الشروط و الالتزام بها حتى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص دونما تمييز لأحد على الآخر. و إذا ما وجد المواطن أن الدولة اتخذت نهجا معاكسا و مخالفا و يناقض و ينتهك مبدأ تكافؤ الفرص، فإنه يتوجب عليه اللجوء إلى القضاء لكي تعود الأمور إلى نصابها و لكي يحصل على حقه في تكافؤ الفرص و الذي سلب منه و انتهك و ذلك إذا ما خالفت الدولة شروط تحقق هذا الحق.

جدول (٤٨) يوضح

ضمان حقوق أفراد المجتمع

ثانيا	ضمان حقوق أفراد المجتمع	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة.	١	٨	٤
٢	يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.	٤	١٣	٢
٣	تضمن الدولة الرعاية الصحية للجميع.	٣	٧	٥
٤	تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.	١	١٤	١
٥	للحضر أولوية في توفير الخدمات.	١	٢	٦
٦	للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.	٣	٩	٣
المجموع		١٣	٥٣	

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن ضمان حقوق أفراد المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ١٣ مرة صراحة و٥٣ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن الأوضاع السياسية للمجتمع تعبر عن الديمقراطية الاجتماعية، كما جاء في الترتيب الثاني انه يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن، وجاء في الترتيب الثالث أن للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء، كما جاء في الترتيب الرابع أن الدولة تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة، وجاء في الترتيب الخامس أن الدولة تضمن الرعاية الصحية للجميع، ثم جاء في الترتيب السادس والأخير أن للحضر أولوية في توفير الخدمات.

وكما جاء بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، أن بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، تراجع فقر الدخل في البلدان النامية أكثر من الثلثين وانخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم من ٩.١ مليار إلى ٨٣٦ مليون شخص، وانخفض معدل وفيات الأطفال أكثر من النصف، وعدد الوفيات دون سن الخامسة من 7.12 مليون إلى ٦ مليون طفل، وأصبح بإمكان أكثر من ٦.٢ مليار شخص الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة، وبإمكان ١.٢ مليار الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي، حتى مع ارتفاع، عدد سكان العالم من ٣.٥ إلى ٣.٧ مليار نسمة، وقد أسهم في هذا التقدم العمل الذي يقوم به ٣.٧ مليار شخص بأشكال شتى، فعمل نحو مليار شخص في الزراعة وما يزيد عن ٥٠٠ مليون مزرعة عائلية، ينتج أكثر من ٨٠ في المائة من غذاء العالم ويساهم ٨٠ مليونا في تحسين التغذية والصحة والتعليم يساهم في بناء القدرات البشرية وعمل أكثر من مليار شخص في قطاع الخدمات يساهم في التقدم البشري، ففي الصين والهند، يبلغ عدد الوظائف في الطاقة النظيفة ٢٣ مليون وظيفة تساهم في الاستدامة البيئية وللعمل قيمة اجتماعية أبعد من مكاسب من العاملين الأفراد، فعمل أكثر من ٤٥٠ مليونا، والعمل في رعاية يلبي حاجة الناس إلى الرعاية الأطفال يربي الأجيال للمستقبل، والعمل في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة يساعدهم في التمكن من استخدام إمكاناتهم.

جدول (٤٩) يوضح
تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع

ثالثا	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.	١	٢	٥
٢	توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.	٩	١١	١
٣	تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.	١	١٢	٢
٤	يجرم الاتجار بالبشر.	٢	٤	٤
٥	تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.	٣	٥	٣
٦	الاهتمام بالمسنين واجب علي الدولة.	١	١	٦
	المجموع	١٧	٣٥	

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ١٧ مرة صراحة و٣٥ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن الدولة توفر متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، كما جاء في الترتيب الثاني أن الدولة تلتزم بمقابلة حقوق الأطفال، وجاء في الترتيب الثالث مشاركة منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، ثم جاء في الترتيب الرابع انه يجرم الاتجار بالبشر، وجاء في الترتيب الخامس تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، ثم جاء في الترتيب السادس والأخير الاهتمام بالمسنين واجب علي الدولة.

وأشارت نتائج دراسة هدي النمر إلي ارتفاع نسبة الفقراء في مصر وفقا لخط الفقر الوطني من ١٩.٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، إلي ٢١.٦% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ومع بداية أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م شهدت نسبة الفقر قفزة كبيرة، حيث ارتفعت إلي ٢٥.٢% خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠م، ثم إلي ٢٦.٣% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢م، ويعني ذلك أن مصر قد تخطت ضعف المستوي المستهدف الوصول إليه في نسبة الفقراء وهو ١٢.١% بنهاية عام ٢٠١٥م، مما يؤكد علي أهمية تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع المصري.[١]

وكانت هذه الحقوق محل عناية خاصة من لجنة الخمسين، لأنها تتعلق مباشرة بحياة كل طوائف الشعب، ومع ذلك لم تنل حظها من الاهتمام في ظل الأنظمة السابقة، ونستعرض أهم هذه الحقوق في الدستور الحالي مع مقارنتها بما ورد بشأنها في دستور ٢٠١٢، لنكمل من خلالها ما كان سبق استعراضه بشأن وضعية المرأة في الدستور (الحلقة الثالثة).

حقوق الأسرة:

حيث نصت المادة العاشرة من دستور ٢٠١٢ على أن « الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة "والمجتمع" على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية وعلى تماسكها واستقرارها، وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها على النحو الذي ينظمه القانون"، أما دستور ٢٠١٤، فقد قصر حق التقويم على الدولة، حيث تنص مادته العاشرة على أن: «الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها». وبذلك لم يعد لأحد من المواطنين أو لطائفة من المجتمع الحق في مشاركة الدولة في مراقبة التزام الأسرة بالقيم والأخلاق والدين والوطنية، وهو ما أغلق باباً خطيرا أمام الفتنة والفوضى وضياع هيبة الدولة.

حقوق المسنين:

لم يرد ذكر للمسنين في دستور ٢٠١٢، بينما نص دستور ٢٠١٤ على حقوق المسنين في المادة (٨٣) المستحدثة التي تقرر التزام "الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصاديا، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة

---

[١] هدي صالح النمر: الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر، بحث منشور في مجلة معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٥٩)، يوليو ٢٠١٥، ص (٢٠١).

العامة، وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون."

حقوق ذوي الإعاقة:

تضمن دستور ٢٠١٤ النص على حقوق هذه الفئة من المواطنين، من ذلك النص على أنه في حالات تقييد الحرية تلتزم الدولة بتقديم وسائل المساعدة لهم (مادة ٥٤)، والنص على تمثيلهم في أول مجلس نواب وفى المجالس المحلية، وكفالة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة (مادة ٨٠)، وإدماجهم في المجتمع بنسبة ملائمة، ورعايتهم صحياً واقتصادياً واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا، وتوفير فرص العمل الملائمة لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم (مادة ٨١)، وأنشأ الدستور الجديد المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة (مادة ٢١٤)، ويعد دستور ٢٠١٤ أول دستور مصري يعترف بأن ذوى الاحتياجات الخاصة – وهى التسمية التي كنا نفضلها– أصحاب حقوق وليسوا مستحقي رعاية من الدولة أو من غيرها.

حقوق الطفل:

وأورد دستور ٢٠١٤ تعريفاً للطفل، وضمن حقوقه بشكل أوضح وأوفى مما كان عليه في دستور ٢٠١٢، فنص على حقه في الجنسية، سواء ولد الطفل لأب مصري أو لأم مصرية، وفى النسب، وفى التعليم، وفى الرعاية الصحية والاجتماعية، وحماية الأطفال من الاتجار بهم واستغلالهم في مجالات العمل سواء في ذلك المشروعة أو غير المشروعة، وكذا حمايتهم من كل أشكال العنف ومنع تعريضهم للخطر. فنصت المادة ٨٠ على أن "يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية"، وهذه الحقوق مقررة في قانون الطفل المصري وغيره من قوانين الدولة، لكن النص عليها في الدستور يرتقى بها إلى مصاف الحقوق المكرسة دستوريا، ويلزم الدولة بتفعيلها، ويمنع البرلمان من تعديل القوانين المقررة لها على نحو ينتقص منها أو يقيدها بقيود تتنافى مع طبيعتها.

وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري، ولكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر، وتلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم، والشهود، ولا يجوز مساءلة الطفل جنائيا أو احتجازه إلا وفقا للقانون وللمدة المحددة فيه، وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين، وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله.

بينما لم يتضمن دستور ٢٠١٢ تعريف للطفل، فضلاً عن عدم شموله بالحماية السالف بيانها، وهو ما يترتب عليه انتهاك لحقوقه، بما يتعارض مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وقانون الطفل المصري، غير أنه يؤخذ أيضاُ على دستور ٢٠١٤ أنه عرف الطفل على نحو مغاير لما

تضمنته الاتفاقية والقانون، فالطفل في الاتفاقية والقانون المصري هو كل من لم يجاوز الثامنة عشرة، وليس من لم يبلغ الثامنة عشرة كما ورد في المادة ٨٠، والفارق واضح بين التعريفين بالنسبة للطفل في سن الثامنة عشرة قبل أن يجاوزها.

الحق في الصحة والتعليم:

بالنسبة للصحة، أغفل دستور ٢٠١٢ تقدير الإنفاق الحكومي على الصحة، كما أغفل النص على تحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي، وحالهم من السوء لدرجة لا تخفى على كل ذي بصيرة، أما دستور ٢٠١٤ فنصت المادة ١٨ منه على أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣ % من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض (ومنها مرض الإيدز)، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم، ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة، وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي، وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون."

أما بالنسبة للتعليم، فهو حق لكل مواطن طبقا للمادة ١٩ من الدستور الجديد، وقد قرر دستور ٢٠١٤ للتعليم ما قبل الجامعي نسبة لا تقل عن ٤%، والتعليم الجامعي ٢%، والبحث العلمي ١%، من الناتج القومي الإجمالي، وتتصاعد النسبة تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، بينما لم ينص دستور ٢٠١٢ على أي نسبة للإنفاق على التعليم، سواء الجامعي أو ما قبله، أو على البحث العلمي، لذلك جاءت المادة (٢٣٨) من الدستور الجديد بحكم انتقالي، يسمح للدولة بالتدرج في تخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، لكنها تلتزم به كاملا في موازنة للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧.

وقد قصر دستور ٢٠١٢ التعليم الإلزامي على المرحلة الإعدادية، وضمن مجانيته في كل مؤسسات الدولة التعليمية. أما دستور ٢٠١٤ فقد جعل التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته في مراحله المختلفة في مؤسساتها التعليمية، لكن مجانية التعليم التي كانت حقيقة منذ ثورة يوليه ١٩٥٢، أضحت حلما وخيالا منذ أن تبنت الدولة المصرية سياسة الانفتاح الاقتصادي، فهل تقوى نصوص الدستور الجديد على دفع الدولة نحو الوفاء بالتزامها بدعم التعليم.

وكان دستور ٢٠١٢ يفرض تدريس مادة اللغة العربية بكافة المؤسسات التعليمية، واكتفى دستور ٢٠١٤ بتدريس اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، حتى يتفرغ الطلاب في التعليم

الجامعي لتعميق التخصص وفقاُ لسوق العمل، وفى تقديرنا أنه كان من الواجب الإبقاء على ما ورد في الدستور السابق بالنسبة للغة العربية، إنقاذا لها من المستوى المتدني الذي وصلت إليه لدى طلاب الجامعات.

كما كان دستور ٢٠١٢ ينص في المادة الثانية عشرة منه على أن « تعمل الدولة على تعريب التعليم والعلوم والمعارف ». أما دستور ٢٠١٤، فتوجه إلى تشجيع الترجمة، حيث تنص المادة ٤٨ منه على أن "تشجع الدولة حركة الترجمة من العربية وإليها"، والفارق بين المادتين لا يخفى على كل ذي بصيرة، فدستور ٢٠١٢ كان يطمح إلى تعريب التعليم في المجالات التي ما يزال التدريس يتم فيها بلغة أجنبية مراعاة لطبيعتها، أما دستور ٢٠١٤ فيبقى على هذه المجالات كما هي، مع تشجيع حركة الترجمة المزدوجة، للإفادة من علوم الدول المتقدمة ونقل علومنا ومعارفنا إليها.

جدول (٥٠) يوضح
تحسين نوعية الحياة

رابعا	تحسين نوعية الحياة	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.	٩	٦	١
٢	تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الشاملة للجميع.	٣	٧	٣
٣	تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.	٥	٦	٢
٤	تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.	٢	٤	٥
٥	تحظي الحاجات الثقافية اهتمام الدولة.	١	٢	٦
٦	تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء.	٣	٦	٤
٧	تلتزم الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات.	١	٢	٦
٨	تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.	١	١	٧
	المجموع	**٢٥**	**٣٤**	

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن تحسين نوعية الحياة كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ٢٥ مرة صراحة و ٣٤ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز، وجاء في الترتيب الثاني أن الدولة تحرص علي توفير فرص عمل، ثم جاء في الترتيب الثالث التزام الدولة بتوفير الرعاية الشاملة للجميع، كما جاء في الترتيب الرابع أن الدولة تكفل حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء، ثم جاء في الترتيب الخامس التزام الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه، واشترك في الترتيب السادس كلا من التزام الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات، والحاجات الثقافية تحظي باهتمام الدولة، ثم جاء في الترتيب السابع والأخير أن الدولة تكفل توفير أماكن للترفيه.

الحق في العمل نص دستور ٢٠١٤ على الحق في العمل الخاص والعام (مادة ١٢ وما بعدها)، فالعمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، وتلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، والوظائف العامة حق للمواطنين والمواطنات على أساس الكفاءة ودون محاباة أو وساطة أو تمييز، والإضراب السلمي حق ينظمه القانون. لكن نظرا لأهمية الحق في العمل وارتباطه بحقوق أخرى وحريات عامة، نرى ملائمة خصه بقراءة في حلقة مستقلة.

المقومات الاقتصادية:

أغفل دستور ٢٠١٢ بعض المصالح الاقتصادية التي تداركها دستور ٢٠١٤، وذلك لا ينفي أن الدستور الملغى تضمن فصلا كاملا خصصه للمقومات الاقتصادية، وأهم الأمور الاقتصادية التي أعاد الدستور الجديد تنظيمها ما يأتي:

ما نصت عليه المادة (٢٩) من أن " الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون"، ويضمن هذا النص حقوق المزارعين، التي تدهورت في السنوات الأخيرة بسبب إهمال الدولة للزراعة وعدم حماية الأراضي الزراعية.

ونصت المادة ٣٢ الخاصة بالموارد على أن" موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها، كما تلتزم الدولة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمي"، كما أفرد دستور ٢٠١٤ المادة ٤٤ لحماية نهر النيل، ونصت على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه

وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها، كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي".

أما المادة ٣٠ فقد أعلنت التزام الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية، كذلك نصت الوثيقة الجديدة على عدد من المواد التي تتعلق بالبيئة بشكل مباشر، حيث نصت المادة (٤٥) على التزام الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية، وعلى حظر التعدي عليها، أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن في التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء في الحضر، وهذه المادة موجودة في دستور ٢٠١٢، لكن الدستور الجديد زادها تفصيلا بما هو إلى نصوص القانون أقرب، وأكدت المادة ٤٦ بشكل مباشر حق الإنسان المصري في بيئة صحية نظيفة، كما تناولت لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة، حيث نصت على أن " لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها."

ونصت المادة ٢٩ من دستور ٢٠١٢ على أنه «لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام، وبقانون، ومقابل تعويض عادل». وقد تخلى دستور ٢٠١٤ عن هذا النص باعتباره معوقاُ للاستثمار.

الحقوق الثقافية:

حيث أكدت المادة (٤٨) من الدستور الجديد حق المواطن في الثقافة، والتزام الدولة بكفالته ودعمه وإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لكل فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك، وتولى الدولة اهتماما خاصا بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجا، كما تلتزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة (مادة ٤٧)، وهو ما يعنى امتناع الدولة عن محاولة طمس الهوية الثقافية لفئة أو مكون اجتماعي، أو تغليب هوية معينة على ما عداها، ففي التنوع يكمن الثراء، ولم يأت هذا النص من فراغ، فقد شهد عام حكم الإخوان محاولات واضحة "لأسلمه" ثقافة المجتمع المصري طوعا أو كرها.

جدول (٥١) يوضح
تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن

خامسا	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.	٠	١٢	١
٢	الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٠	٣	٤
٣	توفير العمل مسؤولية الدولة.	١	٢	٥
٤	تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.	١	٣	٣
٥	منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	١	١	٦
٦	تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع.	٢	٣	٢
	المجموع	٥	٢٤	

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن كأحد متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ٥ مرات صراحة و٢٤ مرة ضمنا، طبقا لتحليل محتوي الدستور المصري، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول أن الدولة تتحمل المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين، وجاء في الترتيب الثاني أن الدولة تحارب كل أشكال الفساد في المجتمع، ثم جاء في الترتيب الثالث أن الدولة تكفل حق التعليم في ضوء معايير الجودة، كما جاء في الترتيب الرابع أن الدولة بمفردها قادرة علي تحمل المسئولية في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية، وجاء في الترتيب الخامس أن توفير العمل مسؤولية الدولة، ثم جاء في الترتيب السادس والأخير أن منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.

وهذا يتفق مع نتائج وتوصيات دراسة مجدة إمام حسانين، حيث كانت النتيجة الأولي لدراستها وضع سياسات جديدة للمتابعة والرقابة والمساءلة والمحاسبة من اجل الحد من الفساد الذي يستولي علي ما يخصص للفقراء.[١]

ولا شك أن قضية مكافحة الفساد تعد القضية الرئيسية بالنسبة لجميع دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، فالفساد بأشكاله المختلفة ظاهرة منتشرة في جميع الدول ولكن بدرجات متفاوتة من حيث مدى خطورته على النظم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، وأيماناً من الدول والمنظمات الدولية بخطورة الفساد وأثاره المدمرة على إمكانيات الدول والمجتمعات والشعوب فقد سعت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد بغرض تنسيق الجهود الدولية لمكافحته، وبالفعل وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 58/4 المؤرخ في ٢٠٠٣/١٠/٢١ و قد انضم لهذه الاتفاقية العديد من الدول ومن بينها مصر أيماناً منها بأن قضية مكافحة الفساد وخصوصاً عقب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو لم تعد شأناً داخلياً خالصاً بل أن الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود الدولية لمواجهته وكذا تدعيم النظم الداخلية حتى تكون أكثر فاعليه في مكافحته، وتضمن الدستور المصري ٢٠١٤ فصلاً للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من المادة ٢١٥ حتى المادة ٢٢١، والمواد من ٢١٥ حتى ٢١٧ تضمنت تمتع الأجهزة الرقابية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها وتمنح ضمانات واستقلالية وحماية لأعضائها بما يكفل لهم الحياد والاستقلال وتعد من تلك الهيئات البنك المركزي، الهيئة العامة للرقابة المالية، الجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية، وجاء في المادة ٢١٨ " تلتزم الدولة بمكافحة الفساد وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية."

[١] مجدة إمام حسانين: السياسات الاجتماعية في مراحل الانتقال نحو سياسات صديقة للفقراء مع تركيز خاص علي مصر، **بحث منشور في مجلة معهد التخطيط القومي**، مذكرة خارجية رقم (١٦٥٤)، أكتوبر، ٢٠١٥م.

جدول (٥٢) يوضح

متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ككل

م	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	المساواة الاجتماعية في المجتمع	٤	٥٨	١
٢	ضمان حقوق أفراد المجتمع	١٣	٥٣	٢
٣	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	١٧	٣٥	٤
٤	تحسين نوعية الحياة	٢٥	٣٤	٣
٥	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	٥	٢٤	٥
	المجموع	٦٤	٢٠٤	

من بيانات الجدول السابق يتضح أن الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ككل جاءت في الدستور المصري ٦٤ مرة صراحة و ٢٠٤ مرة ضمنا، ووفقا لهذه النتيجة يمكن ترتيب متغيراتها، حيث جاء في الترتيب الأول متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع، وجاء في الترتيب الثاني متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع، ثم جاء في الترتيب الثالث متغير تحسين نوعية الحياة، وجاء في الترتيب الرابع متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، ثم جاء في الترتيب الخامس والأخير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

وهناك علاقة مباشرة بين مفهومي الحكم الرشيد والديمقراطية، إذ أن الديمقراطية تتطلب كل من الحق بالاختلاف وقبول الجميع بمثل هذا الاختلاف، والأساس أن يتم الاعتراف بهذا الاختلاف لإثراء الحياة العامة للناس، فالحياة السياسية مكونة من آراء متقابلة والديمقراطية تهدف فيما تهدف إليه التأكد من هذه المواجهة التي تخدم العدل الاجتماعي والوصول إلى نتائج إيجابية للمجتمع، إذ أن الحكم الرشيد يوفر العديد من الوسائل لتحقيق هذه الغايات وعند المقاربة بين المفاهيم الديمقراطية والحكم الصالح نرى أن الشفافية والمسألة العامة على جميع الذين يتولون سلطة عامة بغض النظر إذا كانوا منتخبين أم لا، وينطبق ذلك على جميع مؤسسات السلطة العامة بدون استثناء، وتنطوي المسألة على الحق العام بدون استثناء بالحصول على المعلومات عن نشاطات الحكومة وعلى الحق بالاعتراض عليها والسعي إلى الإصلاح من خلال آليات قضائية وقانونية وتتم المسألة عبر البرلمانات ومؤسسات التدقيق العليا.

ومن المعروف أن الديمقراطية ترتكز إلى حكم القانون فهي تتطلب إدارة فعالة للقضاء والمحاكم وبقية المؤسسات القضائية فضلاً عن آليات الرقابة المستقلة، وعليه فإن الحاجة لوجود برلمان لا يكون فقط مؤسسة تشريعية وإنما كجهاز مركزي للدولة يعمل باسم الشعب ولصالحه على مراقبة الأداء الحكومي بفاعلية ويخضعه للمسألة بعدالة وشفافية.

والديمقراطية لا يمكن أن تتواجد في كيان معزول خارج جسم الظروف التاريخية والوجود البشري، وإمكانياتها وحدودها تعتمد على البني الاجتماعية القائمة وظاهرة الوعي، فهي قيمة أو مجموعة قيم لا بد من توافرها حتى ينتج عنها سلوك، إذن هي حالة ذهنية يجب إن تدرك وتستوعب مضامينها في العقل البشري كجزء من ثقافته العامة وكذلك هو الإصلاح الهادف لإحداث تغيير في الثقافة العامة، وعليه لا يمكن للسلوك الديمقراطي أن يكون دون توفر القيم ذات الطابع الديمقراطي، فحالة التحول المطلوبة من إطار سلطوي إلى آخر ديمقراطي تحتاج لوعي، أو إدراك لجوهر ومضامين القيم الديمقراطية والتي هي متعلمة، ومكتسبة ولها علاقة بالخبرة والممارسة الإنسانية، صحيح أنها مذهب فلسفي يعيد أصل السلطة السياسية إلى إرادة العامة "إرادة الشعب" لأنة مصدر السلطات، وتعود على شكل النظام السياسي إذ نميز بين نظام سلطوي وأخر ديمقراطي، لكن مقصدنا هنا الحديث عن مضامين الديمقراطية كقيم ثقافية واجتماعية ، فالقيمة الأولى هي أن الفرد بحد ذاته قيمة، وحريته نقطة الانطلاق فلا يجوز تقييده أو تكبيله باسم السلطة ومن قبلها في مجالات الحياة وفضاء السلطة.

إن الديمقراطية تروج لفكرة الحرية، وحق تقرير المصير، والاختيار، والاستقلال الذاتي المعنوي، ومسؤولية الفرد عن اختياراته، وحماية مصالحه، والخبرات التي يشارك بها الآخرين،

ناهيك عن احترام كرامة الإنسان كانسان بغض النظر، عن عرقه، أو دينه، أو جنسه، واحترام حرية الرأي والاعتقاد، والتعبير بكافة الأشكال وبقيه الحريات كما هي الحقوق من مدنية وسياسية وبالذات الحقوق التي ولدت معنا والتي اكتسبت من وجود التنظيم السياسي الذي تطور مع تطور المجتمعات البشرية، ولا ننسى أن من مضامين الديمقراطية مبدأ سيادة القانون كمعيار يتم التعامل به مع الجميع وهو ما يسمى المساواة أمام القانون والمساواة الأخلاقية الذاتية لكل الأفراد باختيار ما هو أفضل لذاته والمساواة السياسية بين المواطنين، والمساواة في توزيع عوائده الموارد والثروة، يضاف إلى ذلك التعددية السياسية والتي تعني التنوع بإشكاله المختلفة، الثقافة، الرأي، والفكر الذي ينظم من خلاله المجتمع متجها نحو مفهوم تداول السلطة السياسية والتي هي أهم مضامين الديمقراطية، يضاف إلى كل ذلك مضامين مثل: التسامح، والحياد القيمي، والعقلانية، وعلى الصعيد السياسي المعاصر، فان الديمقراطية هي منهج حكم وليس عقيدة سياسية، وعندها نقول بالديمقراطية الدستورية وهي المقيدة بدستور يرسم معالم النظام السياسي وآليات الحكم التي تستند إلى تكريس مبدأ سيادة الشعب من خلال المشاركة الفعّالة والمساواة في الاقتراع وشموليته على كافة المستويات المحلية والوطنية، وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وفصل السلطات، وتداول السلطة ووجود حكومة يجب مسألتها لتحقيق الرقابة السياسية، وضمان الحقوق والحريات العامة، وتحقيق مبدأ المساواة بأنواعه المختلفة، وهذه مضامين وقيم تأتي في صلب مفهوم الحكم الرشيد وهي ما يسعى الإصلاح السياسي لتحقيقها، إذ من دون الوصول إلى حكم ديمقراطي يحترم كرامة الإنسان ويعلي حقوقه ويحترم حرياته فما قيمة الإصلاح حينئذْ.

وإن تطبيق أو تعزيز الديمقراطية يتطلب شروطاً يجب توافرها مثل الوعي السياسي، المستوى التعليمي (التعليم)، وتطور مفهوم المواطنة بإطاره القانوني، والولاء للدولة كحاضنة للجميع ورمز يحترم ويضحي من أجله وانحسار الانتماءات الضيقة والتقليدية، وأهمية وجود طبقة متوسطة عريضة لأنها الأساس في التغيير والاستقرار، ووجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة مثل الأحزاب السياسية، والجمعيات والنقابات والاتحادات النوعية، يضاف لذلك مستوى معيشي جيد يستطيع الفرد من خلاله تلبية احتياجاته ومتطلباته الحياتية فالخبز أحياناً قبل الديمقراطية .

ونجاح الديمقراطية يعتمد على توفر البيئة الاجتماعية الحاضنة لتلك المضامين القادرة على تنميتها وحمايتها والحفاظ عليها، وتوفر الشروط اللازمة لانطلاقها من خلال دور فاعل لوسائل وأجهزة التنشئة السياسية المختلفة لتصبح تلك القيم والمضامين جزءاً جوهرياً من الثقافة العامة والسياسية كنمط فرعي، فالديمقراطية لا تنمو بالشعارات بقدر ما تنمو من خلال زرع قيمها ومضامينها في العقل البشري لممارستها في الحياة العامة كمنهج عام يتطلب الإصلاح السياسي استخدام آليات متعددة منها الشفافية والوضوح وتعني الانفتاح الشامل على المجتمع في السياسات والممارسات، وكذلك المسألة، وإشراك المواطنين في الحكم وكلها قيم ديمقراطية، ومن هنا فإن جوهر الديمقراطية يلتقي مع كل من مفهوم الإصلاح السياسي ومضمون الحكم الرشيد الذي هو هدف وغاية الإصلاح السياسي الوصول لأفضل شكل في الحكم، من أجل خدمة المجتمع وتطوير آليات الحكم ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لجميع المكونات الاجتماعية دون تفريق أو تهميش أو إقصاء.

٢ – الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٥٣) يوضح

القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية

أولا	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.	٠	١	٢
٢	يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.	٠	١	٢
٣	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.	١	١	١
٤	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.	٠	١	٢
٥	يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.	١	١	١
٦	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.	٠	١	٢
٧	من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.	١	١	١
٨	ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.	٠	١	٢
	المجموع	٣	٨	

يتضح من بيانات الجدول السابق أن القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت ٣ مرات صراحة بالدستور المصري، و٨ مرات ضمنا، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير حيث اشترك في الترتيب الأول انه من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، وانه يجب إعطاء أولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، وقضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، وباقي العبارات توازنت نسبها لتشترك جميعها في الترتيب الثاني وهي انه يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، ويجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، ويجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، وانه يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، وضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.

جدول (٥٤) يوضح
مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية

ثانيا	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.	٢	١	٢
٢	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.	٢	٠	٣
٣	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.	٣	١	١
٤	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.	١	١	٤
٥	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.	١	٠	٥
٦	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.	١	١	٤
	المجموع	١٠	٤	

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت في الدستور المصري ١٠ مرات صراحة و٤ مرات ضمنا، ووفقا لذلك يمكننا ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول تأثير القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية، ثم في الترتيب الثاني تأثير التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية، ثم جاء في الترتيب الثالث تأثير المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية، واشترك في الترتيب الرابع تأثير الإطار الأيديولوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية، للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية، ثم جاء في الترتيب الخامس يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح، وهذه النتائج تتباين مع نتائج الاستبيان كما جاء بجدول (٣٥)، حيث جاء في الترتيب الأول تأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح، وقد يرجع هذا التباين لما أضافه الدستور المصري من تشريعات تحد وتمنع الفساد بكافة أشكاله.

جدول (٥٥) يوضح
الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية

ثالثا	الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	٢	٠	٢
٢	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	١	٠	٣
٣	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	١	٢	١
٤	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.	١	٠	٣
	المجموع	٥	٢	

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهرت في الدستور المصري ٥ مرات صراحة ومرتين ضمنا، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات هذا المتغير، حيث جاء في الترتيب الأول انه يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة أداة الاستبيان وأيضا مع نتيجة مقابلة الخبراء، كما جاء بجدول (٣٦) حيث جاء الترتيب الأول للدستور كركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، ثم جاء في الترتيب الثاني أن الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة أداة الاستبيان وأيضا مع نتيجة مقابلة الخبراء، ثم في الترتيب الثالث الركيزتين التاليتين وهما المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية، والتشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.

وهذا ما أكدته الكتابات النظرية التي حددت ركائز صنع السياسة الاجتماعية، كما يتفق مع نتيجة دراسة طلعت السروجي (٢٠٠٤م)، والتي أشارت إلي أن ركائز صنع السياسة الاجتماعية هي الأديان السماوية والدستور والقوانين والتشريعات.

جدول (٥٦) يوضح
المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية

رابعا	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	٠	٠	٥
٢	ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٠	٢	٣
٣	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	٠	١	٤
٤	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	٠	١	٤
٥	تعتبر فرص التصويت في الاستفتاءات والتعديلات الدستورية متاحة للجميع.	٢	١	٢
٦	هناك طرق عديدة المشاركة في التصويت في الانتخابات المحلية والقومية.	٣	٢	١
	المجموع	٥	٧	

يتضح من بيانات الجدول السابق أن المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ظهر في الدستور المصري ٥ مرات صراحة و٧ مرات ضمنا، ووفقا لذلك يمكن ترتيب عبارات المتغير حيث جاء في الترتيب الأول أن هناك طرق عديدة المشاركة في التصويت في الانتخابات المحلية والقومية، وجاء في الترتيب الثاني أن فرص التصويت في الاستفتاءات والتعديلات الدستورية متاحة للجميع، وجاء في الترتيب الثالث انه ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، واشترك في الترتيب الرابع انه يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية، وانه من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، ثم جاء في الترتيب الخامس انه يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.

وهو ما يؤكد أهمية القوي الاجتماعية والأحزاب السياسية في صنع السياسة الاجتماعية، وكذلك أهمية إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية، أيضا أهمية قيام الخبراء في السياسة الاجتماعية في المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية، وهذا يعني أن صنع السياسة الاجتماعية عملية جماعية، لتأتي معبرة عن الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع وطموحاته وآماله، وذلك يتفق مع نتائج دراسة مصطفي كامل السيد (١٩٨٣) ودراسة بسيوني إبراهيم (١٩٩٥)، ودراسة أماني قنديل (١٩٩٦)، ودراسة علاء الزغل (٢٠٠٥)، وأيضا دراسة مراجع علي نوح (٢٠٠٨).

جدول (٥٧) يوضح
ضمانات صنع السياسة الاجتماعية

خامسا	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.	١	٢	١
٢	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.	٠	١	٣
٣	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.	٠	٢	٢
٤	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	٠	١	٣
٥	استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.	٠	٢	٢
٦	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.	٠	١	٣
	المجموع	١	٩	

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن ضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ظهرت في الدستور المصري مرة صراحة و ٩ مرات ضمنا، ويمكن ترتيب عبارات المتغير وفقا لذلك، حيث جاء في الترتيب الأول انه من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، ثم في الترتيب الثاني عبارتين وهما ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأهمية استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، واشترك في الترتيب الثالث انه من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وضرورة تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأهمية الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج جدول (٣٨) حيث جاء في الترتيب الأول لنتائج الاستبيان في متغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية، انه من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.

جدول (٥٨) يوضح

متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ككل:

م	الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	٣	٨	٣
٢	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية	١٠	٤	١
٣	الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية	٥	٢	٥
٤	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية	٥	٧	٢
٥	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية	١	٩	٤
	المجموع	٢٤	٣٠	

من قراءة بيانات الجدول السابق يمكن ترتيب متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ككل، وفقا لظهور كل متغير في الدستور المصري صراحة أو ضمنا، حيث ظهر الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر صراحة ٢٤ مرة وضمنا ٣٠ مرة، حيث جاء في الترتيب الأول مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، ثم في الترتيب الثاني المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية، وجاء في الترتيب الثالث القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، وجاء في الترتيب الرابع ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، ثم جاء في الترتيب الأخير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.

ففي السنوات الأخيرة زاد اهتمام صانعي سياسات الرعاية الاجتماعية بان يكون للمستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية دورا كبيرا في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والاستفادة من خبراتهم ومعرفة تطلعاتهم حتي تعكس برامج الرعاية الاجتماعية أهدافهم مع إعطاء أهمية خاصة للجماعات المهمشة كالفقراء والأقليات والمرأة[١]، وهناك حاجة لأنظمة تجمعهم وتنظم جهودهم الدفاعية ومن هنا ظهرت منظمات المجتمع المدني للقيام بعملية التوعية الشعبية والتعبير عن مطالب المواطنين بشكل منظم ومؤثر، حيث أن الأحزاب السياسية وغيرها من جماعات الضغط والمصالح تؤثر وحيث أن الأحزاب وغيرها من جماعات المصالح تؤثر بشكل كبير علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فتحدد المشكلات والحاجات وتقترح بدائل السياسة وتجمع ملاحظات الجماهير علي السياسة، وتحدد المتطلبات للمسئولين، وتقترب من العمل التشريعي المحتمل، وتنقل المعلومات عن الحكومة للمواطنين والرأي العام ويعد ذلك ضروريا لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية بشكل ديمقراطي[٢]، ومنظمات المجتمع المدني لا يقتصر دورها علي المشاركة في رسم السياسات بل لها دورها البارز في كافة مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ففي مرحلة تحقيق السياسة تقوم المنظمات الحكومية المعنية بوضع القواعد المنظمة للعمل وتمر تلك العملية بثلاث مراحل هي :- [٣]

١- مرحلة ما قبل إعلان تلك القواعد Per- Publication : وتقوم الجهات المعنية بوضع القواعد المنظمة للعمل فتحدد أهدافه والأنظمة المسئولة عنه والقواعد والإجراءات المنظمة له وفرق العمل وغيرها.
٢- مرحلة ما بعد الإعلان أو النشر Post – Publication فتطرح مسودة تنظيم العمل علي الجمهور ويتم تجميع الآراء المختلفة ودراستها وإجراء التعديلات اللازمة علي خطة العمل و وفي تلك المرحلة تلعب منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا بما تقدمه من مقترحات وآراء.

(١) Lester Parrott : Social Work and Social Care , 2 ed ., London , Routledge 2002 , p : 4.
(2) Paul Burstein , April Linton : the Impact of Political Parties , Interest Group , and Social Government Organizations Pubilc Policy , Social Forces , V . 81 , N . 2 , Washington , 2002 , p : 381.
(٣) Richard Hoefer : Making Adifference : Human Service Interest Group Influence on Social Welfare Program Regulations , Journal of Sociology and Social Welfare , V . 27 , N . 3 , New York , 2000 , pp : 21 – 22 .

٣- مرحلة ما بعد التوفيق Post – Adoption : واهم المهام في تلك المرحلة هو شرح أي جزء غامض في خطة العمل وتوضيح بنودها ومدي استجابتها للمقترحات الجماهيرية.

وان عملية المشاركة العامة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تتم علي عدة مستويات هي مستوي وضع السياسة وتحقيقها وتقويمها، ويتطلب تحقيق مشاركة جادة من قبل منظمات المجتمع المدني في تلك العمليات أن تقوي منظمات المجتمع المدني من نفسها وتتضافر معا لتحقيق اعلي درجة ممكنة من التمكين من جهة، ومن جهة آخري أن توفر الحكومة البيئة الملائمة والفرص لمشاركة فعالة من قبل تلك المنظمات في عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.(١)

والدولة يمكنها توفير تلك البيئة الملائمة من خلال:- (٢)

١- تزويد المواطنين بالمعلومات .
٢- إتاحة الفرصة لمناقشة القضايا العامة ووسائل الإعلام بطريقة مفتوحة.
٣- تشجيع المشاركة الشعبية في صنع السياسات والقرارات علي كافة المستويات للاستفادة منها في دعم السياسات والقرارات الرسمية.

وفي الحقيقة أن الحكومات في الأنظمة الديمقراطية الحديثة تلجا إلي منظمات المجتمع المدني وتحاول إشراكها منذ البداية في عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية حيث أن هذه المشاركة تضمن ما يلي:- (٣)

١- تساعد تلك المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من التعرف علي معلومات جيدة عن تفضيلات واهتمامات المواطنين، كما أن المواطن من خلال مشاركته يكتسب معلومات مفيدة حول موضوعات سياسة الرعاية الاجتماعية بما يساعده علي فهم أسباب اختيار تلك السياسة والحكم المناسب عليها وعلي مجتمعاتهم وإبداء الرأي السليم.
٢- كما أن تلك المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تضمن التزامهم العام بها وقبولهم لها.
٣- وتضمن كذلك تعاون تلك المنظمات مع الحكومة في تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية حتي لا يقع العبء في تلك العملية علي الحكومة فقط.
٤- تتيح وجود علاقة قوية بين الجمهور والحكومة وقنوات اتصال مستمرة بينهم.

فكلما كانت منظمات المجتمع المدني تتمتع بشعبية كبيرة وذو مكانة بارزة في المجتمع وإمكانات كبيرة وتتناول قضايا هامة تقع علي رأس قائمة أولويات المواطنين وصانعي السياسة ولديها رؤية واضحة ومنطقية نحوها، وتتسم بالقرب من صانعي السياسة وقوة تأثيرها

(١) اماني مسعود الحديني : المهمشون والسياسة في مصر و القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٩ ، ص : ٤٧.
(٢) السيد عليوة : صنع القرار السياسي في منظمات الادارة العامة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ص : ٣٨٧ – ٣٨٨.
(٣)Philip Allmendinger (eds) : Introduction to Planning Practice , New York , John Wiley , Sons , LTD , 2000, PP : 391 – 392.

عليهم، كلما كانت تلك المنظمات أكثر تأثيرا عن غيرها من منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة كل من حسن مصطفي (٢٠٠٥)، ودراسة علي محمود محمد (٢٠٠٧)، ودراسة مراجع علي نوح (٢٠٠٨)، حيث أكدت الدراسات علي أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بمجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، وتحديد المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية وتوزيع مسئولياتهم وأدوارهم عليهم، وتحديد القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية وأيضا ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، بالإضافة إلي ركائز صنع السياسة الاجتماعية التي احتلت المركز الأخير هنا، بالرغم من صدارتها في نتائج الاستبيان للسادة المسئولين كما وضح جدول (٣٩).

ثالثا: اختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها:

- **أهداف الدراسة:**

حققت الدراسة أهدافها كما يلي :-

١. حددت الدراسة ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني:

جدول (٥٩) يوضح
مفهوم الديمقراطية الاجتماعية

م	مفهوم الديمقراطية الاجتماعية	ك	الترتيب
١	هي المساواة الاجتماعية في المجتمع.	٥٨	٢
٢	هي ضمان حقوق أفراد المجتمع.	٤١	٤
٣	هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.	٤٩	٣
٤	هي تحسين نوعية الحياة.	٣٠	٥
٥	هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.	٦٧	١

حيث جاءت نتائج الدراسة لتوضح من خلال بيانات الجدول السابق أن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين جاءت كالترتيب التالي ففي الترتيب الأول جاء نص هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن بمعدل تكرار ٦٧، وفي الترتيب الثاني جاء نص هي المساواة الاجتماعية في المجتمع بمعدل تكرار٥٨، وفي الترتيب الثالث هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع بمعدل تكرار ٤٩، أما في الترتيب الرابع هي ضمان حقوق أفراد المجتمع

بمعدل تكرار ٤١، وفي الترتيب الخامس والأخير جاء هي تحسين نوعية الحياة بمعدل تكرار ٣٠ مرة.

لتصبح الديمقراطية الاجتماعية هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن، وهي المساواة الاجتماعية في المجتمع، وهي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، وهي ضمان حقوق أفراد المجتمع، وهي تحسين نوعية الحياة.

جدول (٦٠) يوضح

مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية

م	**مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية**	ك	الترتيب
١	الدولة.	٢٤	٤
٢	منظمات المجتمع المدني.	٢٢	٥
٣	رئيس الجمهورية	٤١	٢
٤	مجلس الوزراء	٣٢	٣
٥	مجلس النواب	٥٦	١
٦	الشعب	١٢	٦

ويتضح من بيانات الجدول السابق مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر المسئولين جاءت علي النحو التالي في الترتيب الأول مجلس النواب بمعدل تكرار ٥٦، وفي الترتيب الثاني جاء رئيس الجمهورية بمعدل تكرار ٤١، وفي الترتيب الثالث جاء مجلس الوزراء بمعدل تكرار ٣٢، وفي الترتيب الرابع جاءت الدولة بمعدل تكرار ٢٤، وفي الترتيب الخامس جاءت منظمات المجتمع المدني بمعدل تكرار ٢٢، وفي الترتيب السادس والأخير جاء الشعب بمعدل تكرار ١٢ مرة.

٢. حددت الدراسة درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية:

ويستنتج من نتائج الدراسة انه يوجد تباين صنع السياسة الاجتماعية في ظل متغيرات الديمقراطية الاجتماعية وفي غياب تلك المتغيرات، حيث يتطلب صنع السياسة الاجتماعية مناخ ديمقراطي يشمل متغيرات السياسة الاجتماعية ككل وهي بالدراسة الحالية:

أ القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.

ب مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.

ت الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.

ث المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.

ج ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

جدول (٦١)

دلالة الفروق في صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية

م	صنع السياسة الاجتماعية	ن	س-	ع	قيمة ت ودلالتها
أ	في ظل الديمقراطية الاجتماعية	١٠٠	٢.٥٠	٠.٣٨	٢.٥٠٨ *
		٣٠	٢.٤٢	٠.٣٤	
ب	في ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية	١٠٠	٢.٧٣	٠.٢٨	٠.٤١٧ *
		٣٠	٢.٧٢	٠.٢٩	

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

ويتضح من بيانات الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائيا عن مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥%، في صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.

٣. توصلت الدراسة إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية وهي:

أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.

ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.

ت- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.

ث- تحسين نوعية الحياة.

ج- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

جدول (٦٢) يوضح

متغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ككل

م	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية	ك		الترتيب
		صراحة	ضمنا	
١	المساواة الاجتماعية في المجتمع	٤	٥٨	١
٢	ضمان حقوق أفراد المجتمع	١٣	٥٣	٢
٣	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع	١٧	٣٥	٤
٤	تحسين نوعية الحياة	٢٥	٣٤	٣
٥	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن	٥	٢٤	٥
	المجموع	٦٤	٢٠٤	

من بيانات الجدول السابق يتضح أن الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ككل جاءت في الدستور المصري ٦٤ مرة صراحة و٢٠٤ مرة ضمنا، ووفقا لهذه النتيجة يمكن ترتيب متغيراتها، حيث جاء في الترتيب الأول متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع، وجاء في الترتيب الثاني متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع، ثم جاء في الترتيب الثالث متغير تحسين نوعية الحياة، وجاء في الترتيب الرابع متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، ثم جاء في الترتيب الخامس والأخير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

جدول (٦٣) يوضح
الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر

م	الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر	المسئولين ن= ١٠٠			
		مجموع الأوزان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	المساواة الاجتماعية في المجتمع.	٢٠٩٦	٢.٢	٠.٨	٢
٢	ضمان حقوق أفراد المجتمع.	١٤٧١	٢.٤	٠.٦	١
٣	تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.	٧٧٧	١.٩	٠.٨	٥
٤	تحسين نوعية الحياة.	٢١٠٨	٢.١	٠.٨	٣
٥	تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.	١٥٦٦	٢	٠.٧	٤
الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر		٨٠١٨	٢.١	٠.٧	مستوي متوسط

بقراءة بيانات الجدول السابق يمكن تحديد المتوسط الحسابي لمتغيرات الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر حيث بلغ ٢.١ وهو مستوي مرتفع، وانحراف معياري ٠.٧، حيث جاء في الترتيب الأول متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٤، وانحراف معياري ٠.٦، وفي الترتيب الثاني متغير المساواة الاجتماعية في المجتمع بمتوسط حسابي ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٨، وجاء في الترتيب الثالث متغير تحسين نوعية الحياة بمتوسط حسابي ٢.١، وانحراف معياري ٠.٨، وقد جاء في الترتيب الرابع متغير تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن بمتوسط حسابي ٢، وانحراف معياري ٠.٧، وفي الترتيب الخامس جاء متغير تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع بمتوسط حسابي ١.٩، وانحراف معياري ٠.٨.

٤- اقتراح تصور تخطيطي للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر: توصلت الدراسة لتصور تخطيطي مقترح للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، وتم تناوله في الفصل

السابع وهو الفصل التالي الخاص باستخلاصات الدراسة وتصورها التخطيطي المقترح.

٥- التوصل لرؤية أستشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر.

توصلت الدراسة لرؤية أستشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر، وتم تناوله في الفصل السابع وهو الفصل التالي الخاص باستخلاصات الدراسة وتصورها التخطيطي المقترح.

- **فروض الدراسة:**

اختبرت الدراسة فرضياتها كما يلي :-

الفرض الأول: يتوقع أن تكون الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

حيث يفترض إمكانية رصد الشواهد الميدانية المؤكدة لهذه العلاقة باستخدام أدوات متعددة في جمع البيانات تظهر دلالتها علي النحو التالي:

١- **المتغير الأساسي:** الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ومتغيراتها:
   أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.
   ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.
   ت- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.
   ث- تحسين نوعية الحياة.
   ج- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.
٢- **المتغير التابع** : الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ومتغيراتها:
   أ- القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.
   ب- مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.
   ت- الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.
   ث- المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
   ج- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

وتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٤)

العلاقة بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

قضايا السياسة الاجتماعية / المساواة الاجتماعية	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.	تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.	تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.	تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.	الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.	تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.	الكل
تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز.	٠.٢٢٨**	٠.٢١٦**	٠.٣٤٩**	٠.٢٤٣**	٠.١٧٠**	٠.٢٣٠**	٠.٣٤٦**	٠.٤١٢**	٠.٤٣٢**
تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.	٠.٢٩٧**	٠.٢٥٧**	٠.٢٦٧**	٠.٤١٣**	٠.٣١٥**	٠.٣٦١**	٠.٣٤٧**	٠.٢٩٢**	٠.٤٠٦**
تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.	٠.٣٧٤**	٠.١٥٩**	٠.١٧٨**	٠.٣٩٥**	٠.٣٧٢**	٠.٢٥٢**	٠.٣٦٧**	٠.١٠٢*	٠.٣١٢**
تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.	٠.٢٤٤**	٠.١٧٧**	٠.٢٢٥**	٠.٣٤٦**	٠.٢١١**	٠.٢٢٤**	٠.٣٤١**	٠.١٧٣**	٠.٢٤٦**
تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات.	٠.٤١٣**	٠.٣١٦**	٠.٣٦١**	٠.٣٤٨**	٠.٣٩٩**	٠.٣٥٤**	٠.٤١٢**	٠.٣١٦**	٠.٤١٦**
الجميع سواء إمام القانون.	٠.٣٩٥**	٠.٣٧٢**	٠.٢٥٣**	٠.٣٦٧**	٠.٤١٣**	٠.٣٨٦**	٠.٣٩٥**	٠.٣٧٢**	٠.٣٩٤**
يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.	٠.٤٥٢**	٠.٣٥٩**	٠.٤١٩**	٠.٣٥٤**	٠.٤٦٩**	٠.٤١٢**	٠.٤٥٢**	٠.٣٦٠**	٠.٤٥٤**
شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.	٠.٢٤٦**	٠.١٧٦**	٠.٢٣٢**	٠.٣٤٦**	٠.٢٠٤**	٠.٢٢٦**	٠.٢٤٦**	٠.١٧٢**	٠.٢٤٦**
الكل	٠.٤٠٤**	٠.٢٧٠**	٠.٣٣٩**	٠.٢٤٨**	٠.١٧٥**	٠.٢٣٤**	٠.٣٥٨**	٠.٣٢١**	٠.٥٠١**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

يتضح من بيانات الجدول السابق انه يوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين المساواة الاجتماعية ككل وقضايا السياسة الاجتماعية ككل عند مستوي معنوية ٠.٠١،حيث توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء إمام القانون، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص

المتاحة، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء إمام القانون، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء إمام القانون، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها

السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.

وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية دون تمييز، وتركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، وتوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين الجميع سواء أمام القانون، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع، وبين تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.

وبناءا علي ذلك يتم قبول الفرض الفرعي الأول كاملا ومؤداه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر، حيث أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.

إذن يتم قبول الفرض الفرعي الأول كاملا.

٢- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٥)

يوضح العلاقة بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

ضمانات السياسة الاجتماعية / تمكين الفئات الضعيفة	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.	الكل
تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.	٠.٢٣١**	٠.٢١٣**	٠.٣٥١**	٠.٢٤٣**	٠.١٧٠**	٠.٢٣٠**	٠.٤٣٠**
توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.	٠.٢٩٥**	٠.٢٥٨**	٠.٢٦٩**	٠.٤١١**	٠.٣١٣**	٠.٣٦١**	٠.٤٠٤**
تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.	٠.٣٧٣**	٠.١٥٦**	٠.١٧٥**	٠.٣٩٣**	٠.٣٧٠**	٠.٢٥٥**	٠.٢٩٥**
يجرم الاتجار بالبشر.	٠.٢٤٥**	٠.١٧٤**	٠.٢٣٠**	٠.٣٤٤**	٠.٢١١**	٠.٢٢٩**	٠.٢٤٦**
تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.	٠.٤١٦**	٠.٣١٦**	٠.٣٦٠**	٠.٣٤٦**	٠.٣٩٧**	٠.٣٥٥**	٠.٤١٠**
تعاني الفئات المهمشة من الإهمال.	٠.٣٩٤**	٠.٣٧٢**	٠.٢٥١**	٠.٣٦٥**	٠.٤١٠**	٠.٣٦٦**	٠.٣٩٣**
الكل	٠.٤١٠**	٠.٢٦٨**	٠.٣٣٥**	٠.٢٤٦**	٠.١٧٥**	٠.٢٣٤**	٠.٤٨٦**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

يتضح من بيانات الجدول السابق انه يوجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع ككل، وبين ضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر ككل، عند مستوي معنوية ٠.٠١، حيث توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة

حقوق الأطفال، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة

طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.

كما توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين يجرم الاتجار بالبشر، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري، وأيضا توجد علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩% بين تعاني الفئات المهمشة من الإهمال، وبين الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.

وبناءا عليه تتم قبول الفرض الفرعي الثاني كاملا ومؤداه انه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث هناك علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر عند مستوي معنوية ٠.٠١ ، بفترة ثقة ٩٩%، بقيمة ٠.٤٨٦**.

إذن يتم قبول الفرض الفرعي الثاني كاملا.

٣- يوجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٦)

يوضح العلاقة بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

مجالات التأثير للسياسة الاجتماعية / تحسين نوعية الحياة	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.	الكل
التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.	٠.٢٢٧**	٠.٢١١**	٠.٣٤٧**	٠.٢٤٠**	٠.١٧٠**	٠.٢٢٩**	٠.٤٣٧**
تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية للجميع.	٠.٢٩٥**	٠.٢٥٩**	٠.٢٥٨**	٠.٤١٥**	٠.٣١٨**	٠.٣٦٠**	٠.٤٠٩**
تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.	٠.٣٧٥**	٠.١٥٩**	٠.١٧٦**	٠.٣٩٠**	٠.٣٧٣**	٠.٢٥٥**	٠.٣٠١**
تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.	٠.٢٣٩**	٠.١٧٤**	٠.٢٣٣**	٠.٣٤٠**	٠.٢٠٧**	٠.٢٢٥**	٠.٢٤٠**
إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية.	٠.٤١٥**	٠.٣١٧**	٠.٣٦٦**	٠.٣٤٩**	٠.٣٩٦**	٠.٣٥٨**	٠.٤١٦**
تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي دون استثناء.	٠.٣٦٩**	٠.٢٤٣**	٠.٢٥٦**	٠.٣٦٩**	٠.٤١٠**	٠.٣٦٨**	٠.٣٩٥**
تلتزم الدولة توفير الإسكان للجميع.	٠.٢١١**	٠.٢٢٩**	٠.٣٧٨**	٠.٢٥٤**	٠.٣٧٣**	٠.٢٥٧**	٠.٢٣٩**
تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.	٠.٣٩٨**	٠.٣٥٥**	٠.٢٠٢**	٠.٢٢٣**	٠.٢٠٨**	٠.٢٢٤**	٠.٤٢٢**
الكل	٠.٤٠٩**	٠.٢٦٥**	٠.٣٣٥**	٠.٢٤٢**	٠.١٧٥**	٠.٢٣٩**	٠.٤٩١**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

يتضح من بيانات الجدول السابق انه توجد علاقة طردية معنويا عند مستوي ٠.٠١ بدرجة ثقة ٩٩% بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وبين مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، كما يتضح انه توجد علاقة طردية معنويا عند مستوي ٠.٠١ بدرجة ثقة ٩٩% بين عبارات متغير تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي، وبين عبارات متغير مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
وبناءا عليه تم قبول الفرض الفرعي الثالث ومؤداه قد يوجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث توجد علاقة طردية دالة إحصائيا بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي ومجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، عند مستوي معنوية ٠.٤٩١**، بفترة ثقة ٩٩%.

إذن يتم قبول الفرض الفرعي الثالث كاملا.

٤- من المحتمل وجود علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٧)

يوضح العلاقة بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

ركائز السياسة الاجتماعية / ضمان حقوق أفراد المجتمع	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.	الكل
تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة	٠.٢٢٧**	٠.٢١٣**	٠.٣٤٥**	٠.٢٤٤**	٠.٤٣٢**
يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.	٠.٢٨٩**	٠.٢٥٥**	٠.٢٦٣**	٠.٤١٢**	٠.٤٠٨**
ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها.	٠.٣٨٦**	٠.١٥٩**	٠.١٧٩**	٠.٣٩١**	٠.٢٩٥**
تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.	٠.٢٤٥**	٠.١٧٢**	٠.٢٣٠**	٠.٣٤٣**	٠.٢٤٣**
للحضر أولوية في توفير الخدمات.	٠.٤١١**	٠.٣٢٠**	٠.٣٦٤**	٠.٣٤٦**	٠.٤٠٩**
للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.	٠.٣٩٢**	٠.٣٧٣**	٠.٢٥٩**	٠.٣٦٨**	٠.٣٩٦**
الكل	٠.٤١٢**	٠.٢٦٩**	٠.٣٣٣**	٠.٢٤٧**	٠.٥٠١**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

ومن بيانات الجدول السابق يتضح وجود علاقة طردية دالة معنويا بدرجة ثقة ٩٩% بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع

السياسة الاجتماعية في مصر، كما انه توجد علاقة طردية دالة معنويا بدرجة ثقة ٩٩% بين عبارات متغير ضمان حقوق أفراد المجتمع وبين عبارات متغير الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

وبناءا عليه يتم قبول الفرض الرابع الفرعي ومؤداه انه من المحتمل وجود علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث توجد علاقة طردية دالة إحصائيا بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر. **إذن يتم قبول الفرض الفرعي الرابع كاملا.**

٥- من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٨)

يوضح العلاقة بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية / **تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن**	للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية.	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.	تعتبر فرص التصويت في الاستفتاءات والتعديلات الدستورية متاحة للجميع.	هناك طرق عديدة المشاركة في التصويت في الانتخابات.	**الكل**
تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.	٠.٢٢٠**	٠.٢١٨**	٠.٣٥٢**	٠.٢١٥**	٠.٣٤٥**	٠.٢٤٤**	٠.٤٣٠**
الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٠.٢٩٥**	٠.٢٥٠**	٠.٢٧٠**	٠.٢٥٣**	٠.٢٦٢**	٠.٤١٠**	٠.٤٠٤**
توفير العمل مسؤولية الدولة.	٠.٣٧٤**	٠.١٥٥**	٠.١٧٢**	٠.١٥٨**	٠.١٧٠**	٠.٣٩٩**	٠.٢٩٧**
تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.	٠.٢٥٠**	٠.١٨٠**	٠.٢٣١**	٠.١٧٧**	٠.٢٣٧**	٠.٣٤٧**	٠.٢٤٧**
منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.	٠.٤٠٩**	٠.٣١١**	٠.٣٦٥**	٠.٣١٤**	٠.٣٦٠**	٠.٣٥٠**	٠.٤١٥**
تحارب الدولة كل أشكال الفساد.	٠.٣٩٨**	٠.٣٧١**	٠.٢٥٠**	٠.٣٦٩**	٠.٢٥٤**	٠.٣٦٥**	٠.٣٩٠**
الكل	٠.٤٠٨**	٠.٢٧٠**	٠.٣٤٠**	٠.١٨٠**	٠.١٦٢**	٠.٢٤٨**	٠.٤٧٩**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

ومن بيانات الجدول السابق يتضح انه يوجد علاقة طردية دالة معنويا عند مستوي ٠.٠١، بدرجة ثقة ٩٩%، بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، كما انه يوجد علاقة بين عبارات متغير مسؤولية الدولة عن المواطن، وعبارات متغير دور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية علاقة طردية دالة معنويا عند مستوي ٠.٠١، بدرجة ثقة ٩٩%.

وبناءا عليه يتم قبول الفرض الفرعي الخامس كاملا ومؤداه انه من المتوقع انه توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث توجد علاقة طردية دالة معنويا بدرجة ثقة ٩٩%.

إذن يتم قبول الفرض الفرعي الخامس كاملا.

ومن هنا تم اختبار الفرض الأول باختبار فروضه الفرعية وتم قبول الفرض الأول بكل فروضه الفرعية، ومن هنا تصبح الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

إذن يتم قبول الفرض الأول كاملا.

الفرض الثاني: تتباين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية تباينا معنويا بما يمكن معه تحديد أولويات هذه العلاقات وقراءة دلالتها المعنوية بما يؤكد خصوصية الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

جدول (٦٩)

يوضح التباين بين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية ن=١٣٠

م	متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف ودلالتها	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الزوجية البعدية
أ	**القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	١.٩١١	٢	٠.٩٥٥	٥.٥٢١**	٣ < ٢ ، ١
		داخل المجموعات	٩٨.٦٣٠	٥٧٠	٠.١٧٣		
		الإجمالي	١٠٠.٥٤١	٥٧٢			
ب	**مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	٠.٤٩٢	٢	٠.٢٤٦	١.٩٢٣	-
		داخل المجموعات	٧٢.٩٥٠	٥٧٠	٠.١٢٨		
		الإجمالي	٧٣.٤٤٣	٥٧٢			
ج	**الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	١.٦٩٦	٢	٠.٨٤٨	٤.٩٥١**	٣< ٢ ، ١
		داخل المجموعات	٩٧.٦٣٧	٥٧٠	٠.١٧١		
		الإجمالي	٩٩.٣٣٣	٥٧٢			
د	**المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	٠.١٥٠	٢	٠.٠٧٥	٠.٥٩٥	-
		داخل المجموعات	٧١.٨٣٦	٥٧٠	٠.١٢٦		
		الإجمالي	٧١.٩٨٦	٥٧٢			
هـ	**ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.**	بين المجموعات	١.٥٢٥	٢	٠.٧٦٣	٣.٦٥٣*	٣ < ١
		داخل المجموعات	١١٩.٠٠٢	٥٧٠	٠.٢٠٩		
		الإجمالي	١٢٠.٥٢٧	٥٧٢			
	الكل	بين المجموعات	٠.٢٣٣	٢	٠.١١٧	٠.١٨٤	-
		داخل المجموعات	٣٩.٢٠٣	٥٧٠	٠.٠٦٩		
		الإجمالي	٣٩.٤٣٧	٥٧٢			

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

من بيانات الجدول السابق يتضح انه يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠١، بدرجة ثقة ٩٩% بين القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، حيث لا يوجد تباين بين مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، بينما يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠١، بدرجة ثقة ٩٩% بين الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، بينما

لا يوجد تباين بين المشاركين في صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، بينما يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥، بدرجة ثقة ٩٥% بين الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية.

وبناءا عليه يتم قبول الفرض الثاني جزئيا، حيث يوجد تباين بين القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وأيضا الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، بينما لا يوجد تباين بين مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، كما انه لا يوجد تباين بين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية ككل في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، **أذن لا يتم قبول الفرض الثاني كاملا، بل يتم قبوله جزئيا.**

الفرض الثالث: من المتوقع وجود تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها:

جدول (٧٠)

دلالة الفروق بين المسئولين والخبراء طبقا لمتغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ن=١٣٠

م	متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر	الاستجابات	ن	س-	ع	قيمة ت ودلالتها
أ	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٤٣	٠.٢٦	٣.٣٠١**
		الخبراء	٣٠	٢.٣٦	٠.٢٦	
ب	مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٣٩	٠.٣١	٢.٠٧٠*
		الخبراء	٣٠	٢.٣٤	٠.٢٨	
ج	الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٣٦	٠.٤٣	٢.٢٣٦*
		الخبراء	٣٠	٢.٢٩	٠.٤٠	
د	المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٤٢	٠.٣٢	٠.٩٤٢
		الخبراء	٣٠	٢.٣٩	٠.٣١	
هـ	ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.	المسئولين	١٠٠	٢.٧٣	٠.٢٨	٠.٤١٧*
		الخبراء	٣٠	٢.٧٢	٠.٢٩	
	الاتجاه الديمقراطي ككل	المسئولين	١٠٠	٢.٤٦	٠.٣٢	٣.٣٨٣**
		الخبراء	٣٠	٢.٤٢	٠.٣١	

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

من بيانات الجدول السابق يتضح وجدود فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية معنوية ٠.٠١ بدرجة ثقة ٩٩% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغيرات الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ككل، حيث توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠١ بدرجة ثقة ٩٩% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، ولا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية، وأيضا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوي معنوية ٠.٠٥ بدرجة ثقة ٩٥% بين استجابات المسئولين والخبراء عينة الدراسة نحو متغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

وبناءا عليه يتم قبول الفرض الثالث جزئيا حيث يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية ككل وكذلك الخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها، ولكن لا يوجد تباين لكل متغيرات السياسة الاجتماعية، حيث يوجد تباين بين استجابات المسئولين والخبراء في متغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، ومتغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، ومتغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، ومتغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، ولا يوجد تباين في متغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.

أذن لا يتم قبول الفرض الثالث كاملا، وإنما يقبل جزئيا.

- **ملخص الفصل:**

في الفصل السابق قام الباحث بتحديد الإستراتيجية المنهجية للدراسة وفيها تم تحديد نوع الدراسة ومنهجها العلمي وأدواتها البحثية، وأيضا تم اختبار صدق وثبات أدوات الدراسة وإعدادها في شكلها النهائي للتطبيق الميداني، وبالفعل تم التطبيق الميداني للدراسة الحالية من خلال أدواتها، ثم المراجعة المكتبية والميدانية للنتائج، وبعد ذلك قام الباحث بتفريغ نتائج أدوات الدراسة علي الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS.V.16 ومن ثم استخدام المعادلات الإحصائية المناسبة مع أهداف وفرضيات الدراسة الحالية وتم استخراج النتائج المبوبة في الفصل الحالي.

وبعد تبويب نتائج الدراسة في الجداول المسلسلة السابق تناولها تم تحليل البيانات التي يحتوي عليها كل جدول في ضوء الأدبيات النظرية والإطار النظري الموجه للدراسة ونصوص الدستور المصري دستور ٢٠١٤م.

وتناول الباحث بيانات الجداول طبقا لترتيب أدوات الدراسة حيث تم مناقشة نتائج أداة استمارة الاستبيان ثم أداة دليل المقابلة ثم أداة تحليل المحتوي، وتم التحليل والربط بين هذه النتائج ومقارنة بعضها البعض وقوفا علي أوجه اتفاقها واختلافها.

وبعد ذلك عرض الباحث نتائج الدراسة المرتبطة بتحقيق أهداف الدارسة واختبار فرضياتها ميدانيا.

وجاء في نهاية الفصل النتائج العامة للدراسة والتي بطبعها تفتح باب الأستخلاصات النهائية والتصور التخطيطي المقترح للدراسة وخطة العمل المقترحة الذي سيتم تناولهم في الفصل التالي الفصل السابع أستخلاصات الدراسة وتصورها المقترح.

الفصل السابع

أستخلاصات الدراسة وتصورها التخطيطي المقترح

- **مقدمة.**

أولا: أستخلاصات الدراسة.

ثانيا: التصور التخطيطي المقترح.

ثالثا: قضايا مستقبلية.

رابعا: رؤية أستشرافية.

- **ملخص الفصل.**

- **مقدمة:**

قام الباحث في هذا الفصل بتناول الأستخلاصات النهائية التي توصلت لها الدراسة، وتصورها التخطيطي المقترح، وبعض القضايا المستقبلية التي يري الباحث أهمية دراستها واختبارها علمية لاستكمال مسيرة الدراسة الحالية وتغطية الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسة الحالية بحكم متغيراتها العلمية.

وجاءت أهمية الفصل السابع الخاص بالاستنتاجات الختامية باعتبار هذا الجزء هو الجزء الاستشرافي لمستقبل صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية.

أولا: أستخلاصات الدراسة:

ومن خلال تناول الباحث للدراسة بشقها النظري والعملي يمكنه استعراض مجموعة من الأستخلاصات النهائية للدراسة وهي:

١- ضرورة تبني سياسات الطريق الثالث.
٢- أهمية تطبيق مبادئ الديمقراطية الاجتماعية.
٣- أن صنع السياسة الاجتماعية يتطلب ديمقراطية اجتماعية.
٤- لا عدالة اجتماعية في غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٥- لا حرية في غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٦- ضرورة التزام الدولة بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية.
٧- الضمان الاجتماعي حق للجميع.
٨- أن تعطي الدولة أولوية قضايا الفقر والفقراء.
٩- مراعاة الدولة لذوي الاحتياجات الخاصة.
١٠- التزام الدولة بتحقيق حقوق جميع فئات المجتمع.
١١- ضرورة شراكة منظمات المجتمع المدني مع الدولة.
١٢- التزام الدولة بالدعم خاصة للفقراء والفئات الاولي بالرعاية.
١٣- كفالة الدولة بتوفير أماكن للترفيه.
١٤- ضمان حقوق الفقراء مبدأ ومتغير في الديمقراطية الاجتماعية.
١٥- تمكين الفئات الضعيفة مبدأ ومتغير في الديمقراطية الاجتماعية.
١٦- تحسين نوعية الحياة مبدأ ومتغير في الديمقراطية الاجتماعية.
١٧- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن مبدأ ومتغير في الديمقراطية الاجتماعية.
١٨- أولوية قضايا الشباب مستقبل الغد.
١٩- الاهتمام بالمرأة وتمكينها.
٢٠- حل ومواجهة مشكلات العشوائيات.
٢١- ضرورة توفير الأمن والأمان.
٢٢- أهمية وجود نظام للحماية الاجتماعية.
٢٣- الدعوة للسلام الاجتماعي.
٢٤- العمل علي مواكبة التغييرات المحلية والقومية والعالمية.
٢٥- الحفاظ علي توازن القوي الاجتماعية وجماعات الضغط والمصالح.
٢٦- تبني إطار إيديولوجي يوافق الثقافة والحضارة المصرية.
٢٧- الحفاظ علي هوية مصر.
٢٨- استكمال مسيرة الدولة المصرية العميقة.
٢٩- إتاحة فرص المشاركة السياسية بكافة أشكالها أمام الجميع.
٣٠- ضرورة إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية.

٣١- تفعيل دور الأحزاب السياسية.
٣٢- ضرورة بلورة الأهداف في ضوء تقدير الاحتياجات الفعلية للمواطنين.
٣٣- استخدام آليات وتكتيكات جديدة لمقابلة الاحتياجات ومواجهة المشكلات المجتمعية.
٣٤- إعادة هيكلة المؤسسات التي لا تعمل وتفعيل أنشطتها.
٣٥- الاستعانة بالنماذج المتميزة في صنع السياسة الاجتماعية وتأصيلها وتوطينها.
٣٦- أهمية الحفاظ علي ضمانات صنع السياسة الاجتماعية كاتجاه ديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية، كأهمية بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.
٣٧- تعتبر الديمقراطية الاجتماعية هي النظام السياسي الاجتماعي الأفضل في ظل فشل الرأسمالية والاشتراكية وظهور الطريق الثالث كأيديولوجية بديلة ومناسبة للمجتمع المصري.

ثانيا: تصور الدراسة المقترح:

التصور التخطيطي المقترح للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

في ضوء الإطار النظري للدراسة والتراث النظري لمتغيرات الدراسة الرئيسية ونتائج الدراسات السابقة، وتحقيقًا للهدف الذي تسعى إليه الدراسة الحالية، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية من نتائج يمكن للباحث وضع تصور تخطيطي مقترح للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

الأسس التي يقوم عليها التصور التخطيطي المقترح:

(أ) تحليل نتائج الدراسات السابقة، والتي استعان بها الباحث في تحديد الدراسة الحالية والوقوف على جوانبها المختلفة.
(ب) القراءات والمعارف النظرية الخاصة بالديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
(ج) ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج ميدانية، والتي تُعتبر من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها الباحث في بناء التصور المقترح.
(د) التراث النظري للتخطيط الاجتماعي وما يتضمنه من معارف ونظريات وإستراتيجيات وتكنيكات.

<u>المحور الأول: مرتبط بأهداف التصور التخطيطي المقترح:</u>

١- الوصول إلي صنع السياسة الاجتماعية في مصر، في ظل الديمقراطية الاجتماعية.
٢- تحقيق الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

المحور الثاني: مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر:

١- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمساواة الاجتماعية في المجتمع:

١- أن تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.
٢- أن تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.
٣- أن تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.
٤- أن تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.
٥- أن يكون الجميع سواء أمام القانون.
٦- أن يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.
٧- أن تكون شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.

٢- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بضمان حقوق أفراد المجتمع:

١- أن تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة
٢- أن يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن في إطار من المشروعية.
٣- أن يتم مواجهة ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية التي تمنع الكثير من الحصول عليها.
٤- توفير الخدمات للجميع وعدم اقتصارها علي الحضر.
٥- أن يكون للجميع حق الرعاية الاجتماعية بلا استثناء في ضوء قواعد تنظيمية واضحة ومحددة

٣- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتمكين الفئات الضعيفة في المجتمع:

١- أن تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام للفقراء والفئات الأولي بالرعاية.
٢- أن توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة التي تحقق لهم الجودة الاجتماعية.
٣- أن تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.
٤- تشديد العقوبة الاتجار بالبشر.
٥- تنمية المسئولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في رعاية الفقراء والفئات الاولي بالرعاية.
٦- شراكة الدولة مع منظمات المجتمع المدني.

٤- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتحسين نوعية الحياة:

١- الاهتمام بتوفير التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.
٢- أن تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية الجيدة للجميع.
٣- أن تحرص الدولة علي توفير فرص عمل لشباب الخريجين.
٤- أن تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.

٥- التزام الدولة بتوفير الإمكانات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.
٦- أن تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء، في حدود المشروعية وبما لا يمس الأمن القومي للبلاد.
٧- أن تلتزم الدولة توفير مسكن ملائم لجميع الفئات بشروط ميسرة.
٨- أن تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه في جميع المناطق الريفية والحضرية والساحلية والصحراوية.

٥- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بتعظيم مسئولية الدولة عن المواطن:

١- أن تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.
٢- أن تتحمل الدولة بمفردها مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.
٣- التزام الدولة بتوفير فرص عمل وتأهيل الشباب للعمل.
٤- شراكة الدولة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق جودة التعليم في ضوء المعايير العالمية.
٥- أن تصبح منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.
٦- مسئولية الدولة عن محاربة جميع أشكال الفساد في المجتمع.

٦- مؤشرات تخطيطية مرتبة بالقضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية:

١- يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.
٢- يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.
٣- يجب الاهتمام بقضايا الرعاية الصحية عند صنع السياسة الاجتماعية.
٤- يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.
٥- يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.
٦- يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.
٧- أن يصبح من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.
٨- أن تكون الضرورة لتركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات، والقضاء عليها نهائيا، واتخاذ الإجراءات التي تحول دون ظهور عشوائيات جديدة.

٧- مؤشرات تخطيطية مرتبطة مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية:

١- ينبغي مراعاة التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع عند صنع السياسة الاجتماعية.
٢- مراعاة المتغيرات المحلية المختلفة عند صنع السياسة الاجتماعية.
٣- أن يكون للقوي الاجتماعية تأثير عند صنع السياسة الاجتماعية.

٤- مراعاة الإطار الأيدلوجي السائد عند صنع السياسة الاجتماعية.
٥- أن يوضع تأثيرات جماعات الضغط والمصالح عند صنع السياسة الاجتماعية.
٦- أن يراعي المسئولين الرأي العام عند صنع السياسة الاجتماعية.

٨- مؤشرات تخطيطية بالركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية :

١- أن تكون الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.
٢- أن تكون المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.
٣- أن يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.
٤- تعتبر التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.

٩- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بالمشاركون في صنع السياسة الاجتماعية:

١- يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.
٢- ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٣- أن يكون من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

١٠- مؤشرات تخطيطية مرتبطة بضمانات صنع السياسة الاجتماعية:

١- من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.
٢- أهمية ترتيب الأهداف التي تسعي السياسة الاجتماعية لتحقيقها في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.
٣- أن يتم إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.
٤- أن يتم تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
٥- أن يتم استخدام تكنيكات وآليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.
٦- أن تتم الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.
٧- هندسة (إعادة هندسة) مؤسسات الرعاية الاجتماعية بما يضمن رفع كفاءة المؤسسات والعاملين بها، وترشيد استخدام الموارد والإمكانات المؤسسية.

المحور الثالث: مرتبط بتصور الديمقراطية الاجتماعية وفقا لنتائج للدراسة:

١- مفهوم الديمقراطية الاجتماعية:

أ- هي تحقيق المساواة الاجتماعية في المجتمع.

ب- هي ضمان حقوق أفراد المجتمع.

ج- هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.

د- هي تحسين نوعية الحياة.

هـ- هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

ويري الباحث أن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية هي كل ما سبق.

٢- مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟

حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية جاءت في الترتيب التالي:

أ- الدولة.

ب- منظمات المجتمع المدني.

ج- رئيس الجمهورية.

د- مجلس الوزراء.

هـ- مجلس النواب.

و- الشعب بكل فئاته.

ثالثا: قضايا مستقبلية:

تثير قضية الدراسة الحالية مجموعة من القضايا البحثية المستقبلية منها:

١- الديمقراطية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

٢- الطريق الثالث والتخطيط الاجتماعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

٣- العدالة الاجتماعية الواقع والمأمول.

٤- خدمات الرعاية الاجتماعية والمساواة الاجتماعية.

٥- حقوق الفقراء كمبدأ للعدالة الاجتماعية.

٦- مقياس الفجوة بين الفرص المتاحة وما هو مطلوب إتاحته.

٧- بناء مؤشرات تخطيطية لمواجهة الاحتكار بصفة عامة والاحتكار الاجتماعي بصفة خاصة.

٨- التمكين الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي.

٩- الدولة العميقة والعقد الاجتماعي.

١٠- المسئولية الاجتماعية والمجتمعية للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
١١- الفكر الإداري الحديث وإعادة أولويات اهتمام الدولة نحو المواطن.
١٢- تحسين نوعية الحياة ومؤشرات تخطيطية لمواجهة الغلاء والاحتكار.
١٣- الرعاية الاجتماعية والأحقية المطلقة.
١٤- الحاجات بين التقدير والإشباع وفق سياسات الرعاية الاجتماعية.
١٥- شراكة منظمات المجتمع المدني مع الدولة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية.
١٦- بناء آليات التخطيطية لمحاربة الفساد الإداري والمالي.
١٧- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر في ظل الظروف والأوضاع الحالية الداخلية والخارجية.

رابعا : رؤية أستشرافية:

تتجسد كل مضامين الحياة في حاضر الإنسان، فالماضي قد ولى بما له وما عليه، والمستقبل لم يأت بعد، وعلى ذلك فحاضر المجتمعات هو أداؤها الذي يتعين عليها أن تعنى به.

وصياغة هذا الحاضر تنهض في تقديرنا على دعامات ثلاثة: أولها حدس تاريخي ملهم يقلل من إمكانيات الخطأ، ويرفع فرص الحاضر في واقع أفضل، وثانيها استشراف لمستقبل وشيك أو بعيد الوقوع، يصبح حاضراً بعد حين، وثالثها فكر راشد ملهم، ثاقب الرؤية يوجه الأداء المجتمعي لأعلى انجاز بشرى يلتزم صياغة جمعت بين الذكرى والحلم.

بهذا يعول على التخطيط أن ينهض بتلك المهام، بعد أن تنازل كل فرد في المجتمع عن بعض حقوقه في صياغة مستقبل حياته التي يرغبها بنفسه – بإرادة منه أو بغير إرادة– لمجموعة من الخبراء مسئولة عن إعداد صياغة مشتركة لحياة مقبولة، واختصار مساحة الأماني المفتوحة إلى تطلعات ممكنة، وتتحقق أهداف التنمية حين نمتلك قدرات طموحة، ونلتزم معايير قادرة على تقدير واستشراف معدلات التقدم، في كل هدف على حده، برؤية إقليمية ووطنية[١].

والاستشراف في محتواه العلمي: هو مهارة عملية تنطوي على استقراء التوجهات العامة في حياة البشرية، تلك التي تؤثر – بطريقة أو بأخرى – في مسارات الأفراد والمجتمعات.

والمساحة التي يتحملها الاستشراف من تعدد الرؤى يدفع إلي محاولة استكشاف ورسم خريطة العلاقات المحتملة لأداء مستقبلية للأنساق الكلية أو الجزئية، وإيجاد قدر من التناغم في تخيل اتجاه الحركة فيها، على الرغم من تفرد الأداء وتعدد الأطياف اللونية، وقصور الحدث عن إدراك غاية التصور للسيناريوهات المحتملة، يتم البحث فيها عن الأقرب إلى الممكن في خضم

[١] محمد زكي أبو النصر: **الاستشراف الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠م، ص (٩).

هذا التوهج الذي يخطف الأبصار فيعيق الرؤية، وهذا التتابع العقلي الضاغط مع انفلات الزخم، وخروجه على كل أطر التصنيف، وصعوبة تناول كل المتغيرات بالترتيب.[١]

والباحث أو العالم المتخصص في علم المستقبليات يعيش بذهنه في المستقبل، وينظر غلى الغد على أنه تاريخ يمكن قراءة اتجاهاته الرئيسية، كما أنه يعمل جاهداً وبأسلوب علمي دقيق على اللحاق بالغد، والسيطرة عليه وتوجيهه قبل أن يفاجئه ذلك الغد بحقائقه ووقائعه فيتحكم في حياته، ويسلبه حياته في التفكير والعمل، كذلك يتمتع الباحث أو العالم المستقبلي بقدرة فائقة على الإحاطة الشاملة بالأوضاع السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه، وفى فرع تخصصه المعرفي الدقيق، وتحليل هذه المعطيات في ضوء الاتجاهات العالمية حتى يمكن إعداد الأذهان للمتغيرات والمستجدات المتوقعة، ووضع الخطط الملائمة للتعامل معها على المدى القريب والمدى البعيد، مع الاستناد إلى دراسات ميدانية دقيقة، وعدم الركون إلى الظن والتخمين إلا في الحدود التي تسمح له بها المعلومات المؤكدة اليقينية.

وعلى صعيد علم المستقبليات عامة، فإن هذا العلم ما يزال يحيا طفولته في مجتمعنا العربي، لذا فإن درجة الانتفاع من وظيفته التنبؤية خفيضة، كما أن حقائق علمية عن مستقبلنا لم تتهيأ، وكثيراً ما تبدو الحوادث وكأنها مفاجآت أو نوازل . وأن ما يعترض مسيرة الارتقاء لهو أكبر بكثير مما يحفز عليه، ذلك أن المستقبل العربي لا يمكن أن يكون معروفاً دون دراسات علمية، لأنه ليس استمراراً، ولا استطراداً وليس مجرد تغيرات اعتباطية . وحتى الأدوات والطرق المتبعة في دراسة التغييرات الحاضرة غير مؤهلة لتحديد احتمالات المستقبل، وفهم علاقاته ومتغيراته، وبخاصة أن تحليل المستقبل أو دراسته لا تقتصر على تشخيص ظواهر ونظم اجتماعية أو ثقافية، أو تحديد خطط عملية في اختيارات بديلة أو سيناريوهات محتملة، بل هي – فوق هذا وذاك– تدخل قدرات الإنسان والمجتمع في اعتبارها، وكيفية إنماء تلك القدرات، وتهيئتها لصنع المستقبل، ذلك أن المجتمع يمكن أن يرتفع أو ينحدر بها. [٢]

وإستراتيجية مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، تعكس الملامح الأساسية لمصر الجديدة خلال الـ ١٥عاما المقبلة، حيث قررت مصر أن تنطلق نحو البناء، والتنمية، ومواجهة التحديات رؤية مصر ٢٠٣٠ تبنت منهجية التخطيط بالمشاركة، حيث أسهم في إعدادها مجموعة عمل متميزة، ضمت مئات الخبراء في مختلف التخصصات وآلاف الشباب في مختلف المحافظات عملوا بكل جد واجتهاد على مدى أكثر من عامين متتاليين لصياغة الوثيقة، والتى حاولت من خلالها رسم صورة لمصر المستقبل، مصر القادرة على مواجهة التحديات والصعاب مصر التي يبذل أبناؤها وشبابها الغالي من أجل أن تتبوأ مكانتها اللائقة بها بين الأمم، وثيقة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، أعدتها وزارة التخطيط، بمشاركة أكثر من ٢٠٠ خبير ومتخصص في مجالات التخطيط والاقتصاد القومي والإدارة والسياسات العامة.

---

[١] **المرجع السابق**، ص (١١).
[٢] **المرجع السابق**، ص (١٥).

وتنقسم إستراتيجية مصر ٢٠٣٠، إلى اثني عشر محورًا رئيسيًا، تشمل محور التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية والصحة، وكانت وزارة التخطيط قد بدأت في الإعداد لها مطلع عام ٢٠١٤، واستمرت إلى عام ونصف بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني حيث ساهما بشكل كبير في إعدادها لتحقيق الأهداف المرجوة.

وتم إطلاق الموقع الرسمي للإستراتيجية (مصر ٢٠٣٠) على الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، كما تم في الإطار ذاته، عقد سلسلة من المؤتمرات واللقاءات في مختلف المحافظات لضمان التبني المجتمعي الواسع لهذه الإستراتيجية، والإستراتيجية – وفقا لـ وزير التخطيط – انطلقت من حيث انتهى الآخرون، حيث تم البناء على الجهود السابقة والاستفادة من كافة الاستراتيجيات والخطط التي تم وضعها في فترات مختلفة، كما تم الاستفادة من أخطاء الماضي، والمحاولة قدر المستطاع تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إعداد الخطة والاستراتيجيات وفى تحديد الغايات والأهداف القابلة للقياس الكمي وفى وضع آلية مؤسسية للمتابعة والتقويم والرقابة والمساءلة تكون مبنية على مؤشرات قياس أداء رئيسية متسقة مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٣٠ ، والتى أطلقتها الأمم المتحدة في سبتمبر من العام الماضي، وكذلك مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣.

ولا شك، أن نجاح هذه الإستراتيجية في تحقيق أهدافها يرتبط بتبني المجتمع بكل فئاته، السياسة، والبرامج، والمبادرات التي تتضمنها هذه الإستراتيجية، وأن يرى فيها ما يحقق آماله وطموحاته، وهو ما تم السعي إليه جاهدين لتحقيقه خلال الفترة الماضية، وكذلك ما سيتم العمل على الوصول إليه خلال الفترة القادمة. التخطيط في خدمة المجتمع وبشكل عام، يتم التأكيد على أهمية التخطيط في بناء المجتمعات، ووضع حلول واقعية للتحديات، وصياغة رؤية مستقبلية وسيناريوهات للانطلاق نحو المستقبل، لتفادى الأزمات في مختلف القطاعات، مشيرا إلى أن (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وتقوم على تنفيذ إستراتيجية متكاملة تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ١٠ محاور تشمل: التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة، والابتكار، والبحث العلمي، والشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية، والعدالة الاجتماعية، والتعليم، والتدريب، والصحة، والثقافة، والبيئة، والتنمية العمرانية، بالإضافة إلى السياسة الخارجية والأمن القومي والسياسة الداخلية. ومن ثم سيكون للإستراتيجية الدور الرئيسي في تخطيط مستقبل التنمية المستدامة لمصر حتى ٢٠٣٠، كما أنها ستمكن مصر من المقارنة في مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى الدولي، وقد تم الاعتماد على عدة تجارب دولية حققت التنمية المستدامة، منها الهند والإمارات وزامبيا والكويت وتركيا وسنغافورة وماليزيا.

آفاق التنمية..

شارك معهد التخطيط القومي بجهود ملموسة في إعداد الإستراتيجية، وأدرج المعهد في خطة بحوثه لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، أربعة بحوث لخدمة إستراتيجية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات، وعقد البرامج التدريبية لدعم قدرات العاملين بالوزارة، وذلك من الموازنة العامة للدولة المخصصة للمعهد، كما أن المعهد يعدً لمؤتمر دولي عن « آفاق التنمية المستدامة مع التركيز على دور التعليم و التعلم »، ويجهز المعهد أيضاً مشروعاً – للتعاون من المعهد الدولي لتحليل تطبيقات النظم بالنمسا –IIASA لبناء مجموعة من النماذج الرياضية لوضع نماذج التشابكات بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لإستراتيجية مصر ٢٠٣٠ لتساعد في قياس مؤشرات الأداء لأهداف، وغايات الإستراتيجية، وحساب السيناريوهات البديلة لتحقيقها، ويمكن أيضاً أن يكون للمعهد دورا فاعلا من خلال منظومة المجلس الأعلى للتخطيط – بحيث يكون المعهد الوعاء الفكري لوزارة التخطيط، ويلعب دوراً في إجراء دراسات جدوى، وتقييم المشروعات، وتحديد أولويات الاستثمار، ووضع نظم للمتابعة، وتطوير مناهج التخطيط.

عودة الدولة التنموية..

النظام السياسي الجديد الذي انبثق من ثورة ٣٠ يونيو، كما يقول علم الاجتماع السياسي– يعيد في الواقع صياغة دور الدولة، ويفسح الطريق واسعا وعريضا، لعودة نموذج «الدولة التنموية» التي رسختها ثورة يوليو ١٩٥٢، باعتبار أن مهمتها الرئيسية هي التنمية الشاملة من خلال القيام بمشروعات قومية كبرى، وقد بدأ الرئيس عبد الفتاح السيسى هذا العصر التنموي الجديد في مصر، بمشروع قناة السويس الجديدة، التي اعتمد فيها لأول مرة في تمويلها على الاكتتاب الشعبي، الذي نجح نجاحا ساحقا، مؤكدا أنه في بداية عهد الرئيس السيسى، عادت الدولة التنموية لتلعب الدور الأساسي في التنمية، ما يعنى أن الدولة هي الطرف الأساسي في أي نظام سياسي– قد تجددت بعد ثورة ٢٥ يناير، وأصبحت مهمة التنمية القومية هي رسالتها الأساسية، وليس في ذلك أي استبعاد لرجال الأعمال مصريين، أو عربا، أو أجانب، ولكن بشروط الدولة، وتحت رقابتها، وبدون الفساد، الذي نهب ثروتها القومية، وعلى ذلك، لابد من التوافق مع الدولة التنموية العائدة، والمشاركة في التنمية المستدامة بكل قوة، تخطيطا وتنفيذا وتعبئة وحشدا، وينبغي على منظمات المجتمع المدني، أن تصبح مؤسسات تنموية تشارك بفعالية في جهود التنمية الشاملة.

الاعتماد على الذات..

تكتسب مقومات التنمية الأساسية، كما يقول خبراء الاقتصاد فاعلية أكبر كلما كان ذلك في إطار توجه استراتيجي للتنمية، مفاده الاعتماد على الذات، واكتساب القدرة على حل المشكلات، وإعطاء الفرصة لرأس المال المصري، والاعتماد عليه في قيادة عملية التنمية، وحتى لا تذهب أرباح المشروعات للمستثمر الأجنبي، ولا يستفيد منها الوطن، ولا مانع من أن يكون دور رأس المال الأجنبي مكملا ومساعدا، على أن يكون ذلك تحت رقابة الدولة، وإشرافها، حيث

تعكس إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر حتى عام ٢٠٣٠، تعكس اهتمام الدولة، وحرصها، على بناء مجتمع متطور، ومنتج، و دعم اقتصاد سوق منضبط ، يتميز بالاستقرار، وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام، ويتميز بالتنافسية، والتنوع ، ودعم القطاع الخاص، وتعظيم القيمة المضافة، وتوليد المزيد من فرص العمل، وجذب المزيد من الاستثمارات.

الإستراتيجية بين الواقع والمأمول..

كان من الضروري إعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة، تضمن وضع مؤشرات على الطريق لتحقيق التنمية، والتنمية المستدامة، أي التي تراعى متطلبات النمو في الفترة الحالية، وتراعى في نفس الوقت حق الأجيال القادمة، ووفقًا للمحور الاقتصادي للإستراتيجية، فإن الحكومة تلتزم بالعمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧% في المتوسط، ورفع معدل الاستثمار إلى ٣٠% وزيادة معدل نمو الصادرات بنسبة ٢٥%، وخفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥%، كما تهدف أيضًا إلى زيادة مساحة العمران في مصر بنحو ٥% من مساحته الكلية وإنشاء ٧.٥ مليون وحدة سكنية، والوصول لحلول جذرية لمشكلة المناطق العشوائية، ورفع إنتاجية المياه بحوالي ٥% سنويًا ومضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تصبح مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي والوصول بمعدل الأمية إلى الصفر، كما تستهدف الإستراتيجية العمل على وجود ١٠ جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وأن تصبح الجامعات المصرية من أفضل ٢٠ مؤسسة تعليم عالٍ في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالميًا.

التمويل الذاتي..

بالرغم من أهمية هذه الإستراتيجية، فإنها كما يقول خبراء الاقتصاد يجب أن تهتم بتعظيم التمويل الذاتي لعملية التنمية المستدامة، ودفع القطاع الخاص المصري للمساهمة بفاعلية فيها، وتشجيع المواطنين على المساهمة في عملية التنمية من خلال اقتصاد المشاركة، أو تحفيز التعاونيات للقيام بدورها في عملية التنمية، لكي نحقق ما نصبو إليه من آمال وطموحات، تحديات وطموحات والحال كذلك، فإن إستراتيجية مصر حتى عام ٢٠٣٠ كما يراها الخبراء تعد ضرورة وإطارا عاما متكاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتضمن محاور رئيسية، ومشروعات محددة، نتمنى أن تنجح في مواجهة المشكلات الرئيسية، وأبرزها الفقر، والمرض، والجهل، والبطالة والعشوائيات، وضعف الإنتاج والتصدير، واختلالات ميزانية الدولة، وميزان المدفوعات مع العالم الخارجي، وغيرها من المشكلات شبه المزمنة.

وبالرغم من أن تطبيق الإستراتيجية على أرض الواقع ، وتحقيق أهدافها، ومنها مضاعفة متوسط دخل الفرد المصري من ٣٥٠٠ دولار إلى ١٠ آلاف دولار سنويا، وخفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٦ إلى ١٥ % ، ورفع معدلات النمو والإنتاج والتشغيل، قد تواجهها تحديات عديدة داخلية وخارجية، وبالرغم أيضا من الثقة فى القائمين على وضع

الإستراتيجية، واستفادتهم من جهود الجهات الأخرى فى هذا المجال، وإشراكهم لممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوزارات، والخبراء، والأكاديميين إلا إنه لابد من إعادة دراسة أسباب إخفاق الخطط التنموية السابقة على الصعيد التنفيذي والإجرائي وكشفها للقيادة السياسية، ومجلس النواب، وللرأي العام، حتى يمكن مواجهتها عند تنفيذ الإستراتيجية الحالية والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المنبثقة عنها، ويمثل التمويل التحدي الأبرز لتنفيذ الإستراتيجية خصوصا مع قرب استنفاذ بديل الاقتراض والمساعدات الخارجية وصعوبة رفع معدلات الاستثمار الأجنبي فى ضوء التحديات السياسية والأمنية المحلية والإقليمية وترتيب مصر غير المتقدم فى مؤشرات بيئة أداء الأعمال جراء البيروقراطية وعوائق التشريعات، كما أن فرض مشروعات خلافية لم يثبت جدواها أو احتلالها مرتبة متقدمة فى سلم أولويات مصر خلال الـ١٥ سنة المقبلة ضمن الإستراتيجية، قد يعوق تنفيذها فى ضوء محدودية الموارد ومنها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، إضافة إلى المشروعات الطارئة التي يتم فرضها لأسباب اجتماعية وسياسية، ولابد من توفير دعم غير تقليدي، لتنفيذ الإستراتيجية بعد إقرارها النهائي، لاسيما أنه تم إعدادها بعد مراجعة مختلف الجهات وأبعاد الأمن القومي ، لضمان مشاركة ودعم جميع الجهات الفاعلة للتنفيذ، بدون استثناءات، وخصوصا الجهات السيادية. والمؤكد أن إنشاء وحدة متابعة لتنفيذ الإستراتيجية داخل رئاسة الجمهورية، من خلال آليات واضحة ومؤشرات لقياس الأداء، خطوة مهمة وضرورية، وينبغي مواجهة كافة المعوقات الإدارية التي قد تعطل تنفيذ تلك الإستراتيجية.

محاور رئيسية..

تنقسم إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ إلى اثني عشر محورًا رئيسيًا تشمل، محور التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية والصحةة، وتشمل التوجهات الرئيسية للإستراتيجية التنمية المستدامة، أنه بحلول عام ٢٠٣٠ ستكون مصر من أكبر ٣٠ دولة على مستوي سعادة المواطنين مقارنة بترتيبها الحالي في المركز الـ١٣٠ من أصل ١٥٦ دولة، كما ستكون من أكبر ٣٠ دولة في مستوي التنافسية مقارنة بالترتيب الحالي ١٤٨ من أصل ١٨٨ دولة، فضلا عن تحسين **مركزها كأقوى اقتصاد في العالم لأكثر من ١٠ مراكز وصولا إلى أكبر ٣٠ اقتصاد مقارنة بترتيبها الحالي ٤١ من أصل ١٩٢ دولة.**

على الصعيد الاقتصادي..

شملت الملامح العامة لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ عددًا من الاستراتيجيات العامة، منها : خفض نسبة الدين العام إلي الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٥٠ بالمائة، وألا تزيد نسب العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥ بالمائة، فضلا عن المحافظة علي استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين ٣-٥. %

تحقيق النمو الاحتوائي المستدام من خلال تحقيق الاقتصاد معدل نمو نحو ٧% في المتوسط وتحقيق نمو متوازن إقليميا مقارنة بالأقاليم الاقتصادية المختلفة، من أهداف الإستراتيجية أيضًا أن تكون مصر لاعباً في الاقتصاد العالمي قادرًا على التكيف مع المتغيرات العالمية، حيث يتضمن الهدف زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عشرة أعوام وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات، وفيما يتعلق بالتنافسية وتشمل زيادة مساهمه الخدمات في الناتج المحلي إلي ٧٠ %، وزيادة مساهمه الصادرات إلي نحو ٢٥ %من معدل النمو، والعمل على أن يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤%، وكذلك العمل علي جعل الاقتصاد المصري لاعبا في الاقتصاد العالمي من خلال أن تصبح مصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي oecd خلال ١٠ سنوات، وانضمامها إلي دول BRICSخلال خمس سنوات.

كما تشمل الخطة توفير فرص عمل لائقة وخفض معدل البطالة ليصل الي ٥% بحلول عام ٢٠٣٠ ومضاعفة معدلات الإنتاج ، والوصول بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلي مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ، بحث يصل نصيب الفرد في حدود ٧.٨ ألف دولار سنويا.

على صعيد محور الشفافية و كفاءة المؤسسات الحكومية في الخطة:

تشمل الانتهاء من جمع بيانات خريطة مصر التنموية علي نظام معلومات جغرافي في كافة القطاعات بحلول عام ٢٠١٦، و الانتهاء من وتنفيذ آلية مشاركة المحليات و المواطنين في وضع الموازنة بحلول عام ٢٠١٧ ، و العمل علي خفض الشكاوي بنسبة ١٥ % ، وتحقيق خفض سنوي بنسبة ٥% في الباب الثاني والعمل علي خفض الموازنة بنسبة ٠.٥% سنويا. والعمل علي تقدم ترتيب مصر ضمن اقل ٢٠ دولة عالميا في مؤشر الفساد و من أفضل ٣٠ دولة في مجال كفاءة المؤسسات ، ومن بين أفضل ٤٠ دولة في مجال غياب الهدر في الإنفاق الحكومي.

كما تتضمن خطة النهوض بالمؤسسات الحكومية تقديم خدمات مميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية والوصول إلي ١٠٠% شيكات ومدفوعات الكترونية بحلول ٢٠٢٠ وزيادة عدد الخدمات المقدمة من القنوات الجديدة لتصبح كافة الخدمات مقدمه الكترونيا بنسبة ١٠٠.%، وكذا وضع نظام رقابي حكومي محكم بوضوح وشفافية عبر صدور قانون تنظيم الإفصاح و تداول المعلومات، وخلق آلية لتلقي آراء المواطنين علي ما تقوم به الحكومة ،

إضافة إلي رفع ترتيب مصر كأفضل ٢٠ دولة في مجال غياب المدفوعات غير الرسمية والرشاوى.

التعليم..

تضمنت الخطة عدة محاور في مقدمتها: إعادة هيكلة وصياغة التعليم قبل الجامعي من خلال إنشاء المجلس الوطني للتعليم وتفعيل دوره ليتولى مسئولية وضع وتطوير سياسات التعليم في مصر في ضوء الرؤية الوطنية للتعليم والأهداف الإستراتيجية للدولة على أن تكون هيئة ضمان جودة التعليم و الاعتماد وأكاديمية المعلم تابعين لها، تحسين القدرة التنافسية لمنظومة التعليم المصرية، عبر تصنيفها كأفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسيWEF ، ومن أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة النظام التعليمي، ومن أفضل ٢٠ دولة في إتاحة التعليم الأساسي. والعمل علي محو الأمية الهجائية و الرقمية لتصل إلي الصفر الافتراضي ٧% ، والانتهاء من وضع إطار وطني للمؤهلات في مصر بنهاية العام الجاري ٢٠١٥.

وكذلك تضمنت الخطة إتاحة رياض الأطفال وتمكين الأطفال في المراحل العمرية ٠-٦ سنوات من مهارات التعليم المبكر عن طريق رفع نسبة القيد العام في مرحلة رياض الأطفال ٤-٦ سنة لتصل إلي ٨٠% وتضمين كل الأطفال في تلك المرحلة العمرية في مراحل التعليم التمهيدي قبل المدرسي في إطار مؤسسي ومناهج معلنه بحلول عام ٢٠٣٠ ، وإعداد برامج تربوية للفئة العمرية ٠-٣ سنوات بحلول عام ٢٠١٦، وفيما يخص التعليم العالي ،تشتمل الخطة علي عدة محاور ومنها : تطوير نظم التقويم والامتحانات من خلال إقرار نظام قبول بالجامعات الحكومية مرتبط باحتياجات سوق العمل بنهاية عام ٢٠١٦ بحيث لا يعتمد على مكون واحد فقط وهو (الثانوية العامة) ولكن علي قدرات الطلاب كما تقيسها اختبارات القطاعات المختلفة، تطوير مناهج الجامعات لتكون أكثر تطورا ومتوافقة مع المناهج المعترف بها دوليا بنهاية عام ٢٠١٦. وعن التعليم الفني، سترتفع نسبة الورش المحدثة بالمدارس الفنية لتتواكب مع المناهج الجديدة المقترح تطبيقها بنهاية عام ٢٠١٨ ، وكذلك إقرار منظومة جديدة تسمح بالتحاق طلاب القطاع بالتعليم فوق المتوسط و التعليم العالي في نفس مجالات الدراسة حتى درجات البكالوريوس والماجستير في مجال الدراسة الفنية المتخصصة، العمل علي إتاحة التعليم لكل طفل في مصر في إطار متوسط الزيادة السكانية المتوقع بمعدل ٢ مليون طفل في السنة بحيث يصل معدل الاستيعاب الصافي ١٠٠% ونسبة القيد الصافي بالتعليم الأساسي ٩٨. %

الارتقاء بالتعليم العالي..

وفيما يتعلق بمحور الارتقاء بالتعليم العالي، أن تكون جميع مؤسسات التعليم العالي معتمدة مرتين على الأقل قبل حلول عام ٢٠٣٠ من الهيئة القومية لضمان الجودة و الاعتماد محليا ودوليا، ووجود ١٠ جامعات علي الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة علي مستوي العالم ووجود ٤٠ جامعة في مصر كأفضل جامعات أفريقيا ٢٠١٨ ، وان تحتل الجامعات المصرية أفضل٢٠

مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عام ٢٠٢٠، العمل علي إقرار منظومة لتمويل الطلاب وتطبيقها بحث لا يحرم طالب من الدراسة لا يملك القدرة المالية وذلك بحلول العام الجاري، ومضاعفة تمويل الحكومة للتعليم العالي مرة كل ٣ سنوات حتي عام ٢٠٢٣ وإقرار نظام يسمح بالمرونة في عدد سنوات التعليم العالي حسب الاحتياج التخصصي بحول عام ٢٠١٦، وكذلك العمل علي تدويل الجامعات المصرية من خلال رفع معدل عدد الطلاب الوافدين في الجامعات المصرية وزيادة نسبة التبادل بين أساتذة الجامعات والمشرفين علي الرسائل والبرامج التعليمية وذلك علي المستوى الإقليمي والدولي.

الصحة..

ويشتمل على ٦ أهداف أهمها:

١- تحقيق نتائج صحية أفضل وأكثر إنصافا من أجل زيادة الرفاهية ودفع التنمية الاقتصادية ، من خلال عدة خطوات علي رأسها : تمديد سنوات الحياة الصحية بحيث يمكن للجميع التمتع بحالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية حتى سن التاسعة والسبعون.

٢- خفض معدل وفيات أطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال حتى سن الـ٥ سنوات بنسبة ٥٠% وخفض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ٦٠%، والعمل على إنهاء كل أشكال سوء التغذية في مصر وتلبية الاحتياجات الغذائية للفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر خاصة فيما يتعلق بالتقزم والهزال بين الأطفال اقل من خمس سنوات.

٣- العمل علي الوصول بالإنفاق الحكومي علي الصحة الي ٥% من إجمالي الناتج المحلي ، وتطوير برامج الصحة العامة من خلال خفض انتشار التهاب الكبد الي اقل من ١% بين الأطفال حديثي الولادة، وخفض انتشار التهاب الكبد سي الي ١% من السكان، وخفض ثلث الوفيات المبكرة التي تنتج عن أمراض القلب والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، فضلا عن العمل علي الحد من انتشار مرض ارتفاع ضغط الدم بنسبة ٢٥.%

٤- خفض استخدام التبغ بين الأشخاص من سن ١٥ فأكثر إلى اقل من ٢٠%، والقضاء نهائيا علي ظاهرة الإدمان.

٥- كما تشكل خطة تطوير قطاع الخدمات الطبية، تطوير برامج الصحة عبر خفض الوفيات و الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق الي النصف من خلال زيادة عدد النقاط الإسعافية علي الطرق و الدفع بأعداد كبيرة من سيارات الإسعاف وخدمة الإسعاف الطائر، والقضاء على الإمراض الاستوائية المهملة، وضمان تغطية بنسبة

١٠٠% لكل تطعيم في الجدول القومي وتوسيع نطاق جدول التطعيم القومي، والحفاظ علي مصر خالية من مرض شلل الأطفال.

٦- وتتضمن خطة تطوير الصحة أيضا ضمان جودة وسلامة الخدمة الصحية، من خلال اشتراط الاعتماد كشرط للتعاقد مع المنشأة الصحية لقديم الخدمات الصحية للمواطنين، وخفض نسبة الوفيات للأمهات دخل المنشات الصحية بنسبة ٥٠% وخفض عدوي جروح العمليات بنسبة ٥٠% وخفض نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات بنسبة ٥٠%

الثقافة

يتضمن المحور ٦ أهداف لتطوير الثقافة، أهمها:

١- التأكيد علي اكتشاف موهوبين ونابغين من الأطفال والشباب بمعدل لا يقل عن ٣% سنويا من مجموع الأطفال والشباب في كل أنحاء الجمهورية وفي كافة المجالات المتنوعة.

٢- كما تضمنت الخطة زيادة عدد مراكز التميز التي تستوعب كافة الموهوبين في جميع المجالات الثقافية و الفكرية بواقع ٥٠ مركز سنويا وتخصيص ١% من الموازنة العامة للدولة سنويا لاكتشاف المواهب على أن تزيد تدريجيا لتصل إلى ٣ % عام ٢٠٢٠، وزيادة عدد المكتبات العامة و نوادي المعلومات بالمدن والقرى والأحياء بحيث يتوفر بحلول عام ٢٠٣٠ مكتبة عامة ونادي معلومات واحد على الأقل بكل قرية.

٣- زيادة عدد الموهوبين ورعايتهم سنويا في مجالات المواهب الأكاديمية التي تساهم في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصري بنحو٣٠ ألف موهوب سنويا في مختلف المحافظات.

٤- وفيما يتعلق بآليات تحويل الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية الشاملة لمصر ، تطرح الخطة زيادة فرص التدريب الحرفي وتنمية المهارات لشباب في مجال الصناعات التقليدية والتراثية بواقع ألف شاب وفتاة كل عام للعمل في مجال الصناعة الحرفية و التراثية خلال ١٥ عاما، بالإضافة إلى إنشاء اتحاد للحرف التراثية يجمع المشتغلين بهذه الحرف ، والعمل علي زيادة نسبة الصادرات الثقافية من منتجات الصناعات الثقافية بمعدل ٢٠% سنويا.

٥- تضمن الخطة أيضا، زيادة عدد دور العرض السينمائي للتناسب مع عدد السكان بواقع دار عرض لكل ١٠ آلاف مواطن، وزيادة عدد الأفلام المنتجة بنسبة ٥٠% سنويا في

إطار التأكيد على أهمية الثقافة كأحد مصادر القوة الناعمة لمصر.
فيما يتعلق بإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية ، تتضمن النص علي إعادة هيكلة وزارة الثقافة و وزارة الدولة للآثار لتكونا وزارة واحدة للثقافة و التراث تتبعها كيانات مرنة قابلة للتطور ومواكبة التغيرات يعمل بها العدد المناسب للاحتياجات الفعلية للعمل بها تدريجيا خلال ٥ سنوات.

٦- تشكيل مجالس إدارة ومجالس أمناء لقطاعات الوزارة و هيئاتها وللبيوت و المراكز الفنية والمتاحف و المكتبات من الخبراء و المهتمين بمجال عمل هذه المؤسسات من غير العاملين بالوزارة.
وتحويل المجلس الأعلى للثقافة إلى كيان مستقل يتولي مهمة تقويم السياسات الثقافية والحكم على أدائها وتوجيه هذا الأداء.

أما الهدف الخاص ببناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي المصري الراهن، عن طريق عدد من الخطوات أهمها: صدور مؤشر سنوي للحرية الثقافية يعكس مدي احترام المجتمع وسماحه للحرية في الاعتقاد و التفكير و التعبير ، وصدور مؤشر سنوي للتمكين الإبداعي يعكس بيانات واضحة عن معدلات و نسب تشجيع المجتمع للجميع للتعبير بطريقة مبتكرة.
وجود قاعدة بيانات قابلة للتحديث المستمر تضم المبدعين في كل المجالات الثقافية والفنية وإصدار تقرير سنوي عن الحالة الثقافية يشمل الخدمات والصناعات الثقافية والعمل الثقافي بصفة عامة.

التنمية العمرانية

يشمل وضع خريطة قوية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبناها الدولة ممثلة في الجمهورية والبرلمان بغض النظر عن أي اتجاه سياسي بعينه ، ووضع تشريع عمراني لمصر بنهاية عام ٢٠١٥، وإنشاء مفوضية تتبع رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب لمتابعة تحقيق الخريطة العمرانية الجديدة ، ووضع رؤية إقليمية ومحلية لكل إقليم ومدينة مرتبطة بالرؤية القومية تسعي لتنمية المناطق العمرانية القائمة وإنهاء جميع المخططات العمرانية واستعمالات الأراضي لجميع الأقاليم والمحافظات والمدن والمناطق الاستثمارية الخاصة بنهاية عام ٢٠١٧.

كما يتضمن المحور إعادة تقسيم الأقاليم والمحافظات لتتناسب مع الرؤية المستقبلية، والعمل علي مضاعفة المساحة العمرانية من خلال زيادة مساحة العمران في مصر بحوالي ٥% من مساحتها الكلية حتى عام ٢٠٣٠ والبيانات الديموجرافية في سياسة التنمية العمرانية، وإعادة توزيع السكان على مساحة الأرض من خلال تحديد مناطق التنمية علي خريطة عمرانية في إطار رؤية قومية مرنة حتى نهاية عام ٢٠١٥.

وكذلك الوصول إلى حلول جذرية لتنمية المناطق العشوائية الصالحة للتنمية عبر إنشاء ٧.٥مليون وحدة سكنية نهاية ٢٠٣٠بواسطة القطاع الحكومي والخاص والتعاون الأهلي، والتأكيد علي حل مشكلة العشوائيات بصفة نهائية عام ٢٠٣٠.

السياسة الداخلية

نصت الخطة علي العمل علي ترسيخ سيادة القانون عبر إنشاء مفوضية عليا للعدالة الانتقالية من ممثلين لقطاعات قضائية وسياسية وتنفيذية ومجتمع مدني تعكف علي تطبيق المراحل المختلفة للعدالة من ملاحقة قضائية وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات ولجان الحقيقة، وكذلك إقرار وتطبيق قانون استقلال القضاء.

إقرار مبادئ حقوق الإنسان من خلال إصدار قانون موحد لدور العبادة وتمكين الشباب والمرأة وباقي الفئات المهمشة سياسيا، وسن تشريعات للمظاهرات والتجمعات بعد حوار مجتمعي جاد ومتعمق وفي ظل خبرات مقارنة والالتزام بنصوص الدستور المصري وبما ورد في العهدين الدوليين الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية، بالإضافة الي إنشاء آلية لمكافحة التميز بأشكاله المختلفة، ودعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار من خلال إقرار وتطبيق قانون الحكم المحلي بما يمكن الوحدات المحلية من إدارة لا مركزية لمجتمعاتها المحلية في إطار المسائلة والشفافية، وإقرار قانون جديد للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية يحررها من قيود الجهاز التنفيذي ولا يجعل سلطان عليها سوي للقضاء.

خامسا: خطة العمل المقترحة:

تقديم:

خطة العمل هي الوثيقة التي تسرد ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق هدف محدد، والغرض من خطة العمل هو لتوضيح ما هي الموارد المطلوبة للوصول إلى الهدف، ووضع جدول زمني لحين الانتهاء، وتحديد ما هو المطلوب من الموارد لتلك المهام المحددة.

ويمكن وضع خطة عمل تساعد على التغيير تحول الرؤية إلى واقع ملموس، وزيادة الكفاءة وتصف خطة العمل الطريقة التي سوف تفي المؤسسة أهدافها من خلال خطوات العمل المفصلة التي تصف كيف ومتى سيتم اتخاذ هذه الخطوات.

الرؤية:

نحو مجتمع رفاه اجتماعي، قائم علي إيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية.

الرسالة:

المجتمع المصري يقوم علي مبادئ المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية.

الأهداف الإستراتيجية:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية.
٢- تحقيق التنمية الإنسانية.
٣- تحقيق التضامن الاجتماعي.
٤- تحسين نوعية الحياة.

الآليات والإجراءات:

١- تشريعات قانونية تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإنسانية والضمان الاجتماعي وتحسن نوعية حياة المواطنون.
٢- نشر ثقافة الديمقراطية الاجتماعية من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
٣- تنمية الوعي السياسي للمواطنين من خلال الندوات التثقيفية والإعلانات التوعوية.
٤- توسيع دائرة المشاركة السياسية وتيسير العواقب أمام الفئات الضعيفة وتمكينها من المشاركة الحقيقية والفعلية.
٥- القضاء علي التمييز بكل أشكاله، وإتاحة الفرص أمام الجميع، من خلال تيسير الحصول علي تلك الفرص.
٦- توفير الرعاية الشاملة للجميع، من تعليم وصحة وسكن وخدمات أساسية.
٧- محاربة الفساد بكل أنواعه، من خلال تعظيم دور الجهات الرقابية واللجان الشعبية.
٨- إعطاء الأولوية للقضايا الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية.
٩- شراكة الدولة مع منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

المشاركون في التنفيذ:

١- مؤسسات الدولة بمختلف تخصصاتها.
٢- منظمات المجتمع المدني.
٣- مجلس النواب.
٤- المواطنون.

الموارد اللازمة:

١- موارد تنظيمية.
٢- موارد تكنولوجية.
٣- موارد بشرية.
٤- خطة زمنية.

التغييرات المتوقعة:

١- مجتمع ذو رؤية ثقافية واعية.
٢- مجتمع مشاركا سياسيا.
٣- تنمية الولاء والانتماء.
٤- تنمية قيم المواطنة.
٥- انتشار التكافل الاجتماعي.
٦- توازن القوي الاجتماعية.

المخرجات النهائية:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية.
٢- تحقيق التنمية الإنسانية.
٣- تحقيق التضامن الاجتماعي.
٤- تحسين نوعية الحياة.
٥- تحقيق الرفاه الاجتماعي.

جدول (٧١) يوضح

خطة العمل لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية

الهدف الاستراتيجي	الأهداف الفرعية	الاتجاه التخطيطي	المستوي التخطيطي	الإستراتيجية	ادوار المخطط الاجتماعي	مسئول التنفيذ	الخطة الزمنية	المخرج المتوقع
١- تحقيق العدالة الاجتماعية.	١- توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز. ٢- عدم احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة. ٣- توافر عدالة الدخول بين جميع العاملين. ٤- تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. ٥- الجميع سواء إمام القانون. ٦- شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع. ٧- للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء. ٨- تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.	الاتجاه المؤسسي التحليلي.	المستوي القومي.	الصراع- الثورة- التنمية- الضغط - القوة – القوة السياسية	الفني – الخبير – الممكن - المنمي	الدولة ومنظمات المجتمع المدني	من ١٠ إلي ١٥ سنة	العدالة الاجتماعية.

تابع جدول (٧١) يوضح خطة العمل لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية

٢- تحقيق التنمية الإنسانية.	١- احترام كرامة الإنسان. ٢- احترام خصوصية الإنسان. ٣- حظر انتهاك الحريات والحقوق. ٤- التزام الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة. ٥- يحظر انتهاك الحريات العامة والخاصة لأي مواطن في إطار من المشروعية. ٦- يجرم الاتجار بالبشر. ٧- توفير الأمن والأمان. ٨- توفير الخدمات الأساسية.	الاتجاه المؤسسي التحليلي.	المستوي القومي.	الصراع- - التنمية- القوة – القوة السياسية	الخبير – الممكن - المنمي	الدولة	من ٥ إلي ١٠ سنوات	التنمية الإنسانية.
٣- تحقيق التضامن الاجتماعي.	١- توفير الدعم لمستحقيه. ٢- الأولوية للفئات الضعيفة. ٣- تيسير حصول المسنين لمعاشاتهم. ٤- تمكين الفئات الخاصة. ٥- تلبية المتطلبات الحرجة. ٦- تيسير طرق تقديم الخدمات الاجتماعية. ٧- التنسيق والتشبيك والشراكة مع المؤسسات الخدمية التابعة لمنظمات المجتمع المدني وتوظيف مواردها لخدمة الفقراء والمستحقين وضمان عدم تضارب الخدمات أو اقتصارها علي أشخاص بأعينهم.	الاتجاه المؤسسي التحليلي.	المستوي القومي.	الضغط	الفني– المعالج – الممكن - المنمي	الدولة ومنظمات المجتمع المدني	من ٢ إلي ٥ سنوات	التضامن الاجتماعي.
٤- تحسين نوعية الحياة.	١- إشباع الحاجات الأساسية للإنسان. ٢- توفير الخدمات الترفيهية. ٣- رفع المستوي الاقتصادي للمواطنين. ٤- تيسير التعاملات مع مراكز الخدمات الحكومية. ٥- الاهتمام بالمرافق العامة. ٦- توفير المواصلات العامة.	الاتجاه المؤسسي التحليلي	المستوي القومي.	التنمية	الفني - المنمي	الدولة والشعب	من ١٠ إلي ١٥ سنة	تحسين نوعية الحياة.

- **ملخص الفصل:**

وفي نهاية هذا الفصل الختامي للدراسة يستطيع الباحث القول بان الديمقراطية الاجتماعية أفضل الأنظمة السياسية الاجتماعية التي يمكن للمجتمع المصري إتباعه وخصوصا في الفترة الحالية ما بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يوليو، وتوصلت الدراسة لمجموعة من المرتكزات والاستخلاصات والنتائج العامة والتصور التخطيطي المقترح لكيفية التطبيق المبدئي ووضع المؤشرات الأولية ثم التعمق في الدراسة العلمية حول الديمقراطية الاجتماعية كما تناول الباحث ذلك في مجموعة القضايا المستقبلية.

هذا بالإضافة إلي الرؤية الاستشرافية التي تمهد الطريق أمام كيفية ممارسة الديمقراطية الاجتماعية في مصر، حيث أن الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، مبادئ إنسانية كبيرة وهامة، وصل إليها العقل البشري عبر تطور تاريخي معقد، ووصلت إليها البشرية عبر طريق طويل من الآلام والحروب والاضطهاد والتجارب القاسية والتدمير المريع للإنسان وبيئته الاجتماعية والطبيعية، فهي إذن قيم حقيقية لاشك فيها، تحتاج إلى عقل جماعي متطور وتطبيق حقيقي، وليس إلى دعاية شكلية، للكسب الرخيص.

ومنطقتنا وشعوبنا العربية بحاجة إلى الديمقراطية والحرية والبناء والتقدم، كحاجتها للهواء والخبز والدواء والبيوت المريحة والمدن النظيفة، لإيقاف دورة التخلف والأزمات الخانقة والعنف الداخلي والعدوان الخارجي، والمنطقة والعمل السياسي والاجتماعي والوطني بحاجة كبيرة إلى تحديد هذه المصطلحات والمفاهيم، ورصد الاتجاهات والخطوات الجارية الآن، ويري الباحث إن تشويشاً كبيراً قد لحق بمفهوم الديمقراطية في مصر، بسبب مرافقتها وتشابكها مع الاحتياجات الاقتصادية بالمجتمع، وهنا المشكلة والمفارقة ؟؟ هذه العناصر الحاملة لهذه المفاهيم، هي عناصر ليست أصلية وثابتة في وعيها، إنما عناصر متقلبة جاءت إلى الديمقراطية الشكلية باعتبارها الموجة السائدة اليوم، مثلما سادت موجات سابقة يسارية ودينية وقومية، ركبتها نفس العناصر والأقلام والوجوه تقريباً، ودخلت في إشكالات وحالات جديدة، من هنا جاء النقص الحقيقي والارتباك.

وفي ضوء نتائج الدراسة الحالية نستنتج انه لا الهجوم الخارجي الشامل على منطقتنا قادر على جلب الديمقراطية والإصلاح والتغيير، ولا الأنظمة العربية المتخلفة قادرة على تغيير نفسها بنفسها، وإنتاج نموذج دولي جديد يؤدي إلى الديمقراطية الاجتماعية، ديمقراطية الإنسان وحريته الحقيقية الكاملة والعميقة، ونحن في أزمة وجود كبيرة، لا تتجاوزها إلا الشعوب والمجتمعات المتطورة، التي تخلق وعيها التاريخي الجديد، بواسطة التعليم الواسع والعالي، وعن طريق الثقافة والإبداع وبواسطة الصحافة والإعلام الحر، كأداة مساعدة وكاشفة، وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان المستقلة وثقافتها، التي تساندها قوانين حديثة للتطبيق أو قابلة للتطبيق.

مراجع الدراسة

أولا:. المراجع العربية :

(١) الكتب العلمية .

(٢) بحوث علمية منشورة .

(٣) الرسائل العلمية الغير منشورة .

(٤) تقارير ودوريات إحصائية .

ثانيا :. المراجع الأجنبية.

ثالثا :. المواقع الالكترونية .

أولا : المراجع العربية :.

(١) الكتب العلمية .

١- القرآن الكريم.

٢- الكتب العلمية :.

١. احمد سليمان أبو زيد: **السياسة الاجتماعية**،الإسكندرية، دار كلمة للنشر والتوزيع، ب ن.

٢. ----------: **السياسة الاجتماعية "التعريف والمجال والإستراتيجية"**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٣. ----------: **علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦.

٤. احمد عبد الفتاح ناجي :**سياسة الرعاية الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢.

٥. احمد كمال أحمد: **التخطيط الاجتماعي** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٧٤.

٦. إسماعيل صبري عبد الله : **كتابات سياسية (١٩٦٥- ١٩٧٠)** ، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٢.

٧. انتوني جيدنز :**الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ، محمد محي الدين، مراجعة محمد الجوهري، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة العلوم الاجتماعية،٢٠١٠م.

٨. بيترم بلاو ، ترجمة إسماعيل الناظر ، معد كيالي : **البيروقراطية في المجتمع الحديث** ، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦١.

٩. سيد أبو بكر حسانين: **الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي**، القاهرة، الانجلو المصرية ط٢، ١٩٨٣.

١٠. السيد سلامة الخميس: **الجامعة والسياسة**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

١١. صلاح الدين نامق وآخرون: **الاشتراكية العربية**، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٦٦.

١٢. صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: **في الاشتراكية العربية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤.

١٣. طعمية الجرف: **نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨.

١٤. طلعت مصطفي السروجي : **السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤.

١٥. طلعت مصطفي السروجي، رياض حمزاوى: **سياسات الرعاية الاجتماعية و الحاجات الإنسانية**، دبي، دار القلم، ١٩٩٧.

١٦. عبد الباسط حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١.

١٧. ----------: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٢.

١٨. ----------: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١١، ١٩٩٠.

١٩. عبد الحليم رضا عبد العال: **البحث في الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٨.
٢٠. ----------: **السياسة الاجتماعية – إيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، القاهرة، دار المهندس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
٢١. عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، مطبعة البحيرة، ط ٢، ٢٠٠٧.
٢٢. عصمت سيف الدولة: **أسس الاشتراكية العربية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.
٢٣. كمال مجيد : **العولمة والديمقراطية (دراسة لأثر العولمة علي العالم والعراق)** ، القاهرة، دار الحكمة، ٢٠٠٠.
٢٤. ماهر أبو المعاطى: **الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية أسس نظرية ونماذج عربية ومصرية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠.
٢٥. محروس محمود خليفة: **السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.
٢٦. محمد إبراهيم عبد النبي : **النظرية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية "دراسة نقدية"**، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠.
٢٧. محمد احمد إسماعيل : **الديمقراطية ودور القوي النشطة في الساحات السياسية المختلفة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠.
٢٨. محمد زكي أبو النصر: **الاستشراف الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠م.
٢٩. ----------: **البحث عن هوية، علي الطريق الثالث**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٤.
٣٠. ---------- : **العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء** ، بنها، دار الفيروز ، ٢٠١٦.
٣١. محمد شفيق : **البحث العلمي الخطوة المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣ .
٣٢. محمد صلاح الدين أمام: **اشتراكية بلا رجعية**، القاهرة، مطبعة خلف، ب ن .
٣٣. مصطفي الخضري: **ثورة ٢٣ يوليو والاشتراكية العربية**، القاهرة، مكتبة عين شمس، ب ن سنة نشر.
٣٤. منى عويس، عبلة الأفندي: **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٦.
٣٥. يحيى حسن درويش وآخرون: **السياسة الاجتماعية** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٢.

(٢) بحوث علمية ودوريات ومؤتمرات:

١. إبراهيم أحمد النمكى: **المشاركة السياسية للمرأة المصرية (الواقع والمأمول) المنتدى الفكري الثاني (المرأة والمشاركة السياسية)**، القاهرة، يوليو ٢٠٠٠.

١. الاحتجاج الالكتروني والفاعلون الجدد في الحياة السياسية، ملف الأهرام الاستراتيجي، **مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام**، العدد ١٦٢، يونيو ٢٠٠٨.
٢. احمد الرشيدي: **الإصلاح الدستوري كأساس لإدارة شئون الدولة والمجتمع**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١م.
٣. احمد رشيد: **نموذج مقترح لتصميم وإدارة سياسات القطاع الخاص – التنمية المحلية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات و كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩.
٤. أحمد شفيق :**سياسات وبرامج رعاية المسنين**،بحث مقدم (للمؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٥-١٦ مايو٢٠٠٢) .
٥. أماني قنديل : **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر** (دراسة حالة لنقابة الاطباء١٩٨٤ – ١٩٩٥)، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،١٩٩٦.
٦. أماني مسعود الحديني : **المهشمون والسياسة في مصر** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٩٩.
٧. بسيوني إبراهيم حمادة : **استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسة** ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٥.
٨. جلال الدين الغزاوي: **دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية**، الكويت، حوليات كلية الآداب، الحولية التاسعة، الرسالة الخمسون،١٩٨٨.
٩. حسن العلوانى: **أزمة المشاركة وديمقراطية النظام المحلى**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ١٩٩٩م.
١٠. حنان رجائي عبد اللطيف : **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١**، مجلة معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٥٦) ،٢٠١٥.
١١. رشا محمود السيد محمود:**تحقيق التكامل بين تنمية الوعي المجتمعي والعدالة الاجتماعية من خلال تفعيل دور إعلانات التوعية**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس، ٢٠١١.
١٢. سلوى شعراوي جمعة: تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرون **" تحليل السياسات العامة في الوطن العربي "**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.
١٣. السيد ياسين: **السياسات العامة " القضايا النظرية والمنهجية " ندوة منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الفترة من ١٢-١٥ إبريل ١٩٨٨.
١٤. الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسين لتحفيز النمو والعدالة في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتمية رقم (٢١٨) ، **معهد التخطيط القومي**، فبراير ٢٠١٠.
١٥. الصديق محمد الشيباني، **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة**، ليبيا، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٨٤.

١٦. طلعت مصطفي السروجي: **سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربي " رؤية نقدية وتحليلية "** بحث منشور، ندوة العلوم الاجتماعية ودورها في خدمة وتنمية المجتمع، الإمارات العربية، جامعة الإمارات، الفترة ٢٢-٢٤نوفمبر ١٩٩٨.

١٧. ---------- **المجتمع المدني وتداعياته علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** "المجتمع المصري نموذجا" ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر العلمي "الخدمة الاجتماعية بين الجهود التطوعية والاحتراف المهني"، المؤتمر العلمي الرابع عشر،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١.

١٨.----------: **نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، رعاية المسنين نموذجاً**، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،المنعقد خلال الفترة من ١٥-١٦مايو٢٠٠٢.

١٩. ----------**: الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ابريل، ٢٠٠٣.

٢٠. ----------: العدالة الاجتماعية شرط أم نتيجة، قراءة في ثلاثية السياسة الاجتماعية والليبرالية الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، ورقة عمل منشورة، **المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرون**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، الفيوم، ٢٠١٤.

٢١. عادل عبد الصادق "**الإنترنت والإصلاح السياسي في مصر**"، مجلة تعليقات مصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 83، 15 يوليو2007:

٢٢. عبد الحليم قنديل : **عن الناصرية والإسلام** ، القاهرة، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٨.

٢٣. عبد العزيز عبد الله مختار: **دور الخدمة الاجتماعية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** ، بحث مقدم للمؤتمر الثامن عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان بعنوان " الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر الفترة من ١٦-٢٠٠٥/٣/١٧).

٢٤. عبد الودود مكروم : ثقافة الديمقراطية : مدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي، بحث منشور، **مجلة كلية التربية جامعة المنصورة**، ع ٤٢، يناير ٢٠٠٠.

٢٥. عبد الوهاب الظفيري: المجتمع المدني ورسم السياسة الاجتماعية في دولة الكويت نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات العالمية والإقليمية، **مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠١.

٢٦. عثمان محمد عثمان**: محاور أساسية لتحسين مستوي المعيشة ونوعية الحياة في مصر** ، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٢٧. علاء علي الزغل:**فاعلية إستراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الحادي والثلاثون،ج الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١.

٢٨.كمال المنوفي: **إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسة السياسات العامة " تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٩. مجدة إمام حسانين: السياسات الاجتماعية في مراحل الانتقال نحو سياسات صديقة للفقراء مع تركيز خاص علي مصر، **بحث منشور في مجلة معهد التخطيط القومي**، مذكرة خارجية رقم (١٦٥٤)، أكتوبر، ٢٠١٥م.
٣٠. نادر فرجاني: **ملاحظات أولوية حول منهجية تقويم السياسة والبرامج الاجتماعية**،، أعمال الندوة الأولي، ١٣ – ١٥ ابريل ١٩٨٨، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٢. نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر : سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٤) ، **معهد التخطيط القومي**،سبتمبر ٢٠١٠.
٣. هدي صالح النمر : الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر ، **مجلة معهد التخطيط القومي** رقم (٢٥٩) ،القاهرة ، يوليو ٢٠١٥.

(٣) الرسائل العلمية غير المنشورة .

١. أبو المعاطى مصطفي أبو المعاطى مصطفي: **الحماية الجنائية للديمقراطية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، ٢٠١٣.
٢. أحمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم: **التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية : دراسة تاريخية فلسفية مقارن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم تاريخ قانون، ٢٠١١.
٣. أسامة محمد محمد صالح : **محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.
٤. إيمان عليوة علام علي : **التوجهات القيمية السياسية لبناء القوة في التنظيمات البيروقراطية وممارساتها**:دراسة ميدانية على عينة من تنظيمات الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٤.
٥. حازم مطر : **اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٢.
٦. حسن مصطفى حسن ، **منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعه حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٥.
٧. دانه علي العنزي: **أثر الديمقراطية علي الأمن القومي، الكويت دراسة حالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣.
٨. علاء الزغل : **إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعه حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ،٢٠٠٥ .
٩. على محمود محمد : **دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة في مصر "دراسة حالة السياسة البديلة"** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية سياسة واقتصاد ، ٢٠٠٧.
١٠. عمير يحيي الفرا : **تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال دراسة الحالة الفلسطينية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

١١. لطفي فاروق طه زعزع : **قيم الديمقراطية في الكتابات الثقافية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠١٤.
١٢. محمد الشربيني جبر محمد داود: **تحليل سوسيولوجي لدور ديمقراطية الصفوة في تحقيق أهداف التنمية والتحديث دراسة ميدانية على أعضاء المجلس الشعبي المحلي بمدينة المنصورة،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١١.
١٣. مراجع على نوح : **دور المجتمع المدني في قضية الإصلاح السياسي في مصر** (١٩٧٤ – ٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة، ٢٠٠٨ .
١٤. مروة محمد عبد المنعم بكر : **دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١.
١٥. مني خزام عطية: **تحليل سياسات التأمينات الاجتماعية في مصر في الفترة (١٩٣٦ – ٢٠٠١)،** القاهرة، جامعة حلوان، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٤.
١٦. مؤمن محمد كمال الشافع: **السياسة الاجتماعية الاقتصادية في الريف المصري،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.
١٧. هناء محمد الجوهري **: المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري في السبعينيات** – دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الأسر بمحافظة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.

(٤) تقارير ونشرات إحصائية ومطبوعات:.

١. في ضوء الميثاق والإعلان الدستوري "مارس سنة ١٩٦٤"
٢. تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥م.
٣. السيد عليوة : **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة،** القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
٤. دساتير مصر : ط٤ ، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠١٢.
٥. الجريدة الرسمية- العدد ٣ مكرر (أ) في ١٨ يناير ٢٠١٤م.
٦. محمد نعمان جلال ومجدي المتولي: **هوية مصر،** القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
٧. إبراهيم سعده : **الموقف السياسي** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
٨. أمين حافظ السعدني : **أزمة الإيديولوجية السياسية،** القاهرة، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠١٤.
٩. بيرتون بورتر ، ترجمة احمد حمدي محمود : **الحياة الكريمة،** القاهرة، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

١٠. جال بيرك ، ترجمة يونس شاهين : **مصر الابريالية والثورة**، القاهرة، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
١١. جمال محمد غياس : **الديمقراطية الرقمية** ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩.
١٢. جهاد عودة :في بناء الدولة **الليبرالية الدستورية**، القاهرة ، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣.
١٣. حسن حنفي : **الدين والثقافة والسياسة في الوطن العربي**، القاهرة، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.
١٤. حسين شريف : **الإرهاب الدولي وانعكاساته علي الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا** ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
١٥. رفعت السعيد : **الديمقراطية والتعددية (دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق)**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.
١٦. زكريا إبراهيم : **مشكلة الحرية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.
١٧. السيد يسين : **إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلي العولمة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
١٨. علي الفيومي : **مصر القرن ٢١**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
١٩. علي صبري : **سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الاولي**، القاهرة، دار الكتاب العربي، ب ن.
٢٠. عماد احمد الازرق : **حقوق الإنسان ومنظماتها وثورة ٢٥ يناير** ، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠١٣.
٢١. عمرو صابح : **معارك ناصرية (قراءة جديدة في تاريخنا المعاصر)** ، القاهرة، دار الكتب، ٢٠١١.
٢٢. محمد ابو زيد محمد علي: **الازدواج البرلماني وأثره في تحقيق الديمقراطية (دراسة مقارنة وتطبيقية علي النظام الدستوري المصري)** ،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٥.
٢٣. محمد الملاح : المسلمون المعاصرون (الوهم .. الجمود) ، القاهرة، دار الكتب المصرية، ٢٠١٣.
٢٤. محمد عثمان الخشت : **فلسفة المواطنة وأسس بناء الدولة الحديثة**، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٤.
٢٥. إسماعيل مظهر : المرأة في عصر الديمقراطية (بحث حر في تأييد حقوق المرأة) ، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٥.
٢٦. جامعة الدول العربية: **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها**، القاهرة، الجامعة العربية، ١٩٨٣.
٢٧. مستوي المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل دليل قياس وتحليل معيشة المواطنين ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٢) ، **معهد التخطيط القومي**، نوفمبر ٢٠٠٨.
٢٨. مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **معهد التخطيط القومي** ، القاهرة.

ثانيا :. المراجع الأجنبية

1. Alfred J. Khan: **Theory and Practice of Social Planning**, New York, Russell Sage Foundation, 1969.
2. Allen, Dwight: christen Philippe: ERIC – **Education. Resources information center,** 1977**.**
3. **André Lalande "Vocabularies technique et critique de la philosophy" . Ed. PUF Paris 1976 .** نقلا عن صلاح مخيمر، عبده ميخائيل رزق: في الاشتراكية العربية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤.
4. Andrew Boblstein , **Social welfare policy & analysis** , Canada Thomson learning , Lnc ,2003 .
5. Beddoe, Rachael, et al. "Overcoming systemic roadblocks to sustainability: The evolutionary redesign of worldviews, institutions, and technologies." Proceedings of the National Academy of Sciences 106.8 (2009).
6. Bernbeck, Reinhard. "Imperialist Networks: Ancient Assyria and the United States." Present Pasts 2.1 (2010).
7. Bill Goxall (et , al) , **Contemporary British Polities** , Second edition ,London , The Macmillan press Ltd , 1994 .
8. Blackwell Dictionary of Modern Social Thought, Blackwell Publishing 2003.
9. Brian J. Jones (eds.): **Social Problem – Issues**, Opinions and Solutions, New York, Mc Garw hill, 1988.
10. Busky, Donald F., **Democratic Socialism: A Global Survey**, Westport, Connecticut, USA: Greenwood Publishing Group, Inc, 2000.
11. Cliff Alcock and Others: **Introducing Social Policy**, London, prentice hall, 2000.
12. David G. Gil unraveling: **social policy, New-Jersey**, Schenkanon publishing co,1973.
13. Demetruis S. Iatridis: **Policy Practice, Encyclopedia of Social Work**, 19th ed., v. 3, Washington, (3) NASW press, 1995).
14. Elliot Schrage And Anthony Ewing**:" Engaging private sector.," forum for Applied Research of public policy**, vol, 14,Issue 1, spring 1999.
15. Fallow Field, Lesley, **The Quality of Life, Human Horizons Series**, London, Rout Ledge, 1990, P: (137).

16. Gaylord George Candler: **"The professions and public policy: Expanding the third sector" International political science Review** vol ,21,Issue,Jan. 2000.

17. Graham. B. spanier. **Enhancing the quality of life : Amodel for the 21st 1999** , century , land , Crant University, aapplied developmental science , 1990 .

18. Guinier, Lani. The tyranny of the majority: Fundamental fairness in representative democracy. New York: Free Press, 1994.

19. Hill, M.: **Understanding Social Policy, Block Well, 5th ed., Oxford, U.K**; 1997.

20. Huddleston, Kenneth, f**: the Efforts of Business to Improve Human productivity and quality of work life,** Inform, 1982. Eric – Education Resources information center**.**

21. John E. Tropman: **Policy Analysis – Methods and Techniques -, Encyclopedia of social** work, V. 2, 18th ed., Washington, NASW, 1987.

22. Joseph Mayer : Human Services Concepts and Intervention Strategies , London , Ally and Bacon , I.N.C , 1998 .

23. Karen k, kirst: **introduction to social work and social welfare critical thinking perspective,** London, Thomson Brooks Cole, 2003.

24. Ken Hacker & Jan van Dijk," Digital democracy , Issues of theory and practice ", Chapter 3," Models of democracy and concepts of communication ", , Sage Publications Copyright, 2000. Available at:

25. Kwasi Wiredu, William E. Abraham, Abiola Irele, Ifeanyi. "Fellowship Associations as a Foundation For Liberal Democracy in Africa." A Companion to African Philosophy. Blackwell Publishing, 2006.

26. Lange, O., Taylor, F. M., & Lippincott, B. E. (1938). On the economic theory of socialism. Minneapolis: University of Minnesota Press.

27. Lester Parrott : Social Work and Social Care , 2 ed ., London , Routledge 2002 , p : 4.

28. Leuis Aframan : **public policies, international of Encyclopedia of social science**, New York , 1987.

Lois Bryson**: Welfare And The Stat,** M. Prelot: Histoire des idées poltitques, Op Cit,The Macmillan, Press Ltd, Hong Kong, 1992.

29. Marcia l.Godwin & Jwan Reith: **Policy Diffusion and Strategies for Promoting Policy Change**, Policy Studies Journal, v. 28, n. 4, California, M.S.A 2000.
30. Michael Hill: **The Policy Process**, New York, Harvester Wheasheaf, 1993.
31. ----------: **understanding social policy, fifth Edition,** oxford, U.K. Black well publishers,1997 .
32. Mimi Abramovitz ; **Political Ideology And Social Welfare** , In Terry Mizrahi & Larry E Davis (Editors in Chief) ; **Encyclopedia Of Social Work** , 20TH Edition, , Volume2, op cit.
33. Neil Gilbert (et,al): **Dimensions of Social Welfare Policy**,, New Jersey Prentice Hall, Inc, Englewood cliffs, 1974.
34. Nussbaum, Martha. "Aristotelian social democracy." Necessary Goods: Our Responsibility to Meet Others' Needs ,1998.
35. Pacione, M. Gordon; **Quality of Life and Human Welfare**, Norway, Geo Books, 1984.
36. Paul Burstein , April Linton : the Impact of Political Parties , Interest Group , and Social Government Organizations Pubilc Policy , Social Forces , V . 81 , N . 2 , Washington , 2002.
37. Phelan, Jo, et al. "Education, social liberalism, and economic conservatism: Attitudes toward homeless people." American Sociological Review (1995).
38. Philip Allmendinger (eds) : Introduction to Planning Practice , New York , John Wiley , Sons , LTD , 2000.
39. Richard Hoefer : Making Adifference : Human Service Interest Group Influence on Social Welfare Program Regulations , Journal of Sociology and Social Welfare , V . 27 , N . 3 , New York , 2000.
40. Richard M. Grinnel: social work research and evaluation, London, peacock publishers, inc, 1985.
41. Robert Adams (eds): **Social work ; Themes, Iissues and critical debates**, second edition, New York, Palgrave, 2002.
42. ---------- , **Social Policy for Social Work** , Britain , Arrow Smith Ltd . 2002 .
43. Robert B. Reich: **The Power of Public Ideas,** Cambridge, Ballinger Publishing Company, 1988.

44. Robert Barker ; **the social work dictionary** , Washington ; NASW press , 1999, 2 nd edition.
45. Robert Perlman & Arnold Gurin: **Community Organization and Social Planning**, New York, john Wiley sons, inc., 1972.
46. Roland. B. Dear: **social welfare policy, Encyclopedia of social work**, vol. 19, N.A.S.W, 1995.
47. Rolbert L. Barker: **the social work Dictionary** New York , N.A. S.W,1987 .
48. Ronald B. Dear: **Social Welfare Policy, Encyclopedia of Social Work**, 19th Edition, Vol. 3, N. A. S. W. Press, Washington Dc, USA, 1995 .
49. Sandel, Michael J. Liberalism and the Limits of Justice. Cambridge University Press, 1998.
50. Tauhidur Rahman and others: **Measuring the Quality of Life Across Countries**: A Sensitivity Analysisof Well-Being Indices , The paper prepared for presentation at WIDER International conference on Inequality, Poverty and Human Well-Being, May 30-31, 2003, Helsinki, Finland.
51. Thomas M. Meenaghan & Robert O. Washington: **social policy and social welfare – structure and applications** -, New York, Macmillan, 1980.
52. United Nations, UNESCO: **Social – Economic Indicators for Planning – Methodological, Aspects and Selected Examples**, paris 1981.
53. Willam G. Brueggeman: **The practice of Macro social work** ,NewYork ,Brooks, 2001.

    Winfred Bell: **Contemporary Social Welfare**, New York, Macimillan Pubishing Company, 1994.
54. zlatanovic ljulisa**: the Role of the person's self concept in quality of life,** research university of NIS NIS 1999

ثالثا:. مواقع الانترنت

١. مي ماهر الجمال : نحو بناء مؤشر مصري للديموقراطية، نظرة علي المؤشرات والمقاييس الدولية، مركز دعم واتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٤، متاح علي http://www.socialcontract.gov.eg/Arabic/publicationCategory/publication/publication-details/106

٢. السيد يسين :**الطريق الثالث - أيديولوجية سياسية جديدة** ، جريدة الأهرام، متاح علي **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219340&eid=448**

3. www.gw.utwente.nl/vandijk/research/e_government/e_government_plaatje/models_of_democracy1.pdf
4. Arthur Edwards," ICT strategies of democratic intermediaries: A view on the political system in the digital age", Journal Information Polity. Issue Volume 11, Number 2/2006 ,Pages163-176 .Available at: http://iospress.metapress.com/content/baf8ncw4rh9f314g/fulltext.pdf
5. Available at:http://leekdoor.com/index.php/explore/2011-07-29-23-06-02/89-2011-08-24-22-11-20/105-socialdemocracy
6. Availableat:http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

ملاحق الدراسة

١- ملحق رقم (١) أداة الاستبيان.

٢- ملحق رقم (٢) أداة المقابلة.

٣- ملحق رقم (٣) أداة تحليل المضمون.

٤- ملحق رقم (٤) أسماء السادة محكمي أدوات الدراسة.

ملحق (١)

بيانات البحث سرية ولا تستخدم إلا
لأغراض البحث العلمي فقط

كلية الخدمة الاجتماعية

قسم التخطيط الاجتماعي

م	

استمارة استبيان للمسئولين حول

الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر

Social Democracy as a trend in the making of social policy in Egypt

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص تخطيط اجتماعي

إعداد

حازم محمد إبراهيم مطر

مدرس مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد زكي أبو النصر

أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي سابقا

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور

ماجدة احمد عبد الوهاب

أستاذ التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

٢٠١٦ م

١- البيانات الأولية:

(أ) الوظيفة : ١- معهد التخطيط القومي.

٢- وزارة التخطيط.

(ب) الخبرة بالسنوات .....

(ت) مكان العمل :

(أ) مركز دراسات السياسات الكلية ( )

(ب) مركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط ( )

(ت) مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات ( )

(ث) مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ( )

(ج) مركز التنمية الإقليمية ( )

(ح) مركز دراسات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية ( )

(خ) وزارة التخطيط ( )

٢- بيانات تتعلق بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر:

الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر				
أولا	**المساواة الاجتماعية في المجتمع**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.			
٢	تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.			
٣	تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.			
٤	تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.			
٥	تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات.			
٦	الجميع سواء إمام القانون.			
٧	يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.			
٨	شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.			
ثانيا	**ضمان حقوق أفراد المجتمع**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة			
٢	يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.			
٣	ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها.			
٤	تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.			
٥	للحضر أولوية في توفير الخدمات.			

٦	للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.			
ثالثا	**تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.			
٢	توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.			
٣	تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.			
٤	يجرم الاتجار بالبشر.			
٥	تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.			
٦	تعاني الفئات المهمشة من الإهمال.			
رابعا	**تحسين نوعية الحياة**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.			
٢	تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية للجميع.			
٣	تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.			
٤	تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.			
٥	إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين.			
٦	تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء.			
٧	تلتزم الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات.			
٨	تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.			
خامسا	**تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.			
٢	الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.			
٣	توفير العمل مسؤولية الدولة.			
٤	تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.			
٥	منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.			
٦	تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع.			
الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر				
أولا	**القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع			

	السياسة الاجتماعية.			
٢	يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.			
٣	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.			
٤	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.			
٥	يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.			
٦	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.			
٧	من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.			
٨	ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.			
ثانيا	**مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.			
٢	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.			
٣	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.			
٤	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.			
٥	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.			
٦	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.			
ثالثا	**الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.			
٢	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.			
٣	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.			
٤	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.			
رابعا	**المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.			
٢	ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.			
٣	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة			

	الاجتماعية.			
٤	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.			
خامسا	**ضمانات صنع السياسة الاجتماعية**	**موافق**	**إلي حد ما**	**لا أوافق**
١	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.			
٢	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.			
٣	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.			
٤	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.			
٥	استخدام تكنيكات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.			
٦	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.			

ما هو تصورك للديمقراطية الاجتماعية طبقا لما يلي؟:.(يمكنكم اختيار اكثر من استجابة)

٣- مفهوم سيادتكم للديمقراطية الاجتماعية؟

ت-هي المساواة الاجتماعية في المجتمع. ( )

ث- هي ضمان حقوق أفراد المجتمع. ( )

ج- هي تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع. ( )

ح- هي تحسين نوعية الحياة. ( )

خ- هي تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن. ( )

٤- علي من تري سيادتكم مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟

ت-الدولة. ( )

ث- منظمات المجتمع المدني. ( )

ج- رئيس الجمهورية. ( )

ح- مجلس الوزراء. ( )

خ- مجلس النواب. ( )

د- الشعب. ( )

ذ- آخري تذكر ( )

نشكركم علي حسن تعاونكم

ملحق (٢)

كلية الخدمة الاجتماعية
قـسم التخطيط الاجتماعي

بيانات البحث سرية ولا تستخدم إلا
لأغراض البحث العلمي فقط

م	

دليل مقابلة مقننة حول

الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر

Social Democracy as a trend in the making of social policy in Egypt

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص تخطيط اجتماعي

إعداد

حازم محمد إبراهيم مطر

مدرس مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد زكي أبو النصر
أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي سابقا
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور
ماجدة احمد عبد الوهاب
أستاذ التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

٢٠١٦ م

١- بيانات تتعلق بالديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر:

أ: الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

١- ما مفهوم سيادتكم للمساواة الاجتماعية في المجتمع؟

.....
.....

٢- ما الكيفية التي يتم بها ضمان حقوق أفراد المجتمع من وجهة نظر سيادتكم؟

.....
.....

٣- من مجال خبرة سيادتكم ما كيفية تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع؟

.....
.....

٤- ما مقترحات سيادتكم لتحسين نوعية الحياة؟

.....
.....

٥- كيف يمكننا تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن من وجهة نظركم؟

.....
.....

ب: الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

١- ما القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية من وجهة نظركم؟

.....
.....

٢- من وجهة نظركم ما مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية؟

.....
.....
.....

٣-ما هي الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية في مصر من وجهة نظركم؟

.....
.....

٤- من يجب أن يشارك في صنع السياسة الاجتماعية من وجهة نظركم؟

.....
.....

٥-من وجهة نظر سيادتكم ما ضمانات صنع السياسة الاجتماعية؟

.....
.....

ج: ما هو تصورك للديمقراطية الاجتماعية طبقا لما يلي؟

٥- مفهوم سيادتكم للديمقراطية الاجتماعية؟

.....
.....
.....

٦- كيفية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية من وجهة نظر سيادتكم؟

.....
.....
.....

٧- علي من تري سيادتكم مسئولية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية؟

.....
.....
.....

٨- هل تودون سيادتكم بعرض إسهامات في هذا المجال من واقع خبرتكم؟

.....
.....

نشكركم علي حسن تعاونكم

ملحق (٣)

بيانات البحث سرية ولا تستخدم إلا
لأغراض البحث العلمي فقط

كلية الخدمة الاجتماعية
قـسم التخطيط الاجتماعي

م	

تحليل محتوي الدستور المصري ٢٠١٤م حول

الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر

Social Democracy as a trend in the making of social policy in Egypt

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص تخطيط اجتماعي

إعداد

حازم محمد إبراهيم مطر

مدرس مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد زكي أبو النصر

أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي سابقا

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور
ماجدة احمد عبد الوهاب

أستاذ التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

٢٠١٦ م

فئات التحليل

أولاً: فئة الشكل:

١- نوع التشريع:

م	نوع التشريع	ك	%
١	باب		
٢	فصل		
٣	فرع		
٤	مادة		
٥	صفحة		
٦	جملة		
٧	كلمة		
٨	حرف		

٢- شكل التشريع:

م	وصف التشريع / نوع التشريع	عدد الفصول		عدد الفروع		عدد المواد		عدد الصفحات		عدد الجمل		عدد الكلمات		عدد الحروف	
		ك	%	ك	%	%	ك	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الباب الأول														
٢	الباب الثاني														
٣	الباب الثالث														
٤	الباب الرابع														
٥	الباب الخامس														
٦	الباب السادس														
المجموع															

ثانيا: فئة المضمون:

الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر:							
أولا	المساواة الاجتماعية في المجتمع	ك		%			الترتيب
		صراحة	ضمنا				
١	تكفل الدولة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين دون تمييز.						
٢	تمنع الدولة احتكار فئات معينة في المجتمع للفرص المتاحة.						
٣	تراعي الدولة عدالة الدخول بين جميع العاملين بها.						
٤	تحقق الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الواجبات.						
٥	تعتبر الفرص المتاحة في المجتمع مجرد شعارات.						
٦	الجميع سواء أمام القانون.						
٧	يوجد ضوابط لتقديم الرعاية لجميع فئات المجتمع.						
٨	شروط الحصول علي الخدمات ميسرة أمام الجميع.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
ثانيا	**ضمان حقوق أفراد المجتمع**	**ك**		**%**			**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**				
١	تلتزم الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية لتوفير الرعاية المتكاملة						
٢	يحظر انتهاك الحريات لأي مواطن.						
٣	ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية تمنع الكثير من الحصول عليها.						

٤	تعبر الأوضاع السياسية للمجتمع عن الديمقراطية الاجتماعية.						
٥	للحضر أولوية في توفير الخدمات.						
٦	للجميع الحق في الرعاية الاجتماعية بلا استثناء.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
ثالثا	**تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع**	**ك**		**%**			**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**				
١	تعطي الدولة الأولوية في الاهتمام بالفقراء.						
٢	توفر الدولة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.						
٣	تلتزم الدولة بمقابلة حقوق الأطفال.						
٤	يجرم الاتجار بالبشر.						
٥	تشارك منظمات المجتمع المدني في مسئولية رعاية الفقراء.						
٦	تعاني الفئات المهمشة من الإهمال.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
رابعا	**تحسين نوعية الحياة**	**ك**		**%**			**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**				
١	التعليم الجيد حق للجميع دون تمييز.						
٢	تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية للجميع.						

٣	تحرص الدولة علي توفير فرص عمل.						
٤	تلتزم الدولة بتوصيل الدعم لمستحقيه.						
٥	إمكانيات الدولة لا تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين.						
٦	تكفل الدولة حرية التعبير عن الرأي للجميع دون استثناء.						
٧	تلتزم الدولة توفير الإسكان لجميع الفئات.						
٨	تكفل الدولة توفير أماكن للترفيه.						
المجموع							
الأهمية النسبية							
خامسا	**تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن**	**ك**		**%**			**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**				
١	تتحمل الدولة المسئولية كاملة عن تحقيق مصالح جميع المواطنين.						
٢	الدولة بمفردها قادرة لتحمل المسئولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.						
٣	توفير العمل مسؤولية الدولة.						
٤	تكفل الدولة حق التعليم في ضوء معايير الجودة.						
٥	منظمات المجتمع المدني شريكة الدولة في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية.						
٦	تحارب الدولة كل أشكال الفساد في المجتمع.						
المجموع							
الأهمية النسبية							
الاتجاه الديمقراطي في صنع السياسة الاجتماعية في مصر:							

أولا	القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية	ك		%		الترتيب
		صراحة	ضمنا			
١	يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية الاجتماعية أولوية عند صنع السياسة الاجتماعية.					
٢	يجب أن تركز السياسة الاجتماعية علي قضايا الإسكان.					
٣	قضايا الرعاية الصحية ضرورية عند صنع السياسة الاجتماعية.					
٤	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية قضايا التعليم ما قبل الجامعي والجامعي.					
٥	يجب أن تعطي الدولة الأولوية للقضايا المرتبطة بالشباب.					
٦	يجب أن تشمل السياسة الاجتماعية القضايا المتعلقة بالمرأة.					
٧	من الضروري اعتبار الأمن والأمان أولوية في القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية.					
٨	ضرورة تركيز السياسة الاجتماعية علي قضايا العشوائيات.					
	المجموع					
	الأهمية النسبية					
ثانيا	**مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية**	**ك**		**%**		**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**			
١	تؤثر التغيرات والتحولات السياسية في المجتمع في ضع السياسة الاجتماعية.					
٢	تؤثر المتغيرات المحلية المختلفة في صنع السياسة الاجتماعية.					
٣	تؤثر القوي الاجتماعية في صنع السياسة الاجتماعية.					
٤	يؤثر الإطار الأيدلوجي السائد في صنع السياسة الاجتماعية.					

٥	يتأثر صنع السياسة الاجتماعية بجماعات الضغط والمصالح.						
٦	للرأي العام تأثير في صنع السياسة الاجتماعية.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
ثالثا	**الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية**	**ك**		**%**			**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**				
١	الشرائع السماوية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.						
٢	المواثيق القومية والدولية ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.						
٣	يعتبر الدستور ركيزة أساسية في صنع السياسة الاجتماعية.						
٤	تعد التشريعات والقوانين ركيزة أساسية لصنع السياسة الاجتماعية.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
رابعا	**المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية**	**ك**		**%**			**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**				
١	يجب أن يكون للخبراء في السياسة الاجتماعية دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.						
٢	ينبغي أن يكون للقوي الاجتماعية والأحزاب السياسية دورا فاعلا في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.						
٣	يجب أن يكون لكافة الفئات دور ملموس في صنع السياسة الاجتماعية.						
٤	من الواجب إشراك جميع فئات المجتمع في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.						

٥	تعتبر فرص التصويت في الاستفتاءات والتعديلات الدستورية متاحة للجميع.						
٦	هناك طرق عديدة المشاركة في التصويت في الانتخابات المحلية والقومية.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						
خامسا	**ضمانات صنع السياسة الاجتماعية**	**ك**		**%**			**الترتيب**
		صراحة	**ضمنا**				
١	من الضروري بلورة الأهداف في ضوء تقدير الحاجات الفعلية للمواطنين.						
٢	من الضروري ترتيب أهداف السياسة الاجتماعية في ضوء موارد المجتمع المتاحة والتي يمكن إتاحتها.						
٣	إعادة هيكلة المؤسسات التي تنفذ السياسة الاجتماعية.						
٤	تطوير أداء العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.						
٥	استخدام تكنيكات واليات جديدة لمقابلة الحاجات والمشكلات المجتمعية.						
٦	الاستعانة بنماذج علمية لصنع السياسة الاجتماعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري.						
	المجموع						
	الأهمية النسبية						

ملحق (٤) يوضح
أسماء السادة محكمي أدوات الدراسة

م	الاسم	الوظيفة
١	أ.د/ احمد إبراهيم حمزة	أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي السابق كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.
٢	أ.د/ شفيق احمد شفيق	أستاذ التخطيط الاجتماعي ووكيل كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات العليا - جامعة حلوان.
٣	أ.د/ عاطف مصطفي مكاوي	أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي سابقا كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.
٤	أ.د/ علي عباس دنداروي	أستاذ خدمة الفرد ونائب رئيس جامعة أسوان لشئون التعليم والطلاب.
٥	أ.د/ مني محمود عويس	أستاذ التخطيط الاجتماعي المتفرغ كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان.
٦	أ.د/ نادية زغلول سعيد	أستاذ التخطيط الاجتماعي المتفرغ كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.
٧	أ.د/ نسرين البغدادي	مدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٨	د/ هند الجبالي	عضو مجلس النواب، دكتوراه في الخدمة الاجتماعية، تخصص خدمة الجماعة.
٩	الأستاذ عبد الوهاب احمد حسن	عضو مجلس النواب، دائرة اطفيح الجيزة.
١٠	الأستاذ محمود عبد المعز الحفني	عضو مجلس النواب، دائرة العياط الجيزة.
١١	الحاج قاسم فرج أبو زيد	عضو مجلس النواب، دائرة اطفيح الجيزة.
١٢	فريق جلال الهريدي	رئيس حزب حماة الوطن
١٣	اللواء دكتور احمد جاد منصور	مساعد وزير الداخلية السابق، رئيس أكاديمية الشرطة السابق.
١٤	اللواء دكتور بركات المهدي	لواء دكتور ، دكتوراه في الخدمة الاجتماعية، تخصص التخطيط الاجتماعي.
١٥	اللواء سعد سليم الجمال	عضو مجلس النواب، دائرة الصف الجيزة، رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس النواب، رئيس ائتلاف في حب مصر.
١٦	اللواء مصطفي سعد عبيه	أمين حزب حماة الوطن، أمانة الجيزة
١٧	المستشار عادل ماجد	نائب رئيس محكمة النقض.

ملخصات الدراسة

١- ملخص الدراسة باللغة العربية.

٢- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.

كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التخطيط الاجتماعي

ملخص دراسة

الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر

Social Democracy as a trend in making the social policy in Egypt

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية تخصص تخطيط اجتماعي

إعداد
حازم محمد إبراهيم مطر
مدرس مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد زكي ابو النصر
أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي سابقا
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور
ماجدة احمد عبد الوهاب
أستاذ التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

٢٠١٦م

أولا : مشكلة الدراسة : تتحدد المشكلة الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي :-
ما طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر؟
وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:-
- ما واقع الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟
- ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟
- ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية عند صنع السياسة الاجتماعية؟

ثانيا : أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :-

١. تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني.
٢. تحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٣. الوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية.
٤. اقتراح تصور تخطيطي للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٥. التوصل لرؤية أستشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر.

ثالثا : فروض الدراسة :. تختبر الدراسة الحالية الفرضيات العلمية التالية:

الفرض الأول: يتوقع أن تكون الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، حيث يفترض إمكانية رصد الشواهد الميدانية المؤكدة لهذه العلاقة باستخدام أدوات متعددة في جمع البيانات تظهر دلالتها علي النحو التالي:

المتغير الأساسي: الديمقراطية الاجتماعية ودلالتها في عملية صنع السياسة الاجتماعية ومتغيراتها:

أ- المساواة الاجتماعية في المجتمع.
ب- ضمان حقوق أفراد المجتمع.
ت- تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع.
ث- تحسين نوعية الحياة.
ج- تعظيم مسئولية الدولة عن المواطن.

٣- **المتغير التابع :** الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر ومتغيراتها:
أ- القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية.
ب- مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية.

ت- الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية.
ث- المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.
ج- ضمانات صنع السياسة الاجتماعية.

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.
٢- يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٣- توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٤- من المحتمل وجود علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٥- من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

الفرض الثاني: تتباين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية تباينا معنويا بما يمكن معه تحديد أولويات هذه العلاقات وقراءة دلالتها المعنوية بما يؤكد خصوصية الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
الفرض الثالث: من المتوقع انه يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها.

رابعا : مفاهيم الدراسة :.

(١) مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية (الطريق الثالث).
(٢) مفاهيم السياسة الاجتماعية.
(٣) مفاهيم الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية.

خامسا : الإجراءات المنهجية :.

أولا: نوع الدراسة : دراسة وصفية.
ثانياً: منهج الدراسة :

١- منهج المسح الاجتماعي الشامل للخبراء.
٢- منهج المسح الاجتماعي بالعينة للمسئولين.
٣- منهج تحليل المضمون للدستور المصري.

ثالثاً: أداة جمع البيانات:

١- المقابلة مع الخبراء.
٢- الاستبيان مع المسئولين.
٣- تحليل المضمون للدستور المصري.

- **تحليل المضمون:** تحليل محتوي الدستور المصري دستور ٢٠١٤م.
- **المقابلة:** إجراء مقابلة مع الخبراء والمتخصصين وأعضاء مجلس النواب.
- **استمارة الاستبيان:** صمم الباحث استمارة استبيان للمسئولين بوزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي.

رابعا خطة المعاينة:

١- الدستور المصري دستور ٢٠١٤م، أداة تحليل المضمون.
٢- عينة طبقية من معهد التخطيط القومي قوامها **١٢** مفردة للطبقة بمجموع ٧٢ مفردة من معهد التخطيط القومي.
٣- مسح اجتماعي شامل لمديري إدارات الأمانة العامة ونوابهم بوزارة التخطيط القومي وعدد ٣٤ مفردة، وتم استبعاد ٦ مفردات لالتحاقهم بدورة تدريبية في فترة تطبيق أدوات الدراسة، لتصبح ٢٨ مفردة.
٤- عينة عمديه من الخبراء والمتخصصين لإجراء المقابلة، وتعمد الباحث هنا في اختيار عينته لاختلاف تخصصاتهم وأماكن تواجدهم وصعوبة مقابلتهم، حيث تمت المقابلة مع الخبراء والمتخصصين الأكاديميين وعددهم (٦) وأعضاء بمجلس النواب وعددهم (١٤) ورجال أعمال وعددهم (٢) وصحافة وإعلام وعددهم (٢) ووزارة التضامن الاجتماعي وعددهم (٢) وشخصيات عامة وعددهم (٤)، بمجموع (٣٠) خبير.

سادسا : أهم نتائج الدراسة:-

أ- حققت الدراسة أهدافها حيث:

١. تم تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني.
٢. تم تحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٣. تم الوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية.

ب-اختبرت الدراسة فروضها حيث:

تم قبول الفرض الأول كاملا ومؤداه انه يتوقع أن تكون الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

وتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١- حيث تم قبول الفرض الفرعي الأول كاملا ومؤداه انه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المساواة الاجتماعية كمتطلب ديمقراطي والقضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية في مصر.

٢- حيث تم قبول الفرض الفرعي الثاني كاملا ومؤداه انه يتوقع وجود علاقة ارتباطيه طردية بين تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كمتطلب ديمقراطي وضمانات صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٣- حيث تم قبول الفرض الفرعي الثالث كاملا ومؤداه انه قد توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تحسين نوعية الحياة كمتطلب ديمقراطي وأحد مجالات التأثير التي تتضمنها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٤- حيث تم قبول الفرض الفرعي الرابع كاملا ومؤداه انه من المحتمل انه يوجد علاقة ارتباطيه طردية بين ضمان حقوق أفراد المجتمع كمتطلب ديمقراطي وأحد الركائز التي يجب أن تستند عليها عملية صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

٥- حيث تم قبول الفرض الفرعي الخامس كاملا ومؤداه انه من المتوقع انه توجد علاقة ارتباطيه طردية بين تعظيم مسؤولية الدولة عن المواطن كمتطلب ديمقراطي ودور المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

حيث تم اختبار الفرض الأول باختبار فروضه الفرعية وتم قبول الفرض الأول، ومن هنا تصبح الديمقراطية الاجتماعية احد الاتجاهات الأساسية في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.

تم قبول الفرض الثاني جزئيا ومؤداه تتباين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية كعملية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية تباينا معنويا بما يمكن معه تحديد أولويات هذه العلاقات وقراءة دلالتها المعنوية بما يؤكد خصوصية الاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، **حيث** يوجد تباين بين القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وأيضا الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، ولا يوجد تباين بين مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، وضمانات صنع السياسة الاجتماعية كأحد متغيرات صنع السياسة الاجتماعية في

علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية، كما انه لا يوجد تباين بين متغيرات صنع السياسة الاجتماعية ككل في علاقتها بالديمقراطية الاجتماعية.

تم قبول الفرض الثالث جزئيا ومؤداه من المتوقع انه يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها، حيث يوجد تباين دال إحصائيا بين استجابات المسئولين عن صنع السياسة الاجتماعية ككل والخبراء فيما يتعلق بتمثيل السياسة الاجتماعية في مصر للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه موجه لصنعها، ولكن لا يوجد تباين لكل متغيرات السياسة الاجتماعية، حيث يوجد تباين بين استجابات المسئولين والخبراء في متغير القضايا التي يجب أن تركز عليها السياسة الاجتماعية، ومتغير مجالات التأثير التي يجب أن تتضمنها السياسة الاجتماعية، ومتغير الركائز التي يجب أن تستند إليها السياسة الاجتماعية، ومتغير ضمانات صنع السياسة الاجتماعية، ولا يوجد تباين في متغير المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية.

كما توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات العامة، والاستخلاصات النهائية، ومجموعة من القضايا العلمية المستقبلية، وتصور تخطيطي مقترح لصنع السياسة الاجتماعي في مناخ الديمقراطية الاجتماعية.

دستور جمهورية مصر العربية

٢٠١٤م

ديباجة:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا دستورنا

مصر هبة النيل للمصريين، وهبة المصريين للإنسانية.

مصر العربية – بعبقرية موقعها وتاريخها – قلب العالم كله، فهى ملتقى حضاراته وثقافاته، ومفترق طرق مواصلاته البحرية واتصالاته، وهى رأس إفريقيا المطل على المتوسط، ومصب أعظم أنهارها : النيل.

هذه مصر، وطن خالد للمصريين، ورسالة سلام ومحبة لكل الشعوب.

فى مطلع التاريخ، لاح فجر الضمير الإنساني وتجلى في قلوب أجدادنا العظام فاتحدت إرادتهم الخيرة، وأسسوا أول دولة مركزية، ضبطت ونظمت حياة المصريين على ضفاف النيل، وأبدعوا أروع آيات الحضارة، وتطلعت قلوبهم إلى السماء قبل أن تعرف الأرض الأديان السماوية الثلاثة.

مصر مهد الدين، وراية مجد الأديان السماوية.

فى أرضها شب كليم الله موسى عليه السلام، وتجلى له النور الإلهي، وتنزلت عليه الرسالة فى طور سنين.

وعلى أرضها احتضن المصريون السيدة العذراء ووليدها، ثم قدموا آلاف الشهداء دفاعا عن كنيسة السيد المسيح عليه السلام.

وحين بُعث خاتم المرسلين محمد عليه الصلاة والسلام، للناس كافة، ليتمم مكارم الأخلاق، انفتحت قلوبنا وعقولنا لنور الإسلام، فكنا خير أجناد الأرض جهادا فى سبيل الله، ونشرنا رسالة الحق وعلوم الدين فى العالمين.

هذه مصر وطن نعيش فيه ويعيش فينا.

وفى العصر الحديث، استنارت العقول، وبلغت الإنسانية رُشدها، وتقدمت أمم وشعوب على طريق العلم، رافعة رايات الحرية والمساواة، وأسس محمد على الدولة المصرية الحديثة، وعمادها جيش وطنى، ودعا ابن الأزهر رفاعة أن يكون الوطن "محلا للسعادة المشتركة بين بنيه"، وجاهدنا – نحن المصريين– للحاق بركب التقدم، وقدمنا الشهداء والتضحيات، فى العديد من

الهبَّات والانتفاضات والثورات، حتى انتصر جيشنا الوطنى للإرادة الشعبية الجارفة فى ثورة "٢٥ يناير – ٣٠ يونية" التى دعت إلى العيش بحرية وكرامة إنسانية تحت ظلال العدالة الاجتماعية، واستعادت للوطن إرادته المستقلة.

هذه الثورة امتداد لمسيرة نضال وطنى كان من أبرز رموزه أحمد عرابى، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وتتويج لثورتين عظيمتين فى تاريخنا الحديث:

ثورة ١٩١٩ التى أزاحت الحماية البريطانية عن كاهل مصر والمصريين، وأرست مبدأ المواطنة والمساواة بين أبناء الجماعة الوطنية، وسعى زعيمها سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس على طريق الديمقراطية، مؤكدين أن "الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة"، ووضع طلعت حرب خلالها حجر الأساس للاقتصاد الوطنى.

وثورة "٢٣ يولية ١٩٥٢" التى قادها الزعيم جمال عبد الناصر، واحتضنتها الإرادة الشعبية، فتحقق حلم الأجيال فى الجلاء والاستقلال، وأكدت مصر انتماءها العربي وانفتحت على قارتها الإفريقية، والعالم الإسلامى، وساندت حركات التحرير عبر القارات، وسارت بخطى ثابتة على طريق التنمية والعدالة الاجتماعية.

هذه الثورة امتداد للمسيرة الثورية للوطنية المصرية، وتوكيد للعروة الوثقى بين الشعب المصرى وجيشه الوطنى، الذى حمل أمانة ومسئولية حماية الوطن، والتى حققنا بفضلها الانتصار فى معاركنا الكبرى، من دحر العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، إلى هزيمة الهزيمة بنصر أكتوبر المجيد الذى منح للرئيس أنور السادات مكانة خاصة فى تاريخنا القريب.

وثورة ٢٥ يناير – ٣٠ يونية، فريدة بين الثورات الكبرى فى تاريخ الإنسانية، بكثافة المشاركة الشعبية التى قدرت بعشرات الملايين، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق، وبتجاوز الجماهير للطبقات والأيديولوجيات نحو آفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة، وبحماية جيش الشعب للإرادة الشعبية وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها، وهى أيضاً فريدة بسلميتها وبطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معاً.

هذه الثورة إشارة وبشارة، إشارة إلى ماض مازال حاضراً، وبشارة بمستقبل تتطلع إليه الإنسانية كلها.

فالعالم – الآن– يوشك أن يطوى الصفحات الأخيرة من العصر الذى مزقته صراعات المصالح بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، واشتعلت فيه النزاعات والحروب، بين الطبقات والشعوب، وزادت المخاطر التى تهدد الوجود الإنسانى، وتهدد الحياة على الأرض التى استخلفنا الله عليها، وتأمل الإنسانية أن تنتقل من عصر الرشد إلى عصر الحكمة، لنبنى عالماً إنسانياً

جديداً تسوده الحقيقة والعدل، وتصان فيه الحريات وحقوق الإنسان، ونحن – المصريين– نرى فى ثورتنا عودة لإسهامنا فى كتابة تاريخ جديد للإنسانية.

نحن نؤمن أننا قادرون أن نستلهم الماضى وأن نستنهض الحاضر، وأن نشق الطريق إلى المستقبل. قادرون أن ننهض بالوطن وينهض بنا.

نحن نؤمن بأن لكل مواطن الحق في العيش على أرض هذا الوطن فى أمن وأمان، وأن لكل مواطن حقاً فى يومه وفى غده.

نحن نؤمن بالديمقراطية طريقًا ومستقبلًا وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمى للسلطة، ونؤكد على حق الشعب فى صنع مستقبله، هو – وحده – مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة – السيادة فى وطن سيد.

نحن الآن نكتب دستوراً يجسد حلم الأجيال بمجتمع مزدهر متلاحم، ودولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع.

نحن – الآن – نكتب دستورًا يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة، حكومتها مدنية.

نكتب دستورًا نغلق به الباب أمام أى فساد وأى استبداد، ونعالج فيه جراح الماضى من زمن الفلاح الفصيح القديم، وحتى ضحايا الإهمال وشهداء الثورة فى زماننا، ونرفع الظلم عن شعبنا الذى عانى طويلاً.

نكتب دستورًا يؤكد أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وأن المرجع في تفسيرها هو ما تضمنه مجموع أحكام المحكمة الدستورية العليا في ذلك الشأن*.

نكتب دستورًا يفتح أمامنا طريق المستقبل، ويتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذى شاركنا فى صياغته ووافقنا عليه.

نكتب دستورًا يصون حرياتنا، ويحمى الوطن من كل ما يهدده أو يهدد وحدتنا الوطنية.

نكتب دستورًا يحقق المساواة بيننا فى الحقوق والواجبات دون أى تمييز.

نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصرى، السيد فى الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا.

هذا دستورنا.

الباب الاول

الدولة

١

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهورى ديمقراطى، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، ومصر جزء من العالم الإسلامى، تنتمى إلى القارة الإفريقية، وتعتز بامتدادها الآسيوى، وتسهم فى بناء الحضارة الإنسانية.

٢

الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.

٣

مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسى للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية.

٤

السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادىء المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين فى الدستور.

٥

يقوم النظام السياسى على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، على الوجه المبين فى الدستور.

٦

الجنسية حق لمن يولد لأب مصرى أو لأم مصرية، والاعتراف القانونى به ومنحه أوراقاً رسمية تثبت بياناته الشخصية، حق يكفله القانون وينظمه.

ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية.

الباب الثاني

المقومات الاساسية للمجتمع

الفصل الاول

المقومات الاجتماعية

٧

الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه، وهو المرجع الأساسى فى العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية فى مصر والعالم . وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه. وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء.

٨

يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذى ينظمه القانون.

٩

تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز.

١٠

الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها.

١١

تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأه والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبًا فى المجالس النيابية، على النحو الذى يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا.

١٢

العمل حق ، وواجب ، وشرف تكفله الدولة. ولا يجوز إلزام أى مواطن بالعمل جبرًا، إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة، لمدة محددة، وبمقابل عادل، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل.

١٣

تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفى العملية الإنتاجية، وتكفل سبل التفاوض الجماعى، وتعمل على حماية العمال من مخاطر العمل وتوافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية، ويحظر فصلهم تعسفيًا، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

١٤

الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى، إلا فى الأحوال التي يحددها القانون.

١٥

الإضراب السلمى حق ينظمه القانون.

١٦

تلتزم الدولة بتكريم شهداء الوطن، ورعاية مصابي الثورة، والمحاربين القدماء والمصابين، واسر المفقودين في الحرب وما في حكمها، ومصابي العمليات الأمنية، وأزواجهم وأولادهم ووالديهم، وتعمل على توفير فرص العمل لهم، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون. وتشجع الدولة مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف.

١٧

تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقًا للقانون. وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثمارًا آمنًا، وتديرها هيئة مستقلة، وفقاً للقانون. وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات.

١٨

لكل مواطن الحق فى الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣ % من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحى شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين فى اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان فى حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين فى القطاع الصحى. وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلى فى خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون.

١٩

التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما

يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

٢٠

تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره، والتوسع فى أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

٢١

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن ٢% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التى لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم فى الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية.

٢٢

المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

٢٣

تكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ١% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلى وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمى.

٢٤

اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطنى بكل مراحله مواد أساسية فى التعليم قبل الجامعى الحكومى والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة.

٢٥

تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين فى جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى، وذلك وفق خطة زمنية محددة.

٢٦

إنشاء الرتب المدنية محظور

الفصل الثاني

المقومات الاقتصادية:.

٢٧

يهدف النظام الاقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك. ويلتزم النظام الاقتصادى اجتماعيًا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقًا للقانون.

٢٨

الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطنى، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد. وتولى الدولة اهتمامًا خاصًا بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى كافة المجالات، وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله.

٢٩

الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوي معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

٣٠

تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

٣١

أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومى، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذى ينظمه القانون.

٣٢

موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحُسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها. كما تلتزم الدولة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمي المتعلق بها. وتعمل الدولة على تشجيع تصنيع المواد الأولية، وزيادة قيمتها المضافة وفقًا للجدوى الاقتصادية. ولا يجوز التصرف في أملاك الدولة العامة، ويكون منح حق استغلال الموارد الطبيعية أو التزام المرافق العامة بقانون، ولمدة لا تتجاوز ثلاثين عاماً . ويكون منح حق استغلال المحاجر والمناجم الصغيرة والملاحات، أو منح التزام المرافق العامة لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عامًا بناء على قانون. ويحدد القانون أحكام التصرف فى أملاك الدولة الخاصة، والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك.

٣٣

تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية.

٣٤

للملكية العامة حرمة، لا يجوز المساس بها، وحمايتها واجب وفقًا للقانون.

٣٥

الملكية الخاصة مصونة، وحق الإرث فيها مكفول، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون، وبحكم قضائى، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدمًا وفقًا للقانون.

٣٦

تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤليته الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.

٣٧

الملكية التعاونية مصونة، وترعى الدولة التعاونيات، ويكفل القانون حمايتها، ودعمها، ويضمن استقلالها. ولايجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائى.

٣٨

يهدف النظام الضريبى وغيره من التكاليف العامة إلي تنمية موارد الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الإقتصادية. لا يكون إنشاء الضرائب العامة، أو تعديلها، أو إلغاؤها، إلا بقانون، ولا يجوز الاعفاء منها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون. ولا يجوز تكليف أحد آداء غير ذلك من الضرائب، أو الرسوم، إلا فى حدود القانون. ويراعى فى فرض الضرائب أن تكون متعددة المصادر. وتكون الضرائب على دخول الافراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقا لقدراتهم التكليفية، ويكفل النظام الضريبى تشجيع الانشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتحفيز دورها فى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. تلتزم الدولة بالارتقاء بالنظام الضريبي، وتبنى النظم الحديثة التى تحقق الكفاءة واليسر والاحكام فى تحصيل الضرائب. ويحدد القانون طرق وأدوات تحصيل الضرائب، والرسوم، وأى متحصلات سيادية أخرى، وما يودع منها فى الخزانة العامة للدولة. وآداء الضرائب واجب، والتهرب الضريبى جريمة.

٣٩

الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه، وتضمن المدخرات، وفقا لما ينظمه القانون.

٤٠

المصادرة العامة للأموال محظورة. ولا تجوز المصادرة الخاصة، إلا بحكم قضائى.

٤١

تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلي تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك فى إطار تحقيق التنمية المستدامة.

٤٢

يكون للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الإنتاجية، وفقا للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى. ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام بنسبة خمسين فى المائة من عدد الأعضاء المنتخبين، ويكون تمثيلهم فى مجالس إدارات شركات قطاع الاعمال العام وفقا للقانون. وينظم القانون تمثيل صغار الفلاحين، وصغار الحرفيين، بنسبة لا تقل عن ثمانين فى المائة فى مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية.

٤٣

تلتزم الدولة بحماية قناة السويس وتنميتها، والحفاظ عليها بصفتها ممرًا مائيًا دوليًا مملوكًا لها، كما تلتزم بتنمية قطاع القناة، باعتباره مركزا اقتصاديا متميزاً.

٤٤

تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أوتلويثها. كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائى ودعم البحث العلمى فى هذا المجال. وحق كل مواطن فى التمتع بنهر النيل مكفول، ويحظر التعدى على حرمه أوالإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

٤٥

تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية. ويحظر التعدى عليها، أوتلويثها، أواستخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن فى التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء في الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

٤٦

لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة ، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها.

الفصل الثالث

المقومات الثقافية:

٤٧

تلتزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة.

٤٨

الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافى أو غير ذلك. وتولي اهتماًما خاصًا بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجًا. وتشجع الدولة حركة الترجمة من العربية وإليها.

٤٩

تلتزم الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها، ورعاية مناطقها، وصيانتها، وترميمها، واسترداد ما استولى عليه منها، وتنظيم التنقيب عنها والإشراف عليه. ويحظر إهداء أو مبادلة أى شىء منها. والاعتداء عليها والاتجار فيها جريمة لا تسقط بالتقادم.

٥٠

تراث مصر الحضارى والثقافى، المادى والمعنوى، بجميع تنوعاته ومراحله الكبرى، المصرية القديمة، والقبطية، والإسلامية، ثروة قومية وإنسانية، تلتزم الدولة بالحفاظ عليه وصيانته، وكذا الرصيد الثقافى المعاصر المعمارى والأدبي والفني بمختلف تنوعاته، والاعتداء على أى من ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. وتولى الدولة اهتماما خاصا بالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية فى مصر.

الباب الثالث

الحقوق والحريات والواجبات العامة:

٥١

الكرامة حق لكل إنسان ، ولايجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها.

٥٢

التعذيب بجميع صوره وأشكاله، جريمة لا تسقط بالتقادم.

٥٣

المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعى، أو الانتماء السياسى أو الجغرافى، أو لأى سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

٥٤

الحرية الشخصية حق طبيعى، وهى مصونة لا تُمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأى قيد إلا بأمر قضائى مسبب يستلزمه التحقيقويجب أن يُبلغ فوراً كل من تقيد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، ويُمكّن من الاتصال بذويه و بمحاميه فورا، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته. ولا يبدأ التحقيق معه إلا فى حضور محاميه، فإن لم يكن له محام، نُدب له محام، مع توفير المساعدة اللازمة لذوى الإعاقة، وفقاً للإجراءات المقررة فى القانون. ولكل من تقيد حريته، ولغيره، حق التظلم أمام القضاء من ذلك الإجراء، والفصل فيه خلال أسبوع من ذلك الإجراء، وإلا وجب الإفراج عنه فورًا. وينظم القانون أحكام الحبس الاحتياطى، ومدته، وأسبابه، وحالات استحقاق التعويض الذى تلتزم الدولة بأدائه عن الحبس الاحتياطى، أو عن تنفيذ عقوبة صدر حكم بات بإلغاء الحكم المنفذة بموجبه. وفى جميع الأحوال لايجوز محاكمة المتهم فى الجرائم التى يجوز الحبس فيها إلا بحضور محام موكل أو منتدب.

٥٥

كل من يقبض عليه، أو يحبس، أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه، أو حبسه إلا فى أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحياً، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.ومخالفة شىء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقًا للقانون. وللمتهم حق الصمت. وكل

قول يثبت أنه صدر من محتجز تحت وطأة شيء مما تقدم، أو التهديد بشيء منه، يهدر ولا يعول عليه.

٥٦

السجن دار إصلاح وتأهيل. تخضع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائى، ويحظر فيها كل ما ينافى كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر. وينظم القانون أحكام إصلاح و تأهيل المحكوم عليهم، وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم بعد الإفراج عنهم.

٥٧

للحياة الخاصة حرمة، وهى مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها ، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفى، وينظم القانون ذلك.

٥٨

للمنازل حرمة، وفيما عدا حالات الخطر، أوالاستغاثة لا يجوز دخولها، ولا تفتيشها، ولا مراقبتها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائى مسبب، يحدد المكان، والتوقيت، والغرض منه، وذلك كله فى الأحوال المبينة فى القانون، وبالكيفية التي ينص عليها، ويجب تنبيه من فى المنازل عند دخولها أو تفتيشها، وإطلاعهم على الأمر الصادر فى هذا الشأن.

٥٩

الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها.

٦٠

لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون. ويحظر الاتجار بأعضائه، ولايجوز إجراء أية تجربة طبية، أو علمية عليه بغير رضاه الحر الموثق، ووفقا للأسس المستقرة فى مجال العلوم الطبية، على النحو الذى ينظمه القانون.

٦١

التبرع بالأنسجة والأعضاء هبة للحياة، ولكل إنسان الحق في التبرع بأعضاء جسده أثناء حياته أو بعد مماته بموجب موافقة أو وصية موثقة، وتلتزم الدولة بإنشاء آلية لتنظيم قواعد التبرع بالأعضاء وزراعتها وفقا للقانون.

٦٢

حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة. ولا يجوز إبعاد أى مواطن عن إقليم الدولة، ولا منعه من العودة إليه. ولا يكون منعه من مغادرة إقليم الدولة، أو فرض الإقامة الجبرية عليه، أو حظر الإقامة فى جهة معينة عليه، إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة، وفى الأحوال المبينة فى القانون.

٦٣

يحظر التهجير القسرى التعسفى للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لاتسقط بالتقادم.

٦٤

حرية الاعتقاد مطلقة. وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية، حق ينظمه القانون.

٦٥

حرية الفكر والرأى مكفولة. ولكل إنسان حق التعبيرعن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر.

٦٦

حرية البحث العلمى مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها.

٦٧

حرية الإبداع الفنى والأدبى مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك. ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، ولا توقع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى ترتكب بسبب علانية المنتج الفنى أو الأدبى أو الفكرى، اما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن فى

أعراض الأفراد، فيحدد القانون عقوباتها. وللمحكمة في هذه الأحوال إلزام المحكوم عليه بتعويض جزائى للمضرور من الجريمة، إضافة إلي التعويضات الأصلية المستحقة له عما لحقه من أضرار منها، وذلك كله وفقاً للقانون.

٦٨

المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدًا. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون.

٦٩

تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات، وتُنشئ جهازًا مختصًا لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك.

٧٠

حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقى والمرئى والمسموع والإلكترونى مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائط الإعلام الرقمى. وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذى ينظمه القانون. وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعى والمرئى والصحف الإلكترونية.

٧١

يحظر بأى وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الاعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها فى زَمن الحرب أو التعبئة العامة. ولا توقع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون.

٧٢

تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص فى مخاطبة الرأي العام.

٧٣

للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الأحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحًا من أى نوع، بإخطار على النحو الذى ينظمه القانون. وحق الاجتماع الخاص سلمياً مكفول، دون الحاجة إلى إخطار سابق، ولايجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته، أو التنصت عليه.

٧٤

للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون. ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسى، أو قيام أحزاب سياسية على أساس دينى، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفى أو جغرافى، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سرى، أو ذى طابع عسكرى أو شبه عسكرى. ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائى.

٧٥

للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطى، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل فى شئونها، أو حلها أو حل مجالس إداراتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائى. ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سريًا أو ذا طابع عسكرى أو شبه عسكرى، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

٧٦

إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون. وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتمارس نشاطها بحرية، وتسهم فى رفع مستوى الكفاءة بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم، وحماية مصالحهم. وتكفل الدولة استقلال النقابات والاتحادات، ولا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائى، ولا يجوز إنشاء أى منها بالهيئات النظامية.

٧٧

ينظم القانون إنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطى، ويكفل استقلالها ويحدد مواردها، وطريقة قيد أعضائها، ومساءلتهم عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني، وفقاً

لمواثيق الشرف الأخلاقية والمهنية. ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوي نقابة واحدة. ولا يجوز فرض الحراسة عليها أو تدخل الجهات الإدارية في شئونها، كما لا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها.

٧٨

تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن الملائم والآمن والصحى، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، و تكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمرانى شامل للمدن والقرى و استراتجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين و يحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة.

٧٩

لكل مواطن الحق فى غذاء صحى وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجى الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال.

٨٠

يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، ولكل طفل الحق فى اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجبارى مجانى، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية. وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوى الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم فى المجتمع. وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسى والتجارى. لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتي السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الاساسى، كما يحظر تشغيله فى الأعمال التى تعرضه للخطر. كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائى خاص بالأطفال المجنى عليهم، والشهود. ولا يجوز مساءلة الطفل جنائيا أو احتجازه إلا وفقا للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه فى أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين. وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل فى كافة الإجراءات التى تتخذ حياله.

٨١

تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا ورياضيًا وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

٨٢

تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

٨٣

تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين. وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

٨٤

ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلي مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضيًا ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة. وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقا للمعايير الدولية، وكيفية الفصل فى المنازعات الرياضية.

٨٥

لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبتها باسم الجماعات إلا للأشخاص الاعتبارية.

٨٦

الحفاظ على الأمن القومى واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية، يكفلها القانون. والدفاع عن الوطن، وحماية أرضه شرف وواجب مقدس، والتجنيد إجبارى وفقًا للقانون.

٨٧

مشاركة المواطن فى الحياة العامة واجب وطنى، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأى فى الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق، ويجوز الإعفاء من أداء هذا الواجب فى حالات محددة يبينها القانون. وتلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب منه، متى توافرت فيه شروط الناخب، كما تلتزم بتنقية هذه القاعدة بصورة دورية وفقا للقانون. وتضمن الدولة سلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها، ويحظر استخدام المال العام والمصالح الحكومية والمرافق العامة ودور العبادة ومؤسسات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الأهليه فى الأغراض السياسية أو الدعاية الانتخابية.

٨٨

تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن. وينظم القانون مشاركتهم في الانتخابات والاستفتاءات، بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم، دون التقيد في ذلك بأحكام الاقتراع والفرز وإعلان النتائج المقررة بهذا الدستور، وذلك كله مع توفير الضمانات التي تكفل نزاهة عملية الانتخاب أو الاستفتاء وحيادها.

٨٩

تُحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسرى للإنسان، وتجارة الجنس، وغيرها من أشكال الاتجار فى البشر، ويجرم القانون كل ذلك.

٩٠

تلتزم الدولة بتشجيع نظام الوقف الخيرى لإقامة ورعاية المؤسسات العلمية، والثقافية، والصحية، والاجتماعية وغيرها، وتضمن استقلاله، وتدار شئونه وفقًا لشروط الواقف، وينظم القانون ذلك.

٩١

للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة. وتسليم اللاجئين السياسيين محظور، وذلك كله وفقًا للقانون.

٩٢

الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصًا. ولا يجوز لأى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها.

٩٣

تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة.

الباب الرابع

سيادة القانون

٩٤

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة. وتخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات.

٩٥

العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

٩٦

المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه. وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات. وتوفر الدولة الحماية للمجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين عند الاقتضاء، وفقاً للقانون.

٩٧

التقاضى حق مصون ومكفول للكافة. وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضى، و تعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعى، والمحاكم الاستثنائية محظورة.

٩٨

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول. واستقلال المحاماة وحماية حقوقها ضمان لكفالة حق الدفاع. ويضمن القانون لغير القادرين مالًيا وسائل الالتجاء إلى القضاء، والدفاع عن حقوقهم.

٩٩

كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم،وللمضرور إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر. وتكفل الدولة تعويضًا

عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء، وللمجلس القومى لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة العامة عن أى انتهاك لهذه الحقوق، وله أن يتدخل في الدعوي المدنية منضمًا إلي المضرور بناء على طلبه، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون.

١٠٠

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، وتكفل الدولة وسائل تنفيذها على النحو الذى ينظمه القانون. ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين، جريمة يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة. وعلي النيابة العامة بناءً على طلب المحكوم له، تحريك الدعوي الجنائية ضد الموظف الممتنع عن تنفيذ الحكم أو المتسبب في تعطيله.

الباب الخامس

نظام الحكم

الفصل الاول

السلطة التشريعية

مجلس النواب

١٠١

يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين فى الدستور

١٠٢

يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوا، ينتخبون بالاقتراع العام السرى المباشر. ويشترط فى المترشح لعضوية المجلس أن يكون مصرياً، متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، حاصلاً على شهادة إتمام التعليم الأساسى على الأقل، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية. ويبين القانون شروط الترشح الأخرى، ونظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، بما يراعى التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابى الفردى أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما. كما

يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء فى مجلس النواب لا يزيد على ٥%، ويحدد القانون كيفية ترشيحهم.

١٠٣

يتفرغ عضو مجلس النواب لمهام العضوية، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً للقانون

١٠٤

يشترط أن يؤدى العضو أمام مجلس النواب، قبل أن يباشر عمله، اليمين الآتية "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن ووحدة وسلامة أراضيه".

١٠٥

يتقاضى العضو مكافأة يحددها القانون، وإذا جرى تعديل المكافأة،لا ينفذ التعديل إلا بدءاً من الفصل التشريعى التالى للفصل الذى تقرر فيه

١٠٦

مدة عضوية مجلس النواب خمس سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له. ويجرى انتخاب المجلس الجديد خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته.

١٠٧

تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس النواب، وتقدم إليها الطعون خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للانتخاب، وتفصل فى الطعن خلال ستين يومًا من تاريخ وروده إليها. وفى حالة الحكم ببطلان العضوية، تبطل من تاريخ إبلاغ المجلس بالحكم.

١٠٨

إذا خلا مكان عضو مجلس النواب، قبل انتهاء مدته بستة أشهر على الأقل، وجب شغل مكانه طبقًا للقانون، خلال ستين يومًا من تاريخ تقرير المجلس خلو المكان.

١٠٩

لا يجوز لعضو المجلس طوال مدة العضوية، أن يشترى، أو يستأجر، بالذات أو بالواسطة، شيئًا من أموال الدولة، أو أى من أشخاص القانون العام أو شركات القطاع العام، أو قطاع الأعمال العام، ولا يؤجرها أو يبيعها شيئًا من أمواله، أو يقايضها عليه، ولا يبرم معها عقد التزام، أو توريد، أو مقاولة، أو غيرها، ويقع باطلاً أى من هذه التصرفات. ويتعين على العضو تقديم إقرار ذمة مالية، عند شغل العضوية، وعند تركها، وفى نهاية كل عام. وإذا تلقى هدية نقدية أو عينية، بسبب العضوية أو بمناسبتها، تؤول ملكيتها إلى الخزانة العامة للدولة. وكل ذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

١١٠

لا يجوز إسقاط عضوية أحد الأعضاء إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها، أو أخل بواجباتها. ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من مجلس النواب بأغلبية ثلثى أعضائه.

١١١

يقبل مجلس النواب استقالة أعضائه، ويجب أن تقدم مكتوبة، ويشترط لقبولها ألا يكون المجلس قد بدأ فى اتخاذ إجراءات إسقاط العضوية ضد العضو.

١١٢

لا يسأل عضو مجلس النواب عما يبديه من آراء تتعلق بأداء أعماله فى المجلس أو فى لجانه.

١١٣

لا يجوز، فى غير حالة التلبس بالجريمة، اتخاذ أى إجراء جنائى ضد عضو مجلس النواب فى مواد الجنايات والجنح إلا بإذن سابق من المجلس. وفى غير دور الانعقاد، يتعين أخذ إذن مكتب المجلس، ويخطر المجلس عند أول انعقاد بما اتخذ من إجراء. وفى كل الأحوال، يتعين البت فى طلب اتخاذ الإجراء الجنائى ضد العضو خلال ثلاثين يومًا على الأكثر، وإلا عُد الطلب مقبولاً .

١١٤

مقر مجلس النواب مدينة القاهرة. ويجوز له فى الظروف الاستثنائية عقد جلساته فى مكان آخر، بناءً على طلب رئيس الجمهورية، أو ثلث عدد أعضاء المجلس. واجتماع المجلس على خلاف ذلك، وما يصدر عنه من قرارات، باطل.

١١٥

يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب للانعقاد للدور العادى السنوى قبل يوم الخميس الأول من شهر أكتوبر، فإذا لم تتم الدعوة، يجتمع المجلس بحكم الدستور فى اليوم المذكور. ويستمر دور الانعقاد العادى لمدة تسعة أشهر على الأقل، ويفض رئيس الجمهورية دور الانعقاد بعد موافقة المجلس، ولا يجوز ذلك للمجلس قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة.

١١٦

يجوز انعقاد مجلس النواب فى اجتماع غير عادى لنظر أمر عاجل، بناءً على دعوة من رئيس الجمهورية، أو طلب موقع من عُشر أعضاء المجلس على الأقل.

١١٧

ينتخب مجلس النواب رئيسًا ووكيلين من بين أعضائه فى أول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى لمدة فصل تشريعى، فإذا خلا مكان أحدهم، ينتخب المجلس من يحل محله، وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس قواعد وإجراءات الانتخاب، وفى حالة إخلال أحدهم بالتزامات منصبه، يكون لثلث أعضاء المجلس طلب إعفائه منه، ويصدر القرار بأغلبية ثلثى الأعضاء. وفى جميع الأحوال،لا يجوز انتخاب الرئيس أو أى من الوكيلين لأكثر من فصلين تشريعيين متتاليين.

١١٨

يضع مجلس النواب لائحته الداخلية لتنظيم العمل فيه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، والمحافظة على النظام داخله، وتصدر بقانون.

١١٩

يختص مجلس النواب بالمحافظة على النظام داخله، ويتولى ذلك رئيس المجلس

١٢٠

جلسات مجلس النواب علنية. ويجوز انعقاد المجلس فى جلسة سرية، بناءً على طلب رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الوزراء، أو رئيس المجلس، أو عشرين من أعضائه على الأقل، ثم

يقرر المجلس بأغلبية أعضائه ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أو سرية.

١٢١

لا يكون انعقاد المجلس صحيحًا، ولا تتخذ قراراته، إلا بحضور أغلبية أعضائه. وفى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وعند تساوى الآراء، يعتبر الأمر الذى جرت المداولة فى شأنه مرفوضًا. وتصدر الموافقة على القوانين بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وبما لا يقل عن ثلث عدد اعضاء المجلس. كما تصدر القوانين المكملة للدستور بموافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس. وتعد القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، والاحزاب السياسية، والسلطة القضائية، والمتعلقة بالجهات و الهيئات القضائية، والمنظمة للحقوق والحريات الواردة في الدستور، مكملة له.

١٢٢

لرئيس الجمهورية، ولمجلس الوزراء، ولكل عضو فى مجلس النواب اقتراح القوانين. ويحال كل مشروع قانون مقدم من الحكومة أو من عُشر أعضاء المجلس إلى اللجان النوعية المختصة بمجلس النواب، لفحصه وتقديم تقرير عنه إلى المجلس، ويجوز للجنة أن تستمع إلى ذوى الخبرة فى الموضوع. ولا يحال الاقتراح بقانون المقدم من أحد الأعضاء إلى اللجنة النوعية، إلا إذا أجازته اللجنة المختصة بالمقترحات، ووافق المجلس على ذلك، فإذا رفضت اللجنة الاقتراح بقانون وجب أن يكون قرارها مسببًا. وكل مشروع قانون أو اقتراح بقانون رفضه المجلس، لا يجوز تقديمه ثانية فى دور الانعقاد نفسه.

١٢٣

لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها. وإذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس النواب، رده إليه خلال ثلاثين يومًا من إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانونًا وأصدر. وإذا رد فى الميعاد المتقدم إلى المجلس، وأقره ثانية بأغلبية ثلثى أعضائه، اعتبر قانونًا وأصدر.

١٢٤

تشمل الموازنة العامة للدولة كافة إيراداتها ومصروفاتها دون استثناء، ويُعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يومًا على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تكون نافذة إلا بموافقته عليها، ويتم التصويت عليه بابًا بابًا. ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة فى مشروع

الموازنة، عدا التي ترد تنفيذًا لالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة فى إجمالى النفقات، وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات تحقق إعادة التوازن بينهما، وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلاً فى قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن. وفى جميع الأحوال، لا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة أى نص يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة. ويحدد القانون السنة المالية، وطريقة إعداد الموازنة العامة، وأحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها. وتجب موافقة المجلس على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وعلى كل مصروف غير وارد بها، أو زائد على تقديراتها، وتصدر الموافقة بقانون.

١٢٥

يجب عرض الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب، خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويعرض معه التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على الحساب الختامى. ويتم التصويت على الحساب الختامى بابًا بابًا، ويصدر بقانون. وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى.

١٢٦

ينظم القانون القواعد الأساسية لتحصيل الأموال العامة وإجراءات صرفها.

١٢٧

لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج فى الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢٨

يبين القانون قواعد تحديد المرتبات و المعاشات والتعويضات والإعانات و المكافآت التي تتقرر على الخزانة العامة للدولة، ويحدد حالات الاستثناء منها، والجهات التي تتولى تطبيقها.

١٢٩

لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، أسئلة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم، وعليهم الإجابة عن هذه الأسئلة فى دور الانعقاد ذاته. ويجوز للعضو سحب السؤال فى أى وقت، ولا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب فى الجلسة ذاتها.

١٣٠

لكل عضو فى مجلس النواب توجيه استجواب لرئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل فى اختصاصاتهم. ويناقش المجلس الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تاريخ تقديمه، وبحد أقصى ستون يومًا، إلا فى حالات الاستعجال التي يراها، وبعد موافقة الحكومة.

١٣١

لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم. ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقترا ح عُشر أعضاء المجلس على الأقل، ويصدر المجلس قراره عقب مناقشة الاستجواب، ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء. وفى كل الأحوال، لا يجوز طلب سحب الثقة فى موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه فى دور الانعقاد ذاته. وإذا قرر المجلس سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو من أحد نوابه أو أحد الوزراء، أو نوابهم، وأعلنت الحكومة تضامنها معه قبل التصويت، وجب أن تقدم الحكومة استقالتها، وإذا كان قرار سحب الثقة متعلقًا بأحد أعضاء الحكومة، وجبت استقالته.

١٣٢

يجوز لعشرين عضواً من مجلس النواب على الأقل طلب مناقشة موضوع عام لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه.

١٣٣

لكل عضو من أعضاء مجلس النواب إبداء اقتراح برغبة فى موضوع عام إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم.

١٣٤

لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقدم طلب إحاطة أو بياناً عاجلاً، إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، فى الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية.

١٣٥

لمجلس النواب أن يشكل لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانه بتقصى الحقائق فى موضوع عام، أو بفحص نشاط إحدى الجهات الإدارية، أو الهيئات العامة، أو المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصى الحقائق فى موضوع معين، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية، أو

الإدارية، أو الاقتصادية، أو إجراء تحقيقات فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة أو غيرها، ويقرر المجلس ما يراه مناسبًا فى هذا الشأن. وللجنة فى سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله، وعلى جميع الجهات أن تستجيب إلى طلبها، وأن تضع تحت تصرفها ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك. وفى جميع الاحوال لكل عضو فى مجلس النواب الحق فى الحصول على أية بيانات أو معلومات من السلطة التفيذية تتعلق بأداء عمله فى المجلس.

١٣٦

لرئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء، ونوابهم حضور جلسات مجلس النواب، أو إحدى لجانه، ويكون حضورهم وجوبيًا بناء على طلب المجلس، ولهم الاستعانة بمن يرون من كبار الموظفين. ويجب أن يستمع إليهم كلما طلبوا الكلام، وعليهم الرد على القضايا موضوع النقاش دون أن يكون لهم صوت معدود عند أخذ الرأى.

١٣٧

لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة، وبقرار مسبب، وبعد استفتاء الشعب، ولايجوز حل المجلس لذات السبب الذى حل من أجله المجلس السابق. ويصدر رئيس الجمهورية قرارًا بوقف جلسات المجلس، وإجراء الاستفتاء على الحل خلال عشرين يومًا على الأكثر، فإذا وافق المشاركون فى الاستفتاء بأغلبية الأصوات الصحيحة، أصدر رئيس الجمهورية قرار الحل، ودعا إلى انتخابات جديدة خلال ثلاثين يومًا على الأكثر من تاريخ صدور القرار. ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لإعلان النتيجة النهائية.

١٣٨

لكل مواطن أن يتقدم بمقترحاته المكتوبة إلى مجلس النواب بشأن المسائل العامة، وله أن يقدم إلى المجلس شكاوى يحيلها إلى الوزراء المختصين، وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بها إذا طلب المجلس ذلك، ويحاط صاحب الشأن بنتيجتها.

١٣٩

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، يرعى مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسلامتها، ويلتزم بأحكام الدستور ويُباشر اختصاصاته على النحو المبين به.

١٤٠

يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالى لانتهاء مدة سلفه، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة. وتبدأ إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة الرئاسة بمائة وعشرين يومًا على الأقل، ويجب أن تعلن النتيجة قبل نهاية هذه المدة بثلاثين يوما على الأقل. ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يشغل أى منصب حزبى طوال مدة الرئاسة.

١٤١

يشترط فيمن يترشح رئيسًا للجمهورية أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وألا يكون قد حمل، أو أُى من والديه أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانونًا، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن أربعين سنة ميلادية، ويحدد القانون شروط الترشح الأخرى.

١٤٢

يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يزكى المترشح عشرون عضوًا على الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو أن يؤيده ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها. وفى جميع الأحوال، لا يجوز تأييد أكثر من مترشح، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

١٤٣

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، وينظم القانون إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية.

١٤٤

يشترط ان يؤدي رئيس الجمهورية، قبل أن يتولى مهام منصبه، أمام مجلس النواب اليمين الآتية "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن ووحدة وسلامة أراضيه". ويكون أداء اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا فى حالة عدم وجود مجلس النواب.

١٤٥

يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية، ولا يجوز له أن يتقاضى أي مرتب أو مكافأة أخرى، ولا يسري أي تعديل في المرتب أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها، ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يزاول طوال مدة توليه المنصب، بالذات أو بالواسطة، مهنة حرة، أو عملاً تجارياً، أو مالياً، أو

صناعيًا، ولا أن يشترى، أو يستأجر شيئا من أموال الدولة، أو أي من أشخاص القانون العام، أو شركات القطاع العام، أو قطاع الأعمال العام، ولا أن يؤجرها، أو يبيعها شيئا من أمواله، ولا أن يقايضها عليه، ولا أن يبرم معها عقد التزام، أو توريد، أو مقاولة، أو غيرها. ويقع باطلا أى من هذه التصرفات. ويتعين على رئيس الجمهورية تقديم إقرار ذمة مالية عند توليه المنصب، وعند تركه، وفى نهاية كل عام، وينشر الإقرار في الجريدة الرسمية. ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يمنح نفسه أى أوسمة، أو نياشين، أو أنواط. وإذا تلقى بالذات أو بالواسطة هدية نقدية، أو عينية، بسبب المنصب أو بمناسبته، تؤول ملكيتها إلى الخزانة العامة للدولة.

١٤٦

يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية اعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً على الأكثر، يكلف رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس الوزراء بترشيح من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، فاذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً، عُدّ المجلس منحلاً ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس نواب جديد خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الحل. وفى جميع الأحوال يجب ألا يزيد مجموع مدد الاختيار المنصوص عليها فى هذه المادة على ستين يوماً. وفى حالة حل مجلس النواب، يعرض رئيس مجلس الوزراء تشكيل حكومته، وبرنامجها على مجلس النواب الجديد فى أول اجتماع له. فى حال اختيار الحكومة من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، يكون لرئيس الجمهورية، بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء، اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل.

١٤٧

لرئيس الجمهورية إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب. ولرئيس الجمهورية اجراء تعديل وزارى بعد التشاور مع رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة للحاضرين وبما لايقل عن ثلث أعضاء المجلس.

١٤٨

لرئيس الجمهورية أن يفوض بعض اختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء، أو لنوابه، أو للوزراء، أو للمحافظين، ولا يجوز لأحد منهم أن يفوض غيره، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

١٤٩

لرئيس الجمهورية دعوة الحكومة للاجتماع للتشاور فى الأمور المهمة، ويتولى رئاسة الاجتماع الذى يحضره.

١٥٠

يضع رئيس الجمهورية، بالاشتراك مع مجلس الوزراء ، السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها ، على النحو المبين في الدستور. ولرئيس الجمهورية أن يلقى بيانًا حول السياسة العامة للدولة أمام مجلس النواب عند افتتاح دور انعقاده العادى السنوى. ويجوز له إلقاء بيانات، أو توجيه رسائل أخرى إلى المجلس.

١٥١

يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا لأحكام الدستور. ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة، ولا يتم التصديق عليها إلا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة. وفى جميع الأحوال لا يجوز إبرام أية معاهدة تخالف أحكام الدستور، أو يترتب عليها التنازل عن أى جزء من إقليم الدولة.

١٥٢

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولا يعلن الحرب، ولا يرسل القوات المسلحة فى مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة، إلا بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى، وموافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثى الأعضاء. فإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجب أخذ رأى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطنى.

١٥٣

يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين، والعسكريين، والممثلين السياسيين، ويعفيهم من مناصبهم، ويعتمد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية، وفقاً للقانون.

١٥٤

يعلن رئيس الجمهورية، بعد اخذ رأى مجلس الوزراء حالة الطوارئ، على النحو الذى ينظمه القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه. وإذا حدث الإعلان في غير دور الانعقاد العادي، وجب دعوة المجلس للانعقاد فورًا للعرض عليه. وفى جميع الأحوال تجب موافقة أغلبية عدد أعضاء المجلس على إعلان حالة الطوارئ، ويكون إعلانها لمدة محددة لا تجاوز ثلاثة أشهر، ولا تمد إلا لمدة أخرى مماثلة، بعد

موافقة ثلثي عدد أعضاء المجلس. واذا كان المجلس غير قائم، يعرض الأمر على مجلس الوزراء للموافقة، على أن يعرض على مجلس النواب الجديد في أول اجتماع له. ولا يجوز حل مجلس النواب أثناء سريان حالة الطوارئ.

١٥٥

لرئيس الجمهورية بعد اخذ رأى مجلس الوزراء العفو عن العقوبة، أو تخفيفها. ولا يكون العفو الشامل إلا بقانون، يُقر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب.

١٥٦

إذا حدث فى غير دور انعقاد مجلس النواب ما يوجب الإسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، يدعو رئيس الجمهورية المجلس لانعقاد طارئ لعرض الأمر عليه. وإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس الجديد، فإذا لم تعرض وتناقش أو اذا عرضت ولم يقرها المجلس، زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون، دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة، أو تسوية ما ترتب عليها من آثار.

١٥٧

لرئيس الجمهورية أن يدعو الناخبين للاستفتاء في المسائل التي تتصل بمصالح البلاد العليا، وذلك فيما لا يخالف أحكام الدستور. وإذا اشتملت الدعوة للاستفتاء على أكثر من مسألة، وجب التصويت على كل واحدة منها.

١٥٨

لرئيس الجمهورية أن يقدم استقالته إلى مجلس النواب فإذا كان المجلس غير قائم، قدمها إلى الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.

١٥٩

يكون اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك احكام الدستور، أو بالخيانة العظمى، أو أية جناية أخرى، بناء على طلب موقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس، وبعد تحقيق يجريه معه النائب العام. واذا كان به مانع يحل محله أحد مساعديه. وبمجرد صدورهذا القرار، يوقف رئيس الجمهورية عن عمله، ويعتبر ذلك مانعاً مؤقتاً يحول دون مباشرته لاختصاصاته حتى صدور حكم فى الدعوى. ويحاكم رئيس الجمهورية

أمام محكمة خاصة يرأسها رئيس مجلس القضاء الأعلى، وعضوية أقدم نائب لرئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نائب لرئيس مجلس الدولة، وأقدم رئيسين بمحاكم الاستئناف، ويتولى الادعاء أمامها النائب العام، وإذا قام بأحدهم مانع، حل محله من يليه فى الأقدمية، وأحكام المحكمة نهائية غير قابلة للطعن. وينظم القانون إجراءات التحقيق، والمحاكمة، وإذا حكم بإدانة رئيس الجمهورية أعفى من منصبه، مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى.

١٦٠

إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته، حل محله رئيس مجلس الوزراء. وعند خلو منصب رئيس الجمهورية للاستقالة، أو الوفاة، أو العجز الدائم عن العمل، يعلن مجلس النواب خلو المنصب. ويكون إعلان خلو المنصب بأغلبية ثلثى الأعضاء على الأقل إذا كان ذلك لأي سبب آخر. ويخطر مجلس النواب الهيئة الوطنية للانتخابات، ويباشر رئيس مجلس النواب مؤقتاً سلطات رئيس الجمهورية. وإذا كان مجلس النواب غير قائم، تحل الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا ورئيسها، محل المجلس ورئيسه، فيما تقدم. وفى جميع الأحوال، يجب أن يُنتخب الرئيس الجديد فى مدة لا تجاوز تسعين يوماً من تاريخ خلو المنصب، وتبدأ مدة الرئاسة فى هذه الحالة من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب. ولا يجوز لرئيس الجمهورية المؤقت أن يترشح لهذا المنصب، ولا أن يطلب تعديل الدستور، ولا أن يحل مجلس النواب، ولا أن يقيل الحكومة.

١٦١

يجوز لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بناءً على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، وموافقة ثلثي أعضائه. ولايجوز تقديم هذا الطلب لذات السبب خلال المدة الرئاسية إلا مرة واحدة. وبمجرد الموافقة على اقتراح سحب الثقة، يطرح أمر سحب الثقة من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في استفتاء عام، بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، فإذا وافقت الأغلبية على قرار سحب الثقة، يُعفىرئيس الجمهورية من منصبه ويُعد منصب رئيس الجمهورية خالياً، وتجري الانتخابات الرئاسية المبكرة خلال ستين يومًا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء. واذا كانت نتيجة الاستفتاء بالرفض، عُد مجلس النواب منحلاً، ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس جديد للنواب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحل.

١٦٢

إذا تزامن خلو منصب رئيس الجمهورية مع إجراء استفتاء، أو انتخاب مجلس النواب، تُعطى الأسبقية لانتخاب رئيس الجمهورية، ويستمر المجلس لحين إتمام انتخاب الرئيس.

١٦٣

الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء، ونوابهم. ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، ويشرف على أعمالها، ويوجهها فى أداء اختصاصاتها.

١٦٤

يشترط فيمن يعين رئيسًا لمجلس الوزراء، أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وألا يحمل هو أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانونا، وألا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية فى تاريخ التكليف. ويشترط فيمن يعين عضوًا بالحكومة، أن يكون مصريًا، متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانوناً، بالغًا من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل فى تاريخ التكليف. ولا يجوز الجمع بين عضوية الحكومة، وعضوية مجلس النواب، وإذا عين أحد أعضاء المجلس فى الحكومة، يخلو مكانه فى المجلس من تاريخ هذا التعيين.

١٦٥

يشترط أن يؤدى رئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الحكومة أمام رئيس الجمهورية، قبل مباشرة مهام مناصبهم، اليمين الآتية " أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن ووحدة وسلامة أراضيه."

١٦٦

يحدد القانون مرتب رئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الحكومة، ولا يجوز لأى منهم أن يتقاضى أى مرتب، أو مكافأة أخرى، ولا أن يزاول طوال مدة توليه منصبه، بالذات أو بالواسطة، مهنة حرة، أو عملاً تجاريًا، أو ماليًا، أو صناعيًا، ولا أن يشتري، أو يستأجر شيئا من أموال الدولة، أو أى من أشخاص القانون العام، أو شركات القطاع العام، أو قطاع الأعمال العام، ولا أن يؤجرها، أو يبيعها شيئا من أمواله،ولا أن يقايضها عليه، ولا أن يبرم معها عقد التزام، أو توريد، أو مقاولة، أو غيرها ويقع باطلا أى من هذه التصرفات. ويتعين على رئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الحكومة تقديم إقرار ذمة مالية عند توليهم وعند تركهم مناصبهم، وفى نهاية كل عام،

وينشر فى الجريدة الرسمية. وإذا تلقى أى منهم، بالذات أو بالواسطة، هدية نقدية، أو عينية بسبب منصبه، أو بمناسبته، تؤول ملكيتها إلى الخزانة العامة للدولة، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

١٦٧

تمارس الحكومة، بوجه خاص، الاختصاصات الآتية: ١. الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها. ٢. المحافظة على أمن الوطن وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة. ٣. توجيه أعمال الوزارات، والجهات، والهيئات العامة التابعة لها، والتنسيق بينها، ومتابعتها. ٤. إعداد مشروعات القوانين، والقرارات. ٥. إصدار القرارات الإدارية وفقًا للقانون، ومتابعة تنفيذها. ٦. إعداد مشروع الخطة العامة للدولة. ٧. إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة. ٨.عقد القروض، ومنحها، وفقًا لأحكام الدستور. ٩. تنفيذ القوانين.

١٦٨

يتولى الوزير وضع سياسة وزارته بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومتابعة تنفيذها، والتوجيه والرقابة، وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة. وتشمل مناصب الإدارة العليا لكل وزارة وكيلاً دائمًا، بما يكفل تحقيق الاستقرار المؤسسى ورفع مستوى الكفاءة فى تنفيذ سياستها.

١٦٩

يجوز لأى من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس النواب، أو إحدى لجانه، عن موضوع يدخل فى اختصاصه. ويناقش المجلس، أو اللجنة هذا البيان، ويبدى ما يرى بشأنه.

١٧٠

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل، أو تعديل، أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره فى إصدارها، إلا إذا حدد القانون من يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذه.

١٧١

يصدر رئيس مجلس الوزراء القرارات اللازمة لإنشاء المرافق والمصالح العامة وتنظيمها، بعد موافقة مجلس الوزراء.

١٧٢

يصدر رئيس مجلس الوزراء لوائح الضبط، بعد موافقة مجلس الوزراء.

١٧٣

يخضع رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة للقواعد العامة المنظمة لإجرءات التحقيق والمحاكمة، فى حالة ارتكابهم لجرائم أثناء ممارسة مهام وظائفهم أو بسببها، ولا يحول تركهم لمناصبهم دون إقامة الدعوى عليهم أو الاستمرار فيها. وتطبق فى شأن اتهامهم بجريمة الخيانة العظمى، الأحكام الواردة فى المادة (١٥٩) من الدستور.

١٧٤

إذا تقدم رئيس مجلس الوزراء بالاستقالة، وجب تقديم كتاب الاستقالة إلى رئيس الجمهورية، وإذا قدم أحد الوزراء استقالته وجب تقديمها إلى رئيس مجلس الوزراء.

١٧٥

تقسم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات، والمدن، والقرى، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك. ويراعى عند إنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية أو تعديل الحدود بينها، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

١٧٦

تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلي وحدات الإدارة المحلية.

١٧٧

تكفل الدولة توفير ما تحتاجه الوحدات المحلية من معاونة علمية، وفنية، وإدارية، ومالية، وتضمن التوزيع العادل للمرافق، والخدمات، والموارد، وتقريب مستويات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات، طبقًا لما ينظمه القانون.

١٧٨

يكون للوحدات المحلية موازنات مالية مستقلة. يدخل فى مواردها ما تخصصه الدولة لها من موارد، والضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى الأصلية، والإضافية، وتطبق فى تحصيلها القواعد، والإجراءات المتبعة فى تحصيل أموال الدولة. وكل ذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

١٧٩

ينظم القانون شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين، ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية الأخرى، ويحدد اختصاصاتهم.

١٨٠

تنتخب كل وحدة محلية مجلسًا بالاقتراع العام السرى المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالى عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسب تمثيلا مناسباً للمسيحيين وذوى الإعاقة. وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيرها، وفى سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذى ينظمه القانون. ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الأخرى، ومواردها المالية وضمانات أعضائها واستقلالها.

١٨١

قرارات المجلس المحلى الصادرة فى حدود اختصاصه نهائية، ولا يجوز تدخّل السلطة التنفيذية فيها، إلا لمنع تجاوز المجلس لهذه الحدود، أو الإضرار بالمصلحة العامة، أو بمصالح المجالس المحلية الأخرى. وعند الخلاف على اختصاص هذه المجالس المحلية للقرى أو المراكز أو المدن، يفصل فيه المجلس المحلى للمحافظة. وفي حالة الخلاف على اختصاص المجالس المحلية للمحافظات، تفصل فيه على وجه الاستعجال الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، وذلك كله وفقا لما ينظمه القانون.

١٨٢

يضع كل مجلس محلى موازنته، وحسابه الختامى، على النحو الذى ينظمه القانون.

١٨٣

لا يجوز حل المجالس المحلية بإجراء إدارى شامل. وينظم القانون طريقة حل أى منها، وإعادة انتخابه.

١٨٤

السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل فى شئون العدالة أو القضايا، جريمة لا تسقط بالتقادم.

١٨٥

تقوم كل جهة، أو هيئة قضائية على شئونها، ويكون لكل منها موازنة مستقلة، يناقشها مجلس النواب بكامل عناصرها، وتدرج بعد إقرارها فى الموازنة العامة للدولة رقماً واحداً، ويؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين المنظمة لشئونها.

١٨٦

القضاة مستقلون غير قابلين للعزل، لا سلطان عليهم فى عملهم لغير القانون، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات، ويحدد القانون شروط وإجراءات تعيينهم، وإعاراتهم، وتقاعدهم، وينظم مساءلتهم تأديبياً، ولا يجوز ندبهم كليا أو جزئيا إلا للجهات وفى الأعمال التى يحددها القانون، وذلك كله بما يحفظ استقلال القضاء والقضاة وحيدتهم، ويحول دون تعارض المصالح. ويبين القانون الحقوق والواجبات والضمانات المقرره لهم.

١٨٧

جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة سريتها مراعاة للنظام العام، أو الآداب، وفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية.

١٨٨

يختص القضاء بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم، عدا ما تختص به جهة قضائية أخرى، ويفصل دون غيره فى المنازعات المتعلقة بشئون أعضائه، ويدير شئونه مجلس أعلى ينظم القانون تشكيله واختصاصاته.

١٨٩

النيابة العامة جزء لا يتجزأ من القضاء، تتولى التحقيق، وتحريك، ومباشرة الدعوى الجنائية عدا ما يستثنيه القانون، ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى. ويتولى النيابة العامة نائب عام يختاره مجلس القضاء الأعلى، من بين نواب رئيس محكمة النقض، أو الرؤساء بمحاكم الاستئناف، أو النواب العامين المساعدين، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات، أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد، أيهما أقرب، ولمرة واحدة طوال مدة عمله.

١٩٠

مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل فى المنازعات الإدارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع أحكامه، كما يختص بالفصل في الدعاوى والطعون التأديبية، ويتولى وحده الإفتاء فى المسائل القانونية للجهات التى يحددها القانون، ومراجعة، وصياغة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية، ومراجعة مشروعات العقود التى تكون الدولة، أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فيها، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

١٩١

المحكمة الدستورية العليا جهة قضائية مستقلة، قائمة بذاتها، مقرها مدينة القاهرة، ويجوز فى حالة الضرورة انعقادها فى أى مكان آخر داخل البلاد، بموافقة الجمعية العامة للمحكمة، ويكون لها موازنة مستقلة، يناقشها مجلس النواب بكامل عناصرها، وتدرج بعد إقرارها فى الموازنة العامة للدولة رقماً واحداً، وتقوم الجمعية العامة للمحكمة على شئونها، ويؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين المتعلقة بشئون المحكمة.

١٩٢

تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين، واللوائح، وتفسير النصوص التشريعية، والفصل فى المنازعات المتعلقة بشئون أعضائها، وفى تنازع الاختصاص بين جهات القضاء، والهيئات ذات الاختصاص القضائى، والفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء، أو هيئة ذات اختصاص قضائى، والآخر من جهة أخرى منها، والمنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكامها، والقرارات الصادرة منها. ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة، وينظم الإجراءات التى تتبع أمامها.

١٩٣

تؤلف المحكمة من رئيس، وعدد كاف من نواب الرئيس. وتؤلف هيئة المفوضين بالمحكمة من رئيس، وعدد كاف من الرؤساء بالهيئة، والمستشارين، والمستشارين المساعدين. وتختار الجمعية العامة رئيس المحكمة من بين أقدم ثلاثة نواب لرئيس المحكمة، كما تختار نواب الرئيس، وأعضاء هيئة المفوضين بها، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية، وذلك كله على النحو المبين بالقانون.

١٩٤

رئيس ونواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، ورئيس وأعضاء هيئة المفوضين بها، مستقلون وغير قابلين للعزل، ولا سلطان عليهم فى عملهم لغير القانون، ويبين القانون الشروط الواجب توافرها فيهم، وتتولى المحكمة مساءلتهم تأديبيًا، على الوجه المبين بالقانون، وتسرى بشأنهم جميع الحقوق والواجبات و الضمانات المقررة لأعضاء السلطة القضائية.

١٩٥

تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا، وهى ملزمة للكافة وجميع سلطات الدولة، وتكون لها حجية مطلقة بالنسبة لهم. وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار.

١٩٦

قضايا الدولة هيئة قضائية مستقلة، تنوب عن الدولة فيما يرفع منها أو عليها من دعاوي، وفى اقتراح تسويتها ودياً فى أى مرحلة من مراحل التقاضي، والإشراف الفنى على إدارات الشئون القانونية بالجهاز الإدارى للدولة بالنسبة للدعاوي التي تباشرها، وتقوم بصياغة مشروعات العقود التي تحال إليها من الجهات الإدارية وتكون الدولة طرفاً فيها، وذلك كله وفقاً لما ينظمه القانون. ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، ويكون لأعضائها كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية، وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً.

١٩٧

النيابة الإدارية هيئة قضائية مستقلة، تتولى التحقيق فى المخالفات الإدارية والمالية، وكذا التى تحال إليها ويكون لها بالنسبة لهذه المخالفات السلطات المقررة لجهة الإدارة فى توقيع الجزاءات التأديبية، ويكون الطعن فى قراراتها أمام المحكمة التأديبية المختصة بمجلس الدولة، كما تتولى تحريك ومباشرة الدعاوى والطعون التأديبية أمام محاكم مجلس الدولة، وذلك كله وفقا لما ينظمه القانون. ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، ويكون لأعضائها كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية. وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً.

١٩٨

المحاماة مهنة حرة، تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة، وسيادة القانون، وكفالة حق الدفاع، ويمارسها المحامي مستقلاً، وكذلك محامو الهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام. ويتمتع المحامون جميعاً أثناء تأديتهم حق الدفاع أمام المحاكم بالضمانات والحماية التي تقررت لهم في القانون مع سريانها عليهم أمام جهات التحقيق والاستدلال، ويحظر

في غير حالات التلبس القبض على المحامي أو احتجازه أثناء مباشرته حق الدفاع، وذلك كله على النحو الذى يحدده القانون.

١٩٩

الخبراء القضائيون، وخبراء الطب الشرعى، والأعضاء الفنيون بالشهر العقارى مستقلون في أداء عملهم، ويتمتعون بالضمانات والحماية اللازمة لتأدية أعمالهم، على النحو الذى ينظمه القانون.

٢٠٠

القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هى التى تنشئ هذه القوات، ويحظر على أى فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذى ينظمه القانون.

٢٠١

وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين من بين ضباطها.

٢٠٢

ينظم القانون التعبئة العامة، ويبين شروط الخدمة، والترقية، والتقاعد فى القوات المسلحة. وتختص اللجان القضائية لضباط وأفراد القوات المسلحة، دون غيرها، بالفصل فى كافة المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات الصادرة فى شأنهم، وينظم القانون قواعد وإجراءات الطعن فى قرارات هذه اللجان.

٢٠٣

ينشأ مجلس الدفاع الوطنى، برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء الدفاع، والخارجية، والمالية، والداخلية، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، وقادة القوات البحرية، والجوية، والدفاع الجوى، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع. ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد، وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة، وتدرج رقمًا واحدًا فى الموازنة العامة للدولة، ويؤخذ رأيه فى مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة. ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.وعند مناقشة الموازنة، يُضم رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة، ورئيسا لجنتى الخطة والموازنة، والدفاع والأمن القومى بمجلس النواب. ولرئيس

الجمهورية أن يدعو من يرى من المختصين، والخبراء لحضور اجتماع المجلس دون أن يكون له صوت معدود.

٢٠٤

القضاء العسكرى جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل فى كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها ومن فى حكمهم، والجرائم المرتكبة من أفراد المخابرات العامة أثناء وبسبب الخدمة. ولا يجوز محاكمة مدنى أمام القضاء العسكرى، إلا فى الجرائم التى تمثل اعتداءً مباشرًا على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما فى حكمها، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك، أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة أو المصانع الحربية، أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد، أو الجرائم التى تمثل اعتداءً مباشرًا على ضباطها أو أفرادها بسبب تأدية أعمال وظائفهم. ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكرى الأخرى. وأعضاء القضاء العسكرى مستقلون غير قابلين للعزل، وتكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية.

٢٠٥

ينشأ مجلس للأمن القومى برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء الدفاع، والداخلية، والخارجية، والمالية، والعدل، والصحة، والاتصالات، والتعليم، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس النواب. ويختص بإقرار استراتيجيات تحقيق أمن البلاد، ومواجهة حالات الكوارث، والأزمات بشتى أنواعها، واتخاذ ما يلزم لاحتوائها، وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومى المصرى فى الداخل، والخارج، والإجراءات اللازمة للتصدى لها على المستويين الرسمى والشعبى. وللمجلس أن يدعو من يرى من ذوى الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعه، دون أن يكون لهم صوت معدود. ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى، ونظام عمله.

٢٠٦

الشرطة هيئة مدنية نظامية، فى خدمة الشعب، وولاؤها له، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام العام، والآداب العامة، وتلتزم بما يفرضه عليها الدستور والقانون من واجبات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتكفل الدولة أداء أعضاء هيئة الشرطة لواجباتهم، وينظم القانون الضمانات الكفيلة بذلك.

٢٠٧

يشكل مجلس أعلى للشرطة من بين أقدم ضباط هيئة الشرطة، ورئيس إدارة الفتوى المختص بمجلس الدولة، ويختص المجلس بمعاونة وزير الداخلية فى تنظيم هيئة الشرطة وتسيير شئون أعضائها، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى، ويؤخذ رأيه فى أية قوانين تتعلق بها.

٢٠٨

الهيئة الوطنية للانتخابات هيئة مستقلة، تختص دون غيرها بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، بدءًا من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، واقتراح تقسيم الدوائر، وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل، والإنفاق الانتخابى، والإعلان عنه، والرقابة عليها، وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين فى الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة. وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

٢٠٩

يقوم على إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات مجلس مكون من عشرة أعضاء يُنتدبون ندبًا كليًا بالتساوى من بين نواب رئيس محكمة النقض، ورؤساء محاكم الاستئناف، ونواب رئيس مجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، يختارهم مجلس القضاء الأعلى، والمجالس الخاصة للجهات والهيئات القضائية المتقدمة بحسب الأحوال، من غير أعضائها، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية. ويكون ندبهم للعمل بالهيئة ندبًا كليًا لدورة واحدة مدتها ست سنوات، وتكون رئاستها لأقدم أعضائها من محكمة النقض. ويتجدد نصف عدد أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات. وللهيئة أن تستعين بمن ترى من الشخصيات العامة المستقلة، والمتخصصين، وذوى الخبرة فى مجال الانتخابات دون أن يكون لهم حق التصويت. يكون للهيئة جهاز تنفيذى دائم يحدد القانون تشكيله، ونظام العمل به، وحقوق وواجبات أعضائه وضماناتهم، بما يحقق لهم الحياد والاستقلال والنزاهة.

٢١٠

يتولى إدارة الاقتراع، والفرز فى الاستفتاءات، والانتخابات أعضاء تابعون للهيئة تحت إشراف مجلس إدارتها، ولها ان تستعين بأعضاء من الهيئات القضائية. ويتم الاقتراع، والفرز فى الانتخابات، والاستفتاءات التى تجرى فى السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا الدستور، تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية، وذلك على النحو المبين بالقانون. وتختص المحكمة الادارية العليا بالفصل في الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها، ويكون الطعن على انتخابات المحليات أمام محكمة

القضاء الاداري. ويحدد القانون مواعيد الطعن على هذه القرارات على أن يتم الفصل فيه بحكم نهائى خلال عشرة أيام من تاريخ قيد الطعن.

٢١١

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإدارى، وموازنتها مستقلة. ويختص المجلس بتنظيم شئون الإعلام المسموع والمرئى، وتنظيم الصحافة المطبوعة، والرقمية، وغيرها. ويكون المجلس مسئولاً عن ضمان و حماية حرية الصحافة والإعلام المقررة بالدستور، والحفاظ على استقلالها وحيادها وتعدديتها وتنوعها، ومنع الممارسات الاحتكارية، ومراقبة سلامة مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية، ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الصحافة ووسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقياتها، ومقتضيات الأمن القومى، وذلك على الوجه المبين فى القانون. يحدد القانون تشكيل المجلس، ونظام عمله، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيه.ويُؤخذ رأى المجلس فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عمله.

٢١٢

الهيئة الوطنية للصحافة هيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان تحديثها واستقلالها، وحيادها، والتزامها بأداء مهنى، وإدارى، واقتصادى رشيد. ويحدد القانون تشكيل الهيئة، ونظام عملها، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيها. ويُؤخذ رأى الهيئة فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها.

٢١٣

الهيئة الوطنية للإعلام هيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات الإعلامية المرئية والإذاعية والرقمية المملوكة للدولة، وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان استقلالها وحيادها، والتزامها بأداء مهنى، وإدارى، واقتصادى رشيد. ويحدد القانون تشكيل الهيئة، ونظام عملها، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيها ويُؤخذ رأى الهيئة فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها.

٢١٤

يحدد القانون المجالس القومية المستقلة، ومنها المجلس القومى لحقوق الإنسان، والمجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، والمجلس القومى للأشخاص ذوى الإعاقة، ويبين القانون كيفية تشكيل كل منها، واختصاصاتها، وضمانات استقلال وحياد أعضائها، ولها الحق فى إبلاغ السلطات العامة عن أى انتهاك يتعلق بمجال عملها. وتتمتع تلك المجالس بالشخصية

الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويُؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بها، وبمجال أعمالها.

٢١٥

يحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية. وتتمتع تلك الهيئات والأجهزة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفنى والمالي والإدارى، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها. وتعد من تلك الهيئات والأجهزة البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية.

٢١٦

يصدر بتشكيل كل هيئة مستقلة أو جهاز رقابى قانون، يحدد اختصاصاتها، ونظام عملها، وضمانات استقلالها، والحماية اللازمة لأعضائها، وسائر أوضاعهم الوظيفية، بما يكفل لهم الحياد والاستقلال. يعين رئيس الجمهورية رؤساء تلك الهيئات والأجهزة بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولا يُعفي أي منهم من منصبه إلا في الحالات المحددة بالقانون، ويُحظر عليهم ما يُحظر على الوزراء.

٢١٧

تقدم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، تقارير سنوية إلى كل من رئيس الجمهورية، ومجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، فور صدورها. وعلى مجلس النواب أن ينظرها، ويتخذ الإجراء المناسب حيالها فى مدة لا تجاوز أربعة أشهر من تاريخ ورودها إليه، وتنشر هذه التقارير على الرأى العام. وتبلغ الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، سلطات التحقيق المختصة بما تكتشفه من دلائل على ارتكاب مخالفات، أو جرائم، وعليها أن تتخذ اللازم حيال تلك التقارير خلال مدة محددة،وذلك كله وفقًا لأحكام القانون.

٢١٨

تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك. وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والاجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

٢١٩

يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات الرقابة على أموال الدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة، والجهات الأخرى التى يحددها القانون، ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة، ومراجعة حساباتها الختامية.

٢٢٠

يختص البنك المركزى بوضع السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية، ويشرف على تنفيذها، ومراقبة أداء الجهاز المصرفى، وله وحده حق إصدار النقد، ويعمل على سلامة النظام النقدى والمصرفى واستقرار الأسعار فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، على النحو الذى ينظمه القانون.

٢٢١

تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتوريق، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

٢٢٢

مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية.

٢٢٣

العلم الوطنى لجمهورية مصر العربية مكون من ثلاثة ألوان هى الأسود، والأبيض، والأحمر، وبه نسر مأخوذ عن "نسر صلاح الدين" باللون الأصفر الذهبى، ويحدد القانون شعار الجمهورية، وأوسمتها، وشاراتها، وخاتمها، ونشيدها الوطنى. وإهانة العلم المصري جريمة يعاقب عليها القانون.

٢٢٤

كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الدستور، يبقى نافذاً، ولا يجوز تعديلها، ولا إلغاؤها إلا وفقاً للقواعد، والإجراءات المقررة فى الدستور. وتلتزم الدولة بإصدار القوانين المنفذة لأحكام هذا الدستور.

٢٢٥

تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصدارها، ويُعمل بها بعد ثلاثين يوماً من اليوم التالى لتاريخ نشرها، إلا إذا حددت لذلك ميعاداً آخر. ولا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية والضريبية، النص فى القانون على خلاف ذلك، بموافقة أغلبية ثلثى أعضاء مجلس النواب.

٢٢٦

لرئيس الجمهورية، أو لخُمس أعضاء مجلس النواب، طلب تعديل مادة، أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يُذكر فى الطلب المواد المطلوب تعديلها، وأسباب التعديل. وفى جميع الأحوال، يناقش مجلس النواب طلب التعديل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه، ويصدر المجلس قراره بقبول طلب التعديل كلًيا، أو جزئًيا بأغلبية أعضائه. وإذا رُفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل حلول دور الانعقاد التالى. وإذا وافق المجلس على طلب التعديل، يناقش نصوص المواد المطلوب تعديلها بعد ستين يوماً من تاريخ الموافقة، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس، عرض على الشعب لاستفتائه عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور هذه الموافقة، ويكون التعديل نافذاً من تاريخ إعلان النتيجة، وموافقة أغلبية عدد الأصوات الصحيحة للمشاركين فى الاستفتاء. وفى جميع الأحوال، لا يجوز تعديل النصوص المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية، أوبمبادئ الحرية، أوالمساواة، ما لم يكن التعديل متعلقاً بالمزيد من الضمانات.

٢٢٧

يشكل الدستور بديباجته و جميع نصوصه نسيجًا مترابطًا، وكلاً لا يتجزأ، وتتكامل أحكامه فى وحدة عضوية متماسكة.

٢٢٨

تتولى اللجنة العليا للانتخابات، ولجنة الانتخابات الرئاسية القائمتين فى تاريخ العمل بالدستور، الإشراف الكامل على أول انتخابات تشريعية، ورئاسية تالية للعمل به، وتؤول إلى الهيئة الوطنية للانتخابات فور تشكيلها أموال اللجنتين.

٢٢٩

تكون انتخابات مجلس النواب التالية لتاريخ العمل بالدستور وفقاً لأحكام المادة (١٠٢) منه.

٢٣٠

يجرى انتخاب رئيس الجمهورية او مجلس النواب وفقا لما ينظمه القانون، على أن تبدأ إجراءات الانتخابات الأولى منها خلال مدة لا تقل عن ثلاثين يوما ولا تجاوز تسعين يوما من تاريخ العمل بالدستور. وفى جميع الأحوال تبدأ الإجراءات الانتخابية التالية خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالدستور.

٢٣١

تبدأ مدة الرئاسة التالية للعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للانتخابات.

٢٣٢

يستمر رئيس الجمهورية المؤقت فى مباشرة السلطات المقررة لرئيس الجمهورية فى الدستور حتى أداء رئيس الجمهورية المنتخب اليمين الدستورية.

٢٣٣

إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية المؤقت لسلطاته، حل محله رئيس مجلس الوزراء. وعند خلو منصب رئيس الجمهورية المؤقت للاستقالة، أو الوفاة، أو العجز الدائم عن العمل، أو لأى سبب آخر، حل محله بالصلاحيات ذاتها أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

٢٣٤

يكون تعيين وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتسرى أحكام هذه المادة لدورتين رئاسيتين كاملتين اعتبارا من تاريخ العمل بالدستور.

٢٣٥

يصدر مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية.

٢٣٦

تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها فى مشروعات التنمية وفى أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون. وتعمل الدولة

على وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلي مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

٢٣٧

تلتزم الدولة بمواجهة الارهاب، بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله، وفق برنامج زمني محدد، باعتباره تهديدًا للوطن وللمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة. وينظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه.

٢٣٨

تضمن الدوله تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومى على التعليم، والتعليم العالى، والصحة، والبحث العلمى المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. وتلتزم الدولة بمد التعليم الإلزامى حتي تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.

٢٣٩

يصدر مجلس النواب قانونًا بتنظيم قواعد ندب القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية، بما يضمن إلغاء الندب الكلى والجزئى لغير الجهات القضائية أواللجان ذات الاختصاص القضائى أو لإدارة شئون العدالة أو الإشراف على الانتخابات، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور.

٢٤٠

تكفل الدولة توفير الإمكانيات المادية والبشرية المتعلقة باستئناف الأحكام الصادرة في الجنايات، وذلك خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وينظم القانون ذلك.

٢٤١

يلتزم مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية.

٢٤٢

يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه فى الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (١٨٠) من هذا الدستور.

٢٤٣

تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً ملائمًا في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذى يحدده القانون.

٢٤٤

تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والاشخاص ذوى الإعاقة والمصريين المقيميين في الخارج، تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذى يحدده القانون.

٢٤٥

ينقل العاملون بمجلس الشورى الموجودون بالخدمة فى تاريخ العمل بالدستور إلى مجلس النواب، بذات درجاتهم، وأقدمياتهم التي يشغلونها فى هذا التاريخ، ويحتفظ لهم بالمرتبات، والبدلات، والمكافآت، وسائر الحقوق المالية المقررة لهم بصفة شخصية، وتؤول إلى مجلس النواب أموال مجلس الشورى كاملة.

٢٤٦

يُلغى الإعلان الدستورى الصادر فى الخامس من يولية سنة ٢٠١٣، والإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يولية سنة ٢٠١٣، وأى نصوص دستورية أو أحكام وردت في الدستور الصادر سنة ٢٠١٢ ولم تتناولها هذه الوثيقة الدستورية تعتبر ملغاة من تاريخ العمل بها، ويبقى نافذًا ما ترتب عليها من آثار.

٢٤٧

يُعمل بهذه الوثيقة الدستورية من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليها فى الاستفتاء، وذلك بأغلبية عدد الأصوات الصحيحة للمشاركين فيه.

المؤلف في سطور

حازم مطر ماجستير في العدالة الاجتماعية ودكتوراه في الديمقراطية الاجتماعية عضو هيئة تدريس بقسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان بالقاهرة، باحث في العلوم الاجتماعية وخاصة الخدمة الاجتماعية متخصص في التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، تم التعيين كمعيد ثم مدرس مساعد ثم مدرسا بقسم التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة الاجتماعية، الاول علي الدفعة في البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، درس ليسانس الحقوق بجامعة حلوان، حصل علي TOT كمدرب معتمد بمركز تنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس، الاهتمامات البحثية في قضايا السياسة الاجتماعية والعدالة والتنمية المستدامة، لديه العديد من الابحاث العلمية المنشورة في مجالات الخدمة الاجتماعية – التخطيط الاجتماعي – السياسة الاجتماعية – العدالة والديمقراطية، قام بتدريس المواد العلمية لطلاب مرحلة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية، قام بتأليف العديد من المؤلفات العلمية مثل السياسة والعدالة الاجتماعية وقاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية وكتاب الديموكتاتورية وكتاب الخدمة الاجتماعية الدولية وشارك في تأليف بعض الكتب مثل حقوق الفقراء والعقد الاجتماعي للثورة، ناشط في المجال الاجتماعي اعلاميا وثقافيا، مشارك في العمل الاجتماعي مع مختلف المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.